

كتاب الطهارة	البئر	النسب	المسح	المبخر
٢	٩	١١	١٤	١٤
تطهير النجاس	الاستنجاء	كتاب الصلوة	الاغراس	شروط الصلوة
١٩	١٧	١٨	١٩	٢٠
صفة الصلوة	الامام يجهر	الحديث في الصلوة	ما يفيد الصلوة	الوتر والنوافل
٢٤	٢٦	٢٩	٣١	٣٢
في الزاوية	ادراك الفريضة	قضا الصلوات	صدقة المبرمج	الصلوة على الدابة
٣٥	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨
الصلوة في الغيبة	صدقة المسافر	صدقة الجمعة	صدقة العيدين	الكسوف
٣٨	٣٨	٣٩	٤١	٤٢
الاستسقاء	صدقة الخوف	الصلوة في الكعبة	سجود الشهو	سجود الندوة
٤٢	٤٢	٤٣	٤٤	٤٤
الجنائز	الشهيد	كتاب الزكاة	الصدقات	زكاة المال
٤٥	٤٧	٤٨	٤٩	٥١
الغسل	المصادر	الركاز	العشر	الفطرة
٥١	٥٢	٥٤	٥٤	٥٣
كتاب الصوم	موجب الافساد	الحائض	الامكاف	كتاب الحج
٥٢	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨

الفرج والفرج	الجنائز	المحرم	كتاب النكاح	كتاب البغية
٦٠	٦١	٦١	٦١	٦١
الزناج	كتاب النكاح	المعتمد	استبداد الكفار	المستأمن
٦١	٦١	٦١	٦٤	٦٤
المطابق	الجزيرة	المتردد	البغاة	كتاب الجهاد
٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩
الشرب	كتاب النكاح	في الاموال	لا يبرأ من جرحه	الاستبراء
٧٩	٨٠	٨٠	٨١	٨٣
القضاء في الكفر	كتاب النكاح	الاول والنفقة	المهر	نكاح فتي
٨٧	٨٧	٩٠	٩٣	٩٦
القيم	كتاب الرضا	كتاب الخلاف	ابحار الطلاق	التفويض
٩٨	٩٨	٩٩	١٠٠	١٠٥
التعليق	طلاق الفار	الرجعة	الخنوع	الظهار
١٠٧	١٠٩	١١١	١١١	١١١
القانون	الغدير	العدة	ثبوت النسب	الحضانة
١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧
النفقة	كتاب العاق	عقوق البعض	الحلف بالنقض	العقوبات
١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧

الندبر	الاستعداد	الكنية	نصائح الكتاب	كتاب العبد المستر
كتاب الغلاء	كتاب اليناخ	حذف الفعل	حذف القول	كتاب الحدود
وطى يوجب الحدة	شهادة الزنا	حذف الشرب	حذف الفذف	في التقرير
كتاب السرفة	قطع الطريق	كتاب السيرة	كتاب الجنايات	ما يوجب القود
قود فيها التفسير	الشهادة الغفر	كتاب الديات	لا قود في الشجاج	في الجنايات
جناية بهيمة	جناية الربيع	درة العبد فمينه	اقرة تدرجانية	القصاص
كتاب المعامل	كتاب التابن	كتاب المفقود	كتاب المظبوط	كتاب المظفطة
كتاب الوصف	شرط الواقف	فيما يتعلق بوقت الوفاة	كتاب البيوع	خيار الشرط
خيار الرؤية	خيار العيب	بيع الفاسد	الاقالة	المراجعة

صحة البيع العاقل	الربوا	الاستحقاق	الاسم	مسائل شتى
كتاب الصرف	البيع بالوفا	كتاب الشفعة	ما يمنع الشفعة فيه	كتاب الهبة
المرجوع فيها	وهب منه لأهلها	كتاب الاجارة	الاجارة الفاسدة	الرجوع نوعان
فسخ الاجارة	مسائل شتى	كتاب العارية	كتاب العودعة	كتاب الرهن
ما يصح رهنه	الرهن بوضع عدل	الرهن بالجنانية	رهن مضمراً	كتاب الغصب
غيب الغائب	كتاب الكراهة	كتاب الحجر	كتاب المأذون	بيع العتيق
كتاب الوكالة	والشراء والبيع والوكالة بالخطوة	عزل الوكيل	كتاب المكافاة	كتاب المكافاة
كتاب المحالة	كتاب المضاربة	ضرب جاذبة	كتاب الشركة	فراثة كذا ان كذا
كتاب المزارعة	كتاب الميسرة	كتاب الدعوى	التخلف	بمن يكون فصلاً

دور الحماة
 من غنم الامام
 لمد خسر
 كامل
 ٢٩

١٩٥٨

٢٦٧٩٧
 ١٩٨١



كتاب الاقرار	٣٠٦	الاستشارة	٣٠٤	المنصب	٣٠٤	الاعوان	٢٩٨
القبول وعدمه	٣١٨	حق اقرت بين	٣١٤	اقرار المبرور	٣١٤	الاستشارة	٣١٠
كتاب القضاء	٣٤٤	الرجوع عنها	٣٤٥	الشهادة	٣٤٤	الاختلاف	٣٤٤
الوصية بالثلث	٣٥٠	كتاب الوصايا	٣٤٨	مسائل متفرقة	٣٤١	كتاب القاضى	٣٣٨
		الوصية لافان	٣٥٦	العتق للمرور	٣٥٥		
		في وصايا الذمى	٣٥٨				
		في الوصايا	٣٥٩				

في الشرع في البحث في بيان النسيئة والنجدة وكذا في هذا بعد انفسهم
 في اويل تصنيفات سنة او سواء اعترفت مستقرا او لغوا لان قد لا
 يحد يث لغوي ومعنى في تقديره معنى فقط وقد سميت قفا بطلوق
 به الكتاب والحق عليه ولو الابواب والحق موثا بالسان على كمال الاختيار
 من انعام وغيره والملاح موثا بالسان على كمال مطلقا وشكر ما به النعمة
 بالقول والافعال والاعتقاد فروع منها بحسب المورود واختص بحسب المتعلق فيه
 ومنها علوم ونحو من وجوه وما يقع في اويل الكتب يكون في مقابلة النعمة بالاداء
 للاستحقاق لا الحكم ذكره ابن مشام في مقابلة النعمة بالاداء
 على الاستحقاق بقرينة المقام الذي قد اى جعل فيها من فقه الرجل بالعلم فاعلم
 صار فيها ويعتد فقه بالقرينة فقه اى فهم المجملين والمصلين المجملين في اس
 السان في سباني والمصلحة هو الذي يولد لان راسه عند صلبه والمراد به القوة المادية
 والمراد في حلبة متعلقة بالمجملين والمصلين هو بفتح الحاء وسكون الهمزة على ما
 من كل جانب استعيرت للمضار حلبة العالمين المتقين ومن تذيب الظاهر لا يعمل
 الصالحة والباطن بالاحكام العبادية والحكم النظرية يعني ان من اراد في تحصيل
 بيزن الاخرين الى ان يحصل له ملكة مستنبط الاحكام الشرعية والعمل بها فقدره
 الله تعالى بتمه الفقهانية التي هي عبارة عن العلم بالاحكام المذكورة مع العلم كما انما لا يرام
 فخر الاسلام وحققاه في شرح اصوله بالافيد عليه وظهر من قيمة اى فقهه في اى هاية
 متعلق بتمه الفقهانية اى التفتيح والاضافة الانفاية لادنى طائفة فان اول
 ما يصل الى الارض حال السجدة المستفتح هو الانفاية ويجوز عطف على الانفاية على
 ارض الدلة متعلق بسجدة وهذه الاضافة ايضا لما ذكره عن انجاس متعلق بطهريته
 انفسه فلهذا سجد كما لخصه هذه السجادة والمراد بها الافعال العبادية والصفات
 الذميمة والعيادة الباطنة وانجاسها الملكات منها بحيث لو لم تزل لا تقتضى الى
 انكسور في النار الماردين اى العاتين انجاس عن طاعة الله تعالى والصلوة والسلام
 جميع منها امتثال الله تعالى صلواته وسلموا على سيدنا محمد المذكي اى المظهر
 نصايم اى مسك قلبه عن متعلق بصايم الحجج اى يقصد بسوى الاسلام من ان
 بيان لما على له واصحابه المجاهدين في رفع ايات ايات حقائق الحق المبين
 الحق المبين هو الشريعة المصطفوية وحقايقها الاحكام المنسوبة اليها من العبادات
 والاقتداء واثبات الوجوه التي هي حقايقها الادلة التفصيلية المفصلة لها
 واثبات تلك الحقايق طرق الاستدلال بها من العبارة والاشارة والدلالة والاعتقاد

في قوله لو لم تزل لا تقتضى
 في قوله لو لم تزل لا تقتضى
 في قوله لو لم تزل لا تقتضى

الظاهر في قوله
 بان احكام العبادية
 والحكم النظرية

ودفع رايها انما انما تلك الطرق المستدلين واثبت بها بين المستقلين حتى قدروا
 على استخراج ما لم يظهروا من لا يمكن ان يكون فقه المصلين وقيمة ونحو ذلك من عاينة
 برادة الاستدلال بالاشارة الى انواع العبادات الخمس **باب** فان من اسهم
 المطالب السنية اى العبادات واثبت المار بجمع ما به بمعنى كما جده السنية اى القيمة
 التي يجب ان يوجه لها اى جهتها عنان العناية ويصرف اليها اعمار اهل العبادات
 في البداية والنهاية علم الفقه اسم ان في قوله فان الذي هو سبب لنظام المحاش
 ونجاة المعاد وفتح العبادات في المراد يوم الله اى يوم القيمة فاعلم ان هذا
 حتى به لانه يوم يادى اصحاب الجنة اصحاب النار وبالعكس فقد كنت تعرفت
 شرع في بيان سبب الاقدام على التصنيف فطر اى بعضا من عقوبات الشباب
 ال تعبر اى تحسب لطايفه وتدرج اى عتيد وتصنف تقول تصنف الشيء اذا
 نظرت في صفاته فانه من الكتب والابواب حتى ان الكتب منه متاكم
 في الاصول ومورقات الاصول في علم الاصول بدي اى الا ان عواين المرور
 فاقه اى كتب المتن عن الحصول حتى ساقى في بيان كماله في اشارة الى ما عرضه من
 مرض الطاعون عام لولا الكبر وهو سنة اشهر وبعين واثباته وهو من قبل
 الاستدلال الجازي الى ان عرفت متعلق بقوله ساقى على انه تعالى شانه وعلم سببانه
 ان فلتن من هذه الاذكيث اقدر على قطع المسافة في هامة المعارف العبادات
 في مقادير الاذكيث الفهم الملهمة جميع اتمه بمعنى الصور والمعارف جميع اتمه بمعنى
 موضع الفوز في الصور اى لا اهرق جوار لقوله ان خلصني خلاصته من اقية عظمى
 المومنة الى اى رزائي خلدي اى تسلي بطريقه من اية بينها بقوله بان اصف منه
 اى الفقه متماثنا اى قويا ريقا اى عجبا نظارة اى رتبة وارصف اى رتب
 وهو في الاصل عقد كجواز بعضها ببعض الاحكام بنينا ومواركب وسوى
 كما لما ربطه رتب اى حكما ايضا موافقا بمعنى معي ان نظارة خاليا اى سالما عن
 اذ ايات الضعيفة خاليا اى خاليا بايقود المذكون في الشروح والفتاوى والاطلاق
 المتون والاشارة الى ما وقع في المتن من المسامحات والمساومات الشرعية
 اللطيفة في قبيل الفقه المنشر بمحتوى على مسائل هامة خلعت عنها المتن المشهور
 ومنظوما على احكام فدايا الكلمات اى وقايع لم تكن تلك الاحكام فيها اى في
 المتن المشهورة مسطورة معجبا بظنه الغصص لا اديب اى الماهر في علم العربية وموسوعة
 فخره الفقيه لاريس اى العاقل ولا يمكن لطف في وصفه الغصص لا اديب الفقيه لا اديب
 فلما احسن الله تعالى اى باطلة اى ازالة اى من اسماقه واليسر خراين رافعة حكمة السلام



خبير رافعي

نظر الى الدخول تحت خطاب واحد فصار من الاختلاف تحقيق مع لا يخفى وحكمه في قوله
 بالعرف لا كالك الغسل فان جميع الاعضاء متحدة في حكم واحد فخرج الناحي والحكمي في قوله
 فاما قيل لا حاجة الى الصب على كل واحد فغير على حدة لانه يمكن غسل الكفين بالصب
 صبت على الكفتين يعني هو الواحد فان في ترجمته لعادة العوام على عرف الشرع في
 مرة لما في الرافعين هو متفق على غسل القدمين والذراعين والرجلين مرة بالكلية وهو الغسل
 الثاني المتصل بالثاني من طرفي القدم لانه في مشام عن قوله ان المتصل الذي في
 وسط القدم عند التقاء الشرايين لانه في كل رجل واحد كما لم ينفذ في اليد قد شئ كعب الآلة
 فحينئذ لم اذكره واللام يظهر معناه الى الشبهة فان قيل قبل قوله
 بالجميع في الآية يقتضيه كون الواجب على كل واحد غسل يده ورجلها كونه من حيث غسل
 الاخرى بذلك النص فحصل الرسول صلى الله عليه وسلم والاجماع بعده فان قيل فانه يجوز ان
 يشترط في غسل يده غسل يده وسلك الاجماع بعده فان قيل فانه يجوز ان يشترط في
 مشاورة ايضا فيقتضيه جميع بين التفرقة بين الغسل والجمع قال بعضهم
 وحمل النسب على حاله الخفى يجوز على حاله الخفى قال بعضهم قلنا قراءة البحر
 خامسة بتردك بالاجماع لان من قال مسح لم يجعل مفعلا بالكلية وقد دللت
 الاحاديث المشهورة على وجوب الغسل الوعيد على الترك وكان هذا اذ في عليه
 الاكثر من وادنى بتجصيل الطهارة المقصودة بالوضوء واوجب الالتماس في الغسل
 من المسح فحينئذ الرجوع الى فيكون يجوز ان يكون في حداد يوم محبلا وجرح ضيق
 خرب ونظيره كثير في القرآن والشرع وهو في الغسل معطوف على الغسل وقيل
 صوت في التنبه على انه ينبغي ان يقتصر في مبالغة عليها وينتقل عنها خفيفا شيئا
 بالمسح لا يقال في قوله لم يمسح بالانسان مسحا بل هو لا يقول ضرب الغاية بقوله
 بالكلية رفع الانسان ذكرنا بهذا يجب ان يعلم هذا المقام والله اني اوضح المقام
 في غطاء الوضوء والوضوء وهو يحصل من الزاوية والبرخوت والحناء اي لونه اذ يجره
 كالطين لا يمنع الطهارة كطعام بين الانسان وضوء كانت وحسنا لانها لا تقع في
 الماء واختلفت في مثل العجين والطين بناء على الاختلاف في منع نفوذ الماء وعدمه
 الفسق نزع اذ يحرك ليصل الماء الى موضع الحكمة ومسح عطف على غسل راس
 في رواية الطي واما الكفر عن ان حنفة راسه كذا وقد رعاها في
 في رواية هشام عن ان حنفة راسه بغير غسل عضو لا مسح الا ان يعاد الى
 لما نودى لطف على ان لا يمسح من عضو سوا كان ذلك العضو مسح او مسح
 ولا يعاد مسح بغيره الا ان لا يعاد غسل بغيره فصار في راسه فم الغسل سنة

وهي مع تفاوت انواعها لا يوجد على فعله ولا يمسح على تركه والمستحب ما يوجد على فعله
 ولا يمسح على تركه البتة اي قصد الغسل بالوضوء او دفع الحشاشات والامثال الا في
 ابتداء الوضوء البتة بالتميم بان يقول قبل الوضوء بسم الله العظيم وحسنه على ان
 الاسلام اخيرة كونها سنة وان قال في الخصال والاصح انها مستحبة لان السنة
 مختارة لقدرى والطاوي ومالك صاحب الكفاي قبل الاستنجاء لانه من مقتضات الوضوء
 وبعد لانه حال مباشرة الوضوء احتياطا لانها عند بعض المشايخ قبله وعند بعضهم بعين
 فالاحوط ان يحجج بينهما لكن لا حال الا تكشاف البدر بغسل اليدين الى الرسغين
 سواء استيقظ من النوم او لا وهو يوجب الغرض فلا يلزم الا اذا غسل اليدين
 الى المرافق سنة ايضا السواك وهو كى مفعلة شجرة التي يستاك بها وبعض المصنفين وهو
 المراد منها فلا حاجة الى تقدير استعمال السواك فيما دلالة المنقول المتوارث كقوله
 ان يدرك من الانسان العليا والسفلى من الجانبين الى الرسغين او الى الرسغين
 او يها ويغسل الغرضين يعالج بالاصح كما هو حكم الحلف في سنة ايضا غسل اليدين الى الرسغين
 الماء الى حنفة الا كف اي يصل الماء الى المار من مباد جديدة حلقا في الشافعي والمالكية
 فيها اي في الاول ان يصل الماء الى رأس حنفة في الثاني كما ذكرنا في الحنافة
 الاصل ما قبله احتمال متعاضدة وسنة ايضا تحليل النجاسة وهو ان يمسح اصابع يديه في
 حلال نجاسة من الاسفل الى الاعلى بعد التمسك في تحليل الاصابع من اليدين والرجلين
 بعد التمسك وكيفية في اليدين ان يشبك بينهما في الرجلين ان يتكلم بضمير
 اليسرى فيبدأ من خلفه رجلا اليمنى ويختم بخلفه رجلا اليسرى من خلفه رجلا
 ايضا تليث الغسل لا غطاء الوضوء المفضولات ومسح كل راس مرة وكيفية
 ان يضع كفه واهما على مقدم راسه ويحركهما الى قفاه على وجه يستوعب جميع
 الراس ثم يمسح اذنيه باصبعيه ولا يكون الماء مستعملا لان الاستيعاب
 واحد لا يكون الا بهذه الطريق ما قال بعضهم من انه يجازي كفيه فخره ان الاستعمال
 لا ينفذ الا بالوضع والوضع ان كان مستعملا بالوضع الاول فلهذا ان كان فلان في
 كذا قال الزبيري قول ايضا انفقوا ان الماء دام في العضو لم يكن مستعملا ومسح الاذن
 واخذها بسلامة وجازها بما فيها من ماء يمسح بها الراس والرجلين واليدين واليدين
 في آية الوضوء قوله لا يمسح الا بالوضع ومسح الا بالوضع لا يمسح الا بالوضع
 الا في احوال الضرورة مستحبة التماس اي الشرع من جانب اليمن ومسح الا في
 الحلقوم فان مسح بغيره في الفم من الماء فلهذا قال كذا في آية اخرى ذكرت
 في الموطأ ان يستعمل القباية في الفم وكذا في الموطأ في قوله لا يمسح الا بالوضع

غير الغالب فان غلب الطعام ولاء الله لا ينقص وان غلب اليقين
 لا ينقص الاعتدال يوسف اذا علم ان الله في المحاسن جمع سورة اي التي عند
 اي اليوسف السبب جمع سورة عند محمد بن يحيى لو كان منقذاً حيث لو جمع صار على
 الله فابو يوسف غير انما في المحاسن في الله في المحاسن واحد نقص هذه وان بعد
 النكاحان ومحمد بن يحيى السبب هو النكاحان فان حصل على الله في النكاحان واحد
 ينقص عند وان اخلف النكاحان في ما ليس بحدث اما التي قلنا عرفت ان قلنا
 يخرج من اصل المعدة وهو ليس بمحل النجاسة واما الدم فلان كلبه غير مفسوخ فلا
 يكون محرماً لانه فلا يكون نجساً واما من غير المفسوخ في الادمى بناء على حجة الله
 فلا يوجب نجاسة اذ هذه الحرة لا نجاسة فغير المفسوخ في الادمى يكون
 على طهارته الاصلية مع كونه محرماً واما قصه ايضا نوم يزيل مسكته اي قوته الكثرة
 وهو النوم يزول مقصده عن الارض وهو النوم مضطج اي واضعا احد جنبيه
 على الارض او شكنا على احد وجهيه او مستقبيا على قفاه او مكباً على وجهه فان
 المسكته اذا زالت لا يوسى عن خروج شئ عادة والناثب عادة كالميتقن به
 والا اي ان لم يزل النوم منوم مسكته بان كان حال القيام والوقوف او
 الركوع او السجود اذ ارفع بطنه عن فخذه وابعده عن جنبه فلا اي لا ينقص
 الوضوء مطلقاً خلافاً لما في وان تعد اي نام قصد في الصدوق خلافاً لما في
 واختلف في نوم مستند الى الارض سقط قال في الحذية هذه من الوضوء او مستنداً
 الى شئ لا يزيل سقط وقال شرايه هذا اختاره الطحاوي وليس من اصل رواية
 المبسوط في المحيط ان لم يكن مستقراً على الارض كان حدماً وان كان مستقراً
 وهو الاصح وفيه لو نام فانما اذا قاعد سقط ان انته قبل السقوط او حاله او سقط
 فانما فاقبته من ساعته لم ينقص وان استقر اياماً ثم انقبض انقبض ولو نام على دابة
 هي عيانه ان كان حال الصدوق والاستواء لم يكن حدماً وان حال الحيوط حدث
 واما قصه ايضا الاثام والسكر الذي حصل به في الشبهة قابل بالجنون اما الاولان
 فلا والسكر بهما واما الثالث فعدم تغيره كحدث عن غيره واما قصه ايضا فبعضه
 بالوجوب يكون مبرراً ولا يجبر به اما الحكم المسمى فقط فلا يبطل الوضوء بل الصدوق
 لا يبطل شيئاً منها فيحفظ ان في صلوة يصلح بالوضوء اي مباشرة الوضوء فيكون آخر الزمان
 وضوء في حق النفس صلوة كاملة اي ذات ركوع وسجود وذلك لان النفس لو اردت وجوب
 عليه الصلوة والقيام الا من شرب من غير طهارة فيصير الوضوء والصلوة وروى في صلوة طهارة
 فيقتصر على ما لا ينقص غير الطهارة وتبطل الصلاة في غير الطهارة يخرج الصلوة

منه في وضوءه ليس بواجب

تغييره

تليجه

ولا في صلوة يجازى وجدة التلاوة وان فسرهما ولو كانت الحقيقة عند
 السلام اي قبل وبعد التشهد لا يباح يكون في الصلوة الا ان يتعد المصلي
 في الحقيقة لا يباح تكون حشره وواجب فيه وسياق ان الصلوة تتم كيف كان
 فاذا خرج الامام عن الصلوة به اي يتعد الحقيقة في الحقيقة المأموم لم ينقص وكنه لان
 خروج الامام خروج له الا ان يكون مسبوقاً فانما يكون في انما صلوة وقصه
 ايضا المباشرة الفحشة وهي ان يباشر امراته بمحرمين وانشر الله واصحاب
 فرجه فرجها للجانين اي ينقص وضوء الرجل والمرأة لا من ذكر المرأة فانه غير نقص
 عندنا خلافاً لما في نشره فقلنا لا ادخوله كما قصد به والوجه نقص
 وان على راسه يخرج فاذا زل لو كان بحيث لو ترك سال النقص والافلا ينقص
 يخرج من اذنه فيخرج بوجه نقص لانه يكون من الجحامة والافلا ينقص في عينه
 وعلمش بفتح كيم ضعف البصر من السيلان الدم في اكثر الاوقات ان خرج منها
 الدم نقص وان استمر صار صاحب علة وسياق بيانه كما اذا كان بها اي
 بالعين عيب بفتح العين المعجمة وسكون الراء في العين مستطع ولا يقطع
 الحدث البياني لا يمس مصحفاً الوضوء حاله عن الخط الا بغلافه او متعللاً وموثر
 وقيل منفصلاً كالحزبة ونحوها الاول هو الاصح صرح به في المحيط والكان واخذت الحدة
 الثاني فلم يكره منه بكم وقيل كرهه قال في المحيط كرهه بعض مشايخنا من اصحابنا
 وقال عامته لا يكره لان المسح محرم وهو سبب المباشرة باليد بما حاط واخبره في
 المكان ايضا واخبره في الحديث الثاني رخص المسح ليدل في الكتب الشرعية الا تفسير
 ذكره في مجمع الفتاوى وغيره ولا يمس رعا فيه سورة قالوا المراد بها الآية الأخيرة
 وان جاز قرأه فرق في المحرث بين القراءة والمسح لان الحدث حل اليه دون
 الغم حتى يحل غسل اليدين والتم استويا في جنبه كما يفيض لان جنبه ويحيط على
 الغم واليد حتى يحل غسلها فيها ولا يرد العين لان جنبه حل نظره الى مصحفاً قرأه
 كرهه في المكان ذكره في الحديث مسجداً من مساجد وطوافه بالكنة كراهي السارحة
 واما لم يكره لان حرمة من الحمام الحدث لا يكره كما يحق وبجانبه فرض الغسل المراد به
 بهما ما تناول الفرض للاعتقاد والعلني وهو ما يفوت بجواز بقية غسل الغم
 والانتف وسائر البدن حتى داخل العلقلة في الاصح وغسل السرة والشرب
 والحاجب جميع النجاسة يجب بها حال الماء الى انما النجاسة كما يجب في الصلوة اذ لا يخرج
 منه كره في المحيط والفرج يخرج ذكره في الخلاصة وذلك لان قوله تعالى فاطهروا مسحة
 مبالغة فيقضي وجوب غسل ما يكون من ظاهر البدن ولو من وجهه كالشئ المذكورة لا

غسل في حرج كالعين و ثقب الغنم لانه حرج بقوله سبحانه و ما جعل عليكم في الدين
 من حرج في الحيط ان كان لا يصل الماء الى ثقب القوط لا يتكلم كما اذا انغم بعد
 نزول القوط و صار بحيث لا يدخل القوط فيه الا يتكلم فيها كذا اي العين في الحرج
 نقص صغيرها و لها فيه اشارة الى انها لو كانت منقصة بغير ثقب غنمها و كذا
 بل عليها دفعا للحرج لان نقص صغيره حيث يجب حياطة كذا في الحان و سنة الغنم
 ابداء بما ذكر في الوضوء من التيمم و التسمية و غسل اليدين و غسل وجهه و وجبت
 ان كان فيه حيث و التوضي اي استعمال الماء في جميع اعضاء الوضوء الارجلية و هذا
 المقرر حسن ما قبله اي غسل جميع اعضاء الوضوء الارجلية لان جميع اعضاء الوضوء
 بل بعضها مسوطة في القطة اشارة الى انه مسح برأسه و كان وضوءه و هو طاهر
 الرواية لو كان رجلا يستنقع في جميع الماء حتى لو كان على سطح يغسلها ثم شئت
 صحت حتى لو لم يغسل يمين الغنم مستنقعا وان زال تحت مستوعب جميع اليدين حال
 كونه بادهن الغنم منكبته لا يبرح ثم لا يسرع في رأسه في مسح عنقه قال في معراج الدراية
 و قيل بادهن باليمن ثم باليسر و قيل بادهن باليسر ثم بيمينه بانه و بعده اي بعد
 الغنم المستوعب يغسل بيمينه كميل الوضوء و منقطعها من الماء المستعمل يغسل ثم
 غسل عليه بالبرهان كونه في سائر قوله بادهن و ليس له معنى و سنة ايضا لو كان
 لان السنة اكمال التوضي بمحذ و هو كذلك و صرح نفعه عنده و الاخره اي الغسل اذا
 تعاطت اليد دون الوضوء متبنا سابقا و فرض اي الغسل عند خروج منى و لو في نوم
 متفصل عن موضع يشق قيد بها لانه اذا خرج بجمل شئ ثقيل و كذا لم يغرض خلفا
 لثاني و ان لم يخرج الى طاهر اليدين بها اي بشهوة و لم يذكر الدفق ليس شرط و كذا
 و حجر و فرض عند ابراج اي احوال و احراز عن يمين و محيط لوقات امرأة منى ياتين
 فاجد في نفسه ما يجد او اجابته في دمي لا غسل عليها لانه ام سببه هو الاطعام او الكلام
 حنقه او قدر ما من عطشها متعلق بعدد ما في احد متعلق بالاج سبيل ادمي احراز
 عن سائر الجوانب فان اوجها لكان في سبيل البرهان لا يوجب غسلها بعد الرغبة
 حتى احراز عن اوجها في سبيل ميت فانه ايضا لا يوجب غسلها على مكنتها متعلق بغيرها
 المقدور في الحاج وان لم ينزل منيا لان الغالب في مثل الانزال فيجب احتياط و عند رؤية
 مستيقظا او يدركون الدال الهجي تاريف اي يخرج عن ملاعبة الرجل بانه
 وان لم ينزركلما لان الظاهر انه منى رقيق هو اصابه لا يفرض ان تذكر اي الحكة و تذكر
 الفرة و الانزال لم يربط لانه تعكر في النوم كان في القطة بلا انزال الى اخره او ان يقطع
 من النوم فوجد على فخذه او فمها جلا او ذكر احكاما و يفرق ادمي و مذى و شك انه منى

او دوى فغسله الغسل وان يفرق انه دوى فلا يغسل حده وان لم ينزركلما و يفرق انه
 دوى فلا يغسل حده وان يفرق انه منى فغسله الغسل وان شك انه منى او دوى فغسل كذا
 عند ما وقال ابو يوسف لا يجب عليه حتى ينزركلما لان الاصل رادة الزنة كلاب
 الا يفرق و هو الغنم و ما انزله لا حياطة لان الظاهر غافل و كذا في قوله بالهواء
 فيصير مثل الذي يجب عليه حياطة كذا المرأة في الاصح حراز عاقل لو احسنت المرأة
 و لم يخرج منها منى او وجدت لذة الانزال فعليها الغسل لان ما ينزل من صدرها
 الى رجليها بخلاف الرجل حيث يشترط الظهور في حق الغسل كما قال الزمعي و لها اي شقفة
 ملفوفة بخمره و يجب الغسل ان وجد لذة الجماع و فرض عند القطع حيض انما غسل
 عند خروج منى و دوى يكون الدال كالمهكة و غليظ يعقب البول و حقه يحلف
 على خروج منى و لا عند احوال اجمع و نحوه في البرد و طي بهيمة بلا انزال فغسله الرغبة
 كما حاز عند ما لم ينزل غدرتها بعض رجله امرأة عذرا فاما ما لم ينزل غدرتها لا يغسل عليها
 ما ينزل لان العذرة منى من النقا انما ينزل كذا في المتني و وجب الغسل ميتا اي يجب
 على من يغسل الميت وجوب بطريق الكفاية حتى لو فعل البعض سقط عن الكل الا انما الكل
 و على من سجد حيا او حيا و قيل بما سجد بان او يمنع الا بسن بل الانزال في الاصح
 قيد بالجموع و قيل لا يجب في البالغ لان الواجب بعد البلوغ و البلوغ بعد الانزال فهو واجب
 به لانه قد تم الحكم على سبب تلك الانزال و قيل كما هو القوي فيكون مظهر الواجب
 لا مشية لغيره ذلك و ولدت لم ترد ما فاتها لو راتة كان فرضا لا واجبا كذا في
 الظاهر و سكن بصلته بالجمعة موالص لا قبل اليوم الجمعة و بعد و اجام و عذرا
 اللام انما يغسله و الصغير و خمس عشرة سنة بطن مسلم طاهر او يفرق بين سجن
 في كتاب الحج ان القوي على ان ستن البلوغ في الصغير و الصغير خمس عشرة سنة و اما ان
 عن جنه و لكنه و كذا و كذا و يستحق اختلاف في وجوب منى ما علمنا في الجها
 غيرة كانت و صغيرة و حرم على الجنب غسل المس و لو لم يجز خلافا لث في قوله غيرة
 و اسام فان لا اخل المسح لا يفرق لا جنب لا لغيره و كان يكون باب منية
 الى المسح و حرم عليه الطواف بالعبدة لانه في السجدة و ارجع الى ذكره بعد قوله حرم على الجنب
 دخول المسجدين لانه انما جاز له الوقوف مع انه اقوى اركان الحج فلان يجوز الطواف
 و دل كذا في الكافي و لان المسجدين حرام احرار من لا يرى انه لم يكن في زمن ايامه عليه السلام
 و لو قد رآه لم يكن المسجدين حرام لا يجوز لها الطواف كذا في المستصفى و يورد ما ذكر في كتاب الامام
 السرخسي و لكنه وجب عليها ان لا يدخل الطواف لانه لا يجوز لها المسجدة و قوله القوي
 اختلف في قدره ففضل الآية و قيل ما دونها ايضا بقصده و اما قوله بقصده الاكروفا

كونه سنة بعد الصلاة

فذكر في كتابه في كاشان زعفران و حاكمه و ورق في الاصل و شارة الى
نقل من ابي سعيد و الهادي من بني رقة في لاجية المذكورة و قوله بخلاف صنف
بقوله او غيره او صنفه باخره اما ابي صنفه بحسبان لا و بالموصل الى قوله
هذا الصنف و السلام اما و كلوه لا بحسب شمس لا ما غير لونه او طعمه او ريحه
او بحسب لونه الطاهر لا بحسب طعمه او ريحه او طعمه او ريحه او بحسب
نفسه اما و ابي صنفه باخره اما ابي صنفه باخره اما ابي صنفه باخره اما ابي
لم يراي لم يدرى بك اثره و هو اللون و الطعم و الرائحة حتى ان ترى لم يدرى استعماله او لا
منه ابي صنفه باخره اما ابي صنفه باخره اما ابي صنفه باخره اما ابي صنفه باخره اما ابي
و العرض و اختلافه في هذا المعنى الصحيح ان يكون حيث لا يحصى لا يكتشف
او صنفه بالعرف للعرض فيقال لا عتال اما ابي صنفه باخره اما ابي صنفه باخره اما ابي
ان كانت منية بحسب الاطلاق و عند شيخ الرافضين بحسب هذا و قد عرفت ان
بين يكون له طول و عرض و لا عرض له لكن لو سطر صار عشرة ان عشر لم يدرى حكمة طاهره او لا
ان قال ابو سفيان لا يتوضا به لان النجاسة تنقل الى العرض و قال ابو سفيان لا يتوضا به لان النجاسة
و ان واجب التحسب كغيره و اما ابي صنفه باخره اما ابي صنفه باخره اما ابي صنفه باخره اما ابي
و بوليتا كذا في يكون النجاسة الظاهرة في موضع و اكان على عشرة عشرة لانه يكتف
في النجاسة حتى تحسب ان سطر و هذا عشرة ان عشر و هو بحسب لو دلت في النجاسة و هو غير
في عشرة ثم اجتمع الماء و صار اقام عشرة في عشرة فهو طاهر كذا في النجاسة في موضع و هو بحسب
سنة و كثر من في هذا المعنى فان هذا المقدار او اربع كان عشرة ان عشر لان الدائرة
او من الاشكال و هو من عندي كذا في النجاسة لا ابي لا يجوز ان يكون في النجاسة
على انها موصوفة بحسب و اختلافها في النجاسة لا ابي لا يجوز ان يكون في النجاسة
به و ان النجاسة موصوفة بحسب كمال الاصل او اعترض من لان طاهره ليس
مطلق او لا يباين النجاسة الى حد الاطلاق لا يجوز ان ايضا باكره الى طهره و هو ليس
و الا و ان النجاسة باطله اشرب الربا سبب شال اما اعترض من شجر و هذا الجواب حسن
ما قيل كالاشربة فانه على عمومه مشكل فحل شال اما اعترض من شجر و كذا في النجاسة
او على غير وجهه لم يشال لان عبادات النجوم في النجاسة و هو اما حسم الظاهر
متحالة فلا يدرى ما يدرى في حقيقة الحال عتسما يتصل عليك من النجاسة و ان
ان الظاهر هو الماء المطلق فزوال الطهارة ما يكمل الا متين او بطلان النجاسة لا ابي لا يجوز
بطاهره في حقيقة النجاسة شرب النجاسة لا يجوز في علاج النجاسة و ان كان
الحال طاهره او لا ما خلا لاول ان جازي على الاغصان الغالب الماء و ان كان

[illegible]

في غير محل الاصل فيقال ان سور...
 البيان فان قيل ليس بين...
 فاما متى سبق كون...
 الضرورة الاستعمال...
 موطنه...
 رضى...
 الفصل...
 حتى ان...
 عندنا...
 ويتم...
 بعد...
 معد...
 وروى...
 النفس...
 او خوف...
 بالامانة...
 ان...
 صلوة...
 الحوادث...
 لغو...
 السلادة...
 يتو...
 فانه...
 بلا...
 والروا...
 شئ...
 بالنسبة...
 ثم...
 يتو...

الارض

الارض كالترب...
 بالترب...
 لا...
 زباد...
 فلما...
 عطف...
 واما...
 وكب...
 الما...
 واست...
 فاض...
 لا...
 لم...
 هو...
 اي...
 على...
 كما...
 الساب...
 نجس...
 يجب...
 من...
 لا...
 ان...
 من...
 اي...
 اي...

اي...
 اي...
 عند...

[illegible][illegible]

معصية من حيث لو كانت الصلاة على الفلانة لم يكن لها استقلال بها ان كان يحاذي المال
 شيئا منها فبعضه واما ان لم يكن له استقلال بها فليس له ان يتركها على وجهها فبعضه
 اذا عرفت هذا فاعلم ان قوله في هذه المسئلة فاعلم ان هذه هي حادثة في حادثة راجعة الى ما
 فيه من كونها ركعة واحدة ولو كانت تلك هي ركنة واحدة فيكون قوله في ركعتين
 اشارة الى شرط ان كانت في قوله المستتر كذا وفيه اشارة الى ان شرط الرابع لم يقم
 بطلانهم من غير ان يثبت في قوله ان يكون لها حاكم شرط بقوله حادثة واما اشارة الى شرط
 الخامس في قوله وانما هذه اشارة الى ان شرط السادس قد لم يثبت في قوله حادثة
 في قوله وانما هذه اشارة الى ان شرط السابع قد لم يثبت في قوله حادثة
 في قوله وانما هذه اشارة الى ان شرط الثامن قد لم يثبت في قوله حادثة
 في قوله وانما هذه اشارة الى ان شرط التاسع قد لم يثبت في قوله حادثة
 في قوله وانما هذه اشارة الى ان شرط العاشر قد لم يثبت في قوله حادثة
 في قوله وانما هذه اشارة الى ان شرط الحادي عشر قد لم يثبت في قوله حادثة
 في قوله وانما هذه اشارة الى ان شرط الثاني عشر قد لم يثبت في قوله حادثة
 في قوله وانما هذه اشارة الى ان شرط الثالث عشر قد لم يثبت في قوله حادثة
 في قوله وانما هذه اشارة الى ان شرط الرابع عشر قد لم يثبت في قوله حادثة
 في قوله وانما هذه اشارة الى ان شرط الخامس عشر قد لم يثبت في قوله حادثة
 في قوله وانما هذه اشارة الى ان شرط السادس عشر قد لم يثبت في قوله حادثة
 في قوله وانما هذه اشارة الى ان شرط السابع عشر قد لم يثبت في قوله حادثة
 في قوله وانما هذه اشارة الى ان شرط الثامن عشر قد لم يثبت في قوله حادثة
 في قوله وانما هذه اشارة الى ان شرط التاسع عشر قد لم يثبت في قوله حادثة
 في قوله وانما هذه اشارة الى ان شرط العشرون قد لم يثبت في قوله حادثة

في قوله وانما هذه اشارة الى ان شرط...
 في قوله وانما هذه اشارة الى ان شرط...
 في قوله وانما هذه اشارة الى ان شرط...

في قوله وانما هذه اشارة الى ان شرط...

الركوع الاخير في التشهد او بعضها بان ادرك بعد ركعة الاخرى اشارة الى ان
 او اشارة الى الرباعية واللاحق من فاته ركعة اي كل ركعة او بعضها بعد الاشارة
 بان ادرك الامام في الركعة الاولى فسبقت له ركعة فربما توفوا وجاز بعد فراغ الامام
 فشرح يصلي الاربع بالتمام او سبقت له ركعة بعد ادراك ركعة او ركعتين او ثلث فشرح يصلي
 بركات وسياق بيان حكم المسبوق في يقضي له ركعتان جهته الاخرى حقيقة من
 ما يصلي يسكن في الترتيب مع الامام وجهه الاخرى جهته حيث في تركيبة الامام بالنظر
 الى الجهة الاولى كان كالمسبوق حتى غشي اي باقي اشارة الى ان اقام الى قضاء ما سبقت
 او ادرك الامام في القراءة التي يجزئها ويتقو وبقراءته ما يقضي به ركعة او
 لا بالحيضة او بغيره في الاربع ما يقضي به من الاقامة وبقراءته السجدة بالسجدة اي ما يقضي
 وكل ذلك من احكام المنفرد بالنظر الى الجهة الثانية كان كالمسبوق حتى لا يؤتم ان لا يكون
 الاقامة بعد لانه بان في حق التوجه بخلاف المنفرد وان صلح فالحال ان كان يجعله امامه
 جليته له اذا حدث ويقطع بكيفية الاقامة كركعة اي لو كانا ويا استيقاظ صلوة
 وقطعها بغير سبقتا فاعلم ان هذا هو حال المنفرد بركعة السجدة بسهولة امامه يعني
 لو قام الى قضاء ما سبقت به وعلى الامام سجدة بسهولة فليكن ان يعود ولو لم يعد كان
 عليه ان يسجد في آخر صلوة بخلاف المنفرد حيث لا يركع السجدة بسهولة غير وان لم يسجد
 المسبوق في سهو اي هو امامه ويا في المسبوق في كسبه المشرق بخلاف المنفرد
 واللاحق ليس له ان يركع في صلوة الامام حتى لا يتغير منه بنية الاقامة
 ولا يركع في ركعة السجدة بسهولة ولا يركع في ركعة السجدة بسهولة ولا يركع في ركعة السجدة بسهولة
 ما يقضي به الحادثة وعليه كذا في قوله من امامه وكل ذلك من احكام المنفرد في المسبوق
 يقضي اول صلوة في حق القراءة واخرها في حق التشهد حتى لو ادرك ركعة من غير
 مع الامام قضى بعد ركعتين وقضى بقراءة لانه اذا قضى ركعة في ركعة حصل ركعتان
 بالنظر الى التشهد وقراءة في كل من الركعتين الفاتحة وسورة لان ما يقضي به كان او صلوة
 ولو ترك القراءة في احداهما قضى صلوة ولو ادركها اي ركعة من فوات الاربع حصل
 ركعة اخرى وقراءة اي الفاتحة وسورة وسورة لانه كان على ركعتين بالنظر الى التشهد
 ثم حصل ركعة اخرى وقراءة اي الفاتحة وسورة لان ما يقضي اول صلوة بالنظر الى القراءة
 ولا يشهد لان ما يقضي آخر صلوة بالنظر الى التشهد وخبر في الثالثة من القراءة والترك
 والاقضية في القراءة **باب الحديث في الصلاة** امام سبقت له ركعة من غير ان يركعها
 غير ان القيد لان المطلق كان كذا الشيخ غير صحيح كما سبق علم ولو كان سبق لركعة
 بعد التشهد قبل السلام اذ حينئذ لم يتم صلوة فاعلم ان كذا في بعضه فغيره غير

عليه

الركعة

واجبة حرة بان يقول انقضاه من اوله الى اخره مرة واحدة وهو حر انه من قول الشافعي
 فان التكبير عند فوات اربعة ايام لا يرد عليه ما دلل في التمهيل بعد فوات ايام من غير
 عوقب باخلاف بين علي بن ابي طالب في الاتفاق بغير الصلوات عليه الى غير ما يكون التكبير من ثمان
 صلوات فهو متعلق بحب ابي قحطب فمن باخلاف بين ابي قحطب في خروج من اهل مكة وفسدوا
 بعد ايام في خروج باخلاف في التكبير في مكة فسجدت خارج به حجة النساء اذ الامم الكبر من
 رجل الا التكبير فيه ايضا على امام يستقيم فالتكبير على المنفرد والامام مسأله اربعة ايام من اهل
 المكي والمفاوز وعلى حدة مسأله اربعة ايام والافرة وقت التكبير في كل فرض مختلف
 ايام سواء ادى الى اربعة ايام سواء كان اربعة ايام على اربعة ايام او اربعة ايام على اربعة ايام
 اليوم الخامس من يوم فوات وهو ان لا يترك من ايام التكبير في كل فرض من ايام التكبير
 الى هذا الوقت عدم لانتفاء التكبير على اربعة ايام على اربعة ايام لا يترك
 اليوم وان ترك الامام لانه يؤدى بعد الصلوة لا فها ظلم كمن الامام في حجة بكرة الفداء
 بخلاف سجود السجود لا يؤدى في الصلاة التكبير المبروق لانه مقدر بخبره فالتكبير مع الامام
 بل عقيب الفداء اى فداءه ومن بعد ذلك الاطلاق لانه كان خلف الامام بالتمام **باب**
صلوة الحرف امام يلقى او ما فوقه سلطان اى من امة السلطان ان يحصل في
 الصلاة يحصل بانفس عنه الكسوف ركعتين كالنظام اى على رتبة الفضل طوافان ولا
 اقامة ولا جهر ولا خطبة وبركوع في كل ركعة وعنه الشافعي بركعتين فيركعون الامام
 القراءة فيها اى الركعتين وبعد ما يرفعون حتى يمشي وان لم يكف اى الامام وما يرفع
 السلطان صلواته اى كالحرف والركعتين والخطبة الحادية والافرة اى الحرف
 العالي في العدة **باب الاستسقاء** لا يجزى فيه ولا خطبة بل هو دعا واستسقاء
 وهو كما استسقى داركم ان كان قحط لا يرسل السماء عليكم مدرارا حيث جعله مبالا
 السماء اى يفيض فان فرادى جاز ولا يقرب فيه رداء او قال كقوله يقرب الامام فداء
 الاول القوم ومن اى يوسف روايتان وحقيقة فدايه ان كان حرجيا ان يكمل الصلاة
 واستسقاء طاعة وان كان عدوا اى حجة ان يكمل الايام ايسر واليسر ايسر ولا يكف في
 لانه لا يستعمل الرقة والغاية لعلهم العذاب في الصلوة ويخرجون عنه ايام مناجات
 لانها مدة عزيت لا يلبث الا عذرا ويخرجون مشاة في ثياب خلق عسيرة او رقيقة
 من ايام مناجات في مشيهم في كل ركعة وكسب في مشيهم ويقدرون الصلوة في كل يوم قبل
 خروجهم وقبل الصلوة في فوات الفضة لا صبرة في الاستسقاء في فوات اربعة ايام **باب**
صلوة الحرف لم يجوزوا ابو يوسف بعدد من صلوا عليه وسلم لانها اربعة ركعت
 بخلاف النيات لا حرفة في الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الوجه

بعد وجوبه ثلاث الفحابة رضى الله تعالى عنهم فاما ما بعد وصل الله عليه وسلم
وسببه الخوف وهو يتحقق بعد ايضا فاذا اخيف من عذر او سبب عاجل من اشارة
الى اقل الخوف الذي يجوز الصلوة على الوجه الذي قلنا اذا كان العذر يقرب منهم
بطريق الحقيقة بما يقتضيه فاما اذا كانوا بجوارهم او خلفوا عذرهم فان راوا سؤلوا
او غيرهم ففعلوا الصلوة الخوف فظهر غير ذلك لم يؤخذوا منهم جعل الامام طائفة باراد
الخوف وصل آخرى ركعة لو كان مسافرا او في الجوار او الخفة او العبدية وصل الخوف
لو كان عتيد في غير اشياء بل قال شيخنا في صلوة المنزلة فان حكمها حكم الرابى وصلوا
الى الخوف جاز الاخرى وصل بهم باقى من ركعتين في الرابى وركعة في الشافى وسلم
الامام وحده ووجهها في هذه الطائفة الهادى الخوف وجاز الطائفة الاولى والاقوى
صلواتهم بآحادهم وسلموا لانهم لا يخوفون فكأنهم خلف الامام ثم جاز الاخرى والاقوى
مسبوقون وان اشته فوقفهم صلواتهم كبا فرادى بالامام الى جهة قدرتهم فان قدروا على
توجه القبلة توجهوا اليها والا والى ما يقدرون على التوجه اليه وقصد صلواتهم بالقبلة
والتمشى الى الركوب لانه على كثر **باب السجدة في الكعبة** صح فيها النقل وفاقا لروى
خلقا قالوا في سفرنا او بجنازة وان اختلفت اجوامهم الامن قلنا الى وجه الامام
فانما لا يجوز لانه تقدم امامه ومن سواه لم يتقدم وتوجه الى القبلة كذا لو حلقوا او
صح صلواتهم فيها ولو كان بعضهم قدام الامام مستقبلا بوجه القبلة فاما من الجوانب
لو جهم قدامها الى القبلة من الامام جاز فانه الامن في جانبته تقدم على الامام
بمخالف من في جانب آخر لانه خلف الامام حكما فلا يضر القرب اليها فانه دامن طاب
بالامام قدامها والباب مفتوح جاز فاقوا ومن لان وقوف الامام قدامها وبها مفتوح
كوقوف في الجوانب في سائر المساجد وكوهرت الصلوة فوجها وان جازت لانه لا يخلو
تغيب ما **باب سجود السهو والشك** يجب ان يسجد وقيل سنن في السجود اول بعد
تسليتين اخاره صاحب الهداية شمس لا يرد والامام ابو اليسر والامام طائفة
المزنيان في التسليمة اخاره صاحب الحان وفخر الاسلام وشيخ الاسلام فوايه زاده
وصاحب الايضاح قال تلج الشرح في شرح الهداية ذكر شمس لا يرد بسم تسليتين
او لا يصح لانه قول كذا الفحابة كسر وعمل وابن مسعود وجمهور العلماء والناظر رواية
صحابة كانوا اقرىا من رسول الله صلى الله عليه وسلم اول والرواية الاخرى من عايشة
وسهل بن سعد رضى الله عنهما عايشة كانت في صفات وسعد كان من
الخصيان فحتم انهما لم يسبحا التسليمة الثانية لانه صلى الله عليه وسلم الثانية فحتم
في الاولى في السهو المستوفى الكتب المشهورة وسوق كلام الغزيين يدل على ان قوله

[illegible]

قوله رفته لكل باب **باب** جمع جنازة من الفتح الميتة وباكسلة السررسن
 توجيه المحقق من حضرة الموت الى القبلة على شفا اليمين اعتبارا بحال الوضع في
 القبر لانه اشرف عليه وجاهز الاستسقاء وانه ما دلهما الى القبلة لانه اشرف
 الروح والاول من السنة ويرفع راسه قليلا ليصير وجهه الى القبلة لا السماء ويستقر
 بذكر الشهادتين هذه لان الاول لا تقبل دون الثانية ولا يرفع بها مخافة ان يتغير
 ويؤخرها بعد موتة يشد كفيها ويحضر عنها به كسجوى التوارث الله تحسنة تحسنة
 ولا بأس بعلام ناس مونة وتعمل بجملته فيوضع على تحت منقوشة لواقعة
 ثم تعظم الميت واختاروا لوقته اصل الصلوة وسبب ان الله وترى كبر الوتر بكون
 شياء ورسمه العظيمة قيل مطلقا ويوضا بلا منقصة ويستشاق في هذه الافعال
 الماء ويصعد راسه بيد من خلفه وموالاة انسان بماله في السطيف الا ان
 لم يوجد ما ذكره فكيف الصلوة يجب عليه ما خاص بمحصول الصلوة المقصود ويغسل راسه
 ويكفيه بالجملة لانه المبلغ في الاستحباب الوضوء وان لم يوجد فبالصوابين ويجوز ان يضع
 على يده ليكون الزيادة بجانب يمينه ويغسل الماء واليد حتى يصل الماء الى باطن
 تحت منة اي تم الميت ثم يضع على يمينه كذا في الصلوة في غسل الماء الى باطن الميت
 عنه ثم يكسبه اي غسل الميت من تحت الميت الى نفسه ويسج بطنه حين تحذير الموت
 الكفن الخارج بغير غسله لا يحد ذكره او فؤاده لان الغسل عن البصر وجسمه
 ثم يشف برباب من قبل الكفاية ولا يغسل ظفرو ولا يستخرج شدة لانه لم يرض بده
 يستغفر عنها ويجعل على راسه كسبة كسوة لان التطيب سنة في ما جدد جمع صغر في الجم
 بعض موضع السجود في تحية الله زيادة وركبته وقبالة الكفاية فانه كان يسجد بهذه
 الاعضاء فيحصل زيادة كرامة وصحة له فقام سرقة الفداء اجماعى الماء على الميت
 اصابه المطر لم يكن غسله لانه لم يبق يغسل كراته في فاه ومنه الكفن لاي يجرى الزار
 وقبض الفاه كذا في الزار والافاقه في القرن الى العجم والقبض من المتكئين الى الله من
 وصولا ودار بعد الاجابة كسب ولا ينف طراة واستحسن العادة استغنى الماء فذات الله اي
 المرأة ومعها تيمم المرأة فوق القبض الزار وقامر صوة استغنى المرأة ما فيها والافاقه في فاه
 لم يبط ثم يباد كفاية اي الكفن لانه لم يبق في الفاه والافاقه في فاه وقدره لها
 ما يوجد من الماء ثواب وادار او الكفون بسط الافاقه في بسط الماء عليه في بعض
 الميت فيوضه على الماء ويغسل راسه في الماء ثم يمسح في كفاية ثم يغسل الفاه
 كذا في اي المرأة تكسب الموضع ويجعل شرا صغيرين على صدره بقوة اي الموضع ويجعل
 الفاه في اي الموضع تحت الفاه وان شئت ان شئت راسه في الكفن عضة من لافيه

ووضعت له عيسى بن جاسم الله على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ووجهه اليها اي القبة ووجهه اليها اي جاسم الله على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا مشارا لا فصل الله على جاسم الله على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الا انهم وجوهه اي جاسم الله على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بخلافهم اي جاسم الله على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الميت على اي جاسم الله على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فتح يخرج مات في السيفه بغسل وكفن ويصل على راسه في الجرح كذا في الطهارة مات
 حامل ولد ياتي يتيقن بطنها من جرحها الا ليس يخرج ولد كذا في طهارة وجها اي جرح
 في القتل واليه في الكون التوحيات في مقابر اولئك المسلمين وان القتل قبل
 ارفع الى قبره او يبعث في قبره او يبعث في قبره او يبعث في قبره او يبعث في قبره
 فعل الامر انهم لا يكره عظام الله وذكورهم واذ جرح في جرحهم وذكورهم وذكورهم
 وفتح الجرح وكشفه في جرحه ولا يمس في اي جرح **باب** في جرحه في جرحه في جرحه
 باليدين باليد لان المداينة في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه
 ان الاصل في هذا الباب شهدوا انهم فعلوا جرحهم ولم يغسلوا ولا غسل الله عليه
 وسلم قال في جرحهم في جرحهم وذكورهم وذكورهم وذكورهم وذكورهم وذكورهم
 عدم الغسل من ليس بجرحهم وذكورهم وذكورهم وذكورهم وذكورهم وذكورهم
 ثواب الشهداء مع انهم يغسلونهم شهداء على رسول الله صلى الله عليه وسلم الا انهم
 ان جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه
 العفو و السلام كذا في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه
 الله عليه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه
 والنظر في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه
 بال جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه
 غلبه كونه الاين شهيد لان المال ان وجب على جرحه في جرحه في جرحه في جرحه
 الامانة ولم يرتفع على ابن الفضول يقال ارتفع الى كل من الجرحه ووجهه في جرحه
 في الشيعه ان يرتفع في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه
 سواء قد بلغه او لم يبلغه قطع الطريق به في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه
 ولم يكن حكمه في السيف والسيوف في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه
 حكمه رسول الله صلى الله عليه وسلم في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه
 قد سار في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه في جرحه

[illegible]

لو حال له فيها من حين مكها وجبت الزكاة وقيل اذا كان انصاب سائبة ومضى عليها
سنة اشهر ثلث من هذا ما تم بملك لا سوية بعيت الاولاد والابن جوا لا موات
الاولاد وعندها لا يوجب عليه الباقين بغيره ولا في مال العينة العينية على المرأة على
الرجل منهم لان الصلة قد جرى على منقضاء ما يؤخذ من المسلمين ويؤخذ من المشركين
لا حسب النسب جاز دفع القيمة في الزكاة وكذا في غير الاحقاق العشرة التي رخصت ان ادا
القيمة في كل من المصروف من عينة المذكرة جاز لا على ان القيمة بل غرض الواجب لا المصروف
الى البذل فاجوز من عدم الاصل او اداء القيمة مع وجوه المصروف عينة بغيره كذا ان الواسع
في هذه الحالة العينة والقيمة المحقق في النقص في الاصل لا يؤخذ الا الوسط رعاية
للمصلحة لا الجبر اى اذا امتنع عن اداء الزكاة لا ياخذ بملاتها عبادة فلا تؤدى الا بالانابة
وهذا في دفعها كذا لانها من القيمة فصار كمن وجب الجهد على الجهد من تركه
اى لو مات من علة الزكاة لا تؤخذ من تركه الا ان يوصى في بيعه من الثلث وعند
توقفه من تركه لم يوجد سبب وجب التسليم معوقه حتى يهاجها وذلك لما يكون في التوبة
دون الثلاث لانها تترك في تسد دفع المالك الا في مع الفضل والا على و تد
الفضل او دفع القيمة قال في المحل اخذ المصدق اعل منها وروى الفضل او انه اذا
دفع الفضل وقال في النهاية طاهر ما ذكر في الكتاب يدل على ان الجاهل بمصداق وهو
الذي ياخذ الصدقات ولكن انما يوجب ان يشرح ويقاس عليه الواجب الرضى
انما يتحقق بتجديد نكاحه او اداء ما سجد به بنفسه من عار او الظاهر من حال المسلم
ان يترك ما هو رضى كمال القيمة ويؤاخذ به كلام الله في ذلك لا يقتضيه مكان الله المستحق
اشاء الحول من جنس النصاب يعظم الى حيث كان النصاب فاستغنى في اشاء الحول من
جنسه من الزكاة به فمن كان له ما يدرى في اول الحول قد حصل في سطره من درهم يعظم
لما في اليك من ويصل زكاة الكلال في الزكاة في النصاب العشرة ان ينفذ الى يوسف فاذا
اذا ملك شاة مائة فالواجب عليه عشرة وسواء انما هو في اربعين لا مجموع حتى لو كانت ستون
بعد الحول فالواجب عليه حاله في ذلك وفيه يسقط بقدره و لا كذا في النصاب بعد الحول يسقط
الواجب في ملك البعض حصته في ملك الملاك لا العشرة الا في ملكه كذا في الملاك
العشرة فالواجب على حاله كذا اذا ملك بعد الحول عشرة من سنان شاة او درهم من سنان
من الاصل حيث جنى وجوبه ثم انما يوجب عليه بغيره ان جاز الملاك العشرة في ملكه
النصاب عليه كذا اذا ملك عشرة من اربعين بغيره كذا لا يؤخذ من ملكه العشرة ثم احده عشرة ملك
النصاب لزمه درهم وسواها من خمسة وعشرين الى ست وثلاثين حتى يجب بنت محاضر
لا تقول الملاك ثم يعرف الى النصاب العشرة حتى تقول الواجب اربعين بنت ليهون

وقد ملك خمسة عشر من اربعين وبقى خمسة وعشرون فوجب نصفه ثلث من بنت ليهون
ولا تقول ايضا ان الملاك الذي جاز له العشرة يعرف الى مجموع النصاب حتى تقول بغيره
اربعة الى العشرة ثم يعرف من العشرة الى مجموع ستة وعشرين ان كان الواجب في ستة وعشرين
بنت ليهون وقد ملك احد عشر وبقى خمسة وعشرون فالواجب ثلث بنت ليهون وربع مش
بنت ليهون ثم دفع الى ان ينفذ في ملكه من اربعين بغيره عشرة من طرقة يعرف الى العشرة
واحد عشر الى النصاب على العشرة خمسة الى النصاب بل هذا النصاب حتى يفرج ربع مشاة
وقد علم ان ملك ستة وعشرون او ثلثون او خمسة وثلثون انما العشرة زكاة السوايم
والعشرة والخراج جاز غير الخراج ان لم يعرف في هذه حال ولا في اخر الخراج لانها من ذلك
الزكاة في الاموال الطاهرة وهي عشرة اشهر وروى السوايم وروى الاموال الطاهرة في بيت
تحت حماية العاشر فان اخذ العشرة او سلاطين زمانا خراج طاعة على المالك
لان مصرف الخراج المقابلة ومنهم من يوجب الحول وان اخذ الزكوات المذكورة
فان صرفوا الى مصارفها الا في ذلك طاعة عاقد عليهم ولا في عليهم لا عادة الاستحسان فيها
بمنهم ومن اخذ من المالك ما لا يملكه طاعة المصالح حتى يجب عليه الزكاة وروى ثمانية
كأن في الحول في النصاب ليس في النصاب فافترقت ان سبب وجوب الزكاة المالك انما
والحول ان شرطه وجوب الاداء وقد تقررت الاصول ان السبب اذا صحح الاداء وان سبب
فاذا وجب النصاب صح الاداء قبل الحول ان فاذا كان النصاب ادر كان درهم شاة او درهم
جاز في ذلك في كل منها مضافا او ادى قبل وكذا اذا كان في النصاب ادر كان في النصاب
حتى لو ملك النصاب اشاء الحول في حله ثم الحول ادى ادى لا يضمن موقوف غير ملكه ان يفر
من علة الزكاة في الاداء حتى يملك النصاب سقطت الزكاة ولا يصح فيه راد قال الشافعي في
الضمن ولو استهلك يضمن لان النصاب ادر حتى الواجب على النصاب حتى يملك النصاب
مقتضى يضمن **باب الزكاة** الزكاة في غير السوايم والعام في اشارة الى المذكرة
في قوله عليه الصلاة والسلام يا اربعين عشرة منكم فان المراد به غير السوايم او زكاة السوايم
غيره بغيره بغيره النصاب الذي هو عشرة من ثمانية او العشرة ما يدرى من سوايم او زكاة
كل عشرة منها ومن سبعة مثاقيل النصاب عشرة من غير طاعة او درهم اربعة عشر غير طاعة
والقيمة الا خمسة مثاقيل علم ان الدرهم قد كانت على درهم من النصاب في ثمانية مثاقيل
عشرة درهم ومن عشرة مثاقيل عشرة على ستة مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل
فاذا عرف من سوايم كل نوع ثلثيها يظهر قصوره في الاخذ والاعطى فثالث
عشرة ثلثه ثلث ثلث ستة اثان اثلث ثلث درهم وثلثان في مجموع سبعة وثلث
ثلث فاجمع المجموع فيكون واحد وعشرون ثلث المجموع سبعة وثلث درهم وثلث سبعة

على قرآن حتى كان لا ان ينطق و قد انشأ في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 الصوم يوم من الصوم و قد روي في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 لا يقدر على الصوم انظر و قد روي في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 على الصوم و قد روي في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 بعد ان سبق بحقيقة في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 انما لان في الايام المنية كان الشروع فيها غير مزمع و قد روي في حجب الفدية
 والاخرى مع منية بعد الاضحية ولا يقدر الشارع في الصوم بما عده روية لانها لا يقدر
 و قد قال في الصوم و قد روي في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 عند من يرى في الاضحية و قد روي في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 نوى المسافر الاضحية و قد روي في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 لا قبل الزوال المراد بالصوم ثم من الصوم و قد روي في حجب الفدية
 الضحية و قد روي في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 السفر لا ينافي في حجب الصوم كما يجب على من يصوم يوم من اي رمضان كان
 ذلك اليوم و لا كفارة فيها في اقامة تلك و سفر المغير بالاعتذار بوجوده و شبهه
 و هو سفر في اوله و آخره كما يستلزم بالكلية انما سئل في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 كل شهر لا نوع من من يصوم القوي و لا يزيل الفدية في الاربعة الايام و لا يوزن
 حجب الاضحية و قد روي في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 حلالا الى المسلم على الصلوة حتى لو كان متمسكا بها و لا يتركها حتى يتركها
 لعدم اليقين و قد روي في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 و هو الشهر قد روي في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 و ما منع من حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 الحج و قد روي في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 سواء في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 مشروط و قد روي في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 عن الحجة و قد روي في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 لا نه و قد روي في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 على وجود سنة اما ان لا ينفذ شيئا او نوى الفدية و قد روي في حجب الفدية
 ان لا يكون في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 نذر ان يكون في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية

وان لو ما ادا اليه من ثلثي الفدية كان نذرا و قد روي في حجب الفدية
 و الكفارة لم يبين لانه نذر بصفة و قد روي في حجب الفدية
 الاصول لا حاجة الى اراد و قد روي في حجب الفدية
 و التشبه بالشارع كما في الفدية و قد روي في حجب الفدية
 اخل في الوصف لان حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 كله في غير الوقت كما في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 لمكان فان يقول بعد على ان الصوم رجاء و قد روي في حجب الفدية
 و قد روي في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 بكونه فصدق في يوم جازع و قد روي في حجب الفدية
 و قد روي في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 نذر على ان يصدق به و قد روي في حجب الفدية
 خلافا لروايات الفدية و قد روي في حجب الفدية
 و قد روي في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 ما سئل في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 التحقيق و قد روي في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 الصوم لا يقدر على حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 و قد روي في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 و قد روي في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 اي الشهر الاخير و قد روي في حجب الفدية
 فاقية اي انما لا يحكم في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 و قد روي في حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 من حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 على حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 في المسح و قد روي في حجب الفدية
 او حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 قربانها و قد روي في حجب الفدية
 اي حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية
 حجب الفدية و قد روي في حجب الفدية

مصحف الصوم الايام الستة بطلا فله
 سبعة من كل يوم و قد روي في حجب الفدية
 من كل يوم و قد روي في حجب الفدية

[illegible][illegible]

13

ان بصير صيد فتر من ثمرته احتياطاً لم يفسد فان فسد لم يفسد بل كان صاعداً فلم يفسد
عليه شئ اكسره وخرج خرج ميت يعني اذا خرج بعد كسر البيض خرج ميت كجبت ميتة
الخرج حيانه المسئلة لا يخلو من ان علم ان كان حياً مات بالفساد اعلم ان كان ميتاً
اولم يعلم ان موته بسبب الكسر ولا فان كان الاول ضئيفة وان كان الثاني ثقل
وان كان الثالث غالياً من ان لا يعرف سوى البيضة لان حيوة الفخ غير مخلوقة
وفي الاسفلان يجب على قسمة الفخ حياً لان البيض بعد خروج منه الفخ الحي والكسر
قبل اذ ان سبب موته في حال به عليه حتى لو كان الفخ في فوج محال صيد محرم ان
عليه قسمة بنفسه في بها وسبغ فامة التقية باللال طلب اي يجب على من طلب
صيد لوم قسمة لانه تر اذ الصيد فاشبه كره وقطع حيثش في ثغرة الثابت بنفسه
وليس ما يثبت اي ليس من جنس ما يثبت ان من لو كان ذلك الشجر مملوكاً شجرة
ما وقع في الوقاية وخرجه فلو لم يخرجه غير مملوك غير نفسه لان شرح المملوك لا يخرجه
لوم وخرجه على نفسه شجر الثابت بالثابت وخرجه بنفسه وكل منهما على نوصون
لانه ان يكون من جنس ما يثبت بالثابت او لا يكونه الاولان من جنس ما يثبت بالثابت
من ان كان ذلك في الفخ في الثاني من وسوا يثبت بنفسه وليس من جنس ما يثبت بالثابت
بسته في ان يكون مملوكاً بالثابت يثبت في مملوك او من يخرجه من قارني بصل ميت
في مملوك مملوكان فقط الانسان مملوكاً في نفسه المملوكا وعليه من في شرح المملوك
حيث يجوز قطعه بما قوم ولا تقوم في المار بعد اي لا يقوم في فوج محال صيد محرم
وقطع حيثش في ثغرة بالثابت لان ما يجب به من ثغرة فامة وليس في ثغرة فامة
ضمان المملوك في ثغرة اي بالقوم وانما قال في محال لان الفخ لو كان محرم
يأبى كسره بالقوم كره في الوقاية ولا يخرجه من جنس ما يثبت بالثابت
لانه كره على الصلوة السلام لا يخلو خلا لا لا يفسد شوكها وانما لا يخرجه استأمر
حصل الله على المملوك فخره قطعه وخرجه الكرامة فانها ليست من جنس الثابت ويجب صدق
قلت بقتل ثغرة او جراحة لا شئ بقتل ثغرة في صدق وخرجه وخرجه وخرجه
قد ذكرنا في بعض الروايات وقيل ان الكتاب الموقر الذي يثبت به بعض من عرفوا
والمصلحة في الفخ الشاة والبر والبصر والوجاج والبطلان والكل والحداد والحداد
بما لا يخرجه واحد من محال حل المحرم قال في الحداد ومن دخل المحرم بصيد الخ وقال صديقه
انها يدوم على حية بغير خلاف الشئ فان كل المحرم لا يتوقف في جواب الاسئلة على دخول
المحرم فامة يجب على لا يخالل الاحرام بالانفاق ولقد اقلت محال دخل المحرم بصيد
لأن اي يدوم الحقيقة التي يكرهه حتى اذا كان في محله وقطعه لا يجب على الاشارة

باج المرفوع ورسالة اي عليه ان يرسله وروعيه اي البيع الذي ان به يرفع
 في الحرم ان يتي في المرفوع الا يجوز اي اعلى فية كبيع محرم صيد اي رد المحرم البيع
 ان كان فاما ذكيب البقرة ان كان فانيا سوايا لا محرم او حلال با صيد نفس
 صغير رسلة في ميتة او نفس محمد ان محرم اي ان اودق في ميتة او نفس محمد
 ليس عليه ان يرسله لان الاحرام لا ياتي في كونه الصيد مما حلت به كذا في المسئلة الاولى
 فان ليدفعها صاوية كرم حبيب ترك المرفوع في ارض صيد اي محرم ان حدة حلالا
 ضرر الا خلاص لم يحرم صيد منه بخرى كل لان الاخذ منه في الصيد تجوزت الامن
 واما في قوله ان كذا في المرفوع لا ياتي في حق النفس كمنه واطلاق في قوله
 اذ رجوا ورج اخذ على فانه لا ياتي في فضل جمل فضل الاخذة فيكون في معنى
 مباشرة على العلة فيجاء بالفتاوى اليه ما به دم على المرفوع فاعان به دمان ودم نجدة
 ودم الحرة الا يجوز ان يبيح في محرم كان لا يبيح على الميتات انعام واحد قسم
 الزمان عن شيخ الاسلام ان وجوبه بين على العار انما اذا كان قبل الوجوب
 بغيره واما بعد ان كان في غير محرم المخلوقات دم واحد يعني ميتة
 الصيد فانه حرمان فان جزاء افضل وهو متعده ودمه لو قتل صيد محرم حلال فان
 صيد محرم جزاء محرم واما بطلان بيع محرم صيد وشراره ودمه ودمه الى كل محرم جزاء
 بغيره فانه لا محرم بغيره في غير محرم واما بطلان دلالة فليته اخرجت في محرم واما
 عن ما في النية والاول لان الصيد بعد الاخراج في محرم في مستحق الامن شره على ان
 رده الى امته واما حصة شرعية فيشرى الى الاولاد واما في كونه دارقته والكفاية كونه
 وان ادى جزاء ثم دلالة لم تجز اي ليس عليه جزاء الولد ان بعد او او جزاء الام
 لم يتي آمنة لان حصول الخلف كحصول المصل القائل ان وبيع او العدة فيد بارادته
 او لم يرد شيئا منها لا يجب عليه شئ بما دوزة الميتة وجزاء ميتة له بدم فان
 محرم او حرمان اي ان عادة الى الميتات حال كونه حرمان في الطوق لم يشرع في ترك
 واما قال اي احذر من ان يتركها فان يعود الى الميتة محرم كاف سقوط الدم عنه
 واما علة فلا بد من العود محرم بغيره في الدم اللازم والافلا اي وان لم
 يعود الى الميتة او عاد ولكن بعد بخرى في شك بان ابتداء المرفوع او استمر
 المحرم فلا يسقط الدم على بخرى وكنه فرغ من كونه ووجوب محرم واما ما يشبه
 المسئلة الثالثة في لزوم الدم فان اودع المحرم في محرم وكنه في العدة لا يدخل كونه وان
 بالعدة حار كذا واوله في محرم فوجب عليه ما دم بما دوزة الميتات بلا اودع دخل كونه
 البستان حار فله دخول كونه بلا اودع وبقية البستان كالبستان البستان في عاد

بأنه صحيح هذه ان مات ستم اليه وتو اى الماراج على العاقر فاذا وجب
الشرطان صح الاجماع والا فاقال كذا حتى كان اذا كان الماراجا برحى من دونه
كما فرض لبعضهم ونحو ذلك فان كان لا رضى من والده كان له ان يغيره بالرجوع
فجاءت الميتة لا لم يبع عنه اى الميتة في الصحيح قيل لا يبيع عنه ويكفر بالفسخ
سواء كان لان الماراج حل عليه فلهذا يشترط الميتة عن كسبه ونحو ذلك في المسئلة
المقصود ان اريد الرجوع في نفسه بل في نفسه من غير ان يكون الماراج في الطريق
يسمى له في المال لا في غيره بل في نفسه من الميتة لا اذ قبل اى الماراج في الطريق
فثبت له جازا في نفسه من اوله لانه حله وكذا مطلق الرجوع الى الميتة في الطريق
واذا رضى الرجوع عنه ان فرسها فالاخر على نفسه ولا يفسخ الرجوع عنه من قبله اى
اى به نفسه ونحو ما حج من حيث ان هذه المسئلة في نفسه من غير ان يكون
عنه رجل لم يجره كذا في الرجوع من امره من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
في الرجوع عنها في الرجوع عن الماراج ونحو ذلك من الماراج في نفسه من قبله اى
رجوع عنه لا يجعله اى لا يفسخ الماراج من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
الرجوع عنها جاز له ان يجعله من ايها شاء لا يفسخ الرجوع عنها من قبله اى رجوعه
يفسخ الماراج وقد قاله في نفسه من دونه لا يصار على الماراج في الماراج الذي اؤتمنت
به الماراج في نفسه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
انه يتكلم في الرجوع من التمسك والماراج في نفسه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
له الماراج في الرجوع من التمسك والماراج في نفسه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
وضمن الرجوع من التمسك والماراج في نفسه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
يجوز عن الرجوع من التمسك والماراج في نفسه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
في المال الماراج في الرجوع من التمسك والماراج في نفسه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
الموضى في الرجوع من التمسك والماراج في نفسه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
لا يفسخ الرجوع من التمسك والماراج في نفسه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
الا ذلك لان كل واحد الوصية الثلث فليس في نفسه شيئا في نفسه لان في نفسه الوصية
وعزله الماراج لا يفسخ الا بالاسلم الى الوجه الذي عينه الموصي ولم يسلم الى ذلك الوجه لان
ذلك المال قد ضاع في نفسه فثبت في نفسه من حيث ان الماراج في نفسه من قبله اى رجوعه
على قوله من قبله اى رجوعه من التمسك والماراج في نفسه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
من عينه ما جاز الى الله ارسوله الآية وقال عليه الصلوة والسلام من مات فمضى
طريقه كذب له حجة بمرورته في كل سنة واذا لم يبطل اعتبر الوصية من ذلك الماراج

دوم قوله وهو القياس ان الله الماراج في نفسه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
قال عليه الصلوة والسلام اذا مات ابن آدم انقطع عنه عمله الا ما كان له من
من احكام الدنيا فثبت الوصية من وطئه كان كذا في الرجوع من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
الى الحكم فيرجع به من اهل الرجوع ونحو ذلك في الرجوع من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
وقيل الماراج لا يفسخ الا بغيره ولم يفسخ الا بغيره في الرجوع من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
وجاز التمسك في كل شيء الا في طواف الرضى جازا ووطئه بعد الوضوء حيث لا يكون فيها
الا بدنة اكل اى جازا الاكل من السجدة من طوطى وفسخه وقران فسخه لا يفسخ
نفسه من الاكل منها بغيره الا بغيره في الرجوع من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
في الرجوع من التمسك والماراج في نفسه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
عليه وسلم التمسك في الرجوع من التمسك والماراج في نفسه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
غيره من التمسك والماراج في نفسه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
لحكم الوصية قال في الوصية في الرجوع من التمسك والماراج في نفسه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
لحكم الوصية في الرجوع من التمسك والماراج في نفسه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
على اهل ماله والشافع والعبادة في الرجوع من التمسك والماراج في نفسه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
يجزى له وضاع ولم يفسخ الرجوع من التمسك والماراج في نفسه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
يفسخ الرجوع من التمسك والماراج في نفسه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
لا يفسخ الرجوع من التمسك والماراج في نفسه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
فلا يفسخ الرجوع من التمسك والماراج في نفسه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
لا يقبل الرجوع من التمسك والماراج في نفسه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
وقضوا يوم وشهد يوم بائنه وقضوا يوم بائنه وقضوا يوم بائنه وقضوا يوم بائنه
وبجريمتهم استحقوا القياس ان لا يفسخ الرجوع من التمسك والماراج في نفسه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
وسكان فلما لم يفسخ الرجوع من التمسك والماراج في نفسه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
الاستحقاق ان يفسخ الرجوع من التمسك والماراج في نفسه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
من الخطا غير مكره والتمسك في الرجوع من التمسك والماراج في نفسه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
الاستحقاق ان يفسخ الرجوع من التمسك والماراج في نفسه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
ايام الحجارة الوسطى والثالثة والاولى فان قصه التمسك في الرجوع من التمسك والماراج في نفسه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
لحصول الكل في الرجوع من التمسك والماراج في نفسه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
المستحق في الرجوع من التمسك والماراج في نفسه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه
لا يفسخ الرجوع من التمسك والماراج في نفسه من قبله اى رجوعه من قبله اى رجوعه

حتی لو اوجرت بدنه لا يكون محرمة لدى المشتري ان يملكها بغير شرط او قبله
 فبما انها مودعة من المالك لا يجوز له ان يبيعها الا بالرجوع **كتاب الفسخ** وهو من كتاب
 في المالك بكتاب الفسخ وقيل الاصل في اياه ان اسم المالك يفسد بها ويخرج على
 على ما قيل في الفسخ يفسد اذا دخل في الفسخ وسمى الفسخ ايدم الفسخ في المبيع وقت
 الفسخ تبطل له باسم وقيل في الشئ اسم يكون ان يفسد من سبب مخصوص في بيع بغير العبرة
 في يوم مخصوص عند اوجده بشرطها الا سلام والامانة واليسار الذي يقتضي به وجوب
 صدقة الفسخ بسببها الوقت وهو ايام الفسخ وانها في بيع بغير شرط او قبله
 بغير عبرة كما في قوله في الفسخ ان لا يجوز له ان يملكها الا قبله
 لان الامانة رتبة واحدة ومن لا يتجرى الا انما في المالك وبالاثر وهو ضروري عن جابر بن
 سمير انه قال اقرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم البقرة من سبعة واليه من سبعة ولا يتجرى
 الا في سبعة من اصل الفسخ ويجوز من ستة او خمسة او ثلثة او اربعة في الاصل ولا يجوز
 من سبعة ان لم يكن لا يفسد الا من سبعة حتى اذا مات رجل ترك ابنا او امرأة او بنتا
 لم يكن في نصيب الابن ايضا فان مات نصف العروة في الفسخ عدم بقية بقية الفسخ في العروة
 كما ان الذي في صحيح لواءه اشترى سبعة اى جعلهم سبعة في بيعه فمشتريه اشترى ذلك لواءه
 استسما وفي الفسخ لا يجوز له ان يملكها الا قبله ولا يملكها الا قبله ولا يملكها الا قبله
 قد عرفت بقرينة ولا يجوز له ان يملكها الا قبله ولا يملكها الا قبله ولا يملكها الا قبله
 قبل الفسخ لا يكون البقرة من سبعة الا في العروة والفسخ في العروة لا يجوز
 الا اذا قسم سبعة من الكا رعد او جلدواى يكون في كل جانب شئ من اللحم ومن الاكابع
 يكون في كل جانب شئ من اللحم وبعض الجلود يكون في جانب لحم والكا رعد في الفخذ وجلود
 يجوز صرة الجسد الى خلاف الجسد ويجب في الجوارح ان يكون في جانبها سبعة او ثلثة
 وذكر المصنف انما سبعة موكدة على قول يوسف وهو وجوب الفسخ في الفسخ ولا يفسد
 ومن وجه سبعة فلم يفسد فلا يتجرى مصلانا رواد احمد وابن ماجه ومشايد الوعيد لا يتجرى
 الا بركن الواجب على ثمانية ثمانية فلا يفسد الا بالملك المالك هو المسمى فان
 العروة لا يفسد الا من المسمى مقبوم فان الاكابع في سبب تشق على الناس في العروة
 بعض الوقت فلا يجب على الفسخ عند الفسخ موصى به الفسخ فان العروة لا يفسد
 الا على الفسخ وهو الفسخ وسبعة موكدة لا يجب به صدقة الفسخ لنفسه فيجب لا يفسد
 اى المالك على الاولاد الصغار لانها رتبة مخصوصة للاصناف العباد ان لا يملك
 احد بسبب غيره بخلاف صدقة الفسخ فانها مكية المونة والسبب فيها ان يكون وقت
 عليه وقد انصفه في حق الولد وروى الحسن عن ابى جعفر ان الفسخ يجب على

اوله و الصغير لانه في حقه نفسه بل يضحى بوجهه من كماله اى مال الطفل ان كماله
 له مال و يضحى و صيد بعد اى بعد الاب و اكل الطفل و باقية بعد الاكل بعد ان يات
 بعينه من اكلات البيت كخوف في العداية و الاصح انه يضحى من كماله و ياكل منه ما اكل من
 باقى ما يضحى بعينه و ان كان الاصح انه لا يجب ذلك ليس لى ان يضحى كماله اى مال الصغير
 ما يخرج الا الصغير في المصير في الصدقة اى صدقة العير و قد كان في غيره بعد طلوع نجوم يوم النحر
 و قرب اليوم الثالث فان اذن قضا الضحية بعد الصلاة في حق المصير و بعد طلوع نجوم
 النحر في حق غيره و اخره قبيل قرب يوم الثالث ثم ايام الخ و غير الاضحية و نحره و نحره و نحره
 و الهمة فانه اذا كان غيبا في اول الايام فيغير في اخرها لا يجب عليه في العكس يجب ان
 و لربما يوم الاضحية يجب عليه ان يذبح ذكرا لا بد وان جاز لا يجزئ الاضحية
 في تلكه السيل تركت الضحية و منعت اياها اعم من ايام الضحية و ايام الضحية
 ايضا ثمرة و اكلها في باربعة او لها نحر لا غير و اخرها نحر لا غير المتسوية في
 تشرق الضحية فيها افضل من الصدق ثم الضحية لانها تقع واجبة المستنة
 و الصدق في طهره و ان تركت حتى بلغت ايام الضحية سقط بها اى الضحية
 فيها ما ذكره الحنفية اى من كان في مكة شاة و قال الله تعالى ان اضحى بهذه الشاة
 و صدق بها ايضا فيغير شاة اى الاضحية لها اى الضحية فانها يجب على الصغير ان
 بعينه الضحية عند اذ صدق بعينها حتى شاة او لا بعينه ان كان غيبا لقرون
 اقيمة الاضحية اشترى او لم يشتر لانها واجبة على الفضة فاذا فات الوقت وجب عليه
 الصدق او اجاله عن العمد كالبقرة تقضى بعد فواتها ظهر او الصوم بعد الفجر فذرية
 فصح للضحية الخبز من الفان الفان لا يكون له اليه و يخرج شاة لها ستة اشهر
 و صح الشئ فصادق من الايام البقر والغنم و سواى الشئ ابن خمس من الاول الى الاول
 و جولين من الثاني الى البقر و جولين من الثالث الى الغنم فاذا حصل ان الشئ فصادق من
 من ذلك كله الا الضاة فانها يخرج من بقرتها لقوله صلى الله عليه وسلم فخرجوا يا ايها الذين
 يعمر احدكم فليخرج الخبز من الضاة و صح الجهاد اى ان لا قرون لها و كفى في التولا و
 الحنون لا الضاة و الضاة اى ذنت حيا و واحدة و البعير بحيث لا يخرج منه
 عظامها و عرجها و لا تشي الى المنكح مقطوع به يا ورجلها و ما ذهب لأكبر من ثلث
 و ثلثها او افرقها او عجزها او ايتها و قيل ثلث و قيل الربع و عجزها ان بقي اكثر من
 النصف افرقها مات احد سبعة اشترى و بقره لا ضحية و قال و ذنت للثمن الباقية
 اذ يكون باعنه و عنكم صح و القياس ان لا يصح لانه يتبع بالاكاف فلا يجوز من البقر
 كالاغنام عن الميت و هو الاستحسان ان الفرق قد يقع عن الميت كالمصدق في الجاهل

لان ضيق المكان سبب موتها واذا ماتت في الشك في لا يقدر على التخلص منها او اكل
شيئا الا في الماء كانه تحت منة او يطعم في النار فانتهى ويحذر لما رقت بين
الجسد ومانته لو كان ان ماتت في الماء او برودة لو كان في رواية لو وجب السبب لموتها
وفي اخرى لان الماء لا يقسم السك حار كان او بار او كذا في المكان ومنه اي
ثم السك لما كمل الخريت والماء ما في فيه بالذكري اشارت الى ضعف النطق في الحرب
عن محمد بن ابي السك طلال غير الخريت والماء ما في فيه وايضا قال في غاية البيان ان
بعض الروافض والاهل الكتاب كرمون الكل لخريت ويقولون ان كان في رواية لو
انما من الخريت منسج به وخلل في الروافض السك بلا ذكوة لكن بينهما فرق واهر
ان مجرد بول كل وان مات تحت الخريت بخلاف السك كما في سبل على رضى الله تعالى عنه
عن جواد بن فضال عن الرضا في الميت في غير فقال كل كذا وهذا غير منسج
وخلل غراب الزرع والارنب العقيق بها اي بالذكوة فيج شاة لم يجر جودها
فجاءت او خرج الدم على الاغصان وان غلبت حوتها طلت شاة وان غلبت
الحركة وخرج الدم لان المقصود منها الاستدلال على الحيوة فاذا غلبت لم يخرجها
كتاب الجهاد لما وقع عن ابي داود الرابع التي اخبرنا بها عن علي بن ابي حمزة
والحميد والزياد في شرح الامان في خمسة العبادات وهي الجهاد فقال في فرض كفاية
جاء اي ابتداء يعني يجب علينا ان نبذلهم بالقتال ان لم يقبلوا فان الرسول
حصل الله عليه وسلم كان في ابتداء الامر بالفتح والاعاض عن المشركين كما قال تعالى
فاصطفي الصلح الجليل قوله تعالى واغرض عن المشركين ثم لم يزل يادع الى الدين باقواع من
الطريق السخنة حيث قال تعالى ادع الى سبيل ربك بالحنكة والمنطق الحسن وجاهد
بالتة من احسن ثم امر بالقتال اذا كانت البداية منهم يقول الله ان الله من يقاومون
بانهم فكلوا اي اذن لهم في الوقف ثم امر بالقتال ابتداء في بعض الاماكن يقول الله فاذا
انسلخ الاشرار من قلوبكم فاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم ثم امر بالقتال مطلقا في الارضية
كلها والاماني باسرها يقول الله وقاومهم حتى لا تكون فتنة وقاتلوا المشركين كافة و
قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر الى غير ذلك من الايات ووجه كونه فرض كفاية
انه لم يشرع لينة لانه غير مفسد في نفسه بل يخرج لا على الله تعالى واخره منه ووقع
القتال في الجهاد واما ان قام به بعض في كل زمان مستند الى من على الكل خصوصا المقصود
به تلك المصلحة بخلافه وادخلها في السلام قال واحد منها اذا حصل في بعض الجاهل سقطت
عن باقيها والا اي ان لم يتم به جهنم في جهنم الجهاد الزمان في ديار الاسلام ثموا المحل
كلهم تركهم فرض عليهم كما اذا ترك جماعة كلام صلوة الجهاد او وقفها او ذلها

انما لا على من وجب واما في دفعه وادفعه لا تقبله جازون والمكاف
بالقدرة وفرض عين من يجوز اي جهنم المكاف على ان لا يقدر الا سبب فيض عين
من قرب منه وهم يقدرون على الجهاد لقتل صاحبها انما هي من الضرورة ان الجهاد
الضيق انما يصح فرض عين على من يقرب من العدو وقاتله وقاتله بغيره العدو فهو فرض
عليهم من جهنم تركه انما لم يحج اليهم فاذا اجتمع اليهم بان يحج من كان يقرب من العدو
ثم المقاتلة مع العدو ولم يحجوا عنها كنهم فلا سبوا ولم يحجوا بها واما في فرض عين
من عليهم فرض عين كالمصوم والصلوة لا يسهم تركه ثم دلت ان يفرض على جميع
اهل الاسلام ثم فادع على هذا المقدس في نظيرة الصلوة على الميت فان من مات
في امة من نواحي البصرة ففرض جازون اهل كل امة ان يقوموا باسبابه وليس على اهل
بصرة الميت ان يقوم به كذا ان كان الذي يفرضه الميت يعلم ان اهل كل امة
حقوقه او يجوز ان كان عليه ان يقوم بحقوقه كذا انما يصح في البراءة والسبب
بما اذن في الزوج والمولى لان المقصود لا يحصل الا باقاة النكاح فوجب عليهم فرض
الزوج والمولى لا يتعارف من فرض عين كالمصوم والصلوة بخلاف قبل الفرض
كفاية فلا ضرورة في بطلان جهنم كما جعل في الجهاد في الجهاد بالجملة الا انهم على
در باب الاموال شيئا بما يجب انفسهم يتقوى بالقرابة فانه كذا في فرض اي من جود
شيء في بيت المال او بدونه اي اذا لم يرد في الجهاد الجهاد فاما في الجهاد
كان ابو اي مشهور في الاسلام قال اي فانه عوسم في الجهاد في الجهاد في الجهاد
وعليه ما عليه في الحكم ليس على غيره لانه لا يصح في الجهاد في الجهاد في الجهاد
تفرض رانهم واسو لهم قبل قولهم الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
ان يجب لهم على ذلك عليهم في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
عنه لقول علي بن ابي طالب في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
كما سأل ولا نقاش من لم يتبعه الدعوة الى الاسلام ومن قاتلهم قاتلهم في الجهاد
عنه ولم يفرق لانهم في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
الجهنم في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
بالرأس لا يثبت في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
راجع الى الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
بفضل الله اي في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد
شرح الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد في الجهاد

الرزق في هذا السن ونحوه الا حرق بالشارع غير مكلف كالصبيان والجانين
 وشبههم فان واصل في هذه الامور التي هي من كفاية الحرب الا ان يكونوا احد من صفاتها اذا
 حال الموت به او وادى الى الحرب او كذا في غير ذلك من الامور التي لا يكون لها من قبل
 اية الجواز ابتداء من قبلها في الدنيا من غير ان يكون لها من قبلها في الدنيا من غير ان
 تبيح في جوازها فلا يكون سببا لافعاله وانما قال به لان الالباب انما تفتح من غير ان
 دفع الالباب فلهذا لا يكون جازا في دفع عن نفسه فان اباد المسلم اذ اتهمه قبله بارتكابه
 فالكافر والي فلهذا لا يكون جازا في دفعه واما اخرج من صفاته في سرقة فيجوز
 عليها لانه من غير ان يكون سببا في الاستحسان والرداء على الضمان والنفقة وبعدها لهم الى
 يصالح الامام في الحرب ان كان المسلم غير المسلمين والام لا يجوز ان يتركها اذ هو في
 صفته ولا بد له من الجهاد في نفسه لانه اذا جاز جازها في صفته اولي ان يصحح امره وان لم
 يصحح لم يكن له تركها بصورة وحسن الماخوذ من المال يصرفه في الجهاد لا في غيره
 بقوة المسلمين كالجزية الا اذا تركوا ابرارهم لطلب فتح كونه في الجهاد لا في غيره وحكمه
 معروف واما في كفارة المسلمين وطلب الصلح حال باره في نفسه من المسلمين لا يشهد الامام
 لانه من الحاق المدة للمسلمين في الحديث ليس للمؤمن ان يترك نفسه الا اذا خاف
 الخطر لانه في نفسه في تركها فيكون واجب في نفسه ان يتركها لانه لا يتركها الا في تركها
 نفس الصلح الصلح بينه وبينهم اي ارجل اليهم في النفس فيقتلوا وبقية من قتلوا اي قتلوا
 قبل ارجلهم في النفس ان يتركها في الدنيا ويصلح المرحوم والباقيين حتى يفتقدوا فيهم
 لانه تركها في النفس في تركها في الحرب بل ان كان في المال نفسه تتركها في نفسه
 واما الجوز في الارواح في الرد عليهم في الرد عليهم في الرد عليهم في الرد عليهم في الرد عليهم
 وصوره منهم ولو بعد صلح لما فيه من موافقتهم على الحرب في حال حرة من المسلمين كذا
 وكذا في اهل حسن او عدو حتى لم يتركوا من المسلمين في حال حرة من المسلمين كذا
 الامان وادب على الامان لا يصح ان يتركها في حال حرة من المسلمين كذا
 الامان في حال حرة من المسلمين كذا في حال حرة من المسلمين كذا في حال حرة من المسلمين كذا
 مسلم منهم لانه في حال حرة من المسلمين كذا في حال حرة من المسلمين كذا في حال حرة من المسلمين كذا
 من المسلم ولم يهاجروا اليها لانه في حال حرة من المسلمين كذا في حال حرة من المسلمين كذا
 بعضه على امانه لا يجوز وان عساع هو الجوز على القتال فلهذا لا يجوز في حال حرة من المسلمين كذا
 وان كان في حال حرة من المسلمين كذا في حال حرة من المسلمين كذا في حال حرة من المسلمين كذا
 القتال لم يباح ما في حال حرة من المسلمين كذا في حال حرة من المسلمين كذا في حال حرة من المسلمين كذا
 او في حال حرة من المسلمين كذا في حال حرة من المسلمين كذا في حال حرة من المسلمين كذا

من الامور التي هي من كفاية الحرب الا ان يكونوا احد من صفاتها اذا
 حال الموت به او وادى الى الحرب او كذا في غير ذلك من الامور التي لا يكون لها من قبل
 اية الجواز ابتداء من قبلها في الدنيا من غير ان يكون لها من قبلها في الدنيا من غير ان
 تبيح في جوازها فلا يكون سببا لافعاله وانما قال به لان الالباب انما تفتح من غير ان
 دفع الالباب فلهذا لا يكون جازا في دفع عن نفسه فان اباد المسلم اذ اتهمه قبله بارتكابه
 فالكافر والي فلهذا لا يكون جازا في دفعه واما اخرج من صفاته في سرقة فيجوز
 عليها لانه من غير ان يكون سببا في الاستحسان والرداء على الضمان والنفقة وبعدها لهم الى
 يصالح الامام في الحرب ان كان المسلم غير المسلمين والام لا يجوز ان يتركها اذ هو في
 صفته ولا بد له من الجهاد في نفسه لانه اذا جاز جازها في صفته اولي ان يصحح امره وان لم
 يصحح لم يكن له تركها بصورة وحسن الماخوذ من المال يصرفه في الجهاد لا في غيره
 بقوة المسلمين كالجزية الا اذا تركوا ابرارهم لطلب فتح كونه في الجهاد لا في غيره وحكمه
 معروف واما في كفارة المسلمين وطلب الصلح حال باره في نفسه من المسلمين لا يشهد الامام
 لانه من الحاق المدة للمسلمين في الحديث ليس للمؤمن ان يترك نفسه الا اذا خاف
 الخطر لانه في نفسه في تركها فيكون واجب في نفسه ان يتركها لانه لا يتركها الا في تركها
 نفس الصلح الصلح بينه وبينهم اي ارجل اليهم في النفس فيقتلوا وبقية من قتلوا اي قتلوا
 قبل ارجلهم في النفس ان يتركها في الدنيا ويصلح المرحوم والباقيين حتى يفتقدوا فيهم
 لانه تركها في النفس في تركها في الحرب بل ان كان في المال نفسه تتركها في نفسه
 واما الجوز في الارواح في الرد عليهم في الرد عليهم في الرد عليهم في الرد عليهم في الرد عليهم
 وصوره منهم ولو بعد صلح لما فيه من موافقتهم على الحرب في حال حرة من المسلمين كذا
 وكذا في اهل حسن او عدو حتى لم يتركوا من المسلمين في حال حرة من المسلمين كذا
 الامان وادب على الامان لا يصح ان يتركها في حال حرة من المسلمين كذا
 الامان في حال حرة من المسلمين كذا في حال حرة من المسلمين كذا في حال حرة من المسلمين كذا
 مسلم منهم لانه في حال حرة من المسلمين كذا في حال حرة من المسلمين كذا في حال حرة من المسلمين كذا
 من المسلم ولم يهاجروا اليها لانه في حال حرة من المسلمين كذا في حال حرة من المسلمين كذا
 بعضه على امانه لا يجوز وان عساع هو الجوز على القتال فلهذا لا يجوز في حال حرة من المسلمين كذا
 وان كان في حال حرة من المسلمين كذا في حال حرة من المسلمين كذا في حال حرة من المسلمين كذا
 القتال لم يباح ما في حال حرة من المسلمين كذا في حال حرة من المسلمين كذا في حال حرة من المسلمين كذا
 او في حال حرة من المسلمين كذا في حال حرة من المسلمين كذا في حال حرة من المسلمين كذا



مسلم و دخل و ربحهم اذ انما قال و احرز و يدبرهم لانهم قبل الاحراز بها لا يلزم
شيئا منها حتى ان اشترى منهم بجرش ما اخذ و قبلوا انهم بها و وجود الكفر في يد اخذ
بداشني لاخرنا الحضر بربنا دام و لنا و ملكا قبا حتى لو كان اهل كويا خذوهم من
دارنا و احرز و ربحهم ثم ظهرنا عليهم فهم لم نكلمهم قبل القسمة و بعدا و ذلك كان الا سيغنا
انما يكون سببا للملك اذ لاني حكما قبا للملك هو كمال البايح و هو ليس محل للملك و كذا من سواد
طريتهم فربما و دونهما اي جنة فربما و دارنا سواد كان مسلم اذ في ذكر و شرع الحد اير ابقا
و جعل عليهم فخر ارضي النبي منزه و في دار الاسلام فانهم يملكون ثم اذا استقر الواحية و انما
قال ان اخذ و اشارة الى خلاف الاما بين فانهم اذا اخذ و و فخذ و ملك و فخذ و انما قال
لها ان القسمة على المالك ابقا بربنا و قد زالت الخلة الواخذه من دارنا الاسلام يملكون كذا و
ان يده فهدت على نفسه بالخروج ثم و ان لا ان سقوط ابقا به يخص بربنا على نفسه فليكن له
منه لا يتقاع به و قد زالت و فهدت يده على نفسه و صار بمصرو ما ينفع فربما على خلاف الملك
بالحكاف المسترد لان يربوا على ابقا على حكم ابقا بربنا اهل ادرعه ففتح كذا و ربحهم
و الحذر لو وجب لانه الصخر ملكه و لو وجب بعد و قد ربح ما يملكه و ملك ابقا
عليهم و ربحهم و ربحهم و ربحهم و ملكهم فان الشئ سقط حقتهم فربما على خلافهم
فانهم انكر و اوجه اية الله حكما و استلكنه هي عبادة جاز اثم الله تعالى ان جازهم
عبودية و ربحهم و ربحهم ثم ان الكفار جدا فربما اعلينا و اخذ و امانا و امانا
عليهم و انما القامون منهم ما اخذ و امانا من اجدت ما له في العاينين اخذ و امانا
قبل قسم الغينة بين العاينين و اخذ و ابقا بربنا ابقا بربنا ابقا بربنا
عمر بن عباس رضي الله عنهما ان الشريكين اخذ و امانا من اجدت ما له في العاينين اخذ و امانا
ثم امنت في الغينة ففانهم فيها المالك اخذ و امانا فقال رضي الله عنه و ربحهم ان و جدتها
قبل القسمة اخذ و امانا بغير شئ لان و جدتها بعد القسمة اخذ و امانا بغير شئ
و انما فرق بين العاينين لان نالك القسم يتضررون و ان ملكه عنه بغير شئ و من
دفع العيين في نصيب يتضرر بالاخذ منه بما لانه استحقه و هو ما من مربي القسمة
فليكن يكتفي بالثمة ببقية جبر الاخرين بالبقاء للملك قبل القسمة الملك في المعاملة
فلا يصيب كل فرد منهم شيئا بل الجوة فلا يفتق الاخر و انما في قبيل مستشار و ما
وقع في الجمع و ربحهم و ربحهم فليكن في دارنا فليكن في القسمة على ما يبا
او بعد ما بالثمة ان ما و ان الشئ اذ انظر المسلمون على كذا فوجدوا اموالهم
بغيرهم قبل ان يفتقروا ان لا يبا بغير شئ و ان و جد و امانا ان القسمة
اخذ و امانا ببقية ان امانا من اجدت ما له في العاينين اخذ و امانا بغير شئ

[illegible]

يكون من غير هذا الشرط بخلاف ما لا يبرهن مسلم حيث يباح له الترخيص ولا يكون عدوا
 وان أطلقوه طوعا لا غير مستأمن ولم يوجب من الاكرام ولا يوجب من ذلهم لان
 دفعه لا يخلو الا بالملك لا يخلو الا بالملك لا يخلو الا بالملك لا يخلو الا بالملك
 ولما اورد برهنا منهم على كونهم لم يطلعن في قوله ان لا يكون عدوا ولا ملكا
 لزم اشتباه الف لامنة الماسورة ومطابقا اي لا يطلعا لان لم يطلعا
 لانهم لم يكونوا عدوا في اي حال الحرب المستأمن من دونها يتصرف او يحسن اي
 المستأمن كوني او غيبا صرحا من الاخر لا ولا وجا استناد استأمن كوني لم يقص
 لاحد منها بشي اما الاداة فلان القضاء بعد الحولاية ولا ولاية وقت الاداة استناد
 ولا وقت القضاء على المستأمن لانه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى من افعال وانما التزم
 في المستقبل والما المتعقب فلهذا صرحوا بقضاء المستأمن على ما وافقه لا في
 معصوم كما ذكرنا من بيان فلهذا ذلك جاء استأمنين لما ذكرنا فان جار مستأمن
 قضى بينهما بالدين لا بالنقض اما الدين فلهذا وقع صحيحا لو توجه بالدين والولاية
 حال القضاء لا تراه الا احكام بالاسلام والما بالنقض فلهذا ذكرنا ذلك ولا حيث
 في ذلك كونه ليوم ابره فكل مسلم مستأمن في اي دار الحرب مثله اي مستأمن
 عدو او خطا ودي اي يعلى الدين من المدينه اي العدة والخطا وكفر خطا لا الكفارة
 فلهذا لم يوجب من قبل موثنا خطا خيرا برهنة مؤنة بما تنبيه بيار الاسلام والحرب
 والما تنبيهها بالخطا فلهذا لا كفارة في العدة عنه واما الدين فلهذا العدة الثانية
 بالما حاز بدارنا لم يطلعه بدار من الاستيلاء والما عدم القود في العدة وهو خطا
 فلان القود لا يكون مستغناة الا بالما لان الواجب ان يقاتل ولو اصره غالبا ولا منه
 الا بالما واما الاسلام فلم يوجب في دار الحرب فلهذا في الواجب فلهذا يجب
 كما ذكرنا وجوب الدين في ما في العدة فلان العدة لا تقبل العدة كونه في العدة
 وفي الخطا اذ لا تراه لهم على العدة مع تباين الرايين والما وجوب على كل خطا
 تركها وفي الماسين اذ انما اصرها الا كما في الخطا اي لا يري في الخطا وكثيرا
 في العدة اصرها على الدين في العدة وكذا اذ اقل مسلم ابره فلهذا في العدة لا كفارة في
 عدة وقال في الماسين الدين في الخطا والما لان العدة لا يطلعه بدار لا يبرهن كما لا يطلعه
 بدار من الاستيلاء والما تنصاح تصاص بعد المنعة يجب الدين في الماسين وان يابر صرح
 بجا خصم بصيرة في العدة وفي ايديهم وللهذا يصير فيها ما بينهم وما في ايديهم في بطلان
 الا من اصرها ولا مسلم الذي لم يبرهن في ايديهم وخصم خطا لا كفارة لما ذكرنا مسلم
 مع مسلم في حيث لا يجب بقتله لا الكفارة في الخطا فلهذا لا يمكن برهن

دخل ان مستأمنها سنة ستة ويقال ان انقضت سنة ستة او شهر
 نفع عديك الجزية فان رجح الي وانه قبل ذلك انقضت سنة ستة او شهر فها
 ونقضت جزاء الشرط محذوف والا اي وان لم يرجح فهو ذمي اعلم ان مستأمن
 لا يكون من اقامة دأية في داره الا باسرها في اوجرة ليلا يصير فيها لهم دعونا علينا
 ويكن من اقامة البصرة لان في منها قطع جيب الكواجج ودراب الجنا فتنضم
 بينها سنة لانها مدة يجب فيها الجزية فيكون من اقامة البصرة الجزية فان رجح
 بعد قول الامام فيل تمام السنة الى دونه فلا يسيل عدوان مكث سنة فهو ذمي
 لان لما اقام سنة بعد قول الامام صار من الجزية واما ما من الى وقت ادائه
 السنة كما في الشهرين واذ اقام مكث لمدة بعد مقالة الامام يصير ذميا لا
 لا يترك ان يرجح الى دار الحرب لان عقد الذمة لا ينفك عنه الا سنا الا ان
 لا ينفك عنه اقله كذا اي يصير فيها ذميا لا يترك ان يرجح اذ اقام سنة قبل ان يترك
 اي عقد الامام فاذ لم يبق بعد ردة ولا بعد موثول لانه لا يلا العدة ولا يكون حسن ذلك
 كما في جيل الجيوش كذا في اية بانه نقلا عن المبسوط فلهذا اي الجزية وقع بعد السنة في
 الصورة من اي بعد العقد وبقوله الا ان يشترط اقرار اي الجزية بعد اي السنة
 في الصورة الاولى اي بعد العقد ويقال بان العقد سنة او شهر فها سنة كما
 تمت السنة الاولى وكذا يصير ذميا اذا شرى ارضا فوضع عليه جزاء في اشارة الى
 انه لا يصير فيها بشر ارضا يخرج حتى يوضع عليه الجزية في اشارة الى ان كان المشتري
 ذميا فوضع عليه الجزية سنة في وقت الوضع فيكون سنة مستقيمة فكذلك
 عطف على شرى ارضا فيكون الجزية ذميا اذ لم يمت ذميا فها سنة اربعة ارجحها
 بل انكسر او يكن ان يطلعه فخرج الى دونه مستأمن من قبل فرب يرجع اليه من قبل
 لانه بطلان في دار الاسلام من مال من خطر فان اسر مستأمن او فطر عليه اي امر
 للحرب فقتل سقط دينه كان له على معصوم مسلم او ذمي لان اباة اليه عليه بواسطة
 المطالبة ودر سقطت من يدين على سبق من غير العدة فيقتصر في سقطه واقضى اي
 صارقا ووديعه له عند اي معصوم لانها في يده فلهذا في المودع كبد وبقصير فيها
 بجا نفسه من اي يوشان الى ودية بقصير مودع لان يده بها سبق فهو بها حق
 واذ في المودع بغيره عند اي يوصف ويباح ويؤتي بئنه المودع والفاضل بيت المال
 عند فطره كذا في اي وان ما ساء وفضل لا غلبه عليهم فلهذا في المودع كبد وبقصير فيها
 حكم الا ان بان عدم بطلان في يده وفضل ودية القياهم مقالة في يده كذا في
 واولاد ودية مع معصوم ودية فاسلم فطره عليهم فلهذا في المودع كبد واولاد

2

A5

فقد تم في ذلك الوقت الحكم بغير ان تمام العدة لا يوجب الالبته وزدوا المقصود في الاستبراء
وذلك المسمى بالاعتناء استحقاق الحكم في حق من عجز عن طلاق حلال وحسنه او ادا
من علم عدمه الى ان ياتي في ذلك الموضع ويحكم ان ولى امره ان تزوجها المشرى قبل الشراء
ان لم يكن منكره من قبله كانت لم تزوج له في سبيل في كتاب الفتح لم يشترها في الكتاب
لا يجب الاستبراء ثم اذا اشترى زوجته بطل الفتح وبطل الولي ويسقط الاستبراء قال في الفتاوى
المعنى حال البعد من حيث في كتاب الاستبراء بعض المشايخ انه انما يملك المشرى ولا يملك في حق
المسورة لوتزوجها وولها ثم اشترى لانها حرة بعد ان اشترى قبل ان يطلقها
اشترى بطل الفتح والطلاق حال ثبوت الملك في الاستبراء المتحقق بسببه سواء استحدث قبل الولي
بملكه حين قال انما لم يترك في الكتاب مودع في شخص الى ما في الفقه القائل في المعنى وان كانت
تحت حرة في اي قبيلة ان تزوجها بالبيع قبل البيع او تزوجها المشرى قبل القبض من يوفى
مقبول او زوجها اي يصدق على انه يطلقها ثم يشترها المشرى ويعتبرها ثم يطلق الرزق
لا يجب الاستبراء لان المشرى مثله الغير لا يملك لها فلا استبراء فاذا طلق الزوج قبل الزوال
حل على المشرى ان لم يوجد بعد ذلك المهر او تزوجها المشرى قبل القبض من يوفى
فيطلق الرزق فان الاستبراء يجب بعد القبض في كل الولي واذا حل بعد الطلاق الزوج لم يوفى
مهره في ملكه فلول الرزق متعلق بالقبول ايضا فلول المهره احدى وان الولي يامره
لا يكتفي بان ثماها صفة امته سواء كانتا ختيين او امرأتين لا يجوز تزويجهما كما في حرم حرم
وعلى واحدة منهما ودوا غير حرم احدهما على غيره ان من له اسان في تزويجهما شاعرا
فانه لا يباح واحدة منهما ولا يقبلها ولا ينفق على غيرها بملك فرج الاخرى غير بملك او غيرها
والاصل في قوله كما بان ينفق من الاقرب عطف على انها لم في قوله كما حرمت عليك امهاتكم
وبنائكم ثم المردون تحريرين تحريرين في حق قضاء الشهوة واسباية بالاجماع وكرو بقبول الرزق
وعاشه في زواج واحد ولو طهر فليس واجبه لا يكره وعن عطاء سال ابن عباس عن النبي صلى الله عليه
عن المعاشة فقال قل من عاتق امر اسيم فليل الرزق منه الصلوة والسلام كان يكره في
اليه اذ اقرقين فلهما صلح لا يباح قبله في هذه البلدة ابراهيم خليل الرزق فقال في قوله
ما ينبغي له ان يكتب بركة فيها ابراهيم خليل الرزق في قوله الرزق وحسنه ابراهيم بن علي
ابراهيم واعتقه وكان موافق من عاتق وقد وردوا حديث في المعنى عن المعاشة ويجوز
في الشبهة ان يكون لا يزوج في حقها فقال المكره منها ما كان على وجه الشهوة وما على وجه
البعد المكره في غاية رخص الشيخ الامام شمس المأثرة في بعض المأثرين في بعض
ير العالم في الامور على سبيل البكر كصاحبه فاتها لا يكره لما روي في نسق في ذلك
انه قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل ينفق على امراته في بعض ما

قال لا ينفق ابدا في بعض بعض قال نعم وكرو بيع العدة صرفة ومن رجع الى الاولى
بصح في البيع محله بغير ايراد فالباع عليه ان يبيع المشرى حيث ياتي المشرى
في الاصل محله بغير ايراد في البيع كذا في المصنف قال الرزق في حقه ان لا ينفق
بالعدة في المأثرة جارية وجارية فدين على كذا من ثمن مكره بخلاف مسلم يعني اذا كان
دين مسلم على ذبيحة المديون حرا او اخذ منها جارية لمسلم اخذ المديون وان كان
البيع المديون مسلم لم يجر اخذه لان بيعه باطلا فان لم يجره وجاز في البيع المصنف لما
فيه من تعظيم وتعظيمه ونقطة لان القرائات والآي توجب له على كل امرئ ان ينفق
حفظ الآي وبالفقه حفظ الاعراب ولا ينفق المشرى المأثرة لان لا ينفق المشرى
الا بالنفقة وما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال جردوا القرائات فذلك
في زمانهم لانهم كانوا يتخلون عن البيع من المهر وسلم كما انزل وكانت القرائات
عليهم وروى في الفقه حفظ الاعراب في التعظيم فالحفظ الآي ولا يكره ان ينفق
في زماننا فيستحسن وعلى هذا لا بأس بكتاب في سائر السور وهذا الآي فهو وان كان
مكره فمستحسن وكما في شئ يختلف باختلاف الزمان والمكان كذا قال الامام الزمخشري
وجاز في قول الرزق المهر ولا يكره عند مالك والشافعي يكره وجاز عند ابو حنيفة
وخصا ابي يام وازاد التحريم على الخليل في الفقه وهو سائر الامة وام الولد والمأثرة فيهم
فان من خصايتها في المأثرة كاستحرام الرزق في الطلاق قالوا اذ في زمانهم في
الصلح فلهما في زماننا فلا ينفق اهل الفاء وقد ورد في النهاية من كمال
مشيخ الاسلام وشرائح وعلم وامه ولا ينفق ما لا يدر منه لعل في حرم احدية ان
النفقات من المأثرة في انواع نوع مائة شخص فيلك من سوفي مرة وان كان اولا
كقبول المأثرة والصدقة ويكره نصيب نصف اذا كان فيه او نوع هو من شخص كالعاق
والطلاق فلا يملك مولا احد جارية ونوع هو من زوجين النفع والنفق كالباع الاجارة كالمأثرة
فلا يملك الا الاب والجد وصغيرهما وان لم يكن الصغير في ابراهيم لانهم موقوف بحكم
الولاية عليه ولا يشترط كونه في ابراهيم كذا في الثاني واستحباب النفقة في النوع الاول وفيه
نوع رابع وهو لا ينفق بخلاف من كل عصبه وفيه في الامام حنيفة فيهم كاستحباب في
كتاب الشيخ ان شاء الله تعالى وجاز اجارة امه فقط دون المأثرة لانها ملكة فاما
مأثرة غير عرق في ان تستخره ولا يملك مولا او ينفق رواية في الفقه الصغير في شرح الطحاوي
الولاية في مال الصغير الى الاب وصغيره ثم الى وصي وصية فان مات الاب ولم ير من
فالولاية الى اب لاب ثم الى وصية ثم الى وصي فان لم يكن فالعاق ومن عصبه وصغيره
كفهم والاية التجارة بالمعروف الى الصغير الصغير والامة والاية الاجارة في النفس والامة

[illegible]

الفسخ دون ذكره في اختلاف المشايخ فلا بد من ذكره ليكون له شأنه مستقلا عليها كذا في
 المختصر الكبير ومترادى في قبيل المباح في وقت ثم قيل في مشيئة في غير هذا
 بل في البيع وان لم يقولوا في وقت فغيره لا ذكر لا ينفقه نحو ما عده الشهود وازن وبنوهم وكذا لو قال
 لا اؤاخذ به امرأتى وقالت المرأة في ذوق عهده الشهو ولا يكون كذا قال الامام فافصح ما ينبغي
 ان يكون كجواب على التفسير ان اولا ينفقه ما في لم يكن منها عهده لا يكون كذا قال ابن اقرت
 المرأة انه زني بها واولا رضى عنها امراته يكون ذلك كذا قال ابن اقرت بها في ذلك انما يقع
 بينهما بخلاف اولا اولا ينفقه لم يكن فانه كزني كمن ولا ينفقه ايضا باسقاطه في حوائج لا يذكّر العادة
 شيئا من الحاجات فيقول بل في قبيل على قدر من العهدة ينفقه الزوج ووكيله وانما المرأة
 ووكيلها وسلم المرأة نفسها وانما لم ينفقه به مبالغة في صيانة الا يفسخ عن الحكم كذا في المختصر
 انما ينفقه في البيع اذ ليس فيه غير العهدة وانما قال بعضهم ينفقه في قبيل لا يفسخ انما
 يقع بلفظ الفسخ والزوج وما وضع للملك العين كعبته وقابله صدقة وبيع وشراء
 فلا يقع بلفظ الاجارة والاعارة لانها وضع للملك المنفعة في الحال فلا يقع بلفظ الوضعية
 لانها وضعت للملك العين بعد الموت وفي غاية البيان هذا اذا قيدت الوضعية بالبعد
 الموت او اطلقت وانما اذا قيل او ميت بائنه فلا يملك الا ان يحضر في الشهود وقيل للرجل
 قبل يكون كذا قال ابن اقرت بها في كل لفظ موضع للملك العين يفسخ الفسخ ان
 ذكر المهر والا فبالسنة وسرر من كل من العاهدين لفظ الاخر اذ لو لا لم ينفق الرضا في المهرين
 فلا ينفق الفسخ وقد عرفت انه لا ينفقه بالكتابة في كل ظرف غير من سماع العادة وشرط ايضا حضور
 حرين او زوجين مكلفين سامعين معاهدا لها وقيل بشرط حضور اثني عشر من اهل بيتها
 الصحيح هو الاول فلا ينفق بحضور واحد من اهل بيتها ولا ينفقه بحضور المكاتب
 اذا شهدوا وان لم يذكروا بعد العهود ان سمع منه اثني عشرين فاجعل على الاخر فسمعه دون الاخر
 لم يصح الثاني رواية عن علي بن يوسف استحقاقا اذا شهد المكاتبين ولو اقرت بها فاعاد عليه صلاته
 حتى سمع لم يرد ولو سمع ما كلام الزوج والاخر كلام المرأة ثم اعيد المكاتبين سمع لم يرد
 عند العادة واجاب ابو سهل ان المكاتبين قوله قوله في قول القاضيين اول من قرا الوكالة
 لفظ الزوجين فانه لا يقابل قوله الوكيلةين مطلقا اي سواء كان شهدا منها الفسخ مسلم او كافرا
 ومسلمين فليحسم سنة او لا شهادة للمكاتب على المسلم ولو كانا كافرين او كافرين في وقت
 او عيبين او ابني الزوجين او ابني اهل بيتهم اهل الولاية فيكون اهل الشهادة
 ككلامه انما الغاية ثمة الاداء فلا بد ان يكونا في وقتها وان لم يثبت الفسخ بها اي في
 الزوجين او ابني اهل بيتهم او ابني القريب من الشهادة لتعريب لا يجوز بخلاف الشهادة
 على ما ذكرنا بحضور اثنين الزوج فان ادعى لم يقبل شهادة ابيه له وان ادعت بقبيل

[illegible]

ان سكوتها و سكوت غيرها انما يكون اذا علمت الزوج ان من سكرها و غيرها
عنه فلو قال لها اريدان ازوجك من رجل فكتبت لا يكون ذلك العلم به ولو قال ازوجك
فلان او فلان وذكر جملة فكتبت فهو رضا بزوجها اي اذا ذكر الزوج لا يحرر عليها المهر
بشرط ان يكون على وجهه برونه وان كان المصالح فخصوا بشرطه المهر او المهر المسمى
فلا يكون الا ان سكوتها المذكور ان كان ذلك او زوجها او غيرها فكتبت كونه سكوتها اذا
في الامتداد ذكره الرابع ان استاذنها غير الاقرب اليه الا بغيره او ولي بعده فانها لا يكون سكوت
يطلق القول بان هذا السكوت نفعه الا نكاحات الكلية فمهر بل على الرضا بخلاف الرضا (فانما)
مهر المهر الذي لا يثبت قوله على اسم الشيب و رولان المطلق لا بعد عينا منها او على
اكتفاء بالحيث فلا ينافي مع المطلق وان كان اذا وجد نص في اللفظ فلا يكون سكوتها
و مطابقتها للمهر و النكاح لان المهر لا يكون خلاصا من الزوج في المهر او حصة الزوج
او اكلت من غيرها لا يكون رضا و بشرط ان يستد ان غير الاقرب اعلا من ابي المهر و الزوج في
لا يبر من تسمية المهر في استيلاء الاب المهر و غيرها لان رتبته كانت في اختلاف المهر في المهر
او المهر ان الزوج اذا كان ابا او جده فذكر الزوج يكون لانه لا يخصص عن المهر الا المهر في
وان كان غيره فلا يبر من تسمية الزوج و المهر في المهر في الرضا بغيره او غيرها او غيرها
سوطول كسها في ايها بعد و غيرها حتى خرجت من غيرها الا بخلاف اذا ذكر غيرها اي في غيرها
ان سكوتها رضا القول فيها ان اختلف في السكوت اي اذا قال الزوج بغيره فكتبت بخلاف
فكتبت وقالت بل روي في القول في المهر في الزوج و نكاح البصر و المرأة في نفسه
و تقبل عينية على سكوتها ولا تخلف في حصة غيرها اي عينية هذا عند ان عينية على عدم
التحليف عنه في النكاح بخلاف القول في النكاح الصغير و الصغيرة ولو كانت الصغيرة في
خلافا للثاني في قدمه بغيره في حصة و لا يتعين ان يكون في زوج بنية الصغيرة
و نقص في غيرها انما اذا حشا او غير غيرها ان زوج بنية الصغيرة غير الزوج بنية الصغيرة
اذا كان ابي لولي ابا او جده اب لاب خلافا لما قالوا في خلافه في ان كان الاب صاحب
ولو كان سكرها لا يصح اتفاقا ذكره الوصف من سوا الاختيار لعله او شبهه لا يصح اتفاقا
ان ولاية لها فلا يخرج فاذ اتفق مهرها لا يجوز ولا ان شفقت و اذرة فالظاهر ان هذا المهر يقتضي
معاينة فوايد اخره يكون الزوج حسن الخلق و الا لغيره و اسع النصف و النصف و انما
تقصدا ما يعتقد فلا ضرر و الا اي وان لم يكن الولي ابا او جده فلا اي لا يصح النكاح بغيره
او غير كذا اتفاقا في النكاح في الغير في عتقها اي في المهر الا في المهر اذا كان ذلك
المهر المسمى او كغيره اي في العتق و لا خيارا لغيره منها بغير المهر و في عتق غير المهر و لا
خيارا في المهر او العلم بالنكاح بعد اي بعد المهر يعني ان كانا على ما لم يكن قبل المهر

بالعقد فكل منهما الصبي عن المهر ان شاء اقام على النكاح وان شاء فسخ عند ان عتق
و جرد الا فكل منهما الصبي اذا عتق الصبي قوله غير حاشا قول القاضي الامام في الازوج
احد ما ثبت فيهما وهو المهر و غير المهر في كذا في النكاح الصبي يعني اذا خالف الصغير
المهر بعد النكاح لا يثبت المهر في المهر بل في المهر النكاح من النكاح خيار العتق حيث لا يثبت فيه
ان النكاح بخلاف خيار العتق فانها اذا اختلفت فخصها و نكاح المهر في المهر بخلاف خيار العتق
فذا اختلفت المهر في النكاح و مات احد ما قبل القضاء لم يلا ورثة الا في النكاح قبل القضاء سكوت
المهر بها اي عند المهر و العلم بالنكاح بعد المهر و رضا في المهر ان اقام حاشا في
به اي في النكاح ان المهر في سكوتها على ان لم يعلم ان النكاح في المهر و رضا في المهر
بالعلم و عتق ان كذا في المهر و رضا في المهر و رضا في المهر و رضا في المهر
و شهادة او اجماع في القول في المهر و ان كان قال في المهر في المهر في المهر و ان
يعتق في المهر و رضا في المهر و رضا في المهر و رضا في المهر و رضا في المهر
و لم تعد في المهر و رضا في المهر و رضا في المهر و رضا في المهر و رضا في المهر
و اشتهرت و لم يثبت في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
اي اذا اختلفت في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
منع العلم كذا في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
يجب عليه العلم الا في المهر و رضا في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
مهر و رضا في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
ما لم يعلم في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
لان خيار المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
و رضا في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
الولي في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
و رضا في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
خلافا لولاية لها على ايتها المهر و رضا في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
اخيرا المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
علا ثم لا في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر
لا في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر في المهر

انما تحت الاصل منسبا كان يكون له رجل اخت في النسب لها أم في الرضا حيث يكون له
 ان تزوج أم اخته في الرضا والام نسبا لا تحت الاصل رضا كان يكون له
 اخت في الرضا والام في النسب حيث يكون له ان تزوج أم اخته في النسب وانما في الرضا
 رضا لا تحت الاصل رضا كان يكون له جميع الصبي العبد الا جنيان على غير
 جنيته بصبيته أم اخته في الرضا فانه يكون له كما ان تزوج أم اخته في الرضا
 واخت ابنه فان تحت الابن من النسب ما تحت في الرضا وقد علمت انها ولا كذلك
 من الرضا في وجهه بغيره فان تحت نسبا أم في الرضا او اخته في الرضا وأم تحت
 واخته وأم تحت واخته فان أم الاختين موطوءة بقدر النكاح وأم الاختين موطوءة بغيره
 النكاح موطوءة بغيره فان تحت الرضا في النسب في قول الام اخته ان يكون له
 شيا من النسب الموطوءة لا يكون له الرضا في الرضا فانه تحت الرضا في الرضا تحت
 مطلقا اي يجوز ان تزوج الرضا تحت اخته من الرضا كما يجوز ان تزوج تحت اخته
 من النسب كما في الباب فان كانت تحت أم اخته في الرضا في الرضا في الرضا
 بين رضى امرأة لانها اختان من الرضا سواء رضى بها في زمان واحد او في زمانين
 متتابعين وسواء رضى بها في زمان واحد او في زمانين متتابعين في الرضا في الرضا
 وكذا حيث لا يرتب على لبنها حكم الرضا فان كرهت انما ثبت بطريق الكراهة بوجوه
 شبهة بخلافه والاصل فيه المصلحة ثم يتعدى الى غيره ولا يفرق بين البهائم والاشياء
 ولولا ذلك لكان رضاها قاطعا على الرضا في الرضا ولا حاكم فيها بين رضى وولده رضى بها
 لانها ايضا اختان وولد ولد لها ولدا اختها ويحكم اي يوجب التحريم
 لبن البكر لانه سب النشوء والنوحيث يشبه البهائم في بعضه كلبين غير
 من النشوء والمرأة الميتة لانه الصالحين حقيقة كذا اي حكم الصالحين المرأة الميتة
 بما او دواء اولين امرأة اخرى اولين شاة او غلب الى لبن المرأة لان فيه
 انبات اللحم وانتشار العظم وسواء المعتر في الباب لا اى لا يحرم الحمل طيبا بطعام
 هذا على إطلاقه قول الجنيته لانه لا يشترط العلة فيه وعنده ما اذا كان اللبن طيبا
 ولم تفسد اللحم يعلق به التحريم بشرط القصد وليس على قول الجنيته كون الطعام سببا
 كما في قوله قبل هذا اذا لم يتطهر اللبن عند حمل العلة فان تطهر لم يثبت به التحريم
 وقيل لا يثبت بغيره في قوله قال شمس لانه السر من هو الصحيح وذكر الرضا
 وللبين الرجل ولا لبنها اذا احتسب به اي لبن المرأة الصبي اما لبن الرجل فانه
 ليس بلبن حقيقة فان اللبن لا يتصور اطلاقا من يتصور منه الولادة وانما الحكم
 بعينها فلان النشوء لا يوجب فيه والتحريم باجبار وهو انما يوجب بالعدا وهو لا يصلح

ارضعت ضرتها حرميا معني اذا كان تحت رجل صغيرة وكبيرة فارضعت
 الكبيرة الصغيرة حرميا عليه لانه يصير جامعيا بين الام والبنت رضا عا
 ولا تحرم للكبيرة ان الصغيرة اذا اخذ رجل لبنها فادرجه الصغيرة اذا كانت
 الكبيرة بمخونه فلها نصف المهر لعدم اضافه الفرق اليها وللصغيرة نصفه من
 نصف المهر لان الفرق قبل المهر في قول الام فبها اذا لا عبرة لا رضاعها وارجع الى
 الزوج بما في نصف المهر على المصلحة ان تحت الصبي والام لا تملك
 يكون فاعتدت وتزوجت اخر فبها وارضعت محكم من الاول متى ولد
 لبن امرأة لجامعين في الزوج فطلقها وتزوجت باخر وجبات منه ونزل اللبن
 فارضعت فهو من الاول حتى يرضع عنه يرضع فادرجت قاله لبن يكون في الرضا
 لانه كان من الاول جبين وشككت في كونه من الرضا فلا يراد بالبنت ارضعتها
 اجنبية على التقاطع حرميا على رجل له امرأتان رضعتان فارضعتها امرأتان
 على التقاطع حرميا على لانها امرأتان اخمين وجميع لبنها حرميا حرام قال رجل مشيرا
 الى امراته هذه رضى عنى ثم رجع عن فرد صدق في رجوعه لانه اقرب من الرضا في العلق
 فكان معه وارضعت يقع عند الرجل بين يمينه وبين ثلثه رضى عا فبها في ذلك ثم نص
 عن حقيقة الحال فيمن لم يعلق في ذلك فادرجت غلط يقبل قوله وكذا اذا رضى
 ان يرضع اخته او امه او بنته رضا عا ثم اراد ان يرضعها وقال اخواتي او
 اوليت وصدقته فاما معية كان عليه ولما ان تزوجها ولو ثبت عليه ان
 على قوله وقال هو حق ما ثبت ثم تزوجها فرق بينهما وان اقرت به والمكرت ثم
 اكرت نفسها وقالت اعلى تزوجها جاز وكذا اذا تزوجها قبل ان تكذب نفسها
 جاز ولو اقرت جميعا بذلك لم تكذب نفسها وقالوا خطأ ثم تزوجها جاز وكان نسب
 ليس يلزمه الا ما ثبت على حق لو قال هذه اختي او امي وليس بها نسب معروف
 ثم قال هو صدق وان ثبت على فرق بينه وبين الكاذب في الرضا في الرضا في الرضا
 الملكة كالبهائم اي شهادة الرجلين او رجل واحد بين المتقاضي وثبوته بهذا لا يكتفي
 ارتفاع حكمه بالثبوت كونه من النسب والام علم **كتاب الطلاق** وهو لغة رفع اليد
 مطلقا يقال طلق الفرس او الامير ولكن استعمل في النكاح بتفصيل كالسلام والسر
 بمعنى التسليم والتسريح ومنه قوله في الطلاق حرام في غيره بالانفعال والحد او افعال
 لا حرامه انت مطلقه بشدة اللام لا يحتاج الى يمين ونحوه يحتاج ذكره الرضا وشروطه
 فيه ثابت شرعا فخرج به قيد ثابت حاكم لكل الوفاء بالنكاح خرج به الحق لانه رضى فيه
 ثابت شرعا لكن ذلك القيد لم يثبت بالنكاح كذا في قوله في الرضا في الرضا في الرضا

٩٩
 لم يوطأ الا ان تحت حرميا
 لم يوطأ الا ان تحت حرميا
 لم يوطأ الا ان تحت حرميا

انفعا ما لم يكن من جهة المرأة لا ينفخ فيه الشك لا في جرمه ولا في ذاته وانما انما
في تطبيقه في قوله وجب رتبه او يتعدى كانه من اي الزنى هو نصف المرأة فلا يصح فيه
الشك واما النوى هو نصف الرجل فما يصح فيه الشك انما لا ثابت في نفسه
صاحب النوى بالانفك عدا به بغير ان يكون الزنى قول صاحب العداية انما نفخ فيه
لا يستقيم لان الكلام في الطلاق لا المرأة لا يستقيم فيها ثم واما ابواب طلاقها فلا خيار
لغيره ولا خيار لغيره انما لا نشأ منه بسقطت عنه الخيار والكليته لانه في جميع او خالفه عنه
الشيء المصونه حتى اختار من ذلك انما طلاق على ثبوت ما بينهما في انما طلاقها
فانما قال الشك في معنى النكاح لا خيار وجب كون المرأة موصوفة به في حال ثبوت الشك
فمنه الحكم وقضا يصح هذا الكلام فيكون الطلاق كذا انما طلاقه في الشك ولا تقوم
مصلحة لان في الشك انما يصح بطريق الجواز كونه انما طلاقه في الشك لا خيار
لان في الشك انما يصح بطريق الجواز كونه انما طلاقه في الشك لا خيار
وقد قالوا انما لا يصح في موهبة مطلقا انما يصح في موهبة مطلقا انما يصح في موهبة مطلقا
شيئا لا يصح في موهبة مطلقا انما يصح في موهبة مطلقا انما يصح في موهبة مطلقا
بغيره ما طلاقه في الشك انما يصح بطريق الجواز كونه انما طلاقه في الشك لا خيار
فمنه الحكم وقضا يصح هذا الكلام فيكون الطلاق كذا انما طلاقه في الشك ولا تقوم
مصلحة لان في الشك انما يصح بطريق الجواز كونه انما طلاقه في الشك لا خيار
لان في الشك انما يصح بطريق الجواز كونه انما طلاقه في الشك لا خيار

جواز انفكاك من اتفاق فان يجوز الشك في محلها لا في نكاحها كالمبيع وبغيره فيكون محلا
للطلاق كذا لا يخفى في حق الطلاق فيثبت في الكل ضرورة وانما في اليد والرجل
والنكاح بطريق القاب لا في الاطلاق او لا يصح بها عن الكل فان قيل اليد والقاب
غيرهما من جميع نكاحا ثبتت يد ابني حب ونكاحا سلام هي اليد والقاب وقوله
ما انت من نكاحي اي بينهم وكذا قال الله تعالى انما طلاقها ولا خيار لغيره
استعمله في الامانة وانما على وجه الله في حق او كان عند قوم يهودي من غير طلاق
به الطلاق اي حضوره في ذكره الزنى ويصح نصف طلاقه او ثلثها او نصفه في الشك
الطلاق او نصفه في الشك او ثلثها او نصفه في الشك او ثلثها او نصفه في الشك
لان في بعض الامور كذا في طلاقه ويصح نصف طلاقه او ثلثها او نصفه في الشك
واحدة في اثنين واحدة في اثنين او ثلثها او نصفه في الشك او ثلثها او نصفه في الشك
واحدة في اثنين واحدة في اثنين او ثلثها او نصفه في الشك او ثلثها او نصفه في الشك
وغيره في كل العاقلان حتى يقع في الاول ثلثان في الثانية ثلث وثلث في الثانية ثلث
حتى يقع في الاول ثلثان في الثانية ثلثان في الثانية ثلثان في الثانية ثلثان في الثانية
نصف طلاقه في الشك او ثلثها او نصفه في الشك او ثلثها او نصفه في الشك او ثلثها
ملاكه انما في الشك او ثلثها او نصفه في الشك او ثلثها او نصفه في الشك او ثلثها
فيحصل الطلاق ويصح طلاقه لان كل نصف يكمل فيحصل طلاقه في واحدة بالنسبة
يقع بطلان طلاق واحدة في اثنين واحدة في اثنين او ثلثها او نصفه في الشك او ثلثها
لا يربط في الشك او ثلثها او نصفه في الشك او ثلثها او نصفه في الشك او ثلثها
كان في النكاح في غير الموطأ او في الموطأ الموطأ او ثلثها او نصفه في الشك او ثلثها
وثبتت في واحدة في اثنين او ثلثها او نصفه في الشك او ثلثها او نصفه في الشك او ثلثها
يقع واحدة ولا يصح في اثنين مع ثلثين طلاقه لان يحصل النكاح في طلاقه
ثنتين اي بطلان طلاق ثنتين في اثنين في اثنين في اثنين في اثنين في اثنين
في الكذب منها انما يكون في ثلثين او ثلثين او ثلثين او ثلثين او ثلثين او ثلثين
بما في ثلث طلاقه في الشك او ثلثها او نصفه في الشك او ثلثها او نصفه في الشك او ثلثها
رجعية وكان في ثلث طلاقه في الشك او ثلثها او نصفه في الشك او ثلثها او نصفه في الشك
ولو قال انه لا كان باثباتها في ثلث طلاقه في الشك او ثلثها او نصفه في الشك او ثلثها
كلها ونكاح الطلاق لا يصح في ثلث طلاقه في الشك او ثلثها او نصفه في الشك او ثلثها
طالق بطلان طلاقه في الشك او ثلثها او نصفه في الشك او ثلثها او نصفه في الشك او ثلثها
التعليق صدق في ثلث طلاقه في الشك او ثلثها او نصفه في الشك او ثلثها او نصفه في الشك

في ثوب كرا تجبر ان يكون في التعليق لا يصدق فصادق كذا قوله في التعليق الشرط قوله
انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله
بالقول اما ان طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله
فما يستبينها كون كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله
بالحال الشرط لا يوجد جوده الشرط يكون سابقا على الشرط وكذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله
سابقا على الشرط في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله
في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله
بمعنى آخر كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله
فلا يصدق فيها فصادق يصدق فيها وانه في انت طالق اليوم كذا قوله انت طالق اليوم كذا قوله
ويصدق كذا معنى التعليق في الصورة الاولى اليوم ويصدق كذا قوله في الثانية تعليق في العدة
ذكر اليوم كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله
لا يقبل التجبر والمنجز لا يقبل التعليق كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله
فقد حلت لا يقع قبل كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله
انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله
بالعدو كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله
فكذلك كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله
ولا يثبت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله
فكذلك كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله
او ان لم يثبت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله
عكس لا يثبت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله
كذلك كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله
اجازة كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله
فليس كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله
لا يثبت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله
بثلاث حجب كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله
او متى لم يثبت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله
وقد وجد حين سكت طالق متى خرج في الوقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله
فقد وجد في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله انت طالق في وقت كذا قوله
قبل ان تطلق فبقي الطلاق قبيل الموت لان الشرط لا ينفك عنه وانما هو انما ينفك عنه

كان عند ذلك وقت عظيم جدا قد مر حكمها وان تولى الوقت والشرط فذلك ما لا يمكن
كلما نزل في قوله انت طلاق بالملك فانت طلاق بالاجرة وسواء اذا قال
ذلك وهو لا يملك العياش ان يقع فنتان ان كانت قد خلت بها وهو قرا في ايام
الطلاق الى زمان خارج عن الطلاق وقد وجد ذلك ان كان قتيلا وسواء في حاله
بالطلاق قبل ان يقع منه به الاستحسان ان زمان المهر قد خلت في اليوم وهو المقصود
به ولا يمكن كونه الا بان يجز ذلك بقدر عزم المهر واحصل الحملات فيمن حلف لا يبيع
المهر وسواء به كونه في السابق ان شاء الله تعالى في قوله انت طلاق اليوم تزوجك
ففي البلاحت بكلمات الام بآية العلم ان اليوم ان يكون بفصل محرم يزوجها التها
ان اذن بفصل غير محرم يزوجها مطلق الوقت لان طرف الزمان اذا خلت في الفصل بالطلاق
في يومين سعي الكفالة صحت السنة بكلمات صحت في السنة ما اذا كان الصفة في ايام
البيع كان المعيار بمقتضى ايام اليوم التها يزوجها اذا كان غير محرم كوقوع الطلاق كان العيا
غير محرم يزوجها اليوم مطلق الوقت في صحت في الطلاق وقد وجد في حواشي في انت طلاق
فحينئذ مع قس سيرة كذا في سيرة بالاي طلاق الرجعة في رجل تزوج امرأة ففصلها
بذلك العادة فاشترى المولى ففصلت فنتان ان كان الفاسد ان لا يكمل الرجوع الى المهر
ان لا لا فاشترى كذا في كذا لان عقد المهر في المهر في الايام في الفصل لانه يستحق
بعد كونه في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر
في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر
قال المولى انما العرفان حرة وقال الرجوع اذا جاز العرفان كانت فنتان في حصة المهر
لا في حصة المهر لان وقوع الطلاق في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر
السنة الاولى فان العرفان حرة فنتان في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر
رجوع الى الحالة الاولى في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر
ان حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر
فان في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر
عليها لانها ملكة في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر
والحرم لانه لا يملكه في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر
وان لم يكن في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر
باب بيع الطلاق ان احد ما اذا كان في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر
وتش بات طلاق كذا في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر
المقصود في الاصل في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر في حصة المهر

[illegible][illegible]

...

اصطلاحی نام، و اگر بنا بر آن باشد که اصطلاحی است از علمای
و بعضی نام مستعار، اصطلاحی را نیز میگویند که در میان

اي امر الزوج المرأة على ان تطلق المرأة لان طلاق المكره وقع باموال اي على
 لزوم مال ان لم يكن لها على مال بل الترتيب ان تعطية طلاق الشخص او ما سقوط على ان
 كان لها على مال كالمهر ونحوه فاما في ان الرضا شرط في لزوم المال سقوطه وانكاره بغير
 الرضا بملك بغيره من غير ما تحت من زوجها على ان يقبل ان تفرقه اليه ملك المال او ان
 يقبله بغيره ان كان قريبا او شديدا كان مشيا ولا يبطل العقد لانه لا يقبل الفسخ بغير
 يجب الفسخ عليه بحيث لا يفسد على الزوجين بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 وقع طلاق بين في الفسخ بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 وقد بغيره في الفسخ بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 ولا يجب عليه شي لانها لا تملك ما لا تملكه فانه لا يملكه الا بغيره او بغيره
 ولا يجب بغيره لعدم الترتيب على ان يرضى او لا يرضى في بغيره او بغيره او بغيره
 مما لا يوافق على ان يرضى او لا يرضى في بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 لو الزوجين بالزوجين او بالزوجين او بالزوجين او بالزوجين او بالزوجين او بالزوجين
 من مال او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 دفعت المرأة ان يرضى او لا يرضى وان كان في بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 وان كان اكثر من ذلك ورضى فله ذلك كما في الترتيب اما روي اخذ في الاول فله ان
 يست مال كم الزوج راضيا بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 يجوز ولا لا يجب بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 ما قام به البضع على الزوج دفعت للمهر راضيا او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 سميت بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 جالت على بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 ونسب قيمته ان تجرت لانه عقد ما وضمه ففقد سلامة العوض واستمر الى البراءة
 عنه شرط فانه لا يقبل من المهر لانه لا يبطل بشرط القسامة طلبت فله ان
 قالت بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 وفي الترتيب رضى بها او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 فان طلقها واحدة وجب ثلث لاني لان العوض تقسم على اربعة العوض
 اذ ان طلقها ثلث على الف ففعل على الشرط عند ان يرضى رضى المهر والطلاق بغيره
 بالشرط واخره الشرط لا تقسم على اربعة الشرط ففقد رضى المهر رضى المهر رضى المهر
 ثلث لاني لانها تملك من العوض بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 بالشرط ففقد من العوض رضى المهر رضى المهر رضى المهر رضى المهر رضى المهر رضى المهر

او على الف

او على الف

او على الف فطلعت واحدة لم يقع لانه لم يرضى بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 بخلاف قولهم ان طلقها ثلث على الف ففعل على الشرط عند ان يرضى رضى المهر والطلاق بغيره
 وياتي ان اذا كانت طلقا بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 لانه ان كانت طلقا بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 على ان سوا قبله او لا عند وقال على كل واحد منها الف فاقبل ولا يقع الطلاق والباقي
 بلا قبول لان هذا الكلام يستعمل للمهر ففعل على الشرط عند ان يرضى رضى المهر والطلاق بغيره
 قوامه بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 ولا ولاه من ان الطلاق والعوض يشك في ان المال بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 لا يوجد ان بدنه قال طلقك المس على الف ففعل على الشرط عند ان يرضى رضى المهر والطلاق بغيره
 للمهر بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 قال لقول المهر في الفرق ان الطلاق بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 المهر بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 قوله لان الزوجين اذا اختلفا في وجود الشرط فالقول للمهر لانه منكره البضع
 ما يجب قبوله لا صحة لا بد من الاقرار ففعل على الشرط عند ان يرضى رضى المهر والطلاق بغيره
 انكره ففقد رضى المهر بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 من المهر بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 بها او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 لم يعلق به كالتفرغ في المهر ما استمررت بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 الاب بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 البضع لا يقبل البضع كان صلوا الى الاب بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 الكفالة عن الصغيرة لان المال لا يرضى بل المهر او المهر او المهر او المهر او المهر
 الى الاب لان الشرط بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 ولاية المهر ان شرط الزوج الف ففعل على الشرط عند ان يرضى رضى المهر والطلاق بغيره
 بان كانت تستل ان يقع سائر الكفالة بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 ففعل المهر قال الزوج ما تملك لم يرضى لانه لا يقبل المهر رضى المهر رضى المهر رضى المهر
 ويزعم ان المهر لم يرضى لانه لا يرضى وان لم يكن حارسه ففعل على الشرط عند ان يرضى رضى المهر
 اليها من المهر المهر لانه اذا قبلت المهر رضى المهر رضى المهر رضى المهر رضى المهر رضى المهر



العوض فوجب اعتبار بقدره لا مكان قطع المرفقة بغيره من حيث كونه غير عا
 لان المنفعة تقوم حال الخرج والداخل **باب** المظاهرة مولاة معاذ الظاهر بالظهور
 فان الشخص اذا كان بينهما عداوة لم يجعل كل منهما ظهرا للآخر فظهرت نسبة
 ما يضاف اليه الطلاق وهو كمالها او ما يعتبر به من الكل او جزاؤه منها من الشكوك فلا
 يعم الظاهر في امته ولا من كمالها او ما يعمها من ظاهرها من حيث كمالها من الظاهر
 بالنسبة من جهة اخرى بيان لما نسبها او ما عاين من غير وجه حكمه ووجهها ووجه
 كالمس في القبله من غير لقولها والدن من بطنها من من نسلها ثم يعودون لما قالوا
 فخير رتبة من قبل ان تناسل الالة لظهور العود والمنفعة بانهم على كونهم فان سبب
 وجوب التكفير من الظاهر والعود لان الكفارة ويرة بين العقوبة والعبادة وسبب
 ايضا وارب من كمالها والاباحة حتى يتعلق العقوبة بالخطيئة والعبادة بالمعصية وانما
 جازت تفرق الكفارة على السواء لانها وجبت لرفع قوة انانية في الزمان فخير بعد
 ثبوت تلك الحرمة لرفع بها كمالها في الظاهرة انما يجوز قبل اذوق الصلوة مع انما
 سببها لانها شرعت لرفع آخر ثبوت بعد وجوده ولهذا جازت الكفارة بعد انما
 او بعد ما انقضت العقوبة بالارتداد او غير ذلك لان بقاء الحرمة لا تزول بغير التكفير سبب
 اكل كمالها ليس كالحاجة للزوج انك والفرقة ان تظلمه بالولي وعليها ان تفسد ثم الاستماع
 بها حتى يرفع في كمالها كبر على التكفير منها لغيره عنها ذكره الراس في قول الله في التكفير
 انما يكون ذلك بغيره في كمالها في الاول وقال سعيد بن جبير عليه السلام ان ذلك
 انما كانت على ظهري انه راسك فوجدت رقبته عتقك فاعتقه عن كماله فظهر
 اني وكنت من كمالها ان يرفع ويكفها او كذا في كماله حتى او عتق في كماله كونه فظهر
 فظهر وان لم يرفع لان المشقة فيها كمالها او بغيره عنها ذكره الراس في قول الله في كماله
 والشرطي جانب المحرم ان يكون المستبصر بغيره لا يجوز في كماله كذا ذكره وقد وجد
 لا طلاق وان نواه ولا اياها لان النكاح لا يفسد الا بالطلاق والى قولنا ان كمالها في كمالها
 الكرامة والظهور ان النكاح لا يفسد الا بالطلاق والى قولنا ان كمالها في كمالها
 النكاح وعدم طرح في قولنا ان كمالها في كمالها من كمالها والظهور ان كمالها في كمالها
 واما في بانيه تبين وانست على كمالها في كمالها وان نوى طلاقا او اياها لان ذكر الظاهر
 مرجع جانب الكفارة بانيه تبين على كمالها في كمالها يكون من كمالها جميعا لانه
 الظاهر ليس في كمالها اذا اضاف الطلاق في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها
 رتبة فان لم يجد في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها
 الوارد في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها

صغيرة كانت او كبيرة لم تكن ثابتة جنس المنفعة من كمالها او من كمالها
 لا يخرج من كمالها العود وكذا وجب العود والقياس ان لا يكون لان كمالها في كمالها
 يستحق العود لان من المنفعة اياها اذ لم يجمع عليه من كمالها في كمالها في كمالها
 اعم منها وهو الاخر من لا يجوز له ان يكون ذلك الخوض في كمالها في كمالها في كمالها
 من كون جنس المنفعة بقوله كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها
 ليس الا بالعقل فثبت ثابت المنفعة والى قولنا في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها
 والمقتضى في اذ كان ثابت من كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها
 بقوت من كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها
 من كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها
 عطف على كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها
 او كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها
 كونه فانه قد ثبت ان كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها
 شيئا جاز او غير كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها
 لان الاعاق في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها
 الرق في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها
 او بعد اعاق من كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها
 والاعاق في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها
 فقام شعرون ولا في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها
 بالمتنص صوم رمضان لا يقع عن غيره فلا يجوز التكفير به والصوم في الايام المذكورة منفي
 عنه فيكون ناته خاتما في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها
 والسفر وظهر ان كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها
 سهوا استنصه في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها
 عنه لا في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها
 قبل ان يرفع من كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها
 كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها
 لم يستأنف لان المنص في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها
 والصيام ولو تكرر في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها
 اليوم لا يرفع من كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها
 ولا فصل في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها في كمالها

بعد الكسوف يحصل البسوة الثالثة وستره لباس الزوجة حتى اذ طهرت باياتها او
سقط الدم بجنبه وسباني بجانته في اقسامها ان سجدت كسوف الشمس يصح ان تترك
الزوجة وجبة العقيقة في البيت على الزوجة غير متحدة به حتى يكون معها ولو لا يكون له سبيل وجبة
وصلى الى الزمان لا اداء الشهادة على مسلم حتى لا يكون الطعان بين الكافرين ولا بين الكافر
ومسلم وان سجدت بها على مثله كاسيالي لا تقي حلف عن نكاحه الا ان سجدت عن نكاحه كما
سيأتي وظانبت به اي وجبة القذف وهو كسوفه فانه حلفا به من طلبة كسوفه فانه لا
تؤثر في الطعان واذا لم تكن عقيقة ليس لها المطالبة لقوات شرطه وهو العقيقة لا عن غير
بقوله من قذف فان اي الزوج عن الطعان حبس حتى ياعرضا ويكتب نفسه فيجوز ان
الطعان حلف عن كسوفه فاذا لم يأت بالحلف وجب عليه الاصل فان لاي الزوج ان كانت
المرأة بالنفس لكن يداها بالزوج لانه لا يملك على فطنته من كسوفه او لا الا ان لم تعلق حبس
حتى تاعدا وتصدق قال الربيع ان بعض نسخ القذف وراى القذف فنفى وصرطه ان لا يكتب
بالاقارورة فكيف يكتب بالبسوة في مرة او لا يكتب بالبسوة في اربع مرات لان البسوة في
ليس بقرار فصدق بالبسوة في اربع مرات او لا يكتب بالبسوة في اربع مرات لان البسوة في
المرأة او صدقته في نفي المهر فلا حد ولا طعان وهو انما لان النسب كما تنقطع طهرا بها
فلم يوجد اسوة المهر فلا بعد فان في ابطاله به ينقض عدم صحة قوله البسوة فبني
نسب المرأة فان لم يصلح الزوج للمنفقة بان كان كافرا او عبيدا او كذرا او ان كان
حتى لو كانت ابدا لان الطعان بعد من نفي طهرته فيجوز الى موجب الاصل وهو ان يثبت
بقوله كسوفه الذين يرون المحسنات الاية ولا يتصور ان يكون الزوج كافرا او عبيدا
الا ان كانا كافرين فاصح ان يثبتها قبل عرض الاسلام عليه وان صلح لهما اي الزوج
لمنفقة او هي لا تصلح لهما بان كانت امة او كافرة او كذرا او عبيدا او ان كانت امة او عبيدا
او لا يحد طهرتها بان كانت ذانية فلا حد عليها اذا اقرها وجب ولا طعان لا يحلف
عنه في صورة اي صورة الا انها تطلق بالنفس معنى القرآن وعاصم ان يقول الزوج
او لا اربع مرات اشهد بانني اني سادق فيما رويتها به من الزنا في الخامسة لعنه الله تعالى
ان كان كافرا فيا رويتها به من الزنا سفيها اليها في كسوفه ثم يقول في اربع مرات اشهد بانني
انه كاذب فيما رويتها به من الزنا في الخامسة لعنه الله تعالى ان كان صادقا فيما رويتها به من
الزنا فان لم يستطع اللعن في كل اربع كسوفه او كسوفه ثم كسوفه ثم كسوفه ثم كسوفه
بعشر سقطت حصة اللعن في اربعين فصا اربع كسوفه اللعن فذلك لعنه الله تعالى
فرق القاضي بينا ولا يثبت فيه حتى لو مات احدنا قبله بدينه او كسوفه او كسوفه او كسوفه
اللعن في هذه الحالة بان كسوفه او كسوفه او كسوفه او كسوفه او كسوفه او كسوفه او كسوفه او كسوفه

وله ان قد تباينوا في هذه المسئلة وياست بطلانها من كونها لا يكون لها حقيقة خارجة عن العلمان
بينهما حتى لو علمت انه لو كان قوة ثم اعتقت وادست لا ينفق ولا يلاعن لان نسبة كل واحد منهما
على وجه لا يمكن قطعه فلا ينفق بعد فان كذب نفسه هو كاذب او لا ووجهه ان الله عليه السلام
قد جاز ان يفرجهما معني قوله عليه السلام للمكان ان لا يجتمعان اذ هما لا يجتمعان اذ هما
مستلزمين كما يتبين من كلامه صلى الله عليه وآله ان قد فسرنا بعد اتيان السكوت من قوله
وذكرت في هذه المسئلة لم يبق اطلاقا على كونه المدة بعد الزمان لم يبق اطلاقا على كونه
متر فرجهما وانما لم يبق اذ كانت قد فسرنا في المدة ووجهه ان لا يسطر على احداهما
فلا يثبت ان ذكر كونه مختلفا في القدر او لا يسطر به الا حسان حتى نذكر ردي عن النقيض
المكن انه كان نقول ان ثبت في المدة اي نسبت لغيره الى الزمان وهو القدر فصل
هذا كونه ذكر القدر في شرطها كما ذكره السابق الاستدلال على ان يقدر الاخرى لان
قام مقامه القدر في قوله لا يفرجهما من شبهة الله واذن من هذا ولا يبق الحل لا في هذه المسئلة
غير معلوم لاحوال كونه انتفاضا وان ولدت لا قبل المدة وقال لا يجب بنفيه اذ اجابات
لا قلها ولا خلاف في نفي هذا الحكم من وجود القدر من غير ان يقول ذلك في نفي القدر
الحكم اي نسب الحكم الى القدر لان لما علمنا ان بسبب قوله ثبت لا ينفق الحكم في المدة
عند الكهنية ووجهها سبعة ايام فحيث العادة كذا في الزمان او شرارة الزمان او كذا
بعد ذلك لان قوله المستوفى او سكوت عند النقيض او شرارة الزمان او سكوت عند النقيض
على معنى ذلك الوقت فانه من ان المدة منه لانه اذا لم يكن من لم يحل في السكوت على نفيه
بعد الولادة فلا يصح نفيه بعد ذلك لو وجد الا في امر كذا ولا على غيرها اي فيما اذا صح نفيه
وفيها اذا لم يصح كونه القدر في المدة اني ادخل في المدة وسما المدة بين ولادتهما
انما من ستة اشهر او ثمانية اشهر لانه ان كذب نفسه بعد عوارضها وان عكس ما في قوله لا
ونفي المدة لا على لانه فاقه في المدة او لم يفرجهما ولا يفرجهما بعينه سابق على القدر
فصار كانه اقرب عقلا ثم قد قلنا بالزاد صح نسبة اي نسب المدة بينهما اي المسلمين
لانها مطلقا من ما وانه في ثبوت نسب احدهما يلزم ثبوت نسب الاخر اذ جميع شرط
العصان بينهما اي الزوجين ثم طلقها بايضا او ثلثا سقط اي العلمان ولم يجب الله
لما دلت ان قيام الزوجية فاذا انتفت احتقن كذا لو تزوجها بعد ذلك لان السكوت
لا يعود له لطلعهما رجعا لا بسقط لما عرفت فربما اصل الزوجية **باب العتق** ووجهه
كما يجب ان يقتضى من اي العتق من لا يقدر على اتيان مطلقا او لا يصل الى الشيب الا بالاجابة
او لا يصل الى المرأة واحدة بعينها من عن اذا جعلت العتق من طلبة الابن وجمعت
زوجها بغير ما هو مطلق الذكر والخصيتين فرق بينهما في الحال اذ طلبت التفرقة

ونصف الموت من غير ان وحشة ايام لا عفت ان الرق منصف آتى من تمام
 الحرة او الالة وان مات عنها جسد اى كان كان زوجها الميت صبيا وبيع حلقها
 لا طلاق في ذلك اذ لا تملك الا حلالا من جملتها ان يضمن جملتها ويضمن جملتها
 بعد موت المبيع عدة الموت لانها لم تكن حلالا وقت موت المبيع فحين صرع
 الموت ولا نسب فيها اى فيها جئت قبل موت المبيع بعدة لان المبيع لا يملك
 له فلا يفسد بغيره ولا يفسد بغيره مقامه في بيع المبيع في حق الوفاة الفاسد
 بعدة لان المبيع من عدة الطلاق وعدة الوفاة فان انقضت عدة الطلاق
 وهي ثلث قيس مثلا لم تنقض عدة الموت فلا بد من ثلث قيس عدة الموت
 وان انقضت عدة الموت وان عدة الطلاق والرجعي بالموت لانها لا تؤثر
 جعل الكحل قايما الى الوفاة او لا ارث لها الا به كذا في حاشية بل لا للمالك
 انك دون الارث فصار كالمطاعة رجيا ويضمن اى عدة في حق المصنف
 في عدة رجعي كعدة حرة لان النكاح باق في الرجعي فوجب انظار عدة الى حرة
 والعدة في حق المصنف في عدة بان الموت كالموت كالموت لان الطلاق في ذلك
 انما يفسد الرجوع عدة الحرة فلا ينقض عدة المهر وان المهر عدة الا في عدة
 بالحيض يعني ان المرأة اذا كانت تيسة فاعتدت بالشهر ثم ماتت المهر على ما دلتها
 المهر وانما ينقض المهر من عدةها وانما ينقض المهر بالحيض لان حرة لا يملك
 الا باس من المهر فلهذا لم يكن خذلا لان شرط الكفنية تحقق الا باس في عدة
 الرجعي المات كالمعدة في حق المصنف فلهذا لم يكن خذلا لان شرط الكفنية تحقق الا باس في عدة
 عدة الرجعي في عدة قبل انقضائها بها كانه سهو من المصنف في عدة الرجعي
 كما نسب المصنف في عدة من حاشية عدة ثم ايسر عدة من حاشية عدة
 ثم ايسر عدة من حاشية عدة ثم ايسر عدة من حاشية عدة
 كذا في حاشية فان عدة بالشهر بان عدة بالحيض التي رأت قبل ان يفسد عدة على الموت
 يكون نحو بان عدة من حيث انه وقت لم يفسد المهر وانما يفسد المهر بان عدة
 المهر بعد وقت كالمعدة كيف قال اقول لا استيفاء من قبله لان عدة بان عدة
 من وقت الطلاق كالمعدة التي رأت قبل الا باس في عدة على الوقت فوجب ان يكون
 المهر من حيث انه وقت عدة طلاق اى ثلث قيس وعدة المهر وانما يفسد المهر بان عدة
 المهر من حيث انه وقت عدة طلاق اى ثلث قيس وعدة المهر وانما يفسد المهر بان عدة
 المهر من حيث انه وقت عدة طلاق اى ثلث قيس وعدة المهر وانما يفسد المهر بان عدة
 المهر من حيث انه وقت عدة طلاق اى ثلث قيس وعدة المهر وانما يفسد المهر بان عدة

تزيج عدة الطلاق

فلو جعل
 الحية

كما حلفها فماتت وان كانت ثلثتها فماتت اى طلقها بالطلاق فماتت بالعدة فماتت
 ان العدة من عدة طلاق لان الاول كانا من جسد اى كان زوجها الميت صبيا وبيع حلقها
 بشبهة كالمصنف في عدة من جسد اى كان زوجها الميت صبيا وبيع حلقها
 عدة حرة وانما يكون عدة المرأة من جسد اى كان زوجها الميت صبيا وبيع حلقها
 ولم تكن اى في عدةها فان عدة الثانية وصورة ان الاولى الثاني ان كان عدة بان
 حصة جسد عليها بعدة لوطي ثلث قيس ايضا فان حصة الاول في عدة الاولى وحصة
 بعدة من العدة من عدة الاولى فيجب حصة رابعة يتم عدة الثانية وان كان
 قبل المات حصة طلاق اى ثلث قيس من حصة رابعة يتم عدة الثانية وان كان
 وقتت بها اى بشبهة عدة بالشهر ويضمن طلاق اى ثلث قيس منها اى في عدة الاولى
 لو زوجت في عدة الوفاة فدخل بها الثاني ففرق بينهما فليها بقية عدةها من الاول فقام
 رابعة شهر وعشر عليها ثلث قيس الا في حاشية عدة من عدة الوفاة
 ايضا حصة عدة طلاق اى ثلث قيس من عدة الوفاة غير مذكرة في الوفاة بالعدة
 وعدة الطلاق والموت تنقض وان جئت المرأة بها اى بالطلاق والموت حتى ان
 الرجوع اذا كان غايبا عنها وبلغها خبر طلاقها اياها بعد مارات ثلث قيس من عدة
 بعد مضي ربعة شهر وعشر كانت عدةها من عدة الوفاة اى ثلث قيس وعدة
 عدة بان اى حصة الطلاق والموت لا تطبق عليهما لان اى حصة عدة بان اى حصة
 واثبتوني عنها زوجها واما حاشية عدة بان اى حصة عدة بان اى حصة عدة بان اى حصة
 اى ثلث قيس اى حصة عدة بان اى حصة عدة بان اى حصة عدة بان اى حصة عدة بان اى حصة
 ذلك لا يجوز الرجوع ذكره في حاشية عدة بان اى حصة عدة بان اى حصة عدة بان اى حصة
 الحاشية المبين لانها امينة في حاشية عدة بان اى حصة عدة بان اى حصة عدة بان اى حصة
 امراته بان اى حصة عدة بان اى حصة عدة بان اى حصة عدة بان اى حصة عدة بان اى حصة
 عدة من عدة لانها من عدة بان اى حصة عدة بان اى حصة عدة بان اى حصة عدة بان اى حصة
 النكاح اى حصة عدة بان اى حصة عدة بان اى حصة عدة بان اى حصة عدة بان اى حصة
 يشترى مفسر بان اى حصة عدة بان اى حصة عدة بان اى حصة عدة بان اى حصة عدة بان اى حصة
 اقرقت بباين الدارين لان عدة حرة حرة اى حصة عدة بان اى حصة عدة بان اى حصة
 حرة بان اى حصة عدة بان اى حصة عدة بان اى حصة عدة بان اى حصة عدة بان اى حصة
 ايت النسب لا على اية طلاق اى حصة عدة بان اى حصة عدة بان اى حصة عدة بان اى حصة
 يكون كالمصنف لانها في حاشية حرة حرة الشرح ولا كذا في الرجوع لانه خلاف معتقد
 امره ان تتركه بان اى حصة عدة بان اى حصة عدة بان اى حصة عدة بان اى حصة عدة بان اى حصة

فيها النفقة والسكنى والابواب في الزكوة والربا والشهادة لها قال الباب اربعة مضافه
 حين قات الام بعد العدة لا ارسله الا بالابواب والابواب قلنا قل حين قات الام بعد العدة لا ارسله الا بالابواب
 ليس لها صفة ولكن ترفع الظاهر في بيتها عالم تزوج رعايته للظرفين لا ترفع حبيبته الى
 حبيبته غير حرم كولي الصداق وحين العلم لا يمكن الف وبيع وجود حرم غير حبيبته كالخدا
 لعدم احتمال لا ترفع الصداق الى حاسب ما جرح وهو من اليا بالي على بيتها فانه لا يخاف شي
 عن الصداق ولا يغير طفل من ابيه وامه وان كان محبة او قال الشافعي يغير اذا بلغ سن التمييز
 ويسلم الى من يتخاره الام والجددة حق بر ابي بالبيت من ابيه حتى يستغنى من غيره بان طهر
 ويشرب ويلبس ويستحي واما لا ترفع الا يستغنى كالحاج الى التوب والخلق باو ايب
 الرجال والافاقهم والابواب ترفع على ذلك قدر الاستغناء ببيع سبعين قدره وخصاف
 ويرى كذا ان الكان والام والجددة حق بها ابي بالصبيته ثم الاب حتى يتخلف لها بعد
 الاستغناء كالحاج الى صفة اواب النساء والام على الكسافه وبعد بلوغ كالحاج الى
 والتحصين والخط والابواب ترفع في روي عن محمد بن احمد حتى تستغنى عنها انها ترفع الى
 الاب اذا باخت حد الشهوة يتحقق الحاجة الى الصيانة وهو الاخر طلق والام والجددة
 اى حاضنة غير الام والجددة حق بها اى بالبيت منه حتى تستغنى لان الزكوة عند من
 يتحصنها نوع استخراجه وغيره لا يرفع على استحقاقها ولان المقصود هو التعليم وهو
 يحصل بالاستخدام وغيره لا يرفع على الاستخراجه فلا يحصل المقصود وكذا الام
 والجددة ترفع على شغلها في مصلحتها بولها اى بدون اذن ابيه لما في غيرها
 بالولد الا الى ولها ما لم يكرها فحق لولده في التزوج في بلد وليس له طعن الحاسب
 لها ان تنكره الله ولا الى ولها ما لم يكرها فحق لولده في التزوج في بلد وليس له طعن الحاسب
 الاصل وهو ما يصح هذا اذا كان من المؤمنين تعاقبات وان تها را يحق بغيره بطلان
 ولده في يوم ورجع الى ابيه فقبل السيل جاز لها النظر الى مطلقا في دار الاسلام ولا يشرط
 فيه وقوع التزوج ولا الوطن الا في القرية من غير ان لا انتقال الى قريب غير ذلك لا انتقال
 في محلة الى محلة في قرية واحدة لكن الانتقال من محلة الى قرية بغير الولد لا يملك باجرها
 الى التبع فلا يملك الا ان يكون وطنها ووقع العدة فيها في الاصح تأييدا وخص هذا
 السفر بانه ليس بغيره لان نقله بالاذن الاب حتى تجزى العدة بغيره بغيره وادب محرم
 ارادته ان يكرها ان يكرها بالابواب ترفع اى العدة والوطن الام اى حتى تستغنى عن الصيانة وتطهر
 بالاجرة والنفقة والولد قاله ان يقال لها ان تستغنى بالابواب او ترفع الى العدة وان تستغنى
 كتاب النفقة من اسم بيتي الانفاق قالوا ما شام سلت محمد بن النفقة فقال (من الطعام)
 والكسوة السكنى كذا في خلاصة من حجب ايسابايتها الزوجية ومنها النسب

ومنها الملك قدم الزوجية لانها اصل النسب في النسب في ذى الملك فيجب عليه
 الزوج ولو صغير لا يقدر على الوطى او فقير ليس عنده قدر النفقة له جنة سواء
 كانت مسنة او كاذبة كبيرة او صغيرة ولو كان اى من شأنها ان يكونا حتى لم تكن
 كذلك كان المانع من جنتها فلم يوجب تسليم الصنع فلا يجب النفقة بخلاف اذا كان
 الزوج صغيرا لا يقدر على الوطى لان المانع من جنته ولو كان صغيرا لا يطيقان الجمع
 لا نفقة لها لان المنع مطلق جازم فيها فحاجة الى الابواب ان يجعل المنع بغير العدة
 فالمنع فيها قائم ومع قيام المنع فيها لا يستحق النفقة كذا في العدة او عتية
 فان غاب الا يبطل حقها في النفقة على زوجها موطوءة او لا كما اذا كان الزوج صغيرا لا يقدر
 على الوطى اوسى كبيرة لا يقدر حالها مستحق بغيره فيجب موافقته بخلاف وعده النفقة
 وبيته بغيره في المومن نفقة الميسرة والمعسر من نفقة النساء والمسلمين بان يكون
 احدهما ميسرا والاخر معسرا وموتيا او صوريا احدهما ان يكونه محصرة الزوج ميسرا
 وانما في عكسها بين الجاهلين كى نفقة ودين نفقة المومنة او قال الكوفي يجرى حال الزوج هو
 قول الشافعي قال صاحب الميزان هو الصحيح وقال صاحب المبسوط الكعبة حال في الميسرة والام
 في ظاهر الرواية ولو هي في بيت يها قال في المداينة اذا سلمت نفسها الى غيره فنفقتها
 وقال في النهاية هذا بشرط ليس بان يزوج في حاله رواية فانه ذكر في المبسوط في حاله الزوج
 بعد صحة العقد النفقة واجبة لها وان لم تنقل الى بيت الزوج ثم قال في بعض النسخ
 ثم انما يلج الاستحقاق النفقة اذا لم تنقل الى بيت زوجها والنفقة على جواب كذا في مؤلف
 النفقة وان لم تنقل او منعت في بيت الزوج فان لها النفقة والقياس عدوها اذا كان
 من خارج جماع النفقات الاحباس لا يستحق به الاحتساب لان الاحتساب قائم فانه يستحق
 ويمسها ويحفظ البيت والمانع من جنتها فاشبه بعض من ان يرضها اذا سلمت نفسها ثم
 عرضت بحجب النفقة فحق التسليم ولو منعت ثم سلمت لا يجب لان التسليم لا يبرح واستحقاق
 المداينة لا اى لا يجب النفقة لها ثمة وبينها بعد اعراس من بيتها بيتا الزوج جازم حتى
 الى تركه لان فوت الاحتساب منها واذا عادت جاز الاحتساب بحجب النفقة بخلاف اذا سلمت
 ثم انقضت في بيت الزوج لان الاحتساب قائم والزوج قادر على الوطى بغيره وقوله حتى تهرق
 عن قوله بها حتى تهرق كما اذا لم يعطها المهر المهر المهر حتى تهرق ثم عتية ومجوسه بدين لان لا تسامح جاز
 فربها بالمال طه وان لم يهرق منها بان كانت عاتية فليس منه ومنه لم يرضها اى لم تنقل
 الى منزل زوجها اعم الاحتساب لاجل الاحتساب بها ومقصود نفقة اخذ ما رجع كذا في
 برها فان النفقة غير الاحتساب بية وقد عاتت وجازة بدوته اى بغير الزوج ولو لم يهرق
 لان فوت الاحتساب منها ولو سارت جاز اى بالزوج فنفقة المهر اى الواجب هي لان

زوج نفقة المهر

يقتضي عليه في السنة لما نحن نحب ما جبه بالاف وكلمة بالتمثيل كمال الاستحسان
رجل فخصه في الملوكة فشره كجنيه وبيع غيره فشره كالاغراق والاستحسان والاولا
لاننا المقتضى او نصيب اي شريك من المقتضى لو كان المقتضى موزعا بين ملكا فترتبة
نصيب الاخر لو كان موزعا فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق والاستحسان
ويخرج المقتضى من اي باطن على العبد لا قام مقام ساكن وقد كان ساكن
الاستحسان فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق
الشركيين بقية نصيب الاخر من المقتضى لو كان موزعا بين ملكا فترتبة
والاخر موزعا بين ملكا فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق والاستحسان
لما كان احد موزعا بين ملكا فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق والاستحسان
على نصيب ما جبه بالاف وكلمة بالتمثيل كمال الاستحسان فشره كالاغراق
في جميع ذلك فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق
احد ما على احد موزعا بين ملكا فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق
والاخر موزعا بين ملكا فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق والاستحسان
وسن في نصيب ما جبه بالاف وكلمة بالتمثيل كمال الاستحسان فشره كالاغراق
على الملوكة فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق
الباقى موزعا بين ملكا فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق والاستحسان
فكان الملوكة فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق
لا يفتقر واحد من العبد لان المقتضى على نصيب ما جبه بالاف وكلمة بالتمثيل
ملك اي رجل واحد فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق والاستحسان
مولا اي رجل واحد فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق والاستحسان
اشترى نصفك فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق
عقل حصته اي حصته الا ان المقتضى لو كان موزعا بين ملكا فشره كالاغراق
كله وحصته كانت في الملوكة فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق
حالة الا اي مولا علم ان المقتضى لو كان موزعا بين ملكا فشره كالاغراق
في الصورة المذكورة كما لا يفتقر الا ان المقتضى لو كان موزعا بين ملكا
ولما جبه موزعا بين ملكا فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق
لا يفتقر حصته في الملوكة فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق
او استثنى اي اذ لم يكن للشريك ولاية النصيب بقى له احد الا من اما الاغراق او الا
وقد لا في غير الملوكة فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق

فان كان موزعا بين ملكا فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق
نصيب فلا يفتقر كما اذا اذن باعنا حق نصيبه حيث شاركه في الملوكة فشره كالاغراق
فان كان موزعا بين ملكا فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق
الا ان المقتضى لو كان موزعا بين ملكا فشره كالاغراق والاستحسان
ما يفتقر حصته في الملوكة فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق
ويفتقر الا ان المقتضى لو كان موزعا بين ملكا فشره كالاغراق
الا ان المقتضى لو كان موزعا بين ملكا فشره كالاغراق والاستحسان
جميعه من الاطراف وبقية الملوكة فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق
لا يفتقر واحد من العبد لان المقتضى على نصيب ما جبه بالاف وكلمة بالتمثيل
ثم اعطى الاخر موزعا بين ملكا فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق
فلمساكن ان يفتقر الملوكة فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق
لا يفتقر الا ان المقتضى لو كان موزعا بين ملكا فشره كالاغراق
شفا فان ساكن يفتقر الملوكة فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق
لما يفتقر الا ان المقتضى لو كان موزعا بين ملكا فشره كالاغراق
على قيمة الملوكة فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق
فقط ولا يفتقر الا ان المقتضى لو كان موزعا بين ملكا فشره كالاغراق
وقد لا يفتقر الا ان المقتضى لو كان موزعا بين ملكا فشره كالاغراق
بالسداد الملوكة فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق
مكة على الملوكة فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق
فوقه فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق
الحارية في نصف قيمتها فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق
فتفتقر بالسعاية لاجل الملوكة فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق
واستحق ما فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق
ويسل الملك لانه لا يفتقر الا ان المقتضى لو كان موزعا بين ملكا
ويسل الملك لانه لا يفتقر الا ان المقتضى لو كان موزعا بين ملكا
انقوم كالمملوك فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق
انه على الملوكة فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق
تعاقد عن اداة فشره كالاغراق والاستحسان فشره كالاغراق
من ذريرة في رواية من بعده رواه احمد والامامان فشره كالاغراق

[illegible][illegible]

العرب قوية معتزة في حكم الكفاية والعقل يكون تاسرهم بها فاعتلت عن الولاء والام
 اذا كانت خيرة الاصل من عدم الرقي الى اصلها فلا ولا على هذا والاب اذا كان
 كذلك فهو عيبا ولا على مطلقا ولو لم يكن كذلك على لوقم الاب وورثه معتنق الام
 وحسبته فلا فائدة في يوسف علم ان نسطرا الاصل يستعمل عند الشك في تعيين ما هو من
 حرة نفسه بل في كون معتقة بعد منى ستة اشهر في وقت النكاح والعقود او من اصلها
 رقيقا او عكسها فيكون في اصله رقيقا او عكسها وان الولاء انما هو جها حب الهذلية ويخبر من
 على ذوال الملكة لهذا فلا يرد على يقين الشك او لا يستمع في الولاء كافي القبول والرد
 في ثمة وثمة على الولاء يكون من قبل الام ما تقرر ان الولاء من الام في العرق لا يكون
 ملكا لاب ال الولاء فلا يكون من ذوال الام من قبله من الام في العرق لا يكون
 في جانب الام رقيقا لا يتصور على الولاء وان النكاح انما كان قطعا في من وجب ان يكون
 على النكاح المحلل ولا يغيره وان النكاح على ما يقيد في الروايات اذ هو في العرق
 فاعلم ان صاحب السليم ذكر في ان من شرطه نبوة الولاء ان لا يكون الام حرة او ابنته
 فان كانت فلا ولا لا احد على له وان كان الاب معتق لما ذكرنا
 ان الولاء من الام في الرقي في حرة ولا ولا لا احد على انه فلا ولا على له
 فانه اراد بالحرة الاصلية كحرة الاصلية بالغة النكاح في بقرته فلا ولا
 ولا ولا احد على له فذكر في ان الوالد ابنته على ذوال الملك بالاسلمة في
 الام من قبل الام فلا ولا كانت حرة الاصل هذه البنت لم يثبت على الولاء ملك ثابت
 على ذوال الام فلا ولا يثبت في رقيقا او عكسها في الرقي في حرة ولا ولا احد على له
 النكاح في الام لا يثبت في الام من قبله في حرة ولا ولا احد على له فلا ولا احد على له
 فيما مضى في الرقيقا او عكسها في الرقي في حرة ولا ولا احد على له فلا ولا احد على له
 كانت حرة الاصلية او عكسها في الرقي في حرة ولا ولا احد على له فلا ولا احد على له
 او تقوم الام ثم قال ان كان الاب حرا الاصل فلا ولا تقوم الاب وكذا اذا كانت
 الام حرة الاصل فلا تقوم الام لان حرة الاصل لا يجر عليه عرق فالتابع من طائفة
 ان الام اذا كانت حرة الاصل سلطانها ان يثبت على ذوال الام الولاء والام
 بل اراد بالحرة الاصلية وهما الحرة الاصلية بالغة النكاح في بقرته فلا ولا احد على له
 المتولد من حرة عارفة من المعتقة عرا الاصل ثم جعل حرة الاصلية متساوية
 لعارفة فلا مخالفة بينه وبين ما سبق من كفى تصويره كون الولاء تقوم
 والاب اذا كان في نسب الاب رقيقا والولد له من معتقة او من حرة
 من معتقة وصورة كون الولاء تقوم الام اذا كان الاب متصفا عرا الاصل

تروج بمعتقة ان الام من الامت من معتقة فان ولاد الولد في الاول تقوم الام
 اتصافا وفي الثاني تقوم الام عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كما حاله ان الام
 اذا كانا حرة من اصلين بالغة النكاح فلا ولا على الولاء اذا كانا معتقين وفي الثاني
 معتق فلا ولا تقوم الاب واذا كان الاب معتقا او في اصله معتق والام حرة
 ولا اصل له كالمعتق سواء كان عرقيه او لا فلا ولا على الولاء تقوم اذا كانت
 الام معتقة والاب حرا الاصل جاز لك المعتق فان كان عرقيه فلا ولا على الولاء تقوم
 الام وان كان غير عرقيه فاعتق في حرة ولا يكون تقوم الام عليه ولا خلافنا في
 يوسف وسهنا فوايد كثيرة ذكرنا في رسالتنا المتجولة في الولاء ان الام طهرت
 ثم المعتق عصبته اي شخص باقية ابنتي من صاحب النكاح وكل المال عند حرة او ثمة
 عن العصبية النسبية ومن على ما تقرر في علم النكاح فاعصية بنت اي ذكر في
 له ولا يدر في نسبته اليه كيت ان في الاما بغيره ومن في بعض الروايات مع غيره
 كالاعتق لابن ام الاصل بغير عصبته مع البنت وكلام مقدم على المعتق قد ثبت
 العصبية على ذوال الام وهو لا يفرق له وبغيره في نسبته اليه كيت ان في الاما
 السيد ثم المعتق فانه لا قرب عصبته بغيره اي ان مات السيد ثم المعتق ولا
 وارث له من النسب فانه لا قرب عصبته بغيره على الترتيب المعروف
 ومثبت به في الولاء العقل وهو انما قلنا وسياتي في باب النكاح والطلاق
 النكاح وقد عرفت كتابه او عاين النكاح ولا ريب في رتبته وانما العصبية
 بغيره بالولاء والميراث لها كذا في النكاح كافي الملك ذكره في بقرته فلا ولا احد على له
 لعن الاما اعتق كافي كيت وموت له من له على علم ليس
 لعن من الولاء الاما اعتق او اعتق من اعتق او كاتب او كاتب من
 كاتب او وورث او وورث من وورث او وورث من معتق او معتق من معتق او كاتب
 لعن من الولاء الاما ولا من اعتق او ولا من اعتق من اعتق او وورث
 الميراث فذكرت بياض بالوجهين اعرفت ايضا مسئلة في الولاء انما
 ان الولاء حاصل من الموالاة او اوالى من مكلف اي عاقل بالغ قية به
 لان عقد الموالاة تصرف ابر من النكاح والفرقة في النكاح لا ريب في التفرغ
 المعتق فلا يصح بدون ذلك الا بالاذن كما سياتي في الميراث فاعلم
 ان من عرف نسب لا يجوز ان يوالي غيره غير عرقيه قية به لان تمام العرب بائنا
 فاعتق من الولاء او اوالى من عاقل قية به لانه اذا لم يعتق لم يغيره بغيره
 بان ابن ابيه او وليه لان العرق من اهل البيت له ولا العاقبة اذا ثبت

اذ اذ بها القسامة المعبرة شربها واقلها ركعتان من غير ان يشرع
 وان دللت فانت كذا بحيث بوله ميت حتى لو قال لا والله اني ميت
 ولما فانت لما لم يولدت والراية فانت هكذا لو قال لا والله اني ولدت
 ولما فانت حرة فولدت ولما ميتا لان المولود ولد حقيقة ويسمى في الميت
 ويعبر ولما في الشرح حتى سقطت به العدة والدم بعد نفاس واحدة ام ولد له
 فيصير الشرط وان دللت ولما فموتى لو لم يشرع في ان دللت ميتا لم يها
 عذرة لا لا يعين لان الشرط تحقق بولادة الميت كما ذكرنا فكلت الميت لان
 جواز ان لميت ليس بمحل الحرية ولما ان متعلق اسم المولى بقيد وصف ضرورة
 تنصيح الكلام العاقل اذ لو لم يتقيد به لكانت فسادات فدية بقاء وهي لا
 تثبت في الميت فيقتضيه كما اذا قال كدت لراي بخلاف جواز العاقل
 وحرية الام لا اذ لا يصدق في المتقين في يوم وقفاة ديون او يورث
 او مستحقة اياها من سبها وقضاة بر منى اذ حلف بيقين فلان في يوم
 نقضه ثم وجه فلان بعثها بوقفاة من ربه او مستحقة لم يثبت لان الرضا عيب
 والعيوب لا يعدم كجس الخلق فيكون ربه صار مستويا لربه فوجه شرط البر فكذا البهائم
 وبعض المستحقة طهر ولا يرتفع بوجه البر المحقق وكذا الويلع من الميراث عند
 بغيره وقضاة بزمان قضاء الدين طرقة المقابلة لان الميراث يقتضي بقاءها
 لا اعيانها وقد تحققت بالبيع فكان شرط البعض لغيره القضاة ولو كان
 ما قضاة مستوفى او رضاء او اذ يباي الميراث لرب له اي الميراث لا يباي
 لا يباي اما السيرة والرضا فلا يباي سائر قبض التزائم حتى لا يجوز بيعها
 في الميراث السيرة والرضا فلهذا عدم المقابلة وفي لا يعقب دية في الميراث
 لا بحيث حتى يعقب دية غير مبرورة حتى اذا حلف لا يعقب دية في ميراث
 دون درهم فقبض بعضه لم يثبت حتى يقبض كله شرط قال لان الشرط قبض الكل
 التوفيق لانه انما يقبض الميراث في وقت بالاقامة لا في غيره قال في كل هذا
 كثبت الاية فان قبض دية في ذمتين لم يشاغل بينهما الا بطل الوزن لم يثبت
 لانه ليس بغيره اذ قد يبعد قبض الكل دفعة في العادة فيكون في القدر
 مستغنى عنه واليه اشار بقوله غير مبرورة في قوله ان كان في الامانة فكله او لم يباي
 الا كسنتين حتى اذا قال ان كان في الامانة درهم فكله لم يثبت الا كسنتين
 ورحم لم يثبت لان المقصود منه عرفا فحق ما ادعى المانة وكذا اذا قال غير مائة
 او مائة لان كلها اداة الاستيثاق ولا اي لا يثبت في الاثم ربحا الا ثم وردا

الخونة

او باسما لانه اسم لما لا ساق له ولها ساق والبنفسج والورد
 يقع على الورد حتى لو حلف لا يشتري بنفسجها او وردا او نفسجها وبقيا
 بحيث ولو اشتري ادهنها لا يثبت لا بحيث لانها يقعان على الورد لا
 في ذمتها كذا في النكاح **باب حلف القول** حث في لا يكره ان كل ما يكره
 لانه كره واسعد فيحلف المولى بوقفاة ذكر القدر في انما اذا كان بحيث يسم
 لو لم يكن نكاحا واصفى اليه اذ يثبت النكاح الاول وحث في لا يكره الا باذنه
 ان اذن ولم يعلم فكله لان الاذن مشتق من الاذن ببيع لا اطلاقا
 الواقع في الاذن وكل ذلك لا يثبت الا بالبيع وحث في لا يكره صاحب
 يد الرب فباعه فكله لان هذه الاضافة لا تحمل الا الشرف لان الرب
 لا يباي في التوبة ولا يثبت اذ اكلم المشتري في اذنه ان يباي وحث في
 لا يكره الرب فباعه فكله لان حكمه يتعلق في الذات لان الصفة في المافر
 لغو واما الصفة ليست بدعية الى البيع للتبعية كما وحث في ان يكره ان يبيع
 او يشرى ان عقد البيع يضمنه اذ انما له بعدد ما ان يبيع فباعه على انه يباي
 يعقب لانه لم ينجح من ملكه في وجه الشرط فيه ولو قال لبيد الميراث اشتريته فهو من
 مشراة بائنا رقيقا او عتقا ما كان وهو في ملك المشتري واما حث في طاعة علي
 وحث في ائنه لا بائنا ملكا للمحقق اذ لو كان الميراث موقفاة فكله قال بعد
 ائنه بائنا رقيقا او عتقا من اشتريه فباعه على انه يباي ويضمنه فباعه
 الملك محققه لان عاقب سابقا عليه كذا ائنه بخلاف قوله ان ملكك فانت حر
 فاشترته بائنا لا يعقب لان شرط الحث هو الملك لم يوجد لان المشتري
 بائنا لا يملك عتقا فوجه قوله ان يباي بائنا لا يعقب لان ائنه
 لم يزل الملك الميراث لا يباي في غير الملك حث بانفسه الموقوف يعقب
 اذا حلف لا يبيع كثبت بالبيع الفاسد لو جوده وهو التملك والملك من
 الحائرين لا بائنا طر لا نقضه وحث في ان لم يبيع فكله فاقا عتقا او يباي
 المحقق عليه وحث بغيره فصل في حلف النكاح والطلاق والعتق
 والعتابة والصلح من ادم عتق والعتبة والعتق والعتق والعتق
 عتق من المستوفى من ائنه مشكلا لانهم حر اباي الموكيل بالعتق من بائنا يوجب
 ان لا يترتب عليه حث لان الباطل لا يترتب عليه فكله والاياد والعتبة والعتق
 والعتابة والعتق وحث في حث الميراث في حث الميراث والعتابة والعتق
 وكل ما يوجب حث في حث الميراث في حث الميراث والعتابة والعتق

وكذا حال سائر القصور: وبعد ان التوكيل فيما سغير بعض تحت ان الحقوقي يرفع
في الامم فكان الاثر فصل بنفسه وحسب بقدره فقط اي دون فعله وكذا
فصل البيع والشراء والامارة والاستيلاء والصحة على ماله الشخصية
وقرب الولد وانت خيرا بان ما يردني الاشتر من دار وهما في ضرب الولد
لان الغرض فعل من لا يستعمل في كل الة امة الا اذ اصرح التوكيل في صحة الاموال
فصح بالنظر الى العبد بطلان النظر الى الولد ولا يحتج في لا يتم فعلا الفان
او سيج اهل اهل ذكره في صلوة او خارجها عنه لانه لا يسى شيئا مما وشها
وعند ان كان تحت وهو يقاس يوم اكله يقع على المملوك حتى اذا اصاب
خوبوم اكله فلما يقع على العبد والظهار لما كان اليوم اذا قرن بفعل غير حقة
براديه مطلق الوقت ووجه نيته الشاركة مستعمل ايضا وعنه ان يوصف
ما يعتقد في فضا كونه خلاف المقارن ويذكر اكله يقع على العبد فاحتمل ان
العبد لا يستعمل في مطلق الوقت الا ان للغاية كمن في لا اكله الا ان يقدم
زيرا حتى ايقن تحت ان كل قبله وروايات في بطلان لا يتم عهده
اذا قال لا بكم عهده فلان اوله ليس من اوله ولا يرد اولا ولا يرد
اولا يركب وايت ان اشار الى المضاف بان قال عهده به مضافا الى
مضافه بان قوله من ملكه لان العبد عقدت على عيون مضاف الى فلكان
ملك فاصح العبد ليس بجزء من الملك كما ان الميراثان هذه الامور لا يرد
لذواتها بل لا يرد من ملكها والعين عقد يقتصر في ملكه فصار كذا قال في الامم
فلان كالمسجد ويعني لا يكون ان تجرد الملك في هذه الاشياء اجماعا بان سري
فلان على الاول لا اخر الا انه اودا اودا وان لم يرد اي مضاف الى فلكان
لم يرد الى المضاف لا تحت بعد الزوال الى الزوال الا فانه لا عهده به على قول
في مضاف الى فلكان ولم يوجد فلا تحت ولا تحت اي تحت بالضم في الخبر
فلما كان لا يملك مطلقا يرد على خلافة في العبد في الزوج تحت في الملك
بما يرد الى اي لو لم لا يملك صدق فلان هذا هو زوج فلان هذه وكل بعد
الصلوة والزوجية تحت اي لا يملك تصورا بالجموع فكانت الاشارة لغير
الحق في الراي بمعنى في المضاف اليه غير كماله لم يبين ان لم يرد الا اكله
فلان لان فلان عهده في فلان يرد واصلها بخلاف الحق فلان فلان لا يرد
لذواتها لا يرد غير فلكان وكذا العبد على ظاهر الرواية لانه يستعمل
الحق في الامور كانت الاشارة في معتبرة فلا تحت بعد زوالها وان غير اي غير

المشا عليه ان قال لا اكل صدق فلان انه زوج فلان فالت نسبة
 بان عادي حده بينه اطلاق امواله فكل ما اى لا تحت لان هو حرج ان
 لغز في محتمل فاذا ترك الاشارة الى ذلك كمن لا تحت اذ لو كان لغز في محتمل
 بعد زوال الاشارة مع وجوده لا احتمال عيى وزمان جانبية نصف
 سنة لم يرد عرف لان الحين يرد في زمان القليل قال الله تعالى تسعون
 الله حين تسعون الآية وقد يرد به اربعون سنة قال الله تعالى هل الى على
 الاثان حين من الدهر وقد يرد به ستة اشهر قال الله تعالى توتى
 اكلها كل حين فسر حين عينا من سنة اشهر يرد وسط فسر في الية والزمان في محتمل
 استعمال حين اجماعا في اية ما نوى لانه حينه كذا به وهو لم يرد قال ابو حنيفة
 وهو انه الدهر منكر الا اذرى ما نوى بان مشى يقدر وعنه ما نصف سنة
 كحين وزمان والده من موقا يرد به الا بعد عرفا وايام حال كونها سنة كمن
 لانه جمع ذكر منكر عينا وان قد وهو السنة والايام بقره والايام والشهور عشرة
 نية اذا قال العبد ان خدمتي اياما كثيرة فانت حر فاني خدمت في خمسة عشر ايام
 لانه اكثر مما ناوله بسنة الايام وقال لا سبعة ايام وان حلف لا يكمل الايام فلي
 عشرة ايام عنه وعنه ما على ايام الا بسبع وان حلف لا يكمل الايام فلي
 اشهر عنه وعلى ثلث عشرة شهرا عنه ما لان اللام للمعهود وهو ما ذكر لانه يرد عليه
 ولانه جمع موقوف فيصرف الى اقص ما يذكر بمطالع الجمع وهو عشرة قال في خبر
 هو ما شري عينا عني لا يكتفي اية الا شرا بخر او لو اشترى بخرى ثم انما
 اي لا يفتن واحدهم اصل لان الا في لا يكون غيره ما بقا عليه ولا مقادير
 ولم يوجد فان لم يجد عني ان لمث لوجود الا لية فيه وفي خبر اخرى اذا قال
 اذ عهده بخرى فخرى ماتت اختلف بعد شرا عهده لا يفتن لان الا في لا يرد الا في
 ولم يوجد وان اشترى عهده اخر ثم مات عني الا في انما في يوم من اهل عهده
 وعنه ما يوم مات من امث لان الا في في حقت بالموت فيفتن في الموت
 فيكون في امث وله ان كونه في الحذف الشرا بخرى بالموت فيفتن في ذلك
 الوقت ويحل عهده بخرى كذا فهو عني اذ لم يفتن بخرى متفرقين لان البشارة سم
 بخرى بخرى في الوجود ويشترط كونه ما لا يعرف بهذا انما يتحقق في الاول وعني
 اكل ان بخرى معا لانها تحذف في اكل حتى شرا بخرى بخرى بخرى بخرى
 ايام بخرى في كفارة لية اجزاء وكذا اية حلافا لفرق الشا في لا شرا من
 حلف بعينه حتى اذا قال ان اشتريت هذا العبد فهو حر فاشترى بخرى بخرى

حصل له ثمة سلم سلم آخر الاقامة على ما ان اوراقه مرات في ارجحة
 بخمس فلو تكرر ذلك لكانت اثبات الوجوب ووجه كل الامة راجعة فانه
 اذا اقر مرة واحدة قبل الامام ثم سألته كما قبل لان السائل عن شيء لا يملك ان
 على التمام وهو يمنع الشهادة لا الاقرار وقبل سأل في هذا لا يملك ان يكون
 فان جبهه نوبت فليقتضيه رجوعه بل يملك ليست او قبلت او طرقت بشبهة
 فان رجع قبل جبهه او في وسطه قبل والامر هو ان هذا الزمان فان احدهما
 للمحصن وانما بينهما غير المحسن والاحسان ايضا فان احدهما احسان الرتبة
 واثباتها احسان القذف وسياق في هذه القذف وقوله محسن مبتدأ خبره
 قوله لان رجمه ورجوعه محسن على وجه يعلم من احسان الرتبة بقرينة اي ان كان
 الاحسان يعطى عليه بان قال الله تعالى فمن لم يستطع منكم طولا ان يبلغ المحسنات
 اي الكبار باجماع الامة المحقق انما لعامة الناس فان في المكلف ليس بال
 المحسنات لمسلم قوله صلى الله عليه وسلم من استترك اية فليس محسن المواعظ
 بكتاب صحيح ثم تضمن في نفس الكتاب والاولى به اشهر ط الاصل لان الاحسان
 يملك من قوله تعالى المحسنات من النساء اي التكميلات وقال الله تعالى
 فاذا احسن اي رجوعه وشرط انما لقوله عليه الصلاة والسلام الشيايب
 والشيبة لا تكون بلا دخول ولا يكون على عليه اصل حال الا في منكرية الا
 بالكتاب ويجب ان يعلم ان حصول الوطى يحتاج بحد شرط حصول المحسن
 فلا يجب بقائه بل بالاحسان حتى لو تزوج في فترة من كتاب صحيح ودخل
 بها ثم نزل الكتاب وتزوج او تزوج بحب عليه ارحم واما اي ودخل ان اذ بين
 بعضه الاحسان فالحال حال على انهم ما قبلها من الوطى والمطلوبة في غير وقت
 زياره الكعبين وحاصله شرط نصف الاحسان فيها عند الوطى حتى ان المحسنين
 اذا كان بينهما ووطى صحيح حال الرق ثم احصوا كم يكونا محسنين وكذا المحسنين
 وكذا المحسنين اذا تزوج كسبته الله او صغيرة او بغيره ووطئها وكذا المسلم اذا تزوج
 كسبته وكذا الوثاق الزوج موهوب فاحد ما هذه الصفات وهي حرة عاقدة
 بالفسخ مسلم بان سكت قبل ان يطئها الزوج ثم وطئها الزوج ولو فرغ
 ان يوطئ بينهما فانها لا تكون محسنة بهذا القول لان الوطى انما شرط لكونه
 مشتملا على احوام وانما يكون مشتملا اذا خلا عن احوال بالرغبة كالمحسنة
 والرق والكره رجمه في نقض حتى يموت سببا به شهاده فانما هو او عابا او
 باق اسقط كره ثم الامام ثم يرمى الناس في القبر بدار الامام ثم يرمى الناس في غسل

وكفى وحصل عليه وذكر النوع الثاني من هذا الزمان بقوله وغير المحسن
 حال كونه حرة عاقدة بانه لا يملك ان يثبت الزمان فاجله وكل ما بينهما من جملته
 كنهه من غير ان يملك المحسن فليقتضيه رجوعه ووطئها وكذا المسلم اذا تزوج
 المحسنات الا في المحسنات كونه المحسنات على المقصود وهو الاقرار بحد شرط حصول المحسن
 لان على ما مضى انه لا يملك ان يثبت الزمان فاجله وكل ما بينهما من جملته
 الامام اليه وبني هذا المحسن على الشدة في الضرب الا الاقرار لان في كشف العورة
 ويترك الضرب على ما لا يملك ان يثبت الزمان فاجله وكل ما بينهما من جملته
 الامام اليه وبني هذا المحسن على الشدة في الضرب الا الاقرار لان في كشف العورة
 والمثله كبر ما في طوع اعلان من فاته المحسن على الشهادة والقيام بغيره بلا حد
 قبل موافق يوطئ على الاقرار بانه لا يملك ان يثبت الزمان فاجله وكل ما بينهما من جملته
 فوق رتبة ويقتضيه رجوعه ووطئها وكذا المسلم اذا تزوج المحسنات
 على قوله من انفسها وهو محسن موطى المحسنات فليقتضيه رجوعه ووطئها
 العذاب تركت في حق الامام ولا يملك ان يثبت الزمان فاجله وكل ما بينهما من جملته
 الله تعالى لان المقصود من اخلا العالم على الضرب والحد لا يخط باسقاط العبد سوية
 النسيب على الشرح وهو الامام او نائبه بخلاف التفرقة لانه في العبد ولهذا يبرز
 العبد وحق الشرح ساقط عنه ولا يبرح ثباتها الا القدر والحد لا يخط باسقاط العبد سوية
 العورة والعورة وكذا يمتنع وصول الاثر الى المضر وبوجه جالسته لانه يبرح
 وبما لا يجوز لها الرجوع لانه صلى الله عليه وسلم بجملة من لا يبرح على الله عز وجل وان
 ترك لا يسر لانه صلى الله عليه وسلم بجملة من لا يبرح على الله عز وجل وان
 عليه وسلم لم يفرق ما عرفت ولا يملك ان يثبت الزمان فاجله وكل ما بينهما من جملته
 ولان البكر من جملته واثباتها في بكم منها فيجوز ان يبرح على الله عز وجل وان
 عليه وسلم البكر البكر جملته وتزويج عام وثباتها جملته واثباتها لم يذكر
 التزويج السكوت في نفي نفي ابيان تمام البيان كما تفرقة الامم او ما رواه
 منسوخ الا سياسه فان الامام او اولى منه عليه عزوب بقدر اري لانه يبرح
 بعض الاحوال ويرجم مريض محسن ربي لانه شريح الكافا فليقتضيه رجوعه ووطئها
 مريض حرة جملته حتى يبرح لانه شريح جملته والحد لا يخط باسقاط العبد سوية
 فانه لم يفرق حتى نفع لان في اخره بالبول الذي لم يبرح في مفرق من ارضه او ما رواه
 فان كان حرة الرجم رجم حين وضعت لان النسيب لاجل الولد وقد فرغ من المرض
 لا ينافي اقامة الرجم وان كان حرة جملته بعد النسيب لانه فرغ من مرضه فليقتضيه رجوعه

الزمان يقول زينت او يارانية اذ انت زانية وكونت في الجبل
 معناه زينت فارتفع بها من الارض وكونت في الجبل لان الامور في الارض
 والشيء اذ رتقها حال الغضب تخرج ذلك المست لا يكتا وليست
 فلان ما بين قال است باين زينة من حوايل المقدرة في قوله لا يكتا
 المقصود في غضب خلق زينات والمعنى من بعد وفي النبوة في غضب
 الغضب كقول المعانيه هذا القاذف يطلب المقدرة في المحسن واخرها عليه
 لان قد حقه في حيث دفع العار عنه وكون المقدرة في غايه من مجلس
 القاذف في حال القذف ذكره في التفسير في التفسير في غايه من المقصود
 ولا بد من حقيقة فانه كثير القوم يترفع القذف ويخشون فقط متعلق بكه يترفع
 كما يجوز في هذا الزمان لان سببه غير متعلق به لا احتمال كون القاذف صادقا
 لكن يترفع في القذف ويخشون لان يترفع الحال لالم اليه لا يكتا اي لا يكتا
 بمقتضى است باين فلان قد يترفع فلان او يترفع منه وانما لم يترفع
 في فيه ونسبته اي لا يترفع بها نسبة اليه اي جوده او الى حاله او الى رايه
 لان كلامهم من باي وليس با حقيقة فلان القذف ولا يقول باين ما اصابه
 قال في القذف في قوله اي لا يترفع باليه وليس باليه في القذف اي لا يترفع
 والمقصود لا يقول با يترفع في قوله فانه قيل في التفسير في قوله اي لا يترفع
 وقال ابن الجوزي هو قد فترقه لانه نسبة اليه غير ابيه وانه عليه السلام
 عن ابن عباس في قوله انه يترفع من قوله قال جلا يترفع في حال القذف ويطلب
 عطف على طلب المقدرة من يقع القذف في سببه القذف الميت لا يترفع
 في القذف الميت لان يقع القذف في سببه القذف كقوله وان علما والولدون
 سفل لان العار يترفع بهم بسبب جزيه قينا والتمس القذف في قوله القذف
 يورث فينت كل فارتش في المطالبه ولو كان المطالب محمدا ما عني الميراث
 بالنقل او اكثر الرق فان المقدرة اذا كان محصيا جاز لانه الكافر او
 العبدان يترفع بكه خلافا لمحور ويثبت لوله الولد حال قيام لوله خلافا لفر
 فيها او وليت فان له المطالبه محقق بخلافه وعنه محمد لا يطالب الميراث
 بالعصوة قال ابن الزياتي وقرأت ابواب تعليمه وهو انه لا يترفع في القذف
 عند ما تترفع فبما قلته لو قد فترفع جلا ما را او جلا كل واحد منهما لا يترفع
 عند واحد كما سياتي على ابن ابي كاد فافيا بكونه شفع بوجاهة يقول عند
 باب سجده رجل ابن الزياتي فامر باقعة فادخل المسجدة فصرخ صريحا

فانه يترفع من الولد من يترفع ذلك ايا حيفه فقال لا يترفع من قاض عليه
 فقد اختلف في سببه واحدة من جهة او جهة اخرى فترفع في القذف في قوله
 حدين ولا يترفع عليه الا واحدة واحدة ولو قد فترفع او الى ابن كعب بن مالك
 ان يترفع بينهما يوم او اكثر واحد في السجدة وقد قال عليه السلام جنيوا
 صبيها لكم بعدكم ولا يترفع من سببكم ولا يترفع من قاضيه وكم واني محسن
 ينبغي ان يترفع من المقدرة في حيان اذ يترفع ليكون المحصنة اليه او اليه
 ولما وان اجتمعت على واحدة من محضه بان قد فترفع ورتب وشرب
 ومرتق يعاقب عليه الكل ولا يترفع منها شيئا الا على من شرطه من الميراث الاول
 في قوله القذف لولا لان فيه من العبد ثم انما ما يترفع ان طار جلا في الزمان
 وان شاء بالقطع لا يستوي الزمان في القوة بينه وبينها بالكتاب في قوله القذف لانه
 اضعف منها ذكره الزياتي ولا يطالب احد من العبد سببه ولا احد من الاولاد
 اياه بقذفه احد القوة المستلزمة لول لا يترفع بسبب عبده ولا الاب
 بسبب ابنه فلو كان لها من غير غيره له الطلب فوجو النسب انما المانع
 وليس في رث اي اذ كانت المقدرة في سببه غير غدا فلان في رث اي لان
 الارث يجرى في حقوق العباد ووهنا في شرع غايه ما ولا فترفع بوجوه حتى
 من اذ يترفع ثم يرجع لا يترفع لان المقدرة في حقه فانه يترفع الرجوع في حقه
 حدود في القذف اي لا يترفع لانه لا يترفع في حقه اي قد عوف عنه لانه
 ايضا يجرى في حقوق العباد وقال رجل ان يترفع في قوله القذف عليه السلام اي يقول
 لا يترفع من احد لان معناه لا يترفع من احد ولو قال العبد فترفع به حرمت
 ولا لعان لان كلامه في القذف الاخر قد فترفع بوجوب العان وقد فترفع بوجوب
 فيدرك لان في باريه فائدة البطل للعان لان المحمود في القذف ليس بغير
 للعان ولا يترفع عليه لان الملا عنه محمودة القذف لان احصائه لا يترفع
 للعان والمحمود في القذف لا ملا على سقوط الشهادة في محض للعان
 لانه في محمودة بزيته بك هو روي اذ قال لها باريه فترفع بوجوب فترفع
 ولا لعان في قوله القذف لانها لا يترفع لانها ارادت الزمان قبل القذف فوجب له
 للعان واصلها اي اذ رث راي هو ان يترفع من محض القذف لاني ما كنت
 احد فترفع من الميراث في حقه فترفع بوجوب القذف لانها لا يترفع بوجوب القذف منه
 لانها في الشك في قوله فترفع لاني وان عني حذر لان النسب ثبت باقاره
 لم يترفع صار قاذفا وخيبا للعان واما فترفع ثم اذ فترفع بوجوب القذف

لم يقطع سوا كان معه سابق سيرة وادلا لان مقدره
 والقاب السوق النور وقطع المسافة لا تقطع سارقا بل لا تقطع
 صاحبها وانما عليه ان يكون على العمل او بعرب من خط له او من خطا واخر
 من شيا يبيع النصاب فان كان المثل من هذا وادخل به في سرقه او بخره او جره
 ملاخه واخذ قدر النصاب واخرج من مضمونه وارفعها معا صير الى صاحبها او سرق
 صاحب مضمونه من مضمونه او اخذ من مضمونه وارفعها معا صير الى صاحبها او سرق
 له بالجره التي يمكن فيها جره لا دارا لواقعيتها منها جره خاله وبنها بطل
 او القه شيئا من حقه الطريق ثم اخذ لان من جره شيئا او المراق لا غرض له منه
 فو لم يجز من عليه بغيره فغير الكل فعلا واحدا ففعل واذا اخرج ولم يافته فهو
 مضاع لا سارق فلا يقطع او جره على ما سرق واخره لان سرقه مضاعف لغيره
 في المنة لان ما لم يقطع السارق سياسته لغيره في المنة **وهذا يقطع من**
السارق اما ان يقطع قبل ان يقطع اليه من مضمونه او من مضمونه في قطعها اليه
 والقهر المشهور في العمل بها فخر من لا يقطع لان لا يقطع على سرقه او سرقه
 السارق من الزم وكسبه لقوله عليه السلام في قطعها او احسنه لان في سرقه
 لانه يقطع الى السرقه فخره لا يقطع ثم رجلا ليس من ان عاودا فان خذ لا
 لا يقطع وجره حتى يتوب وعزايه وقل ان في يقطع في السارق سرقه او سرقه
 وفي الزايفه رجلا ليس له مضمونه على سرقه من سرقه ففعلوه فان عاودا في قطعها
 فان عاودا قطعوه وانما ان يجمع السارق في مضمونه من جره على سرقه في السارق
 عده بقوله ان لا يقطع من سرقه لان لا يقطع من سرقه او جره حتى يتوب
 اهر منضم بالمرث قدل على عده وقال لا يقطع من سرقه او جره حتى يتوب
 منها اصلا والوجه حمل على سياسته او السرقه فان كان جواب هذا الشرط قدل
 الا ان لم يقطع اما عدم القطع فيها اذا كان يد السارق او ابهاها او سرقه
 رجلا ليس له مضمونه او سرقه فان كان فيه تقويت جهره المضمونه او سرقه في السارق
 بخلاف اذا كانت جميع واحدة سوى الالبام مضمونه او سرقه لان فو لا يمنع
 القطع في تلك الرواية واما عده من سرقه او جره او سرقه او سرقه في السارق
 المرموز لا يقطع من سرقه او جره او سرقه او سرقه في السارق او سرقه او سرقه
 جهره من النصاب قبل القطع هذا قيد للملك استقصا عما كان قيامه من عده
 الاستقصا من القطع وقد سبق في الاول قيامه كالنصاب غير الا مشا شرط القطع
 وقد سبق في الثاني واما في ذكر بقوله او سرقه او سرقه في السارق او سرقه او سرقه

السرقه

ملكه وان لم يجر من ملكه شيئا وادريه ملكه ويشترط في سرقه او جره او سرقه
 او سرقه او جره او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه
 لا يقطع فلان الرجوع على من سرقه او جره او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه
 بقوله ان سرقه او جره او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه
 المضمونه من العياره غير مطلوب في المضمونه غير المضمونه فيها اما الاول فلان قوله سرقه او سرقه
 على غير ما هو في النسخه او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه
 ان يقر السارق او لا يقر او لا يقر او لا يقر او لا يقر او لا يقر او لا يقر او لا يقر او لا يقر
 بل ان لم يقر او لا يقر او لا يقر او لا يقر او لا يقر او لا يقر او لا يقر او لا يقر او لا يقر
 لم يقطع فلان الرجوع على من سرقه او جره او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه
 كما ان سرقه او جره او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه
 وحي من الغيب شيئا من سرقه او جره او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه
 ووصى مودع وعاصم بربوا مستحقه ومصارف وقاسم على يوم
 ومصارف ومصارف على يوم سرقه او جره او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه
 سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره
 خربت عند الفهم حجه شرعية تباه على مضمونه معتبره فيستوفي القطع ففعلوه في سرقه او جره
 كالملك فاذا انزلت كان لهم ان يجمعوا من مضمونه او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه
 كان ايضا لا يقطع من سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره
 بان يقول سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه
 لان القطع في سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه
 اهي اولى من اليد كما نطق فاذا جازت بالثبوت فلان تجوز الاول الى الثاني لا يقطع من
 سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره
 او لا يقطع انما لان سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره
 كما ان سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره
 لا يقطع من سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه
 معنى النصاب وقطع عده او سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه
 النصابه وبجانبه انما يقطع في سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه
 انه مال ثم يندى الى المايه ففعل من حيث انه مال فلا يقطع فيه الا يجرى ان قوله مجتول في
 مال مضاف له مضافا قطع في مطلقا اي ما كان المضمونه او سرقه او سرقه او سرقه او سرقه
 بقاء على ملكه الا لا يقطع من سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه او جره او سرقه

سارق

الاجنبى

فعلت بمنه قوله وان انتفاضة الى رادى الحسن من ان ينفذ
 بحسب ما استلزمه ولا من مرق عطف على خبر لا يضمن وجهاً فلفظ اذات فقطع
 ولو كان فقطع بعضها اي بعض المرات متبعا لمفعول لا يضمن منها اي في تلك المرات
 يعني ان من مرق مرقاة في خبر واحد منها اي في واحدة فثبت فقطع فيها فهو
 بجميعها ولا يضمن شيئا عند اجتماعه وان حذروا جميعا فقطعت به كخبرهم لا يضمن
 شيئا بوثاق ولا اي لا يضمن ايضا فاطم بها من ام فقطع فيه مرقاة لا انت
 وانفصل خبره من فاق قبل يضمن لم يضمن فقطع اي من قبل كانت خاتمة قبله
 قلنا اليه كانت مستحقة الاكلاف فقطع المسمى سكت فصار كالحاصل
 له به قال السارق هذا المثل بالاثوب بالاصالة قطع كونه اقرا بالسرقة ولو قال
 اما سارق هذا المثل بدونه اي بدون الاضافه لم يضمن سارقا الا في قطع
 كونه مرقاة لا اقرا فقطع من مرقاة المرقاة واخرجه وجوه الشئ يساوي
 المرقاة اي عشرة دراهم مرقاة في يده ان يكون الشئ في المرقاة وان يساوي
 المرقاة عشرة دراهم بعد الشئ في المرقاة لا اذا اخرج غير مرقاة وهو يساوي
 عشرة دراهم ثم شقة وانقص من ثبوت الشئ من عشرة فانه فقطع قول واحد او
 اذا شق في المرقاة وانقص منه ثم اخرج لم يقطع لان السرقة تمت على الثواب
 والكلام في الاول لا انما ظهر ان التمسك لا يثبت والمخافة كفي الدابة وان كان في
 دبرها وقد تركت الدابة والكثرة لا اي لا يقطع من شقة في مرقاة في خرج
 لان السرقة تمت على المرقاة وقد سبق ان سرقة لا توجب القطع ومن جعل ما سلب
 من الغنمة وانزله بغيره كذا الثواب وراهم واما في قطع المرقاة في رقة وروت
 المرقاة والراية الى المرقاة من هذا في خبره قال لا يرد بها على انها مرقاة
 عند خلافها في وان حرقه اي الثوب الذي مرقه فقطع فلما رده ولا ضمان عند
 وقال لم يرد منه الثوب ويحتمل ان لا يصح قوله لان عينه بالرقم في كل وجه
 اصله والبصير تبع وكان اعتد الاصل اوله وان البصير قام صورة ومعه وحسب
 صاحب الثوب قام صورة لا معنى لرقم القوم بالقطع كما كان حتى السارق
 اثنى ابراهيم وان سواد السارق الثوب واول المرقاة منه عند ان حرقه لان
 السواد نقصان فلا يوجب القطع حتى لما كسب مرقاة في ولاية سلطان تيسر
 سلطانا في قتلوا لا ولاية له على من ليس تحت يده **باب قطع العلف**
 لما فرغ من بيان السرقة الصريحة شرع في بيان السرقة الكسرية فقال من قصد اي قطع العلف
 سواء كان جاعلا في حيز من حيزه الا ان كان نفعه او اذ احدهم يقرر على الاتهام

نفعه وهو مبتدأ خبره قوله الا ان حيز من حيزه اي حيز كونه العلف معصوم
 الدم بان كان مسلما او ذميا فانه ان كان مستمرا فانه العلف خلاف
 على معصوم متعلق بالخبر الياء في قصد اي قصد القطع على مسلم او ذمى حتى لو قطع
 على مستمرا لا يجب عليه اعادة اي سكب قبل اعادة شئ من الماركة وقبل قبل
 منهم او ان لم يمسسها لم يرد لها شرية منكر حتى يتوب لا يجوز القول بان العلف
 في سبيل العلف وان قصد اي قصد الماركة لا او في سبيل كل من قصد قطع مرقاة
 من خلاف ان كان صحيحا لا طرفا كذا في خبر الشئ وان قبل الماركة قبل احد
 لا انما صا فلا ينعقد ولا يفرج على كونه حيا ولو كان قصدا لقطع العلف
 وان قبل واحد قطع ثم قبل او سلب عطف على قطع من قبل ابتداء بقطع ثم قبل
 او سلب او سلب حيا ويخرج من مرقاة في حيزه او لا حيزه قوله في
 انا جازم الذين يجازون الله ورسوله الآية اي يجازون اوليا الله على
 المضاف لان احد الامم رب الله كما دللنا المسافة البراري والقيان
 في امان الله كما وحفظه فانه عرض له كما في كتاب الله والمراوية التوزيع على
 الاحوال كانه قال ان يفسد ان افسد لا لا يفسد كما قال مالك في سبيل نظام
 او ثبت ذلك بقوله علفه والسلام من اخذ المال قطع ومن قبل قبل ومن
 اخذ المال وقبل سلب وقد روي عن جابر بن عبد الله السلام نزل بهذه الآية
 الى ردة ويترك مصلوبا كانه ايام لا يغير مرقاة ولا اكثر منها لا يغير بعد في ذم
 الساس به واما اذ قطع او اكل لا يضمن لغيره او اكل العلف فلا ضمان عليه
 في مال اذ اعطى بالسرقة الصريحة وقد مر وقبل احد من حيزه الماركة
 وهي تحقق بان يكونه بعض رده بعض حتى اذا اكل احد من الماركة واليهام والشرط
 من اكل من واحد منهم وقد وجه وجوه اكلهم كالمسك لان قطع الطريق يوجب قبل
 بان اكله كانت بل حيزه واما مال او الاخذ وان خرج واما مال قطع اي قطع
 به ورجله من خلاف ودرج حيزه لان حيزه جازم كما سقطت حيزه نفسه
 لغيره كما سقطت المال لان القطع مع الغنم لا يضمن وان خرج خطا الى لم يضمن
 ولم يفرج الا جازم في السرقة قوله الا ان ظاهرا او قبل الماركة واما مال سلب
 قبل ان يمسك وكان حيزه غير مطلق اي حيزه او جازم او ذمى حيزه من الماركة
 او قطع بعض الماركة على البعض او قطع الماركة ليلها او لها البعض او مرقاة من
 ظاهرا اما سقوط او اخرج فقطع فلان جازم لغيره ليس فيها فلا يسقط على غيره
 او سقوط في ضمن سبيلها كذا ولم يرد في حق طلول القصاص ان كان في حيزه

عطف على قبل او قبل

حافة القصاص والارض ان كانت حافة الارض في الماء في العود المذكورة الى
 او ارجع فخطها ان سقطت اذا اخذ بعد ما تاب وقد قيل على او ارجع فخطها
 الا ان كان قبل ان يقرن في القدر او عليهم فانه سقط فله حق العود فيكون له
 الى القول القوي في كل الموضع والعقد في غير الموضع المذكورة وانما اذا كان
 منهم غير ملك او ذبح حرم فلا جناحة واحدة قامت بالكلية في كل موضع
 موجب كان فعل الباقين بعض العلة وبلا شبهة حكمه واذا سقطت الحصة في القدر
 الاول ان شاء او اقبلوا وان شاءوا عطفوا وانما اذا قطع بعض المارة على بعض
 فلان الحوز واحد فصار القصاص كما لو اوجده وانما اذا قطع ليل او نهارا بمصر او بين
 مصرين متقاربين فلان الحوز يحق الغرض الا انهم يوجبون رد المال الى المال
 لا الى المقتضى ويوجبون ويكسبون لا رتبة لهم بجانية فلو قتلوا فلا حرج في
 الاوليات وان كان يوجب انهم لو كان المقتضى او في بينهم وبين المقتضى فله حوز
 فيجوز عليهم احكام طاع الطريق قال في الاختيار وعليه الفتوى لصحة ان يس
 وحي دفع شر المقتضية المتأصلة الى النفس كبر النون مصدر حق يعني اذا خشي
 رجلا حتى قتله فبالبينة وبيد سياقي وجهه في المجليات ان شاء الله ومن اعتاده
 في المقتضى بغير سائر في الارض بالفساد في دفع شره بالقتل مع العطف في حارة
 فعلت واخذت المقتضى من الرجال لم يقتل المرأة وقيل الرجال عشرة نسوة كلفن
 الطريق واخذن المال في قتلن قتلن وصحتم المالك في المقتضى **كتاب الاشرية**
 لا يخرج وجهه من سبب كذا كذا واداء القوم اخره الى اخره **كتاب الاشرية**
 والشراب لغة كل ما يشرب سكر كان او لا وشره ما يجبر على ان جميع ما يخرج
 حيا لا شره اربعة العنق والشره الرقيب والجوب كالحنة والشره والشره في الشراب
 شبهة الحان في المطبوخ والمطبوخ قد يطبخ من جبن ثلثه وقد يطبخ من لبن ثلثه
 حتى يبقى نصفه وحرام شره الاشرية ايضا اربعة والحلال ايضا اربعة اما الحرام فله اربعة
 منه بقوله حرم الحرام وان قلت من لبن ما العنق او اقل او شدة وقيل بالشرية قصه
 الحرام هذا الشراب باجماع اهل اللغة وقيل كل سكر فحرامها انما سميت فحراما
 العنق وسائر السكرات كسكر قطن لان ذلك على ما سميت به فحراما قال ابن العربي
 سميت فحراما لانها تركت فاحترمت وافتقرت بغير ربحها كذا في الصحاح ولو لم يسم فحراما
 ان دعاه البعض بسبب الاطلاق بل سبب بوضع ورجح الاسم على التسمية فان المقادير
 سميت بها فحراما لانها لا تطلق على الشره والكوزة قد تسمى موصولة ان القياس
 لا يكره في اللغة لم يقتض ان يزرع شرطه عدة وعندها اذا اشتد حار سكر فحرام شره

اولاً وبين الحكم بقوله كذا الظاهر وهو ما عتب بطيخ فذهب اقل من ثمنه كذا في
 المصنف والظاهر ان في المحيط الظاهر اسم المقتضى وهو ما يطبخ في الماء حتى يشرب
 ثلثه وبقوله في المقتضى هو سكر قال ابن العربي وهو المصنوع كذا في المصنف في
 رتب الله سكره كذا في المصنف من المصنوع ما ذهب ثلثه وبقوله في المقتضى هو سكر
 ثلثه كذا في المصنف من المصنوع ما ذهب ثلثه حيث سماه الله سكر وجب ما سكر
 الحرام الخمس البين كذا في المصنف في دور والاحاديث المتواترة المقتضى في المصنف
 ذهب اقل من ثمنه فلا جناح يكون في حكمه وبين الثالث بقوله حرم سكر
 وهو ما من ماء الرطب كذا في المصنف والظاهر ان المصنف في المصنف في المصنف
 او اقل من ثمنه في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 انما حرمه عندنا في حنيفة او حصلت لها هذا الصفات الثلث وعندهما كذا في المصنف
 كذا في حنيفة حرمه كذا في حنيفة في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 فله حوز مستحبها ولم يجر بها ولم يضمن سكرها الا ان يكون كذا في المصنف في المصنف
 وشره سكر ان سكره اما الحلال فيمنع الا ان يكون له حوز المقتضى يعني وهو ما يطبخ
 منه ما العنق حتى ذهب ثلثه وبقوله وان من المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 عند ابن حنيفة وان سكره في حوز المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 الكبير عند فقال لا يخل شره في حوز المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 الحرام والاسم في حوز المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 فاما اذا قصد به المقتضى فلا يخل الحان في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 بالبطيخ حتى يرق ثم يطبخ بطيخه حكمه حكم المقتضى لان حوز المصنف في المصنف
 ما اذا حب المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 او يذهب منها فلا يكون له حوز المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 مطبوخا او في حوز المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 والظاهر انه لا كلام في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 يجمع بين ما ذكره الرقيب مطبوخا او في حوز المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 يخل اذا شرب ما لم يسكره الا هو وطرب وبين الرابع بقوله في حوز المصنف في المصنف
 والشره والشره وان لم يطبخ واهل حنيفة في حوز المصنف في المصنف في المصنف
 قبل لا يجره ما لو اخرج ان يجره فلا يخل من المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 عليها ان زمانا كما جاعلهم على سائر الاشرية المحرمة بل في ذلك كذا في المصنف في المصنف
 اذا اشتد اذا شرب في حوز المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف

وخطها

في معنى من قبله لان القصاص ليس كالسلاح والى ان يكون الموتى منها في
 الامر فلا يفتن في القتل ثم سطا ما ضرب فاقضف فقتل القريب بقاء اقام
 لانه اذا ضربت غدا وخصته ازايت بالقراب فاذا قتلته اوقمت معقودا عليه الجود
 ومن قاتل بمجنون وجبت له من السلاح ولو كان قتلها من الله بمقتول من
 قتل له الجاني ان القاتل لا يقتل العود ومن قاتل جانا على القربة او القتل
 بمجنون والعصاة والارباب في مقتولهم يقيم بقاءا تسقط العقوبة وتختفي قتل
 النفس المعصومة في الاول وجوب القصاص كذا في مقتول الجاني وهو في الشرع
 والدية فيه القيمة الدالة يقتضيه نيت عيانا او بشهادة جليله كجرحه او افراسه
 حتى مات يعني من ثبوت القصاص سوى ان اقر احد ان امره جاني كجرح رجل رجل
 بخنجر حرقه فمات منها وصح ان يشهد رجلان انه جرحه كجرحه وذا فاش حتى مات فلو كان
 جرحه اياه بخنجره من كبره لم يموت منه لانه ابره عظمية سال الجاني ان يسيه
 جوال دور لا بخنجره وان لم يولها ليس في مقتول السلاح الا ان يترد
 الاربعة في مقتول من جرح يقتل بغزة الاربعة فخرج بجرح القصاص كذا في الجاني
 وبجرحه عطف على جرحه اي يقتل القصاص وجوب به القصاص لا عودا ولا عطف
 او من جرحه كبره الموتى من جرحه فلو كان جرحه كذا في القصاص او تفرق او سوطا او ضربا
 فمات لان وجوب القصاص يقتضي القتل باليد او بالابن ياشر القتل باليد والى الاربعة
 الجارية لان الجرح يحمل في مقتول اليد فقامر اياها وبغيره يقتضيه اياها لا جرحا
 والى الاربعة كل ما حرم جرحه كذا في القصاص والاربعة من الذهب العقوبة
 والاربعة كذا كذا لو كان له حدة تفرق لان جرحه يكون في مقتول السلاح وما يقدر
 حديد يقتل به اي ان شانه ان يقتل به جرحه او افاقت منه قبل كذا لو ضربه بغيره
 دانه مقتول بالحدود وقداها به كذا في جرحه او لا او ضربه بغيره كذا في جرحه او لا او
 او عودا فمات منه كذا في القصاص وروى الطحاوي عن ابن حنبل انه لا يجب
 القصاص او المخرج كذا لو ضربه بالعضد الكبير او بالحدود وروى عن ابن حنبل
 القصاص قول الجاني فيقتل قال القاضي حان في قتله الرواية في جرحه وما يشبهه
 كالجاني وغيره لا يشترط الجرح لوجوب القصاص قتل من له ولي واحد فانه اي
 له ذلك المولى قتل القاتل فمات قبل القاتل القاصي بالقصاص منه مقتول
 قبل القاتل اي لان يقتل بنفسه القاتل او امره الجرح ولا ضمان عليه اي من ذلك
 الغير او كان الامم فانه هذا جميع ما سبق يعني اذا قتل رجل رجلا بخنجر جرحه
 وكان له ولي واحد جاز له قتل القاتل بنفسه حتى لو كان متعددا فان اقتضوا كذا

تو اوما بالظا هرج

زبان

كان ينبغي ان يورث حكم القاضى في المورثة الاولى شبهة يسقط بها القضاة
لان حكم القاضى ليس في نفسه قولاً وفيه ان حكم القاضى لا يورث
شبهة يرفع بها القضاة بل يوجب القضاة على من القطع لا ان الادعاء
وايشية عن القاضى كان موحداً عليه حكم به فيكون المردى في حكم المردى للقاضى
كما يكون المستد في نفسه حكم يخلط بل يكون مكرراً حقيقة لمقتضى تعريف الاكراه
و هو علم الغير على فعله بما يعدهم به لا اختاره فاذا كان في حكم المالك او مكرراً
وجب القضاة عليه لان القاضى يكون له ويكون ذلك كما يشاهد في الفصل
المتعلق بتعريف المورثة وارث اليد يخلط على اوله وفيه النفس ان يضمن ارش
اليده من قطع يضمن له عليه فلو نفس فحقاً في اي قطع وان الفصل يخلط
ثم قضا عن الفصل ضمن وفيه اليد عند ان حقيقة وعندها لا يضمن لانه استحق المورثة
النفس كجاء خبرها فالحكم البعض فاذا عفا فهو على سوية هذا البعض
وله انه استثنى غير حق لكن لا يجب القضاة في شبهة **باب الشهادة**
في الفصل والاعتناء في اي حال الفصل والقوة مثبتة للمورثة باللائحة
اعلم ان منها ما لا يقبل احد ما طريق الخلاف وهو ان يثبت للملك المورثة
ابتداءً بسبب العقد من المورث كما اذا اقر المورث المورث فان الملك يثبت
ابتداءً للمورث بطريق خلافه على السبب لان السبب ليس اطلاقاً للملك في كل طريق
المورثة وهو ان يثبت للملك المورث ثم لو ارث بالفضل منه اليه ضرب
الامامان الى ان قولاً بان القضاة موروثة عن الميت من غير ان يورث
المورثة وفيه مخرجه قبل الموت فيقتل المورثة منه اذا انقلب لا وفيه احاديث
منه كانه المورث والامام الى الاول قولاً بان القضاة موروثة لانه
يثبت بها الموت لا في ذلك ان الميت ليس بمورث له وانما يثبت للمورثة بطريق
خلافه بسبب العقد من اي يقومون مقامه فيستحق المورث ان يثبت للميت
لان القضاة من تلك الفصل في المورث موروثة المخرجه ولا ينفصل الفصل من الميت لانه
مع عضو المورثة قبل موته المخرجه وانما مع عضو المخرجه لان السبب للعقد في ذلك
كما ومن قبل مظهره فقد جفت لوليه سلطة نفس على ان القضاة يثبت للمورث
ابتداءً بخلاف الدين والدين لان الميت اهل للملك المال والمورث له سبب
فقط حصية بعد موته يملكه واصل المورث راجع الى ان استحق القضاة
في المورثة عنه وفي الميت عنه فاذا كان القضاة يثبت حقاً للمورثة عنه شبهة
فلا يغيره من خصائصه التي في اعيانهم بغيره وكانه منهم وباقائه

الحاضر البينة لا يثبت القصاص من غير حق الغائب ولو برهن احد من جنس
اخر على قتل ابيه فحققت الا ان الغائب يعيد لا يتكلم من الامانة ولا يجلس
الاعمال او اقام محاضرة البينة بالاجماع لانه صار منها بالفضل والتميم خمس
كذلك قالوا والدين متعلق بقوله بعد اى لو كان القتل خطأ لا يحتاج الى
اعادة البينة لان موجبه المال وطريق ثبوت المهرات وكذا الدين اذا اقام
احد الورثة بينة ان لا يبرهن على ضمان كذا فحقه اخوه لا يصح باره من اقام
على عفو الغائب فالحاضر خصم ويسقط القود اى اذا كان بعض الورثة غائبا
وبعضهم موقرا فاقام الغائب بينة على ضمان الغائب قد عفى فالحاضر خصم
لانه يدعى على المحاضر سقوط حصته في القود وانقال الى المال فاذا قضى عليه
صار الغائب مقضيا عليه تجاز كذا لو قتل عبد رجلين احدهما غائب يعينه
اذا قتل عبد رجلين احدهما غائب فادعى القاتل على المحاضر ان الغائب
قد عفا عنه فالحاضر خصم ويسقط القود ان ثبت ان كذا كان له قود وهو شركها
فهو عفو القصاص منها بطلان رجلا فكل من له ثمة او ليا فشهد ثمان منهم على
ما جبهوا انه قد عفى فان اخبار ما عفو للقصاص منها وانه ثبت على وجود ربيعة
ذكر الاول بقوله فان عفا اى المحض من القاتل والشريك فلا شئ لى لشريك
لا يتصل بغيره بطلان نصيبه لان ثمة الدية لان القصاص ما صار لا لا ولا يثبت وان
كذلك اى كذب القاتل في الشريك المحض فلا شئ للمحضر لانها اخبار ما سقط
انها في القصاص لا تغيب لا ولا مال لها لتكذب القاتل في الشريك ولا شئ كما عفا
لان حق المحض لما سقط في القصاص سقط حق شركها فيه لعدم تجزئته واستقلاله المال
وسقط حقها في المال ايضا لما ذكر في حق حصته شركها ومن ثبت الدية وان ثبت بقوله
وان عفا ثمان من عفا اى كذا بها الشريك فكل من ثمة لانه ثمة ثمان استلها
بشئ الدية فلو عفا اى بطلان حق الشريك فلم يثبت في حقها الا وعزم القاتل
الدية فلما لم يبرهن بقوله وان عفا ثمة اى المحض من الشريك سقط دية كذا بها القاتل
فلا اى لشريك ثمة اى عفا ثمة ثمان الدية وسقط لشريك وبغير ثمة
المحضر لان زعم الشريك ان عفا سقط بغير المحض فلا شئ لى القاتل ولها عفا
القاتل ثمة الدية اى بره وسقط الدية مال القاتل وسقط جنس قتلها فثبت
اليها والقياس ان لا يبرهن ثمة لانها ادعى المال على القاتل والقاتل ينكره ثبت
دعا القاتل للشريك قد بطلت بغيره وجه الاستحسان ان القاتل عفا
المحضر فبره ثمة الدية زعم ان القصاص سقط اياها بغيره

[illegible][illegible]

الذی یزید فی العلم

لاحد ولو العبد المان النصف سلكوا الى
المعلم ولا سنا رجة ولا سوت سنا رجة
الضريته في انصف الاض نصفها

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

بالاستاد فبين ان يجوز ان نأخذ بحكماء خيار الروية فانه لو بشرى الارامل
فبعت داركها فانه لا يشفع له ان يرد الدار الاولى بخيار الروية ولو فرض قل
يسع لا يطل ايضا خيار الروية ويطل خيار الشرط لا لوقال بطلت خيار الشرط
انما لو قال بطلت خيار الروية لم يطل قبل الروية لان ثبوت سقوطه على الروية
كما ساق كذا في غاية البيان وبطلت ايضا تعبد اي تعبد ما شرطه بخياره بان
لا يرفع يده فان الروح يتبع حتى لو لم يزل جازرا ولا يطل ايضا نفس المدة
لان ان لم يثبت له الا فيها كالمسحوق في وقت مقدم يستحق فيها الخيار بعد الموت
ويطل ايضا تصرف لا يعينه كالاختار والتعبد او تصرف لا يحل لان الملك
كالقول والتجديد المنسب له وتصرف لا ينفذ الا في الملك لا في الرب
والجدة فان كانها دليل انشا الملك استحقاقه لا العسر والحرمان ولو فرض ذلك
فانه يفسد الاختار والخيار فانه لا يستحقا بشرى الخيار في الشرط بل في العبد
فيكون الخيار في العبد ايضا وانما قال في الظاهر والباطن والظاهر والباطن
لا بد من ان العبد هو جعله في العارية لا في العبد في العارية في الصوم ولان العارية
اذا كانت له حكم اليها لانه دخل في الصوم فقتل في الصوم ساعة فذا قبل في العبد
في الحكم موضع العارية واذا كانت لا خارج ما ورثها لم يبق موضع العارية واذا كان في العارية
فان سقط لا بد من سقوط الباطن وكان في العارية ما خارج ما ورثها فبقى موضع العارية
واذا ما ورثها لم يفسد على الباطن حيث الخيار هو في الفسخ ليس ففسدت العارية ما ورثها
بخلاف العارية في الخارج موجه الى العبد في كل وقت فان سلق العارية في كل وقت
موجه الى العبد في كل وقت لا بد من سقوط الباطن في كل وقت او في كل وقت ففقدت العارية
له حكم اليها علم في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
فاحتمل من كبر مع بين في ظاهر الروية لان الخيار لا يثبت الا بالشرط فكان في العارية
في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
لانها تعبد وقابل ثبوت الخيار ثم ادعى احد ما استوفى بعض المدة فكان القول في كل وقت
والزاد معنى اذا اختلف في قدره فالقول من يدعي حصر الوقتين لان الاخر يدعي
زيادة شرطه وهو كبر بشرى بعد بشرى خبره او كبر وهو بخلافه فانه بخلافه او كبر
لان زيادة حصره عن كبره فيستحق بشرى في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
بذلك بان لا يقدح على خبره والكتابة قد يطل على اسم الخيار والكتاب في كل وقت
القول في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت
لو كان لم يجره في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت في كل وقت

يقض العقد لان ذلك ليس من قبيل الوصف بل من قبيل الشرط القاسد فلا يلزم
ذلك حقيقة المشتري بآية بالخيار فلو عجز باء لها فاعلم بانها المشتري فباع
الباب والمشتري فحال البيع غيرت في البيع ليست هذه وانما المشتري التغير
وليس لباب بنية فالقول اني لمشتري مع البابين وجاز لباب وجها لان المشتري
لم يرد ما رضى بغيره فاعلم بان البيع في ذلك الشيء وكان لباب ان يملكه كذا في الوفاة
باب خيار الردية جاز البين والشرط للمالك براءة ابي الباب والمشتري يضمن
بحوز ان يبيع رجل شيئا فله ولم يرد ما اذا ورثه ذكره الجوز ان يشتري رجل شيئا
لم يرد لما روى ان عثمان بن عفان بن مالك باع رجل خالة له فله من ثمنه رضى له
فاحل له ان يملكه فبعثت فحال الجاز اني اشتريت ما لم يرد وقيل لعثمان رضى له
فدعيت فحال الجاز اني اشتريت ما لم يرد فحقا جبر من مطلق رضى له عنه ففرض الجاز
لحقه وكان ذلك بغيره من العصابة فخرى سواد فخرى البيع الفخرى في مجلسه ان يكون
زيتا في رقة او بران جوال في رقة او ثوبان في كم او جارية متفحمة وانما
موجود في ذلك ولم يرد المشتري شيئا منه او عا بالبيع على الجاسي واشير له مكانه في
على سمية ابي ليس في ذلك المكان مسمى بذلك الاسم غيره والمشتري بالخيار عند
اى قدر ردية ان شاء اخذ وان شاء رد وقال الشافعي اذا لم يرد البيع العقد الجاز
البيع وان العوالت لم يرد فلا يرد ردية عليها لانها كالنسخة وقد روى مسلم انه
عنه وسلم قال من اشترى شيئا لم يرد عليه خيارا اذا اراد ولا ان يملكه انما تفسد او يفسد
الانواع كان في شاة من القطيع والما اذا لم يفسد اليه فله كصفته من البصرة وبها لا يرد
لا يفسد اليه اذا لم يوافق ردية فصار كحال الوصف في المعايين لمشار بربان
ثوبان لم يعلم حجمه او رعايته وان رضى فيها منه او قال ميت ثم رآه لان يرد لان
الخيار على الردية لما روى فينا فها يثبت قبله كما قالوا اقول انه بحث اما اولا فلما
تقرر في الاصول ان خيار الوفاة شرط فلا يريان يكونه شرطه مع ان يوافق ردية
الشيء حتى يلزم من انشاء العقد الشرط وانما نيا فلما هذا يستدل ان هجوم الشرط
وكفى لا نقل به فالوجه ان يقال لو لم العقد بالرضى قبل الردية لم يفسد البيع
عنه بما وموثبات بالنسب فابو دوى الى ابطاله كما نرى فلما دون الباب ابي ليس فيه
الردية لما روى فصار جبر من مطلق رضى له عنه لا يوافق اى رضى له وقت بعينه لان رضى
ورد على مطلق المشتري فان الوقت في زيادة على الفخرى في ان يوجه بطلان ولا يثبت
الا بالشرط والاحارة والفسخ والفسخ على دعوى كمال على شئ حين لان كلامه
معناه وقد اثنى روى ما يعلم به المقصود فان ردية جميع البيع غير لازم لتعذر فليكن في

اللا يزال قيد التحقيق

[illegible]

10

والنفع هو من لا يجوز للعبد ترك النفع الذي هو من لا ينفك عنه كالحفاظ على نفسه
فإن الضرر والنفع قد يتناولان في نفس الشيء كترك العيون لا ينفك عنه ولا ينفك عنه
كما هو في العشر من رواته في الأصل بقاءه إلى النفس أنه كثير ما ينفك عن
القياس به "النفع" في غير ما ينفك عنه كمنس خبيث أو غيره من الخلق والنفق
وذلك الظاهر في الأصل لا ينفك عنه لأنه ينفك عنه في نفسه ولا ينفك عنه في غيره
بمعناه في غيره وهو من لا ينفك عنه في غيره ولا ينفك عنه في غيره
أما الثابت فذكره إذا لم ينفك عنه في غيره فذكره في غيره من الخلق والنفق
النفق في غيره لأنه من غير أن ينفك عنه في غيره ولا ينفك عنه في غيره
بمعناه في غيره ولا ينفك عنه في غيره ولا ينفك عنه في غيره
كل ما كان من غير أن ينفك عنه في غيره ولا ينفك عنه في غيره
وهو في المعاد من حيث لا ينفك عنه في غيره ولا ينفك عنه في غيره
عن العون في حقيقة الشرط القاسية في غيره ولا ينفك عنه في غيره
فيكون في أفضل حال من العون في غيره ولا ينفك عنه في غيره
كالنفع والطلاق من غير أن ينفك عنه في غيره ولا ينفك عنه في غيره
ولا ينفك عنه في غيره ولا ينفك عنه في غيره ولا ينفك عنه في غيره
والاستحالة التي تختلف به يجوز في حقيقة مطلقا وفلك كالمطلق والعنان
وما هو في الأصل كالمطلق والولاية كجزء من حقيقة مطلقا وفلك كالمطلق
قال الله تعالى "والسلام من قبلنا فليس عليه وصاية" وعنه في البيع
السلامة من جارة فان الجارة ليس كالبائع من حيث هو بل هو من حيث هو
البيع بطلت الجارة والقسمة والجاراة فان في الأولى معنى ما لا ينفك عنه في غيرها
معنى يملك النعمة والجاراة والرجعة فانها استقامة الملك فيكون معناه بقاء
فلا يجوز حقيقة بشرط والصلح من مال ينفك عنه في غيره ولا ينفك عنه في غيره
عن الدين فانه يملكه من وجه معنى يرتد بآراده ان كان فيه معنى الاستحالة فيكون جبراً
بالتحليلات الا اذا اعلق بغيره أي بشرط واقع حتى لو قال له يرد مال من دونها
بشرط لو دأب فقال له على كذا دأب بغير شرط ثم اراد ان يرد دأب استحقاقه بآراده
لان في تطبيقه لآراده بشرط لا يكون كذا في الاستحالة فيكون دأب الوكيل والاستحالة
فانها ليست في الحقيقة بل في الحقيقة بشرط والمراعاة والمعاينة فانها جارة
لان من يجرى بها كجرىها الا على اعتبار الجارة فيكونان معا ومنه مال يملكه
بشرط والآثار في الجارة بخلافه وبين الصدق والكذب فان كان كذا لا يكون

بسم الله الرحمن الرحيم

بَلِّغُوا الشَّيْءَ

10

احمدی

4

وَبَعْضُهُمْ نَصِيفًا أَيْ بِأَقْصَرِ
شَهْرِ الْعَصْرِ عَلَى وَزْنِ عَصَا
وَرَهْمُ الْحَبَّةِ قَدْ أَيْ الْبَيْعُ
فِي الْكُلِّ لَتَرْوِمُ الرِّبَا بَعْدَ الْوَلَدِ
أَعْطَى نَصْفَهُ وَرَهْمُ الْوَلَدِ

واظن بها ان لا تسمى ما عداها من غير الطلوع والحدوث
 فمنها الاشياء والحدوث والحدوث لا يسمى ما عداها من غير الطلوع والحدوث
 فكان يسمى ما عداها من غير الطلوع والحدوث
 اي بعد ذلك اي بعد ذلك اي بعد ذلك
 فاذا حضر طلع في ان وجعل في بعض بطلت شقة كذا في التفرقة فاذا استقر
 الا ان طلع في ان وجعل في بعض بطلت شقة كذا في التفرقة فاذا استقر
 عنه اي عن الاشياء وفي الثاني تقيده مقام الظلمين في شقة كذا في التفرقة
 الظاهر في ان شق من المحدثين عن ميسرة شقة الاسلام وانا قال عنه انه
 لان الاشياء والحدوث لا يسمى ما عداها من غير الطلوع والحدوث
 بل انما هو بطلت شقة كذا في التفرقة فاذا استقر
 فهو يسمى ان يسمى بطلت شقة كذا في التفرقة فاذا استقر
 لا يتصل اي شقة كذا في التفرقة فاذا استقر
 وهو قول في انما هو بطلت شقة كذا في التفرقة فاذا استقر
 الشقة كذا في التفرقة فاذا استقر
 الشقة كذا في التفرقة فاذا استقر
 وجه في انما هو بطلت شقة كذا في التفرقة فاذا استقر
 شق في انما هو بطلت شقة كذا في التفرقة فاذا استقر
 اي شق في انما هو بطلت شقة كذا في التفرقة فاذا استقر
 والشقاء ولو علم ان شقة كذا في التفرقة فاذا استقر
 من جهة الا ان شقة كذا في التفرقة فاذا استقر
 سال القائل عن شقة كذا في التفرقة فاذا استقر
 بان يكون في انما هو بطلت شقة كذا في التفرقة فاذا استقر
 به ما في انما هو بطلت شقة كذا في التفرقة فاذا استقر
 او ان شقة كذا في التفرقة فاذا استقر
 يستحق في انما هو بطلت شقة كذا في التفرقة فاذا استقر
 بان شقة كذا في التفرقة فاذا استقر
 الشقة كذا في التفرقة فاذا استقر
 وقت ان شقة كذا في التفرقة فاذا استقر
 وبما في انما هو بطلت شقة كذا في التفرقة فاذا استقر

على

الاجاب

فاقول لا يتصل الشقة وحدهم للشقة بالاجاب قبل تسليم اي شقة لم يسم
 لانه في اليد ولكن لا يسمى البنية اي الشقة عليه اي بالاجاب بعينه للمشتري
 اي ببيع بصفته للمشتري لانه لما كانت بصفته بالصفحة والجملة على البايع
 تسليم لانه رغبة عند الاستحقاق يكون عمدة الشق عليه فطلب منه بطلت
 فاذا قبض المشتري ببيع غير حيث لا يعتبر حضوره ولا يكون المحدث عليه
 لا يصار حيا اليه بل يصار حيا له لانه لا يملك الشقة لانه لا يملكه في حقه
 والعقد لم يسم اليه لو كان في اليد لم يسم اليه ولو لم يسم اليه ولو لم يسم اليه
 فيكون بصفته هو المحدث للشقة خیار لدية والعقد وان شرط المشتري لبراد منه
 اي ان يبيع لانه لا يملك بصفته للمشتري لانه لا يملكه في حقه
 كما ان قبضه للمشتري ببيع بصفته للمشتري لانه لا يملكه في حقه
 يستحق خیار لدية للمشتري ولا بشرط لدية منه لان المشتري ليس عليه بيع
 فلا يعمل شرط لدية في حقه احتيا اي الشقة للمشتري في الشق قال المشتري ان
 وانه وقال الشقة ان قال قول المشتري مع بنية لان الشقة ببيع استحقاق لدية عند
 نقد الاقل والمشتري يشكره لو برهن ما الشقة في ان بنية كذا في التفرقة
 بنية المشتري كذا في التفرقة لان البنية لانه بنية الشقة بنية بنية
 بنية المشتري فان بنية الشقة اذا قبلت وجب على المشتري تسليم لدية بالبيع
 او ان اذا قبلت بنية المشتري لدية على المشتري شق بنية الا ان لم يترك
 او ان المشتري بنية اذا قبلت بنية المشتري لدية على المشتري شق بنية الا ان لم يترك
 عا وادى ببيعة بنية المشتري لدية على المشتري شق بنية الا ان لم يترك
 كما قال البايع في الشقة بنية المشتري لدية على المشتري شق بنية الا ان لم يترك
 الا ان لم يترك بنية المشتري لدية على المشتري شق بنية الا ان لم يترك
 الشق بنية المشتري لدية على المشتري شق بنية الا ان لم يترك
 الشق بنية المشتري لدية على المشتري شق بنية الا ان لم يترك
 ان القول في المشتري بنية المشتري لدية على المشتري شق بنية الا ان لم يترك
 باصل العقد فكان شق بنية المشتري لدية على المشتري شق بنية الا ان لم يترك
 التفرقة لان الشقة لدية على المشتري لدية على المشتري شق بنية الا ان لم يترك
 وفي الشق بنية المشتري لدية على المشتري شق بنية الا ان لم يترك
 بنية الا ان لم يترك بنية المشتري لدية على المشتري شق بنية الا ان لم يترك
 لانه لم يترك بنية المشتري لدية على المشتري شق بنية الا ان لم يترك

بينة

بينة ان اراد المشتري

و غرسه ای غرس فی
الارض

[illegible]

والمستطوف

10

عن القدر من ان قام البينة فقبله الا يختلف المشتري بانه لم يترك
وان لم يكن له بينة على تركه واقام الشفع البينة على البينة فقبل ان كان
الابينة ترجح بينة المشتري لان الشفع متمسك بالظن والحق اكان
القول له ولم يثبت اقامة البينة بخلاف قوله فقبلت اسر فقبلت كما سبق
وبال على ذلك فذكر بعض شيوخنا ان الشفع لم يترك بينة المشتري
بينة ان يطلب له بينة لا يشاء الا لا يتردد لئلا يتوقف ان يطلب
عقد المشتري فقبلت ان يختلف في طلبه حتى يظهر ان حكمه ان لا يطلب
ان اقام البينة حكمه بالان فان قام بها الشفع حكمه بالان لم يكن له اية بينة
على الشفع فحكمه بالشفع ولو قال قلت من طلبت فاقام البينة ولا يقبل
قوله لا اية بينة في طلبه وقت اقصى فقد حكم بالانك استيفاء للحال من غير
لا يملك الحال لا يصدق فيما حكمه بالبينة واذا اوقف الشفع وقت فقبلت
فقد حكمه بالانك استيفاء للحال لا يصدق كما في غير الاشياء الا ان طلب الشفع
الآن فقبلت القول في كراهي القدر في غير ما سبق في الشفع فحكمه بالانك
فقبلت بغيره او بغيره كما سبق في طلبه فقبلت كما في كراهي القدر في غير ما سبق
مستأرب بينة الشفع او اكثر من ان لا يملك الشفع يكون شفع ولا يكون شفع
ما نفا وبغيره كذا في اذ اعلم انها يجب بغيره فقيمة الف او اكثر لا في
لا يكون له الشفع ولا اصل فيه ان الغرض في الشفع يختلف باختلاف
قدر الشفع وجنة المشتري فاذا سئل عن بعض الوجوه لم يبين خلافه بوقت الشفع
بحال لان التسليم لم يوجد على الوجه الذي استحقه سانه اذا اذ اخبر ان الدار
يجب بالف او بغيره فقبلت الشفع ثم عدلها بعت باكثر فالتسليم صحيح
انما سئل لاسكت الشفع فاقام ان اكثر فقبلت فذلك ان ارض بشفع وان
على انها بعت باقل او بغيره او بغيره فقيمة الف او اكثر فهو على شفعه لان التسليم
عند كثره الشفع لا يدل على تسليم هذه البينة كذا تسليمه في اية بينة من لا
يكون تسليمه في الاخر فقبلت التسليم على اياه فقبلت الشفع والاف وكذا كل فرد
او بغيره او بغيره في شفعه بغيره فقبلت فاقام انها بعت بغيره فقيمة الف او اكثر
فانه تسليم لانه انما يضر بغيره او بغيره او بغيره فقبلت بغيره فقيمة الف او اكثر
او اكثر فالتسليم كذا في اذ اعلم ان كراهي القدر في غير ما سبق في الشفع فحكمه بالانك
لا حصة احد البينة على اخر الا ان ترك بينة المشتري بغيره فقبلت الشفع
ان ياتيه نصيب من ان يبيع جماعة من واحد لا ياتيه حصة احد البينة فقبلت

أخلف العلة

في الاول دفع ضرر الجار لا الثاني وشفع ايضا نصف من شفع
من ارضه فشفع المشتري من اجل نصف ارضه فشفع من ارضه فشفع
النصف الذي هو المشتري كونه ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع
لما شفع الماتر لا شفع في الشفع الا بالاعتراف من ارضه فشفع من ارضه فشفع
على الشفع لانه ترك التجارة فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع
النصف لاسكت فان اسكت عن الطلب من بغير التسليم او بغير التسليم فقبلت
سئلوا في الموضع فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع
الا ان يخرج من المحسنة وقال ابو يوسف يجوز مطلقا وقال في كراهي القدر في غير ما سبق
في الشفع كما في بيع ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع
في الشفع التي هي بغيره فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع
مطلقا قال احمد فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع
ولا سئل في الشفع فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع
الغرض فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع
مخرجها وكذا كانت ايضا كذا في ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع
واشبهت في ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع
اضيف الى ما سبق من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع
لا رخص حيث يكون عارية لان عارية لا تقسم قال صاحب المحط انما في الطعام
ما يطعمه حيث يحل الشفع الابانة فاذا احتل الاخر من فاذا قال قبضه اذ ذلك
على ان ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع
لشفعك في ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع
وسيا في ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع
بالحل المحبة لانه ليس ببيع فيها فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع
حل الامير فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع
بغيره فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع
على حال من غير ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع
قبضه على المقصود فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع
لا في ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع
عارية لانه او عارية او عارية فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع
فان كان تسليمه بينة فقبلت عارية لانه او عارية او عارية فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع من ارضه فشفع

لان القصد في

بغيره التسليم

تختلفان في الامرين كقضا فحق الشرط وامكن العمل به ولما ابيت
 في دار واحدة فعلا يختلفان في الحوز فانما يمكن من الاخذ من احداهما
 يتمكن من الاخذ من احداهما يتمكن من الاخذ من الاخر ففسار الشرط
 غير بعيد وتقدر العمل به ايضا فلا يعتبر وكذا الصنف وقان فان
 تقين الصنف وق في هذه الصورة لا ينفذ فان الصنف وقين في
 بيت واحد لا يتفاوتان الا ان يكون لهما ان البيت والصنف
 خصل ظاهر في بعيد الشرط وبعيد بالخلاف او في الموضع فملك
 ضمن الموضع الاول فموضع الاول فموضع الاول فموضع الاول
 رجع على ان اول فموضع الغائب ضمن المالك انما شاء من الغائب
 والموضع انما الغائب فظاهر واما مودعه فليقتضيه منه فافهم ان
 ثم ان لم يظفر به غائب رجع على الغائب قوله واحد وان فموضع المالك
 في الظاهر وكذا ان لم يظفر به غائب رجع على الغائب فموضع المالك
 كما في الغائب والغائب والغائب والمشتري منه فان غائبه و
 المشتري صار مثله بالتسليم منه ابتداء لعدم ان المالك فموضع المالك
 معه الف ادعى رجلا ان كل منهما انه لا اودعه اياه فكل لهما فهو
 اي لالف لهما وعليه الف اخر بينهما لان دعوى كل منهما صحيحة
 فتوجهت اليهم لهما وانما يخلف كل منهما بالقرارة والمبتدئ على
 اربعة اوجه لانه انما ان يخلف لهما او يخلف للاول ويخلف للثاني او
 بالخلفين او يترك لهما فان خلف كل منهما فموضع المالك وان خلف للاول
 ويخلف للثاني فالالف له ببذله او اواره وان عكس فالالف للاول ولا
 شيء للثاني وان خلف للثاني ايضا فالالف بينهما لانه اوجب لكل
 منهما عليه ببذله او اواره وعليه الف اخر بينهما لانه يكون اوجب لكل
 منهما كل الف كان ليس معه غيره فاذا صرف اليها فموضع المالك
 نصيب بها الى ذلك ونصف نصيب ذاك الى هذا فيخرج الموضع
 عينا فموضع المالك فموضع المالك فموضع المالك فموضع المالك
 على الموضع وشرط عليه الضمان فموضع المالك فموضع المالك
 المولى فموضع المالك فموضع المالك فموضع المالك فموضع المالك
 اذا لم يكن بعد العتق رعاية الحق المولى ولو صاع الموضع عند ثالث
 يعني اذا اودع المالك الثاني عند المالك الثالث فملك عند الثالث فلا

ضمان عليه وان غنى لانه مودع المودع وهو غير ضامن عنده
 وخرج المالك بعد غنى المودع لانه مودع المودع وهو غير ضامن عنده
 لانه المستملك به فموضع المالك فموضع المودع وهو غير ضامن عنده
 وانه اعلم بالصواب **كتاب الزمان** من سبعة كتاب المودعة
 من عين الزمان المانة في الزمان كما سباني فيكون كما اودعه هو
 لغة الجبر مطلقا بشرط جبر المال احراز عن ربح المودع والمودع
 والمودع يكون احراز الحق منه اي المال وهو اي ذلك
 الحق الدين حقيقة وهو دين واجب ظاهرا وباطنا او ظاهرا فقط
 فانه يوجب جبر عجزه ومن خلو وزيجته وبدل صلح عن النكاح وان
 استحق او وجد حرا او مملوكا او ميتة او ضاها فان لا دين وجب
 فانه اذ هو كاف لانه اكد من دين مودعه كاسياني او حكما
 كما لا عيان المضمونة بالملك او البتة والمضمون يستوثقها لا عيان
 المضمونة بنفسها وسباني حقيقة وجه التسمية يتفق حال
 كونه غير لازم لانه تبرع كالبينة والصدقة باليجاب وقبول كالم
 فلما بين تسليمه والرجوع عنه فموضع على قوله غير لازم فانما
 اي الزمان المودع وقبض من قبل المودع فموضع المودع هو
 عن ربح المودع المودع وربح المودع في الموضع لان المودع لم يجره
 مودعا اي عن ملك المودع وهو احراز عن عكسه وهو ربح المودع
 دون المودع وربح المودع دون المودع وربح المودع دون المودع
 فموضع احراز عن ربح المودع كرم نصف العبد او المالك كذا في
 رعاية البيان وهذه المعاني هي المناسبة لهذه الانواع لا
 ما قيل ان الاول احراز عن ربح المودع والثالث عن ربح
 ثم على المودع دون المودع كما لا يخفى على اهل النظر لزم اي الزمان هو
 خراء لقوله فاذا سلم والحقبة فيه اي رفع المانع من القبض في
 زمان يمكن فيه قبض اي في كل قبض المودع حتى اذا وجدت
 من الزمان بخبرة المودع ولم يأخذ فموضع ضمن المودع فلا وجه
 لما قاله الرابع بناء على ظاهر المعنى اللغوي ان الصواب ان التحلية
 تسليم لانه عبارة عن رفع المانع من القبض وهو فعل المودع دون
 المستلم والقبض فعل المستلم كالبسح اي ان التحلية فيه قبض

لان الدين

اعترض على المقوم بان الخلية ينبغي ان لا تكفي في قبض الرهن
 اذا قبض منصوص في الرهن بخلاف البيع حتى استندوا
 على شرطية القبض في الرهن بقوله تعالى فربان مقبوضه والاصل
 ان المنصوص يراعى وجوده على اكل جهات اقوال المنصوص انما
 يراعى وجوده على اكل الجهات اذا اشق عليه بالاستقلال وانما
 اذا ذكر تبعاً للمنصوص فلما يجب ان يراعى وجوده كما ذكر فان
 الذي في البيع منصوص عليه بقوله تعالى الا ان تكون تجارة
 عن تراخي فلو خرج ما قال اعترض من يبطل بيع المكره ولم يفسد
 وليس كذلك كما سجدوا ولو ملك اي الرهن اعلم ان الرهن امانة
 عند الشافعي حتى لم يجعله مضموناً وعندها امانة لكل يد الرهن
 فلا ينفذ ويقتضيه ان لا يكون لان الاستيفاء يجعل من المالك
 دون العين انما لا يستيفاء بالبيع كما في بيع اليه يكون استيفاء
 والميراث مستوفى لا مستبدل وانما يحصل الاستيفاء بحسب
 الحق والراجح انه من الاموال باعتبار حصة المالك دون العين
 فكان هو اميناً في العين كما في حصة الاستيفاء ولهذا
 كان نفع الرهن على الراهن في حيوته وكيفية بعد حياته وهذا
 معنى قوله عليه السلام عليه عزمه فاذا ملك الرهن فله ان
 بالاقول يجب نفعه باللام لئلا يتوهم كون من في قوله من قيمته
 ومن الدين فخصيصة وليس كذلك بل بياينة والمعنى بالاقول الذي
 هو من دين المذكورين انما كان وقد وقع في نسخ الوقاية منكراً
 ولو استوفى اي الدين وقيمة الرهن سقطت اي حصار اية
 اي حصار استوفى الدين ولو كانت قيمة اي الرهن اكثر من الدين
 فالفضل امانة لان المضمون بقدر ما يقع الاستيفاء وهو بقدر
 الدين ولو كانت اقل منه سقطت من الدين فخرج رجع الرهن
 بالفضل مثلاً اذا رهن ثوباً بقيمة عشرة فملك عند الرهن
 سقطت اية فان كانت قيمة الثوب خمسة رجع الرهن على الراهن
 خمسة اخرى وان كانت خمسة عشر فالفضل امانة وتضمن اي الرهن
 يدعوى المالك بلا عينة يعني اذا ادعى الرهن بلاك الرهن ضمن ان
 يقيم القيمة عليه مطلقاً اي سواء كان من الاموال الظاهرة كالخيل

جند

الرهن

والعقار او من الاموال الباطنة كالنقد والحق والوصف
 وقال مالك فمن في الاموال الباطنة فخطا له اي للرهن طلب دينه
 من الراهن لان الرهن لا يستوفى طلب الدين ولا حصة به اي الرهن
 بالدين وان كان الرهن في يده لاق حصة باقي بعد الرهن وحسب خزانة
 العلم فاذا ظهر مطلقاً عند القاضي يجب دفعه لطلبه ولا ايضا حصة
 بعد العتق حتى يقبض اية او يراه لان الرهن لا يبطل بغير الفسخ بل
 برده على الراهن بطريق الفسخ فانه يبقى مضموناً باقياً القبض والدين لا
 انما سجد به اي بالرهن عطف على قوله طلب دينه مطلقاً اي بالاحتياط
 ولا شك في ولا يفسد ولا اجارة او اجارة سواء كان من الرهن او الراهن
 انما بالاذن اي اذن الراهن ان كان الفسخ هو الرهن او اذن الميراث
 ان كان الفسخ الراهن فلو فعل اي استغنى بالرهن قبل الاذن بعد
 ولم يبطل اي الرهن به اي بالنقد واذا طلب اي الرهن اية ولو في
 غير بلد العقد امر باحضار الرهن لان قبضه يعني استيفاءه فلا وجه
 ماله مع قيام بالاستيفاء لان بلاك يحصل فاذا ملك في يد الرهن فله
 الاستيفاء ان لم يكن حله مؤثراً متعلق بقوله ولو في غير بلد العقد ان
 الا ما كان كتاباً في حق التسليم مكان واحد فيها ليس حله مؤثراً فان حضره
 اي الرهن الرهن سلم الراهن الدين ثم الميراث الرهن يستعين حق الرهن
 كما تبين حق الراهن بحسب الرهن فحقاً للشقوة كافي المبيع والتمن
 يحضر المبيع ثم يسلم الميراث وان كانت حله مؤثراً سلم اي الراهن الدين بلا
 احضار الرهن اي لا يكلف الميراث احضار الرهن لان الواجب عليه التسليم
 بغير الخلية لا انقل من مكان الى مكان ولكن للراهن ان يخلف اية
 ما يملكه كذا في كافي من بين طلبه دينه لا يكلف اي الميراث احضار
 رجع عند عدل باهر الراهن لكونه في يد الغير بالرهن ولا يكلف اي
 الميراث احضار من قيام العدل مقام الميراث رجع باهر الميراث باهر اي
 او الراهن حتى يعينه لانه حصار ديناً بالامر ببيع الرهن فصار كالحق الراهن
 رهنه وهو دين واذا قبضه يكلف احضار رجع قيام العدل مقام الميراث
 ولا يكلف احضار رهن محبوس بكتب اي علي الراهن من بعد اي
 الرهن ليعقني دينه يعني لو اراد الراهن ان يبيع الرهن ليعقني الدين
 بتمنه لا يجب على الميراث ان يحكمه من البيع لان حكم الرهن المحسوس الواجب الى

بقضي الدين فكيف يصح القضاء من ثمة ولا يكلف ايضا من قضي بعض
 دينه تسليم بعض دينه حتى يفيض البقية من الدين فان لم يكن
 كل الدين حتى يستوفي البقية كافي جسد البيع وحيثما يفت
 غياله كزوجته وفادته وولده واجيره وشايرة او مبيعا لانه يسكن
 معه فان العدة بالسكنة لا بالنفقة حتى ان المرأة لو ذهبت الى زوجها
 لا تضمن ذكرا الزباني وضمنت بحفظه بغيره لانه تركت تحفظ الواجب
 وعده اي صديقا وابطاحه فانقرضت منه امانة او جعل قائم الدين
 في حصة الميراث او البسري لانه استعمال وجعله في البيع او في
 حفظه بغيره يعني الرهن لانه استعمال لا اليكالة فانه حفظ
 فان الشفيعان يتقيدون في العادة بسببهم لا الشفيعان والشفيعان
 في هذه الصور ضمان الغيب بجميع القيمة لان الزيادة على مقدار
 الدين ايضا امانة والامانات تضمن بالاطراف وهي ليس جامة
 اي الرهن فوق اخر ترجع الى العادة فان لم تجز بغيره يضمن
 والا كان حافضا فلا يضمن وعليه اي على الرهن من حفظه كاجر
 بيت الحفظ واجر الحافض فان غاب على المهرين وان كان قيمة الرهن
 اكثر من الدين لان وجوبه بسبب الجسد حتى ليس في الكل ثابت له
 واما يضمن رده او رده جزء منه الى يده فيقسم الى المضمون والامانة
 يعني ان مضمون رده على الرهن ان كان خرج منه بغيره كالحمل او على المهرين
 ان كان فيه الرهن مثل الدين وكذا مضمون رده جزء منه الى يده لمهرين
 كدواة خرج ان كان قيمة الرهن مثل الدين اما اذا كانت اكثر منه
 فيقسم على المضمون والامانة فيقسمون على المهرين والامانة على الرهن
 كدواة القروح ومعالجة الامراض والهدايا من ثيابية وعلى الرهن
 خراج الرهن ومونة تربية واصطلاح مناعة كنفقة الرهن وكسوة
 واجرة راعيه وثلث ولله الرهن وسبق البستان والقيام بالمرح
 فان حصل ان ياربع الى ثمانية فهو على الراهن سواء كان في الرهن
 فضل او لا لان العين بقيت على ملكه وكذا ما جده يملكه كدواة ياربع
 الى حفظ فهو على الرهن اما خاصة او بالتقسيم كما في كل ما وجب
 على احد من الراهن والمهرين بما داه الاخر كان مثله بما لانه قضي
 الدين غيره بخلافه الا ان ياربع العاقبة لان له ولاية عاقبة فكل من

اورد به وانه اعلم باب ما يصح بيعه والدين باولا مع رهن من ثوبين
 يعني الذهب والفضة والكنيس والوزون كونهما على الاستيفاء
 فلو رهنتم المذكورات بخلاف جنسها فبانت بطلت بغيره كسائر
 الاموال وهو ظاهر ولو رهنتم جنسها فبانت بطلت بغيرها
 من الدين وبغيره انما تحل في القدر وهو الوزون او الكيل بلا غيره
 فلو رهنتم لا للقيمة فان الدين اذا كان وزنيا والرهن ايضا كذلك
 فبانت فان تساوى سقط الدين وان كان الدين زائدا سقط
 قدر الرهن منه وبقي الزايد في ذمة الراهن وان عكس سقط قدر
 الدين منه والفضل للراهن كما ان لا يقع رهن وشيخ لان حكم
 الرهن كما عرفت ثبوت به الاستيفاء وهو لا يقصور في المشايخ
 من حيث انه مشايخ مطلقا اي سواء كان مما يحتمل القيمة او لا
 وسواء رهن من ثوبين او من اجنبي والطارى كالتقارن هو
 الحقيق كذا في الخلاصة ويغير على ثوبا وانه اي اذن الشجر وزرع ارض
 او حقلها او غيرها اي دون الارض لان المهرين متصل بالعين ثم هو
 خلقه فكان في معنى المشايخ كذا العكس وهو رهن النجى لا المهر
 وهو رهن الارض لا النخل او الزرع لان الاتصال يقوم بالقرابين
 فالاصل ان المهرين اذا كان متصلا بالعين لمهرين لا يجوز
 لا مشايخ بغير المهرين وحده ولا يبيع ايضا من حر ومذرو بكاء
 وام ولله ووقت وفتر لان حكم الرهن ثبوت به الاستيفاء ولا يشترط
 الاستيفاء منها لعدم المالية في الحر وعدم جواز بيع ما سواه ولا يبيع
 اذ لا يبيع مسلم او ذمي واللام في المسلم متعلق بكونه رهن حر وانما
 اي لا يجوز للمسلم ان يبيع حر او امثاله او يرهنها من مسلم او ذمي بخلاف
 الايمان والاستيفاء في حق المسلم ولا يضمن له اي للمسلم رهنه الذي
 يعني ان كان المهرين في قبض المسلم كما لا يضمن بالقبض لانه
 ليس بمال في حق المسلم وفي عكسه ان ضمان يعني ان كان الراهن
 ذميا والمهرين مسلم فيضمن المهرين كذا اذا غصب لانها مال للذمي
 ولا يبيع ايضا بامانات كالمودعة والعارية ومال المضاربة والشفعة
 لان موجب الرهن ثبوت به الاستيفاء للمهرين فكان قبض الرهن
 مضمونا فلا بد من ضمان ثابت ليقع القبض مضمونا وثبت استيفاء

فلو رهنتم
 رهنه الذي

الدين منه وبقض الامانة ليس بمضمون ليس بدين بل هو مبيع
 في بيع المبيع كما عرفت ان الدين يجب ان يكون في مائة الدين
 حقيقة او كماله المبيع في بيع المبيع ليس بدين حقيقة و هو ظاهر
 ولا كمالا لان يجب ان يكون مضمونا بالمثل او القيمة والمبيع في دين
 ليس كذلك بل انما يكون بملك سقط الثمن وهو حق المبيع وليس ضمانا
 والمضمون مضمون بالعين المضمونة بغيره او شيئا في حقيقة و ذكر
 نفسه المدين بالدين ان يبيع رجل مائة وبقض مائة وبقض مائة
 المبيعة المستحق وانفذ بالثمن من المبيع ربحا قبل الدين
 فانه باطل حتى لا يملك جسس الدين على الدين او لم يملك فاذ كان
 الدين كان امانة عنده حل الدين او لا عقد حيث وقع
 باطلا كذا في الكافي واجبة ما يحكمه ومغنية ومن ثم حتى لو يملك
 الدين لم يكن مضمونا اذ لا يقع على شيء مضمون وكما لا يملك
 ليعذر الاستيفاء وشقفة لان المبيع غير مضمون على المشتري ويجب
 كان او مديون لانه غير مضمون على المولى لانه لو يملك لا يجب عليه
 شيء ومما من مطلقا ان في النفس ما دونها لتعذر الاستيفاء بخلاف
 لحياتة فطالما استيفاء المارش من الدين ممكن ويصح بعين
 مضمونة بالمثل او القيمة كالمغصوب وبدل الخلع والمهر وبدل الفسخ
 عن دم على علم ان الاعيان ثلثة اقسام احدها عين غير مضمونة
 اصلا كالامانة فان الثمن عبارة عن ثمن المالك ان كان
 مثليا او قيمية ان كان ثمنيا فالامانة ان يملك بلا عقد فلا شيء في
 مائة او بقدر فلا يقع المانة بل يكون مغصوبة وكما بينا عين
 مضمونة بنفسها كالمغصوب ونحوه والمضمون مضمون بالاعيان
 المضمونة بنفسها ويريدون الاعيان المضمونة في صفاتها ووجه
 ان الثمن كما عرفت عبارة عن ثمن المالك او قيمته والمشي
 اذا كان مثليا او قيمية يكون بحيث لو يملك ثمن المثل او القيمة
 فتكون مضمونة في صفاتها مع قطع النظر عن الجوارض والثمن بالعين
 ليست بمضمونة وكما تشبه المضمونة بمبيع في بيع المبيع فانه اذا يملك
 لم يضمن احد بملكه او قيمته لكن الثمن يسقط عن امة المشتري وهو غير
 المثل والقيمة فيجوز هذا الاعتبار بقوة بالعين المضمونة بغيره فاما

في مائة الدين

من قبيل المالك او يبيع بدين كما هو المثل هو توطئة لقوله ولو
 موعودا فذلكما في يد المدين عليه اي على المدين باوعد من الدين
 يعني ان دينه ليعرضه الف درهم وذلك الرهن في يد المدين فملكته
 على المدين بقا بملكه لان الف الموعود في حقه تسليم المالك الى الراعي
 اذ ان يدين الدين اكثر من قيمة الدين بل كان مساويا او اقل منه
 اذا كان اكثر لم يكن مضمونا بالدين بل بالقيمة ويصح ايضا برأس
 بالاسم ومن الصرف لان المضمون ضمان المالك والنجاسة ثابتة
 في المانة فثبت الاستيفاء من حيث المالك فان يملك اي الرهن
 برأس المالك او من الصرف ثم العقار اي اسم والصرف واخذ حقه
 اي حصة المدين مستوفيا كدنية تحقق القبض كما وان اقره فاقبل
 تعدد بملك بطل اي عقد اسم والصرف لغو ان القبض حقيقة و
 كمالا ولم يأت هذا التفصيل في المسلم فيه اذ هو بالذكر فقال
 وبالمسلم فيه فان يملك اي الرهن ثم العقد وصار اي الرهن
 حوفا للمسلم فيه فيصير كانه استوفاه وان فتح اي عقد اسم
 اي الرهن بها بملكه ونور من قال يجب نصار كالمغصوب اذا
 يملك فيه من يكون ربحا بضمته وملك ربحه بعد الفسخ بملك به
 اي بالمسلم فيه حتى يجب عليه و مثل المسلم فيه بقبض رأس المال لانه
 ربحه به وان كان محبوسا بغيره ويور رأس المال ويصح ايضا بدين بوجه
 اي الالب عبد الله مضمون الرهن المقدر لانه يملك الايداع وهذا
 اولى منه في حق المصطفى لان قيام امر ثمن حفظه ابلغ حوقا من التواني
 ولو يملك بملكته مضمونا والودعة بملك امانة والوصفي كالتاسيه
 وعن اي يوسف وزفراته لا يجوز منها ويصح ايضا بدين بغيره
 او ذكته ان كلمة العبد حرا والمثل حرا والذكية ميتة وبدل صلح
 حرا بخلاف ان اقر ابن لادين صورة رجل صلح عن انكاره ووجه
 بدل الصلح شيئا ثم تصادقا على ان لادين فالدين مضمون والمثل
 في هذه المسائل باقران وجوب الدين ظاهر كما بينا في صحة الرهن ولا
 يشترطه وجوب حقيقة شيء على ان يدين شيئا او يعطي كمالا
 كون الرهن والكفيل معينين لثمن متعلق يعطى واي اي المشية
 ان يدين باسمه او يعطى كمالا سماه في اي اسما استحقاقا لا

في مائة الدين

البيع
مع الرهن
مفسر

لاية شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين ولا يفتقده
في منفعة وهو من غير كفاية وجب الاستحسان انه شرط ملائم
للعقد لان الكفاية والرهن للاستيفاء وهو ملائم وجوبه
فان كان الكفيل حاضرا والرهن مضمنا اعتبر معنى الشرط وهو
الاستيفاء في فتح العقد والاعتبار بين الشرط وفرضه لا يجبر
الى المشتري على الوفاء لان عقد الرهن يتبرع من جانب الراهن واما
جبر على المتبرع واما جبره فموقوفه اذا وجد ولم يوجد يعيد
والوفد بالرهن لا يكون فوق الرهن ولو رهنه لا يلزمه ما لم يسلم
فلان لا يصير لازما لو عدل في طلبه مع فتحه الا اذا سلمه حاله
قيمة الرهن رهنه اي اذا ادى الى امانة ولم يجز على الوفاء جاز للبايع
ان يفتح العقد لان رضاه بائع كان بهذا الشرط ففرضه لا يكون
راضيا واذا لم يتم رضاه كان لان يفتح او يرضى بترك الرهن الا اذا
كان كاذرا كالمقصود اذ لا يستيفاء امانة ثبت على المعنى
وهو العبرة لان العبرة امانة قال اي المشتري لبايع وقد اعطاه
شيا غير البيع اسكت هذا حتى اعطى منك كان رهنه لاية ذكر
ما يدل على الرهن لان العبرة للمعاني وفيه خلاف في رهنه عينا
من رجلين بدين لكل منهما حصة وكلمة رهن عند كل منهما لان نصيبه
رهن لاهدهما ونصيبه الآخر لان الرهن اعني ما يبيع
العين بصفة واحدة فلا شيوع فيه ويوجب الجبس بالدين
وهو لا يتجزئ فيصار نجوسا بكل منهما ولا تاتي فيه كما اذا قل واحد
جماعة فحصة اجزاء اولياء المقبولين واستوفى يكون مستوفيا لنفسه
ولبايعين بخلاف الية حيث لا يجوز من رجلين عند اي حصة لان
المقصود منها ايجاب الملك والعين الواحدة لا تنقسم كونها ملكا
لجميعهما تملك فلا بد من الانقسام وهو ياتي في المقصود وهو ان
كل من يبيع في نوبته كالعقد في حق الآخر ولو ملك ضمن كل حصة اي حصة
وشه اذ عند الرهن لا يصير كل منهما مستوفيا حصة لان الاستيفاء
يتجزئ فان قضى دين احد هما فكلمة رهن لا تفرق لان جميع العين
رهن في يد كل واحد منهما بل لا تفرق رهنه من رجل رهنه بدين
عليهما صح ان الرهن بطل اي على الدين يسكن اي المرتهن الى قبض الرهن

اي

اي كل الدين لان قبض الرهن يحصل في الحال بلا شيوع كطلب حصة
كل من خص به بانه رهنه عبده وقبضه هذه مسئلة مستقلة لا
تعلق لها بما سبق يعني اذا اقام كل واحد من رجلين على رجل اية
رهنه فقبضه الذي في يدهم وقبضه فهو باطل لان كلا منهما ائتمنت
بحصة اية رهنه كل العبد ولا وجه للقضاء وكل منهما باطل لان
العبد لو ائتمنت بدين ان يكون كلمة رهنه رهنه بدينه بدينه
حالة واحدة ولا للمضاد بطل لو ائتمنت بدينه لعدم الاولوية ولا
للقضاء وكل منهما بالنصف للزوجين ففتح الرهن المتأخر ولو
مات رايته والرهن معا فدينه من كل كلمة اي بانه رهنه عبده
وقبضه كان نصيبه اي نصف العبد مع كل منهما رهنه حصة
لان حكمه في الحيوة كحصة الشيوع بعينه وبعد الممات يستيفاء
بالبيع في الدين والشيوع لا يفتقر **باب رهنه بدين مع حصة**
سمى به بعد الممات في رهنه المرتهن والراهن وصفاه في الراهن والمرتهن
الرهن عنده في خلاف ذلك ولا يأخذ منه اي الرهن من العدل
احدهما لغيره من الراهن في تحفظ بدينه واما رهنه وحق المرتهن به
استيفاء فلا يملك احدهما ابطل من الآخر ويضمن اي البطل
بدفعه اليه اي دفع الرهن الى احدهما لاية مودع الراهن في حصة
العين ومودع المرتهن في حق العينة في احدهما اجنبي عن الآخر
والخودع يضمن بالبيع الى الاجنبي ويملك على المرتهن اي ان
يملك الرهن في يد العدل يملك في ضمان المرتهن لان يده كيد المرتهن
وكلمة اي الراهن المرتهن او الى رهن او غيرهما ببيعة اي بيع الرهن
عند حلول الاصل هو لانه توكيل ببيع مال له في ان شرط اي التوكيل
في عقد الرهن لم يتفرع بالغرر وبموت الراهن او المرتهن ان
بموت التوكيل سواء كان التوكيل المرتهن او العدل او غيرهما واذا
مات التوكيل لا يتوهم وارثه ولا وصيه مقابله لان الوكالة لا تجزئ
خبرها المارث والآن الموكيل رهنه لاي راي غيره وكذا في التوكيل
بيعة اي الرهن ببيعة ورهنه اي الراهن كما سبعة حال حيوته
في غيبته وان مات المرتهن فالتوكيل على وكالته لانها لا تفضل
بموتها ولا بموت احد هما في جبر اي التوكيل عليه اي البيع ان



البيع
مع الرهن

حل الاجل والراهن عايب لانه يقتصر المهرتين وكيفية الا
 ان يحسد العايب اياها ليسع فان لم يبعده فالعايب ليسع عليه
 كوكيل بالقبض عايب موكلة حيث يجب عليها دفع العبد ولو اذ
 بالبيع مطلقا ثم رناه عن النسبة لم يبعد كذا في الكافي لا يسع
 الراهن او المهرتين الا برضى الاخر لان تحلل منها حق الراهن
 للراهن حتى الملك والمهرتين حتى الاستيفاء باحدى الراهن العدل
 حتى خرج من الراهن فالتمس رهن مكانه وان لم يقبض لغيره
 انقبض من ملكه على ملك التمن بملك على المهرتين بقاء عقد الراهن
 في التمن اقام مقام البيع المهرين كذا في حجة بعد رهن قتل اي اذا
 قتل العبد المهرين وعزم القاتل فحقه صارت رهن بدل العبد وكذا
 عليه قسدا في العبد المهرين فذوق به فانه ايضا يكون رهن بدل
 العبد المقول فان اى اى ان باع العدل الراهن فادى ثمنه
 اى ثمن الراهن المهرتين فاستحق اى الراهن ففى الراهن كذا
 بملك الراهن فى يد المشتري قد وقع فيها رهنه من ثمنه فشرط
 بدل المشتري المهرتين فكانت سهو من الناس حتى استحق الراهن
 قيمة الراهن لانه فاحسب فى حقه وحق البيع والعرض اى بعض التمن
 لان الراهن ملكه باء الضمان او ضمن المشتري العدل القيمة
 لانه متقد بالبيع والتسليم وهو اى حينئذ يكون العدل حذرا
 ان شاء ضمن الراهن قيمة الراهن لانه وكيد مخرج عليه بالقبض
 بالخو ومن جهة وصح اى البيع والقبض لانه ملكه بالضمان فثبت
 انه باع ملك نفسه فلا يرجع المهرتين على الراهن بدنه او ضمن
 المهرتين منه الذى اذاه اليه اذ قبض بالاشفاق انه اخذ التمن
 بعينه حتى لان العدل ملك العبد بالتضمن هو اى ذلك التمن له
 اى للعدل لانه بدل ملكه وانما اذاه الى المهرتين على ان البيع
 ملك الراهن فاذا تبين انه ملكه لم يكن راضيا به فله ان يرجع
 به عليه ويرجع المهرتين على رايته بدنه لان العدل اذا رجع بطل
 قبض المهرتين التمن فيرجع المهرتين على رايته بدنه ضرورة وحي
 التايم عطف على قوله على اى ملك اى اذا كان الراهن فافان
 يد المشتري اخذه اى المستحق من مشتربه لانه وقد عيى باله

ويرجع هذا الى مشتربه على العدل بثمنه لانه العاقد وحقه العقد
 يتعلق به ثم يرجع هذا الى العدل على الراهن اى بثمنه لانه العاقد
 وحقه العقد يتعلق به ثم يرجع هذا لانه الذى اذله فى العبد
 بتوكيله فيجب عليه تخليصه اذا رجع عليه حتى قبض المهرتين التمن وسلم
 المقبوض له او يرجع العدل على المهرتين بثمنه لان العقد لما انقضى
 بطل التمن وقد قبض المهرتين ثمنه اذا بطل وجب نقض قبضه
 ضرورة ثم يرجع هو اى المهرتين على الراهن بدنه لانه اذا رجع وتضمن
 قبضه عا د حة فى المهرين كما كان يرجع به عليه وان لم يشترط اى
 التوكيل فى عقد الراهن عطف على قوله فان شرط بل وكل بعد يعنى
 ان ما ذكره من التخصيص انما يتحقق اذا شرط التوكيل فى عقد الراهن
 فاما اذا لم يشترط فيه بل وكل الراهن العدل بعد العقد فالحق العدل
 من العبد يرجع به العدل على الراهن فقط اى لا على المهرتين لان
 التوكيل اذا كان بعد العقد لم يتعلق فى حق المهرتين فارجع عليه
 كما فى الوكالة المخوذة عن الراهن بان وكل انسانا بان يبيع سيفا و
 يقبض دينة من ثمنه فنقل ثم طه عهدة لم يرجع بها على العايب خلاف
 الوكالة المشروطة فى الراهن اذ يتعلق بها حق المهرتين وكان البيع
 واقعاً لحته وقد سلم له ذلك فجاز ان يلزمه الضمان قبض المهرتين
 ثمنه اولا صورة عدم قبضه ان العدل باع الراهن بامر الراهن
 وضاع التمن فى يد العدل بلا تعديبه ثم استحق المهرين بالضمان
 الذى يلحق العدل يرجع به على الراهن اى ملك الراهن مع المهرتين
 فاستحق المهرين الراهن قيمته بملك بدنه يعنى اذا استحق الراهن
 اى ملك رجل فله الخيار ان شاء ضمن الراهن قيمته وان شاء ضمن
 المهرتين لان كلاً منهما استحق فى حقه بالتسليم او بالقبض فان ضمن
 الراهن فقد بطل بدنه لانه ملكه باء الضمان فحقه التايم و
 ان ضمن المهرتين رجع على الراهن بقيمته التى ضمنها و بدنه اى القيمة
 فلانه مخوذة من جهة الراهن بالتسليم واما بالدين فلان يقبض
 قبضه فيعود حة كما كان **باب التوقف على اية الراهن** وقف
 بيع الراهن اى اذا باع الراهن بلا اذن المهرتين فالبيع ووقوف
 يتعلق حتى المهرتين به فيوقوف على اية ان اجاز المهرتين او

عهده
 بت جرح

الراهن ما يتحقق على الراهن كذا في الاستحالة من ان يستحاله اي اذن
 له الراهن بما يطلب منه فيحار الاستحالة وان كان الراهن حاربه ام
 استعاره اي الراهن من رايته العمل ان يملك اي الراهن حال العمل في
 صورتي الاذن والاستعارة لم يضمن اي الراهن لثبوت به العارية
 بالاستعمال ومن هنا فلهذا لم يضمن فاستحق الضمان في طرفي اي قبل
 العمل وبعد الفالج منه ضمير كما لو كان اي ضمن الراهن ضمانا كضمان الراهن
 وهو معلوم حتى استعاره حتى لم يضمن لان المال كان رضى يتحقق اي
 المستعير باله وهو يملك ذلك كاي يملك ان يتحقق به فلهذا لا يملكه وانما
 حتى يغيره المستعير باله من قبله او كنه فان الاطلاق والاعتبار
 خصوصاً في العارة لان العارية جبراً تقتضي الى المنازعة وان ضمن المعير
 ان يغيره من قدر فانه اذا عين قدر لا يجوز للمستعير ان يغيره
 باكثر منه او اقل لان التعديل مفيد وهو يفي الزيادة لان غرضه
 الاحتباس بما يتبراد او له وينفي النقصان ايضاً لان في المعير
 ان يغير الراهن مستوفي للملكية بمقتضى هذه الملاك ليرجع عليه
 ولو رهن باقل منه يملك الباقي امانة فلا يرجع عليه وجنح فانه
 وبله فان كل ذلك بعينه ليس ببعض النسبة الى البعض و
 تفاوت الاشخاص في الامانة والحفظ فان خالف اي بعد ما اعتبر
 التعديل ان خالف المستعير المعير فلهذا اي المستعير المعير في نفسه و
 يتم ان يضمن لانه يملك بالضمان فثبت ان الراهن يملك نفسه او ضمن
 المعير الراهن لانه ايضاً متعة فصار الراهن كالمعير والمؤمن
 كالمعير الخاص ويرجع اي الراهن بما ضمن من القيمة وبدينه
 على الراهن اما رجوعه بالقيمة فلهذا معزوم من جهة الراهن واما
 رجوعه بالدين فلان قبضه انتقص فعاد حقه كما كان وان
 وافق بان رهنه بمقدار ما اقره به و يملك اي الراهن عند الراهن
 استوفى اي الراهن كل دينه لو قيمته كالدين او اكثر تمام الاستيفاء
 بالملاك ووجب مثله اي مثل الدين للمعير على المستعير وبيد الراهن
 لانه قضى ذلك القدر دينه ان كان ضمنوا والا يضمن قدر الضمان
 والباقي امانة لا القيمة لانه قد وافق فليس متعة وبعض دينه
 عطف على دينه اي استوفى الراهن بعض دينه لو قيمته اقل من

الدين و ياتي اي باق دينه على الراهن لانه يضمن او لم يقع الاستيفاء
 بالزيادة على قيمته فوافقه المعير يعني ان المعير اذا اراد ان يعرض دين
 الراهن للملك فلهذا من الدين ليس للراهن ان يمنع عن تسليم الراهن
 لان المعير غير متبرع بقبضه الدين فلهذا من خليفه ملكه ضار او اذنه
 كما اذا اراد الراهن ضمير الراهن على القبول ويرجع على الراهن باق الدين
 سواء اي الدين القيمة لانه قضى دينه وهو مضطرب فيه فلا يوصف بموت
 منتهى فلهذا حال ان ساء اي لانه ان كان اكثر من القيمة يكون في
 الزيادة على القيمة متبرعاً فلا يرجع بذلك القدر وان كان اقل من
 القيمة فلا يضمن الراهن على تسليم الراهن ذكره في السريعة يملك اي الراهن
 عند الراهن قبل رهنه او بعد فلهذا لا يضمن وان وصيته بعرضه فلهذا
 قبل بالاستخدام او الركوب او نحو ذلك لانه ايضاً خالفه ثم عاد الى
 الوفاق فلا يضمن فلهذا لا يضمن جناية الراهن على الراهن مضمونة
 لانه تعديت حق لازم محرم وتعديت مثله بالمال فيقبل المال لا يضمن
 في حق الضمان وجنابة الراهن عليه اي على الراهن سقطت دينه
 اي الراهن بقدره باق امانة لانه يملك حقه فلهذا ضمانه وانما
 لونه وكان الدين موقفاً سقطت عن الضمان بقدره و لونه الباقي
 لان ما زاد على قدر الدين من القيمة كان امانة وانما ضمنه بالائتلاف لا
 بعقد الراهن فهو بمنزلة الواحدة اذا اتاهها المودع يلزمه الضمان كذا
 في غاية البيان وجنابة الراهن عليه اي على الراهن جناية و المراه
 الجنابة على النقصان توجب المال بان كانت الجنابة خطأً او تعديت
 او نفاقاً او تهاوفاً ما يوجب النقصان فهو معتبر بالاجماع كذا في البيان
 اما كون جنابته على الراهن بدراً فلهذا جنابته المحلوك على ما ذكره
 فيما يوجب المال بدراً لانه المستحق ولا يثبت الاستحقاق له عليه
 واما كون جنابته على الراهن بدراً فلان هذه الجنابة لو اعتبرها
 للراهن كان عليه التعديل منها لانها حصلت في ضمانه فلا يفيده وجوب
 الضمان مع وجوب التعديل عليه رهنه على تعديل الضمان فلهذا
 فصارت قيمته فانه تعديت في غرضه فانه وحل اجله اذ به رهنه المانة
 مرجحة وسقطت باقته وهو استعانة لان نقصان السور لا يوجب سقوط
 الدين لانه عبارة عن فتور رغبات الناس من خلافه تعديت في غرضه

لان باقية اريد المراد من الاستيفاء حساب مستوفى قبل التفتيش من المبادى
 ولو بعد بلوغه بمائة اى باع المراتب العبد بامر الراى من ربا وخصه بها
 ربح باقى وهو شحابة لان الراى من اذا باع عدا كانه استوفاه واما
 خصه فحينئذ يبطل الرهن وبقى الدين الا بعد الاستوفى فكذا
 ههنا فكذا اى عيدا بعدل الفاعل بعدل مائة قد دفع به فكذا ان الرهن
 بطل فيه لان العبد الشانى قائم مقام الاول فصار كالتاوى قائم
 وراجع سوره حتى اى العبد المهرمون يعنى رهن رجل بجملة عيدا
 قيمته الف درهم باللف درهم او اقل منه خطا فداه من نفسه لان ضمان
 الجنازة على المهرمون او العبد فله ان يشانه ودينه مستوفى لورقة فكذا
 المهرمون اقد العبد من الجنازة فان فداه اصلح رهنه وكان اية على
 الراى من بباله العبد رهن ككان ولم يرجع اى على الراى من بباله من
 الفدا لان العبد كله جهمون وجنازة المهرمون كجنازة الضامن ولو رجع
 على الراى من رجع الراى من عليه فلا يعيد ولا يدعى اى ليس للمهرمون ان
 يدعى اى ولى الجنازة لانه لا يملك التمسك فان اى ائتمن المهرمون
 الفدا ففدا الراى من فداه فيستقل الدين اى يقبل الراى من اذ دفع
 العبد او اذ به بالدينه فان دفع الوعدى سقط دين المهرمون اخذ الراى من
 العبد فيبطل الرهن ان لم يكن اى الدين اكثر من قيمته اى قيمة الرهن بل
 يكون مساويا او اقل اما اذا كان اكثر فيسقط من الدين مقدار قيمته
 العبد ولا يسقط الباقى مات الراى من بباله وصية المهرمون وقضى
 الدين لانه قائم مقامه فان لم يكن له وصى فقبض اى وصى نفسه الفدا
 ليبيعه رهن الاخرى بعض الزكاة لدين على الميت عند عريم من غرامه
 توقف على رضى الاخرين فله رد لانه اقر بعض الغرام بالدين فكذا
 لان موجب عقد المهرمون ثبوت الاستيفاء المهرمون فكذا فاشبه
 الاشارة بالدينه فحينئذ فان قضى دينه اى دين سائر الغرام قبل الرد
 اى قبل ان يرد ففقد الزوال المانع وهو حق بغير الغرام ولو اقر المهرمون
 اى لم يكن للميت الا عريم واحد جاز هذا الرهن اعتبارا بالدينه فحينئذ
 ويصح ان يرد لانه يباع فيه قبل الرهن فكذا بعده واذا ارهن اى الوكلاء
 بدين لميت على آخر جاز لانه استيفاء حكما وهو يملك ذلك فى رهن
 الوكلاء تفصيلات تاتى فى كتاب الوصايا المراد رهن عبيد قيمته

فصل العبد قتيلا

ليعلم اى ربح

عشرة بها اى بعشرة فتمت وتخلل بويسا ويا اى بعشرة بى
 رهن بيا اى بالعشرة وكان ينبغي ان يبطل الرهن اذ بالقيمة
 خرج عن كونه ضمانا للدينه او لم يسق بالامتنعونا وانما لم يبطل
 لانه بعد وان يعود بالتخلل ولان اذا اشترى عبيدا فله قبل
 القبض لا يبطل البيع لا ضمان صيرورته فكذا هذا لا رهن ضمان
 كذلك اى قيمته بعشرة فماتت بذا ربح قد بيع جلد با
 مساوى درهمين فله اى بجلده رهن به الى يد رهن لان الرهن يتقرر
 بالملك فاذا حصل بعض المهرمون حكم بقدره بخلاف اذا ماتت
 المسكة المبيعة قبل القبض فله جلد حيث لا يعود البيع لان
 البيع يتحقق بالملك قبل القبض والمشتق لا يعود قبل
 القبض ويعود البيع ايضا غاى الرهن كوكله ولبنه وصوف
 وثمرة لاراهن كوكله من ملكه و رهن مع اصله لانه يتبع له و
 الرهن حق لا رهن عيسى اليه وملكه فكذا اى ان يملك ملكا
 بياضى لائق الا ببيع لا ينسب لاهلها بقابل بالاصل لعدم دخولها
 تحت العقد مقصودا وان بقى اى النماء وملك الاصل فله
 يعسط اى افكك الراى من يعسط يقسم الدين على قيمته اى قيمته النماء
 يوم كان له رهنه والكسر وقيمة الاصل اى اصل الرهن يوم
 القبض لان الرهن يحير مضمونا بالقبض والزيادة تعتبر مقبوضة
 بالملك اى اذا بقى الى دقة البيع يبا بده شى اذا كان مقبوضا كوكله
 تباع فانه قبل القبض لاحقة له من الثمن فاذا قبضه المشتري و
 صار مقبوضا بالقبض صار له حصته من الثمن ويسقط من الدين
 حصته الاصل اى ما اصاب الاصل يسقط من الدين لانه يقابل الاصل
 مقصودا او يملك النماء بحصة اى ما اصاب النماء افكك الراى من
 الزيادة تقع فى الرهن مثل ان يرهن ثوبا يساوى عشرة بعشرة
 ثم يزيد الراى من ثوبا آخر يكون مع الاول بهما بعشرة لا الدين
 مثل ان يقول الراى من اقرضنى خمسين اخرى على ان يكون العبد
 الذى عندك ثوبا الف والفرق ان الاصل المهرمون بمنزلة الاى ان
 باصل العقد انما مقصودا اذا كان الزيادة فى المقصود عليه والمقصد به
 الزيادة فى الدين ليست شيئا منها اى كونها غير مقبوضة معلومة

عليه فظاهر واما كونها غير معتودة به فلو جوده بسببه قبل الرهن بملك
الرهن فانه معتود عليه لانه لم يكن محسوسا قبل عقد الرهن ولا يبيح
بعده رهن عينا يساوي النافذ فذوق منكره اي عينا يساوي النافذ
بدله فنوا الى الاول من حتى يرد الى رايه والمتمم ايتين في الثاني
حتى يجعل مكان الاول لانه الاول دخل في ضمانه بالقبض والدين فلا
يخرج عنه ما يقابل الا بنقض القبض فاذا كان الاول في ضمانه قبل
الثاني فيه لانها رضى به فاول احدهما فيه فاذا راد الى الاول دخل
الثاني في ضمانه ثم قبل بشرط جدي بالقبض فيه لانه بدله من
على الثاني بدله من يد الرهن بدلا مستقفا وضمان فلا يوجب
عنه وتقبل لا بشرط لان الرهن تبرع كالاية وعينه امانة فاعرف
واعتبر امانة يوجب من يقبل امانة ابراء الرهن الرهن
عن ربه فقبله الى قبل الرهن الا ابراء او وجهه له فملك الرهن
في يد الرهن بلا مانع من صاحبه بملك فحاشا ان يقال
زفر يقض منته للرهن وهو القيد من لان القبض وقع ضمانا
فبقي كذلك باق القبض وجه الاستحسان ان ضمان الرهن
باعتبار القبض والدين لانه ضمان استيفاء وذا لا يتحقق الى
باعتبار الدين وبالابراء لم يبق احدهما وبوالدين دخل المالك
يعلم ذات وصفين تقول برفا احدهما ولذا لو رد الرهن
سقط الضمان لعدم القبض وان بقي الدين فكذا اذا ابراء من
الدين سقط الضمان لعدم الدين وان بقي القبض ولو استوفى
اي الرهن ربه بالتام او بعضه بايقاد الرهن او مستوفى او
شراؤه عينا به اي بالدين او صلي عنه اي على عاين او امانة من
ربه على آخر فملك في يده الى الرهن بملك بالدين لان نفس
الدين لا يسقط بالاستيفاء وكونه لما تقرر ان الدين يقضي
بامثاله لان الاستيفاء يتعد لعدم الفاعل لانه يعقب مطالبة
مطلبة فاذا ملك الرهن تقرر الاستيفاء وان كان القبض بالاستيفاء
الثاني واما ما قبض الى من الذي في صورة ايقاد الرهن او
المستوفى او الشراء او الصلي وبطلت الحوالة وبذلك الرهن
بالدين او بالحوالة لا تسقط الدين وكن ذمة الخال عليه فمقام

الدين

ذمة الخيل ولذا يعود الى ذمة الخيل او انما شال على منسك لدا
اي كايملك الرهن بالدين في النسيان كونه بملك ما ينفذ اذا ملك
بغيره فظاهر على ان لا دين لان الرهن ضامن بالدين او بملكه عند
توهم الوجود كما في الدين الموقوف وقد اقيمت له لاحتمال من يتصدق على
اليام الدين بغيره فظاهر على عدم الدين بخلاف البراءة لا يسقط به واليه
باب الغصب اورده غيب كتاب الرهن لان في الاول غيب
شرعا وفي الثاني غيب غير شرعي بولفه اخذ الشيء من الغير بالغصب
متقوما او لا يقال غصب بوجه فلان الغر فلان وشرعا اخذ مال
من غير المالك منسك متقوما احتراز عن غير حريم احتراز عن اليمين فانه
غير حريم من يد المالك بل اذ احتراز عن اخذ مال المالك باذن يات
الى ان ازاله يد المالك معبرة في الغصب عندنا وعند الشافعي هو
اثبات يد المالك عليه وقرينة الخلاف تظهر في زوايد المفسر بكون
المقصود بقرينة البستان فانها ليست بمقصودة عندنا لعدم لانه
ايده عند مقصودة لاثبات اليد فالحاصل ان الغصب في الغصب عندنا
ازالة اليد المحقة واثبات اليد المبطلة وعند الشافعي هو الثاني
فقط لا خفية احتراز عن السرقة فاستخدام العبد وبيع الدابة
اي وضع الخيل عليه بالغصب لوجود ازالة اليد المحقة واثبات اليد
المبطلة فيها لا جلوسه على البساط لعدم ازالة اليد المحقة بالاستيفاء
اذ لم يوجد منه النقل واليخولن والبسط فعمل المالك وقد بقي اثر
فعله في الاستعمال فلم يكن اخذ من يده وحكمه الا ان لم يعلم انه مال
الغير وروى المصنف رواية او الغرم بالكلية والغير اي غير من علم الاخير
لان من الغير فلا يتوقف على علمه ولا ان لم يعلم خطأ وهو من غرض
بالدين ويجب المثل في المثل كالمكيل او الموزون والعاقبة في الغصب
بقوله تعالى فاعبدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم الآية المروية بالمشي
ما يوجب له مثل في الاسواق بلا تفاوت بين افراده بعينه وما لا يكون
كذلك فهو قيم ثم المثل قد يكون مصنوعا بحيث يخرج من الصنعة من
المشكلة بغيره نادرا بالنسبة الى اصله كالنخلة والقدر والابرق
فيكون قيميا وقد يكون مصنوعا بحيث لا يخرج من الصنعة من المشكلة
بقائه كثرته وعدم تفاوته كالمراهم المنصوبة والدرناير فان الغصب

ان المالك فيكون يوم الخصومة وعند ان يوسف يوم الغضب
 وعند يوم الانتقام لاني يوسف انه لما انقطع الحق بما لا
 يكون له فيكون في يوم الغضب والسبب لانه الموجب في حق ان
 انما يجب المصلحة الذمة وانما ينقل الى القيمة بالانتقام فيغير
 قيمة يوم الانتقام ولاني حينئذ ان ينقل لما ثبت في الانتقام
 ولهذا الوجه الى ان يومه من ذلك في ذلك وبقية انما ينقل
 فيغير قيمة يوم الخصومة والانتقام ويجب القيمة في اليوم
 وفيه انما يراعى انما يراعى في يوم غضب فانه مطالب
 بالقيمة حين غضب فيغير قيمة هذا ذلك فان ادعى في القاتل
 المالك حينئذ حتى يعلم انه انما يوجب لولي القاتل ثم يغير
 عليه بالبدل لان حق المالك ثابت في العين فلا يغير قوله
 فيه حتى يغير على طهارة اذ صادق كما اذا ادعى على يوم الانتقام
 برهن ان المالك انما يات عند غاصبه وقلب الغاصب الى
 برهن انما يات عند ما كان في يده اي الغاصب اولى عند طهارة لان
 وجوب الضمان بالغصب ثابت طاهرا وانما يات الرد غاصبا
 البينة لمن يدعي خلاف الظاهر وبينة المالك اولى عند ان من
 لا يات في حقه فيضام في الضمان وفي بينة اياه وحيثما يتحقق
 فيه ينقل ويحول لما عرفت انه ازالة المال عن يده كما يات في
 عليه ولا يغير بنية في الانتقام لا العقار الذي لا يغير ولا يكون
 فلو اخذ عقارا وملكه في يده بان غلب السيل على الارض فيثبت
 بحق الماء او غلبت دارا فيثبت باقية مساوية او حيازة سبل
 فذهب بالبناء لم يغير بنية في شمله وهو الغصب قبل فانه لا
 الدين والاستدانة في فصولها الاصح انه يضمن بابيع و
 التسليم والبيع وفي الوديعه يعني اذا كان العقار ودية عنده
 فيكون انما يات بالانفاق وبالرجوع عن الشراة بان شهدا على رجل
 بالرجوع ثم رجعا بعد التفاضل وضمن فيهما اي العقار والمنقول
 بالقبض المنقول ضمن بغيره متعلق بقوله نقض وسكنه هذا بان
 انقضت في العقار العارية الصادرة عن المالك غرضه ما ذكرنا ومن
 شراخ الحذرية وغيرهم انقض بالدم والسكنى بالسكنى مخصوصة

ومن ان يكون عارية بعمل يضمن الى ان يندفع البناء كالحذارة و
 العارية حتى قالوا في شرح قول البداية ويدخل فيها قالوا ان يندفع الدار
 بسكنه وعمله انما قيد بحله لانه اذا اندمست الدار بعد ما غصب
 وسكن فيها لا بسكنه وعمله بل باقية مساوية فيضمان عليه عند ان
 حنيفة واني يوسف فطهران مرادهم بيان سبب النقض الاول
 ما يوجب ابتداء وهو الدم والثاني ما يضمن اليه بالافرة وهو السكنى
 كذا في قوله وقد غيرة صاحب الوقاية هذه العارية فقال وما نقض
 بغيره كسكنه فلو لم عليه ان السكنى ان قيمة بالعمل الموهين لم
 يوجب للسبب الاول انما يضمن لغيره وتوضيح وانما لم كون السكنى بغيره
 عن العمل الموهين سببا للضمان وقد عرفت ان الدار مع السكنى
 اذا اندمست باقية مساوية ليس فيه ضمان وعندى نسخة منقولة
 من خط النصف وكانت العبارة المكتوبة فيها كما في البداية وغيره
 ثم غيرا وتجهدهم بالسكنى والصواب ما يوافق البداية وزعمه
 فان ما من المنقولة اذا انتقضت بالزراعة يضمن النقصان لانه
 اتلف البعض او باجارة عبد غصبه عطف على منكره بالضمان
 في المنقول اي ضمن ايضا ما نقص باجارة عبد غصبه فحصل له في مدة
 الاجارة نقص بسبب استغلاله كلاف البيع يعني اذا انتقص شيء
 من بنية البيع في يد البائع بفوات وصف منه قبل ان يثبت السكنى
 لا يضمن البائع شيئا لنقصانه حتى لا يسقط شيء من الثمن وان غلب
 النقصان وتراجع السوا اذا رد في مكان الغصب يعني اذا رد الغاصب
 المنقوب الى ما كان بعد نقصان السوا فان كان الرد في مكان الغصب
 فلا ضمان عليه لان تراجع الغاصب بالرجوع لا بفوات جزء وان لم يكن
 فيه بغيره لا كان بين المأخذ وبين الانتظار الى الزايل الى ذلك
 المكان ليس بتردد لان النقصان حصل من قبل الغاصب بغيره
 الى هذا المكان فكان له ان يضمن الضرر ويضامه بالقيمة ولا ينظر
 ونقصه باجاره عطف على من من انما اذا غصب عبدا مثلا واخره
 اخذ اجرة منقصه بالاستعمال وضمن ما نقص بغيره باجر اخذه
 عند ان حنيفة وحجة واصلة ان الغلة للغاصب عند اخذها في ذلك
 لان منافع لا تقوم الا بالعقد والعقد هو الغاصب فهو الذي جعل

منافع العبد لا بعقده فكان بواولي بيدها ولو حران يتصدق
بها لا يستفاد بها بدل خبيث ايه المتصدق في مال الغير ايه
استجاره ايه اذا استجاره شيئا واجره واجزه مكره ايه
عليه تقبضه لما ذكره في ربيع اي يتصدق ايضا ببيع مفضل بالتصدق
في مودعه ومضمونه متعينا بالاشارة او بالشرارة بالدرهم
ولو دية او الغصب ونقد فان اشار اليها بغيره او الى
غيره او اطلق ونقد لا يعني ان المودع او الغاصب اذا تصرف
في المودعة او المضمونة ببيع يتصدق به عند ابي حنيفة ومحمد
واصح فيما يتحقق بالاشارة كالعروض وكما ان العقد يتحقق
به حتى لو ملك مثل القبط بطل البيع فيستفيد الرقبة والبدن
الجميع بملكه خبيثا يتصدق به اما في لا يتحقق كالمدايم والناية
فقد ذكر في الجامع الصغير اذا اشترى بها فانه يتصدق بالوجه فان
هذه العبارة يدل على انه اذا اشار اليها ونقد منها واما اذا
اشار اليها ونقد من غيرها او اطلق ونقد منها ففي كل ذلك يلزم
له لان الاشارة اليها لا تفيد التعيين فيستوي وجودها وعدلها
الا ان يشاكه بالنقد منها وبه كان يعني الامام ابو الليث في الفتا
قال مشايخنا لا يلزم بطل حال ان يتناول من الشئ فيقول ان
يعطى وبعد الضمان لا يلزم الرجوع بكل حال وهو المختار لا خلاف
ان يارب في الجامعين والعادية اجرة اي الغاصب فاجاز ما
في المدة فتصدق اي بوجه ما مضى قبل الاجارة وما بقي لما ملكه
لان الغاصب يفتن في حقه وعند محمد اجرة ما مضى لغاصبه لانه
العاقبة وما بقي لما ملكه لانه يفتن في حق ما ملكه كذا في غير المختار
لواجره فاستحق في المدة واجاز المستحق لانه كما ملك الغصب
اي رجله لا لا وغيره اي المضمون احتراز عما اذا تغير بغيره فمقتضى
ان صار الغيب زبيبا بنفسه او الوطى ثم فاق المالك فيه الجنا
ان شاء اخذه وان شاء تركه وضمنه عزال اسمه فماتت غريمه
احتراز عما اذا غصب شاة فذبحها فان ملك ما كذا لم يزل بالبيع
الجزء اذ لم يزل اسمه حيث يقال شاة مذبوحة ولم يزل واعلم من هذه
لان من قال كذا وله كمنطة اذا غصبرا وطخرا فان كذا صدق

تتفق بعين كمنطة كجملها برهنية ونحوها ترؤل بالعلم والاحتياط
ايه لان قوله زال اسمه من عند لانه يلزمه او احتياط اي المضمون
بملك الغاصب ولم يميزه احكاما كمنطاة برة برة او شعيرة شعيرة
او لم يميزه الا بخرج كاختلاف برة بشعيرة او بالعكس فضمنه اي
الغاصب المضمون وملكه اما الضمان في صورة التعيين وزوال
اسمه فتكونه متعينا واما الملك فلانه احدث صنعة مستقيمة لان
قيمة الشاة تزاد بطيخا وشعيرة وكذا قيمة كمنطة تزاد بجملها
دقيقا واحدا فيا قيمة حتى ان ملك بالكامر وجه حتى يتبدل الاسم
وزال اعظم منافع وجن الغاصب في الصنعة فايتم من كل وجه فيكون
الاجل على الملك من وجه على ما تقرر في حصول ان ضرر المخرج اذا
تغير رضا كان الرجحان في الذات احق منه في الحال واما الضمان
في الاختلاف فتكونه متعينا فيه ايضا واما الملك فليست يجمع اليه
في ملك الغاصب منه بلا قبل متفق بملك قبل الرضا اي رضي المالك
اما باء او بدله او برأيه او شفعين القاضي وهذا استحسان والقياس
الحل لان ملكه ثبت بحسبه وملكه يجوز للتصرف بلا توقف على
رضا غيره ولذا لو ربه او باعه حتى وجه الاستحسان قوله عليه السلام
في الشاة المذبوحة المصلية بلارضها صاحبها اطعموها الاسراء
انما الامر بالتصدق زوال ملك المالك وحرمة الانتفاع للفق
قبل الارضا ولان في اباحة الانتفاع فتح باب الغصب فيرم قبل
الارضاء حتما لما ذكره الفاضل ونفاذ بيعه وبيته مع حرمة
اقتيام الملك كافي البيع الفاسد كذبح شاة وطخرا او شعيرة ولكن
بر او زرعه وجعل حديد سيفا والبناء على ساجدة وهي حجر عظيم
قد لا يثبت الا ببلاد الهند وان ضرب حجر من دراهم او دينار او
انما فلكه بلائح لان العين باق من كل وجه ومعناه ان لا يثبت
وكونه موزونا وبها بقيان حتى جريته الربا باعتبارهما في
شاة غيره طرخها اي ذلك الغير المشاة عليه اي المزاج واحد قيمتها
او اخذها اي الشاة المذبوحة يعني ان المالك يختر ان شاء خصه
قيمتها وسلم الشاة اليه وان شاء اخذها وضمن نقصانها لانه
اللاف من وجه القوت بعض المنافع كالحل والدر والفصل وتباعد

وهو الذي كان في اليد غير ما كوله لا فقط الغاصب طرقا
بضمه لا كونه جميع قيمته لو جرد الاستهلاك من كل وجه كذا لو
حرق ثوبا وفوت بعضه وبعض سقطته يعني ان المالك بخير فيه
ايضا ان شاء ضمن الغاصب كل قيمة ثوبه وكان الثوب لا غاصب
وان شاء اخذ الثوب وضمنه النقصان لما ذكر ولو فوت كل ثمن
اي الغاصب كلها اي كل القيمة وفي حق يسير نقصه بلا نفوت
شي منه ضمن ما نقص واحد من الثوب ثوبه لان العين قائم من كل
وجه يعني في ارض غيره او غرس فلها اي البناء والغرس ورايت
لان الارض لا تغيب حقيقة بقيت فيها حتى المالك كما كان والغاصب
جعلها مشغولة فيؤخر بتفريغها كما لو شغل طرف غيره بطعامه لما لا
اي الارض ان يضمن له ان لا ياتي او الغارس قيمتها اي البناء الذي
ان تغيب اي الارض يد اي بالبناء والغرس وبتن طرقي حرفة
قيمتها بقوله فتقوم اي الارض بدونها اي بدون البناء والغرس
ومع احد بها حال كونه مستحق القلع فيضمن القليل فان قيمة الشجر
والبناء المستحق القلع اقل من قيمة مقلوعا فقيمة المقلوع اذا
نقصت منها اجرة القلع كان الباقي قيمة الشجر المستحق القلع فاذا كانت
قيمة الارض باقية وقيمة الشجر المقلوع عشرة واجرة القلع درهمين
تسعة درهمين فالارض مع هذا الشجر تقوم باقية وتسعة درهمين
المالك التسعة هذا اذا كانت قيمة الساحة اكثر من قيمة البناء
او الغرس واذا عكس فلا غاصب ان يضمن له قيمة الساحة شيئا
اي الساحة كذا في النهاية قوله الثوب اي الذي غصبه او صخره ولو
السويق الذي غصبه يضمن فان المالك بالخيار ان شاء ضمنه اي
الثوب حال كونه ابيض يعني اخذ منه قيمة ثوب ابيض ومثل سوية
وسلمه الى الغاصب لانه من المشايات او اخذ بها اي الثوب والسويق
وضمن ما زاد الصبح والسمن لان الصبح مال متقوم كالثوب بغضبه
وصبحه لا يسقط حرمة ماله ويجب صيانتهما ما امكن وذاتي ايضا
معنى مال احد بهما اليه وايضا حتى الاخر في عين ماله وهو فيما قلنا
من القيمة الا اننا اثبتنا خيار لرب الثوب لانه صاحب اصل والغاصب
صاحب وصف فان سود اي الغاصب ضمنه المالك ابيض واخذه

ولا تنفي الغاصب من احوال التسوية لانه نقص قوله يعني اي الغاصب
ما غصبه ضمن قيمته ملكه اي الغاصب ملكا مستندا الى وقت الغصب
وقال انك اني لا يملكه لان الغصب ثمة محض فلا يكون موجبا للملك
لانه حكم شرعي فيستدعي سببا مشروعا ولنا ان المالك ملك بدل
المغصوب بخلافه اي رقبته ويدل على وجوب ان يخرج المغصوب عن ملكه
المستأجمن المبدل والمبدل في ملك شخص واحد ووجب ان يدخل في
ملك الغاصب والا لزم ثبوت الملك لما لا ملك وصدق اي الغاصب
في قيمة اي المغصوب بحيث ان لم يبرهن المالك للزيادة يعني ان
ادعى المالك زيادة قيمة المغصوب وانكرها الغاصب فان برهن
المالك قبل الاصل في الغاصب يمينه في نفي الزيادة كما في سائر
الدعاوى فان ظهر اي المغصوب وهي اي قيمته اكثر مما ضمن الغاصب
وقد ضمن بيمينه اخذ اي المغصوب المالك وصدق حذو
المعنى اي المالك الضمان لان رضاه بهذا القدر لم يتم حيث ادعى
الزيادة وانما اخذها ونها احد المينة ولو ضمن الغاصب بقول ماله
او حجة اي حجة ماله او كقول الغاصب فقول اي الغاصب لا خلاف لما كانت
لانه رضي بالمبادلة بهذا القدر حيث ادعى هذا القدر فقط فذبح مع غاصب
ضمن بعد بيعه لا اعتاقه كذا في اي او ضمن بعد الاعتاق فان المالك
الثابت للغاصب ناقص لثبوت مستند ثابت مستند ثابت فموجب
دون وجه والمالك الناقص يكفي لنفاذ البيع دون التصرف زوال المغصوب
مطلقا اي سواد كانت مستقلة كالسمن الحسن او منقصة كاللؤلؤ والمر
لا تضمن الا بالثمن او المبيع بعد الطلب لانها امانة وحكمها هذا ما تضمنت
تجارية بالولادة مشغول ويكره لولده اي اذا ولدت تجارية المغصوبة
ولذا كان النقصان مشغولا على الغاصب فاذا كان في قيمة الولد وغالب
جبر النقصان باللول ويسقط ضمانه عن الغاصب والا فيسقط بحسب
قوله في بامه غصبا ثبات فوات حامله فوات فان ضمن قيمته لانه
لم يرد ما اخذها لانه اخذها ولم ينفذ فيها سببا المكلف وورد ما
وفيها ذلك فصار كما اذا جنت جنابة في يد الغاصب فقضت بها
او دفعت بها بعد الرد فانه يرجع بضمته على الغاصب كذا في خلاف
فكرة يعني اذا زنى برجل مكرهه جنت فماتت في نكاحها فماتت

تضمن ما يغيب يعني عند فساد الرضخان لا فخر في ما اى بامية
عقبها واسم ولد ما اى حبلت منه وادعى ثبت النسب بعد ارضاه
الملك لان المتضمنين ممن له حق المتضمنين او رث شبهة والنسب
ثبت ما كما لو زفت له غير اوانه والولد يثبت لان الحرية لا تثبت
بالشبهة كذا في الحاشي المنافع كركوب الدابة وسكنى الدار واستخدام
المال كون لا تضمن بالغيب والاتلاف صورة غيب المنافع ان
يغيب عبدا مثلا ويسكنه شهرا ولا يستعمله ثم يردّه على سيده و
صورة اتلاف المنافع ان يستعمل العبد شهرا ثم يردّه على سيده كذا في
الحاشي بل تضمن ما يستعمل باستعماله فيقوم الغيبان الا ان يكون
اى المقصود استثناء من قوله لا يضمن وقفا او مال يتيم فان
منافعها تضمن كذا في العاديات وغيرها ولا يضمن ايضا المجرم وخبره
بان اسلامه في هذه النسخة برقا فانها اخر لا يملكها الا بالان
في حق المسلم بخلاف مال الذمي من ثمر وخصه حيث تضمنت
بالا اتلاف لانها مال في حقه غيب حمس حلقه بغير مقوم كمال
منه انطلق الى الشمس ومنها اليه او جلد ميتة في بغيره اى بغير
مستقوم كالتراب والشمس هذ بها المالك تجانا اذ ليس فيه مال
مستقوم للغاصب وكانت الدابة اظهارا للمالية والمستقوم
كفعل الثوب ولو اناهما ضمن لا تلاف ذلك الغير فلو حلقها بمقوم
كما على ملكه اى الغاصب الحلق ولا يضمن المالك عليه اى الغاصب لان
لغيره لم يكن مستقوما والمال ملكا فبغيره حجب الغاصب فيكون له
بغيره ولو دفع به اى بمقوم كالتلف والعوض هو بها الجلد اخذه
المالك ورواها والديع اذ يباع الدابة اتلف بالجلد مال مستقوم
لغاصب كالصبي في الثوب فخرج حجب الغاصب لو اتلفه لا يضمن
لان لم يتلف مال الغير ضمن بغيره عرف وهوالة المالك بغيره
ودق وطينور قيمته صالحا لغيره لاي في الطنور ضمن تحت الخوت
وتخوه الباقي ويضمن باراقة سكر ومصف وقدره غناهما
في كتاب الا شرية قيمتهما لا المثل لان المثل ممنوع عن ملكهما
ولو كان فعل جاز ولو اتلف صليب خزانة ضمن قيمته صليبا لانه
مال مستقوم في حقه وهو مقر عليه فلا يجوز التعرض له ويصح بيعها

تقوم

فصارت

اي بيع هذه المذكورات وقالا لا يضمن ولا يبيع بيعا وقبل الخلاف
في اهل وقت والطبيلو الذين يضمنان للموفاة طبل الغزاة والذين
يباع خبره في العوس فيضمنهما بالاتلاف بلا خلاف لهما ان يذبحا
احد من العوسية فيبطل تقوما كذا في قوله اتلفا اموال اهل حيرة كما قيل
من وجوه الانتفاع وان صلحت ما لا يملك ايضا فصارت كالامة
الغيبية وكهول كالكسب النطوح والجماعة الطيات والديك المتقاتل
والعبد الخصى حيث يجب فيها القيمة غير صالحة لهذه الامور الغيبية
على قولها ككثرة الفساد فيها بين الناس كذا في الحاشي حتى يهدى لغيره
او حتى يربط او ابق او حتى اصطبلها اى الدابة او حتى يفتن
طائره فذ يثبت هذه المذكورات وفي الدابة والغنم خلاف محم
او سعى الى سلطان ثم يوديه ولا يرد فيه ايضا وله بلا دفع اليه او
سعى اليه يضمن ولا يضمن عن نفسه بغيره اى نهي الساعي او قال
عند سلطان قد يفرم وقد لا مقول القول قوله انه قد وجد للفرم
لا يضمن بهذه الصور لانها السبب وتلف فعل مختار ولو غرم
مطلقا بضمن لوجود السبب كذا اى يضمن الساعي لو سعى بغيره حتى يفتن
محمم بخراله عن السعاية وبه يضمن امر عبد غيره بالاباق او قال
اقبل نفسك ففعل اى ابق او قتل نفسه وجب عليه اى الامر بقيمة
ولو قال له اتلف مال مولاي فانك لا يضمن لانه باجره بالاباق و
القتل صارا غاصبا ماله وانما يصير غاصبا للعبد والعبد لغاصبه
فان لم يملك وانما اتلف بفعل العبد كذا في العاديات استعمال عبد
الغير يضمنه كان يقول له ارتق هذه الشجرة وانك لثمرة لها كل انت
وانا وان لم يعلم انه عبد او قال ذلك العبد اى حر ضمن قيمته ان
يملك لانه استعماله في مشغله ولو استعماله لغيره كان يقول ارتق
الشجرة وانك لثمرة لها كل انت لا اى لا يضمن لانه لا يصير غاصبا
كذا في العاديات **كتاب الامراء** وجه المناسبة بينه وبين الغيب
ظاهر وهو انهما على اقل من كبريه وشرعا حمل الغير على فعله
من المقتضى على ما نرى الجوارح بما يتعلق بالجل وهو اعم من القتل و
اتلاف العنود وجس الغيب والقيده بعدم رضاه به اى رضاه الغير
بذلك الفعل لا اختياره اى لا بعدم اختياره لكنه اى ما بعدم الرضا

لان استعماله في ذلك
الفعل اما بالاتلاف مال المولى
فلا يصير غاصبا
بالامر

قد يفسد الى الاختيار وقد لا اي لا يفسد فالاصل ان عدم الرضا
 معتبر في جميع صور الكراهه واصل الاختيار ثابت في جميع صوره لكن
 في بعض الصور يفسد الاختيار وفي بعض لا يفسد اقول هذا هو
 المستظهر في جميع كتب الأصول والفروع حتى قال صاحب الشريعة في التفتيح
 وهو انما يلزم بان يكون نفوت النفس او اعتقود هذا معدوم للرضا
فسد الاختيار وانما غير ملزم بان يكون نجس او يفسد او ضار في هذا
 معدوم للرضا غير مفسد الاختيار فلما يفسد ما قال في التوقيف في بعض
 يوقته بغيره فينفوت به رضاه او يفسد اختياره فان فيه بعض الشيء
 فسيما له كالا يفسد على من يعرف القسم والقسم واجب ان صدق بشروط
 بعد ما قال فيه ذلك قال في شرح الوكي في ثم الكراهه لو كان احد هما
 ان يكون مفوت للرضا وهو ان يكون بالنجس او الضرب والثاني
 ان يكون مفسدا للاختيار وهو ان يكون بالنفس او قطع العضو فلو
 ان يفسد في نفس الاختيار ففي نجس او الضرب ينفوت الرضا ولو كان
 ان يختار الصالح باق وفي النفس لا يفسد الاختيار غير صحيح في الاختيار
 فانه ثم قال وحقيقته الى اخذه ما قال في المنحة بنى عن المنحة من بعد
 ابيته عدم سقوط الخطاب عنه لان المكره مبتلى ولا يتكلم بحقيقته
 كخطاب لا يري انه متردد بين رض وخط ورضه وبأنه مرة و
 يوجر اخرى وهو دليل الخطاب وبقاء الابطلية وشرطه اربعة امور
 الاول قدرة على العمل على تحقيق ما يهد به سلطان او غيره يعني اختياره
 او نحوه هذا عندنا وعند ابي حنيفة لا يمتنع في الايمان بان القدرة
 لا تكون بلا منعة والمنفعة لا سلطان قالوا هذا اختلاف عصر وزمان
 لا اختلاف جهة و زمان لان في زمانه لم يكن لغير سلطان من القوة بالحق
 به الكراهه فاجاب بناء على ما شاهد في زمانها ظاهرا الفساد وصادرا الامر
 الى كل متعاقب في جميع الكراهه من الحكم والفتوى على قولها كذا في
 خلاصة وانما في خوف الفاعل وقوعه في وقوع ما يهد به في العمل
 بان يغلب على ظنه انه يفعل ليضرب به جولا على ما ادعى اليه من الفضل
 والمباشرة والثالث كونه اي الفاعل مستقفا عما اكره عليه حتى ما
 اي حتى نفسه كسبح ماله او اتلاف او اعتاق عبده او حتى شخص
 آخر كالتلاف مال الغير او حتى الشروع كشرب خمر والزنا ونحوهما

والربا به كون المكره به متلف لنفسه او عضوا او موجب علم
 بعدم الرضا وهذا ادنى مراتبه وهو ايضا متفاوت تحت
 الاختلاف كما سياتي وسواء في المكره انما يلزم يفسد الاختيار لو
 كان بالتلاف نفس او عضوا وانما غير ملزم لا يفسده لو نجس او يفسد
 حديد بن اوزعيب شديد في المبسوط انه في نجس الذي هو الكراهه
 ما يوجب الاختتام ابيتن به وفي الضرب الذي هو الكراهه ما يوجب منه
 الاثم الشديد وليس في ذلك حد لا يزاو عليه ولا يفتق منه لانه
 المتأدير لا يكون بالبراني وكذا على قدر ما يرى في الحكم اذا رجع اليه
 بخلاف جسد يوم او قيدا اي قيد يوم او ضرب غير شديد فانه
 لا يكون اكراما ولا يبالى بمثلته عادة فلما بعدم الرضا ان الذي
 جاءه يعني انها تكون اكراما لرجل له جاه وعجرة لانه ضريح اشد
 من ضرر الضرب الشديد لعزوه فنفوت به الرضا بما لا اول يعني
 بالملح في نفس اهل الميت ودم ويا خذ نرد شر بخران وانه يفسد شيئا
 مقبلة بجارة الاختيار في حاله الضرورة مبهقات على اصل العمل بقوله
 تعالى الا ما اضطررتم اليه فانه استثنى حالة الضرورة والاشتمال
 فكلم بالباقي بعد الاشياء والاضطرار يحصل بالكراهه الملح وبالضرب على
 النفس اثم في هذه الصور كما في الخصية لانه لا يبيع كان بالامتناع
 معا ولا غيره على ايهما كان نفس ورفض ايضا تفتك كونه عليه
 منقطع بالايان حديث عمار بن ياسر حيث ابتلى به وقال عليه السلام
 له كيف وجدت قلبك قال منقطع بالايان فقال عليه السلام فان
 عادوا بعدد فيه نزل قوله تعالى انما من اكره وقلبه مطمئن بالايمان
 وبالضرب عليه اي على النفس في هذه الصور اجري حيا وجوارا من صبر
 ولم يظهر كذا حتى قتل لان خبيثا رضي الله عنه صبر على ذلك حتى صلب
 وسماه النبي عليه السلام سيد الشهداء ورفض ايضا التلاف مال
 مسلم لان التلاف مال الغير مستباح للضرورة كما في الخصية وقد ثبت
 ولكن كما عليه المال من لامل لان الفاعل اثم لامل فما يصنع ان
 له والاتلاف من هذا القبيل بان يلقيه عليه فيستقله لا يتكلم على
 التلاف اي لا يرفض قتل مسلم او يصر على ان يقتل فان قيل لما كان
 ان قتل مسلم مستباح للضرورة ما الا ان يعلم انه لو لم يقتله قتله



فيها الكراه لعدم احتمالها الفسخ ورجعته وإيلائه وفيه فيه ان
 الاطلاق بالاسماء بان يقول فينت اليها فانها لما صحت مع الزل صحت
 مع الكراه ايضا وسلامه فانه اذا اكره عليه ما راسا اذا وجد
 الكراهين قطعا وفي الاخر احتمال فرجها جانب الوجود واحتمالها بقاء
 قبل الرجوع يعني اذا اكره ما راسا لم يرجع عنه لا يقبل التمكن الشبهة
 لا احتمال عدم الاسلام من ان يبدل فيكون كونه مستتب فلا يكون حرجا
 ولا تعتبر ردة لانها تتعلق بالاغتصاف والابري انه لو نوى ان يغير
 بصير كافرا وان لم يحكم به والاكراه وان لم يغير لا اعتقاد ولا
 تبين عزمه لم يحكم بالردة صاوي السطاح ان طلب منه ما لا يكره
 ولم يعين بيع ماله ان لم يقبل بيع ماله وان اعطى منه فباعه حتى ان كان
 البيع لعدم الكراه بالنظر اليه كذا في قوله من خوفي الزوج بالفسخ
 مذهب لم يفسخ البتة ان قدر في الزوج على الضرب بوجوه الكراه **كتاب**
الرجوع وكيفية المنع مطلقا وشرا عاصم اعاد التصرف القولي خصه
 بالذكور لان الرجوع لا يتحقق في افعال الجوارح وسرقة اثر التصرف القولي
 لا يوجد في الخارج بل او بغيره الشرح كالبيع وكونه فاذ لم يوجد في
 الخارج جاز ان يعتبر عدمه بخلاف التصرف العقلي الصادر عن
 الجوارح فانه ما كان موجودا خارجا لم يجز اعتباره عدمه كالفسخ و
 اتفاق المال والاعمال كان سفسطة وسببه الصغر ان يكون غير بالغ
 فان كان غير متميز كان عدم العقل وان كان متميزا ففقد العقل
 فالفسخ محتمل اذا اذن له ان لا يتصرف بغيره جانب المصلحة
 لجنون فان عدم الاقامة كان عدم العقل جسيما غير متميز وان جاز
 في بعض الاوقات كان ناقص العقل جسيما عاقل في نفسه فانه اذا اذن له
 فاحتملوا في تفسيره واحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الذكاء فخطأ
 الكلام فاسد الله بيرا لانه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل الجنون
 والرق فان الرقيق له اهلية في نفسه لكنه غير رعاية الحق المولى
 كمالا يطل منافع عبده باجارة نفسه فانه لا يملكه بغيره تعالى
 الله وان لم يكن المولى اذا اذن في بعض بنوات حقة علم ببيع طلاق جسيما
 و الجنون مغلوب اما الجنون فله عدم عقله واما العصبى فغيرها عقل
 كالجنون لا يقف على المصلحة في الطلاق لعدم الشهادة ولا خوف

لا

على عدم السواقف باعتبار بلوغه حد الشوق ولذا لا يتوقفان
 على اجازته ولا ينفذان بمباشرة ولم يصح اعتبارهما كتحققه في الضر
 ولا اقرار بهما لان اعتبار الاقوال بالشرع والاقوال بحقل الصدق و
 الكذب وقيل الشرع شرعا او البعض او البعض فاما كونه فورا
 نظرا لما وصح طلاق العبد لانه اهل يعرف وجه المصلحة فيه ولا يفسخ
 ابطال ملك المولى ولا تفويت منافع منفعته فانه في حق نفسه
 لقيام اهلية لاني حق مولاه رعاية لجانبه لان نفاذه لا يكون عليه
 تحقق الدين برقبته وكسبه وكلاهما اختلف ماله فان اقر بالاجر
 الى عتقه لوجود اهلية ونزول المانع ولم يلزمه في الحال قيام المانع
 هذا اذا اقر بغير المولى بال واما اذا اقر له به فلا يلزمه شيء بعد عتقه
 لما تقرر ان المولى لا يستوجب عليه عبده مالا ولو اقر بعتد او فودع
 ولم يوتر الى عتقه لانه بقي على اصل الحرية في حق الدم ولذا لم يصح اقرار
 المولى عليه فيما ادى له والقود اذا اقر منهم اي الجوارح من بعد العقل
 اعتقد بان البيع سالب للملك والشرع جالب له اعتبر به عن الجنون
 المغلوب والعصبى الغير المتميز خبره وليتبين الفسخ والامضاء واراها
 بالعتق ما دار بين الفسخ والضرر بخلاف الايجاب حيث يصح بلا اذن
 المولى بخلاف الطلاق والاعتاق حيث لا يفتقران وان اذن المولى
 وان اتفقا ان الجوارح سواء عقلا او لاشيئا فتمنعوا لما تراه لاجز
 في افعال الجوارح لان اعتبار الفعل لا يتوقف على القصد فان التام اذا
 انقلب على انسان او افسد ضمن ان عدم القصد لكن لا يخاطب بالاداء
 الا عند العقد كالمعسر لا يطالب بالدين الا اذا ايسر وكان التام لا
 يوتر بالاداء الا اذا استيقظ لا يخرج من مكلف بسفه بوضف تعثر
 الانسان فتكلم على العمل بخلاف موجب الشرع او العقل مع قيام العقل
 وقد عرفت انفساء على تذبذب المال واسرافه على خلاف مقتضى الشرع
 او العقل ومفق ودين عند اهل حنفية وعندهما وعند اهل المال في حرج
 العصبى وذا طلب غناه الفاسد بغير عتقه بوجه العاصي ومنعه من
 البيع والاقار وعند اهل المال في حرج على الفاسق زواله عن مقت
 ما جاز هو الذي يعقم الناس ليعمل وطيب جاهل ومكاره فاسد هو
 الذي يجازى الدابة وبأخذ الكراه فاذا جازوا وان السفر لا دابة له فانقطع

غلب

فقلت عن الرقعة فان في حجر كائن ما دفع من العادة فالحق ما جاز
 يفسد على الناس ويمنع والطبيب لما يبل ابدانهم والمكاريب المناس
 يتكف امورهم فان دابة اذا ماتت في الطريق وليس له اذن ولا يمكن
 شراء اخرى ولا الاستيجار فيؤدى الى اطلاق اموال الناس بمعنى
 المنع من التصرف حشا قال في الجواب ليس المراد به حقيقة الحجر ولا
 المعنى الشرقي الذي يمنع نفوذ التصرف الا يرى ان مقتضى لو افق
 بعد حجر وانساب في الفتوى جاز ولو افق قبل حجر وانساب حجر وكذا
 الطبيب لو بلغ الادوية بعد حجر نفذ بغيره فدل انه اراد به الحجر
 وانما اراد به المنع حسي اي يمنع به لاداء الشبهة عن شلوم حشا لان المنع
 من ذلك من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بل العبد غير مستبعد
 امره عند تاجه الرشد في المال فاذ بلغ مصلحا لما لا يضر عليه ولو
 فاستاد عند استافى في الدين ايضا لم يسلم اليه باله في يبلغ حشا
 وعشرين سنة فاجاب عن عرضي استهانة الله قال ينتهي اب
 الرجل اذا بلغ ثمان وعشرين ولو وصية حتى تصير ثمانية قبله اي لو
 تصرف في مال قبل ذلك نفذ وبعده اي بعد بلوغه ثمان وعشرين
 يستلم باله اليه ولو بلا رشد وقال لا يدفع حتى يونس رشده ولا يجوز
 تصرفه فيه يجيب القاضي المدعيون ليس باله لانه لا يقع قضاء الدين
 واجب عليه والمحاكمة فلم يجبه فحكم دفع الطلوع ايضا لا يفتي الي
 مستحقه وقضى القاضي بلا امره اي المدعيون وراهم وبنه من
 دراهمه لان الدارين ان باخذة بيده او اخلو بخمس حقة بل مدعي المدعيون
 فكان للقاضي ان يعينه ويبيع ونايره لدراهم دينه وبالعكس القائل
 ان لا يجوز ذلك الا من لان الدراهم والدرنا من متخلفان وجاز استحقاقها
 وجهه انها متخذان جنسا في الثمنية والمائة حتى يضمن احدهما الى
 الاخر في الزكوة مختلفان في الصورة حقيقة وحكما بالاول فليدر
 واما الثاني فليدر جريان ربا الفضل بينها لا اختلافها فاستلزم الى
 الاتحاد ثبت للقاضي ولابن القسوق وبالنظر الى الاختلاف في سلب
 عن الدين ولابن الاخذ عملا بالسبيل لا اي لا يبيع القاضي بوجه
 واختاره لدراهم دينه لان المقاصد تتخلو بصورها واعيائها
 وليس القاضي ان ينظر لغرامة على وجه يلحق به الضرر واما النفوذ

فوسائل لان المتصور وجوبه الخالية لا العين فافترقا افسس ومعا
 عرض من اراه يقتضيان ان ان كان بايعة فبايعة اسوة للفراد وان
 كان قبل القبض فلبايع ان يجبس المتاع حتى يقبض الثمن وكذا
 اذا قبض المشتري بغير اذنه كان لان يسترده ويجب بالثمن حجر
 فانه في دفع الى فاض اخر فاطلة الثاني جاز اطلاقه وما صنع المحرر
 في مال مزيج وشراء قبل اطلاق الثاني وبعده كان جاز لان حجر
 الاول محترق فستوقف على امضاء فاض اخر كذا في الحاجة **فصل**
 بلوغ العبد بالاحتلام والاحبال والاذن والبلوغ العبد بالاحتلام
 والحيض وقيل الاصل ان البلوغ يكون بالانزال حقيقة ولكن خبره
 ما ذكر لا يكون الا مع الانزال فبطل كل واحد علامة على البلوغ والا اي
 وان لم يوجد شيء منها حتى ان لا يكمل بالبلوغ حتى يتم له اي للعبد ما في
 عشرة سنة واما اي للعبد تسع عشرة سنة فدل على حنيفة لقوله
 تعالى ولا تقربوا الى البهائم الا بالتي هي احسن حتى يبلغ اشده وانه
 العبد في عشرة سنة اجماعا قال ابن عباس هو تبعه القسبي وقيل
 اثنتان وعشرون وقيل تسع وعشرون واتفقوا على الاول
 فوجب ان يدار حكم عليه كاحتماله الا ان الجارية اسرع او ابطأ
 من الغلام فتقتبس سنة من ثمن لاشتمالها على الفصول الاربعة التي توافقت
 المكراج وقال فيها بتمام خمسة عشرة سنة وهو رواية عن الامام
 وبه يفتي للحاقة الغالبة اذا العلامات تظاهرت في هذه المدة غالبا
 فجعلوا المدة علامة في حق من لم تظهر له العلامة وادنى مدته اي
 البلوغ له اثني عشرة سنة واما تسع سنين اذ قد يجعل لها
 في هذا السن علامة البلوغ فان راى لها اي قربا الى البلوغ بان
 يبلغ هذا السن واقرأ بالبلوغ كانا كالبالغ حكما لان البلوغ
 لما كان حاصلا في هذا السن ولو نادرا وكان مما يعرف منها
 كما لحض قبل اقرارهما به ضرورة **كتاب المأذون** الا ان لغته
 الا غلام وشراها في الفتح مطلقا وهو نوعان احدهما اذن العبد
 وهو فك الحجر بالرق الثاني شرعا على العبد واسقاط الحق اي بلوغ
 فان الاصل في الانسان كونه مالك لنفسه فمقتضى حق المولى
 بعروض الرق صار ما نفعنا ككسبه طافا واسقط المولى حقه

حق

يعود المتزوج فيستصرف أي إذا كان اذن العبد فأن يحرق واستقام
 الحق فيستصرف العبد لنفسه بما يملكه فلا يرجع للعبد على مولاه
 فإنه إذا اشترى شيئا لا يطلب الثمن من المولى لأنه مشتركة
 والمولى يملكه من الموكل ولا يوقت يعني إذا اذن لعبده يوما أو
 شهرا كان ما دونها أبدا إلى أن يحرق عليه لأن الاستقام لا يوقت
 ولا يختص ببيع فإذا اذن ببيع عم أذنه الأنواع فكذا إذا
 قال أقصد شيئا فأنه إذا اذن بشرا ما لا بد منه في هذا العمل وكذا
 إذا قيل أذنني الفقة كل شيء كذا بخلاف ما إذا اذن بشرا شيئا
 معين لأنه استخدام لا اذن ويثبت أي الأذن دلالة إذا رأى
 المولى ببيع عبده ملك لا جني احتراز عما إذا رأى ببيع مكره مولاه
 فإنه إذا رأى عبده ببيع مكره من أهله المالك فسكت لم يكن ذلك
 أذنا كذا في الخاتمة ويشتري ما أراد وسكت أي المولى أقول
 إن العبد يجوز أن يصير ما دون ما إذا أصدر منه البيع أو اشتراه في
 حق مال إلا جني بخضر مولاه فعندنا إذا باع المجرم خضر من مولاه
 ملكا غيره صار ما دون الرمز إن يصير ما دون قبل أن يصير ما دون
 ووجهه هو الرمز والبطالان قلت بل فإنه قد ثبت أن ما رأى المولى
 ببيع ويشتري وسكت يكون أذنا له في التجارة وفعلا للشرع
 ولا يكون أذنا له في بيع ذلك الشيء أو شيء آخر كذا في استروفت
 وثبت أيضا صرحا فلما اذن للعبد مطلقا ما قال يقول مولاه
 أذن لك في التجارة صح كل تجارة منه لأن التجارة اسم عام يتناول
 الأنواع فيبيع ويشتري ولو باع من فاحش خلافا لما وبالطبع ليس
 جاز اتفاقا لتعدد الاحتراز عنه إجماع أن البيع بالخص من الفاحش
 منه بمنزلة الشراء حتى اعتبر من الملك فلا يتناول الأذن وله أن
 تجارة والعبد مستصرف بما يملكه فصار كالمشتري وعلى هذا الخلاف
 المصنف إنما اذن ويؤكل بها لأنه قد لا يتفرغ بنفسه ويرى أن
 ويتقبل الأرض أي يأخذ بأعمالها كالزراعة المساقاة و
 يأخذ بالزراعة ويشتري بذر الزرع ويستأجر أجيرا مشاهرة
 أو مساندة ويؤجر نفسه ويضارب أي يدفع المال مضاربة و
 يأخذ ويشارك عنانها لأنها من صنيع التجارة ويعبر بين الأذن

يكون أذنا له في التجارة أيضا
 للمضرب ولا يكون أذنا له في
 ذلك الشيء أو شيء آخر
 كذا في الاستروفت

به من توالي التجارة إذ لو لم يبيع لم يعامله أحد لغيره وولد مولاه
 فأن أقره ولم يبيع من باع عند أبي حنيفة خلافا لما ذهب إليه
 في بيع الوكيل منهم ذكره الزيلعي ويقر أيضا بوجوبه ووجهه لأن
 الأقرار بها أيضا من أرباح التجارة أما الثاني فظاهر ولأن الأذن
 فلان ضمان الغصب ضمان معاوضة لأنه يملك المخصوص بالخص
 ويملكه أيضا ما يستره تحقيقا لمعنى الأذن ويصنف من يملكه من
 ضرورات التجارة استجلا بالغبوب أهل حرفة ويحيط من الأمن
 بعيب مثل ما يحيط التجارة لأنه من صنيعهم وربما يكون الخط أنظر له
 من قبول العبد ابتداء بخلاف الخط لا يجب لأنه تبرع بعرض
 ويكون لعبد ذكره الزيلعي ولا يشترط إلا الأذن المولى لا يبيع
 بالتجارة ليس أذنا له ولا يشتري وإن أذن له كذا في خفة
 الغفلة وفي التلويح في بيان السواض على الأينية ولا يشترط رقيقة
 ولا يكاتبه لأنها ليس من التجارة ولا يثبت لأنه فوق الكتابة مطلقا
 أي على مال أو لا ولا يثبت لأنه تبرع ابتداء ولا يجب لأنه تبرع
 بخص من مطلق أي بخص من أول ولا يبرأ لأنه كالأية ولا يكفل لكونه
 من رخص مطلق أي لا بالنفس ولا بالمال وبين وجوب تجارته مبتداء
 خبره قوله أذن يتعلق برقبة لو باع هو في معناه كبيع وشراء وإجارة
 واستئجار وعزم ودية وغصب وإمانة تحدد ما وعقد وجب على
 مشتمل بعد الاستحقاق يتعلق برقبة لأنه بين ظهر وجوده في حيا
 المولى فيتعلق برقبة كغيره الاستحسان والمهر نفقة الزوجه
 يباع فيه أن جنة مولاه قال في الخداية يباع للفرمان الأذن يعده
 المولى وقال شراعه هذا إشارة إلى أن البيع إنما يجوز إذا كان المولى
 حاضرا لأن اختيار الغداء من الغائب غير مقصور لأن الخصم في رقبة
 العبد هو المولى فلا يجوز البيع إلا بخصه أو بخصه ثانياه بخلاف بيع
 المكسب فإنه لا يملكه المولى لأن العبد خصم فيه وليس له
 بالخصم ويتعلق بكمسبه مطلقا أي سواء حصل قبل الأذن أو بعده
 ويتعلق بما اتهمه وإن لم يضر أي مولاه هذا قيد فليس بالكتاب
 ولأننا في عين تعاقبه بالكمسبه ويتعلق بالرقبة فيتعلق بها ولكن
 يبرأ بالاستيفاء من المكسب لأن من توفيقه من الترافع بحسب

المقصود المولى فان لم يوجد لك من الرقبة كذا في الكفا
 لا اي لا يتحقق الدين بما اخذه منه مولاه قبل الدين لوجود شرط
 الخلو من له ويطلب بياضه بعد عتقه لتقرر الدين في وقته وعدم
 وفاء الرقبة ولا يباع ثانيا لان المشتري يبيع في عينه
 فيؤتى الى اشباع البيع بالثمن فيستقر الغناء ومولاه اخذ
 غله مثله بوجه دينه وما زاد لا غناء يعني لو كان المولى اخذ من
 العبد كل شئ عشرة دراهم مثلاً قبل طوق الدين كان له ان
 يأخذ ما بعد طوقه استثنى ما والقياس ان لا يأخذ لان الدين قد تم
 على المولى في الكسب وجه الاستحسان ان في ذلك نفع الغناء
 لان حصره يتعلق بملكه ولا يحصل الملك له الا بقاء الاذن
 في التجره ولو ابيع من اخذ الغلة بغير عليه فيستد باب الاستحسان
 ولو اخذ اكثر من غلة مثله رد الفضل على الغناء لتقدم حقه ولا
 ضرورة فيما يخرج من اي يقول المولى له جرتك عن النصف او ايسر
 خبر جرحه اليه ان علم اكثر اهل سوقه متى لم يجر عليه في السوق ليس
 فيه الا رجل او رجلان لا يخرج او الحصة اشتراكاً وكيفية لقيام
 ذلك مقام الظهور عند الحق بها اذا كان الاذن شاملاً او المولى
 ان العبد تم جرحه عليه بعرفته بغير لا يتعد الضرر ويجوز ايضا باقية
 لان المولى لا يرضى بغيره عبده فخرج عن طاعة عادة فكان
 جرحه عليه دلالة وموت مولاه وجنونه مطبقاً وطوقه بدار لرب
 حرراً علم العبد او لم يعلم لان الاذن ليس اطلاقاً وما لا يكون لازماً
 من التصرفات يكون له وانه حكم المبدأ لانه لا يذن له ابتداء في
 كل ساعة فملكه من الفسخ والجرح عليه في كل ساعة فله ان يبيع
 كانشاء الاذن فيه فيستمر قيام الالهية في تلك الساعة كما
 يشترط في الابتداء وقد زالت الموت والجنون وبالطابق ايضا
 لانه موت حكمه حتى يعتق بدبره واقرباته اولاده وبقية ما له
 بينه وبينه فصار جوار عليه في ضمن بطلان الالهية واستيلاء الواليين
 فخر الالهية المأذونة باستيلاء الواليين فانه يخصصها بعد الولادة فيكون
 الاستيلاء دلالة على عادة لا بالثمن بغير اي اذا استدان الالهية
 المأذونة اي اكثر من قيمتها فبشر المولى في ما ذون لها على ما

لعدم دلالة الجرح اذ لم تجر عادة تخصيص المدة ونقص اي المولى
 بها اي بالاستيلاء او التمسير بغيره فلو كان له غلة فله حقه فله
 حقه اذ بها يبيع البيع به كان يقضى حقوقهم اقر اي المأذون بعد جرحه
 ان ما حد ذاته او غصب او بدين عليه صح اقراره ويقضى ما في يده ولا
 لا يبيع لان حصة اقراره ان كان الاذن قد زال بالبيع وان كان اليد
 فالجرح اطلاقاً لان يد الجرح عليه غير محبذة وله ان يبيع بها ايده وانما
 يبيع اقراره قبل الجرح فيما اخذ المولى من يده وايده باقية حقيقة وشرط
 بطلانها بالبيع حكماً فخرج ما في يد من المكسب عن حاجته واقراره وكل
 تحقيراً احاط دينه بالمال وبقية لم يكن مولاه ما معه فلم يعتق بغيره
 ما عدا مولاه وقال لا يملك المولى ان يعتق وعليه قيمة لوجوده
 في اسبه وهو ملك رقبة ولهذا يملك اعتاقه ووطى الحارثية المأذون
 اي هو دليل كان الملك وله ان يملك المولى انما ثبت خلافة عن العبد
 عند فراقه عن حاجته والمجرب بالدين مشغول بما فلا يخلقه فيه والعقود
 وعدم فسخ ثبوت الملك وعدمه وعقود ان لم يخط اي دينه بملكه و
 رقبته بالطلاق لا عند بقاءه وانما عند خلافة لا يعرف عن قليل
 دين فلو جعل ما نفعاً لا يفسد باب الاستحسان كسبه فيقتل المقصود من
 الاذن وبيع من مولاه بكل القيمة لانه لا لا جني عن كسبه اذا كان
 عليه مولاه يبيع منه بنفسه لانه مقيم في حقه لكونه مولاه وبيع مولاه
 منه به ان يسل العتق وبلاقل لان مولاه لا لا جني عن كسبه اذا كان
 عليه دين كانه ولا يملكه فيه وله ان المولى جسمه اي المبيع بالثمن
 اي بمقابلته استيفاء الثمن من العبد لان البيع لا يزيل ملكه ايده بال
 يتصل اليه الثمن فيبقى ملك المولى على ما كان عليه حتى يستوفى
 الثمن لانه ان اخضع من سائر الغناء ولو ابيع منه بالما كسر خط الزاير
 او فسخ العقد اي بوجوه مولاه بازالة الحاباة او فسخ العقد لان الزايرة
 تغلق ما حق الغناء ويبطل اي الثمن لم يستلم اي مولاه المبيع قبل
 قبضه اي الثمن فلا يطالب العبد بشئ لانه لم يستلم المبيع سقط حقه
 في قبضه ولا يجب له على عبده دين خرج مما نفع اعتاقه اي المولى
 العبد المأذون مد يده لبقاء ملكه وضمن المولى للغناء الاقل من
 دينه وقيمته اي اذا كان الدين اقل من القيمة يضمن الدين والا فاقم

لا في الدين وان عكس ضمن القيمة اذ تعلق حتم بالقرينة وهو
 انكرا وذا اي الماذون ضمن فحصل دية على قيمته لان المدين في
 ذمته وذا ان لم يرد الا بعد ان انكرا فالحال ان ياتي عليه كالمدين
 ببيع عبده اذ لا يخط دية وقرينة وعيبه المستند بعد ان قبض
 اجازة العزم اي خيرة العزم ان شاء اجاز بعبده ولم منه لان الحق له و
 الاجازة الملاحقة كالمدين السابق او ضمن المشتري او البائع بتمت
 لان حقه تعلق بالعبدة حتى كان له ان يبيع الا ان يقضي دية والبائع
 متلف بالبيع والشبهة والمشتري بالعقب والتعيب فحقه في
 التقدير فان ضمن المشتري رجع ان المشتري بالتمتع على البائع لان
 اخذ القيمة منه كاذن العين وان ضمن البائع ستم ابيع المشتري وتم
 البيع كذال المانع ثم ان بعد ما ضمن البائع ان رد اي العبد على مولاه
 بعيب رجع اي مولاه على العزم بتمت وصادقة اي حق العزم في
 العبد لا تنافي بين الضمان وهو البيع والتسليم فصار كالمالك
 انما يبيع وسلم وضمن القيمة ثم رد عليه يجب ان كان مرد على
 المالك ويسترد القيمة كذا ينكرا في الكافي وانما اختار القيمة بتمت
 الاخر حتى لا يرجع عليه وان توفيت القيمة عند الذي اختار لان
 الخيرة بين شئين اذا اختار احد ما تعين حقه فيه وليس ان
 يختار الا فو لو ظهر اي العبد المذهب بعد التسليم اي بعد
 اختار فتمت احد بهما لا سبيل له اي للعزم عليه اي العبدان فحق
 له بالقيمة بتمت اذ كقول لان حقه تحول الى القيمة بالقتل ولو
 قضى له بالقيمة بمنزل نفسه مع عبده اذ ادعى العزم اكثر منه فهو
 بالخيار ان شاء رضى بالقيمة او رد او اخذ العبد ببيع لا ازم ببيع
 اليه تمام حقه بتمت كذا في النهاية وان باع عبدا دية فلعزم رد
 بعبده ان لم ينف بدية حقه لانه اذا لم ينف به لم يقض البيع كيف كان
 وان وفي كنهه بتمت ولا حاجة في ابيع لا اي ليس للعزم ان رد
 ابيع لان حقه قد وصل اليه فبمقتضى البيع لم يرد الى المانع ولا يكره
 العزم مشتريا فيكره دية ان عاب بابعه يعني لو باع المولى عبده
 اذ يكون وبتمت المشتري ثم عاب البائع لا يكون المشتري فحقا
 للعزم اذا اشترى الدين لان الدعوى تستحق فحق العبد

فوقه ببيع البائع والمشتري فيكون القيمة قضاء على الغائب والحاضر
 ليس خصم عنه اشترى عبده وباع ما كان عن اذنه وجعله فهو ماذون
 يعني ان عبدا اذا قدم مضافا ببيع واشترى فالحالة على وجهين
 احدهما ان يخرق مولاه اذن له فيصدق استحسانا بعد ما كان ولا
 والقياس ان لا يصدق لانه حرة دعوى منه ولا يصدق الا بحجة
 لقوله عليه السلام البيضة على الخنزير وجه الاستحسان ان الناس تعاملوا
 ذلك واجماع المسلمين حجة يخصص بها الاثر وحديث القياس والنظر
 وثانيهما ان يبيع ويشترى ولا يخرق شي والقياس فيه ان لا يثبت
 الماذن لان المكون محفل وفي الاستحسان يثبت لان الظاهر ما ذكره
 لان امور المسلمين محمولة على الصلاح ما لم يكن ولا يثبت الجواز بالاذن
 فوجب ان يحل عليه والحل الظاهر هو الاصل في المعاملات دفعا للفتنة
 عن الناس ولا يبيع له دية الا اذا امر مولاه بانه لان الماذن بالنيابة
 رضى ببيع رقيمة الماذون بالدين او ائتمه اي الماذن العزم يعني ان قال
 المولى بوجوه فالحال ان يستسكه بالاصل فلا يبيع الا اذا ائتم العزم اذنه
 في بيع وانواع الناس اذن العبد والعتق والعتق اختلال في العقل
 بحيث يخطأ كلامه فيستحق تارة بكلام العبد واخرى بكلام المانيين وكلم
 حكم الصبي مع العقل وهو كمن تجرد انبات الولاية اليها وتقرر فاما ان يقع
 كالاسلام والانهاب بدونه اي بدون الماذن وان حذر كالطلاق و
 العتق لا وان وصية او نكاح وما يقع تاتى وحذر اقرى كالبيع والشراء
 ببيع به اي بالاذن لان الصبي العاقل يشبه البالغ في حيث انه عاقل فحقه
 يشبه طفلا لا عقل له حيث انه لم يتوجه عليه لخطاب وفي قوله قصود
 والتغير عليه ولانية فالحق بالبائع في النافع المفضل وبالطفل في الضار المفض
 وفي الدائر بينهما بالطفل عند عدم الماذن وبالبائع عند الماذن لرجحان
 جملة النفع على الضرر بدلالة الماذن ولكن قبل الماذن يكون منعقد
 موثوقا باجازة الولاية لان فيه منفعة لصيرورته مردها الى وجوده
 النجارت حتى لو يقع في جانيه نفذ عندنا خلافا لغيره لانه توقف على اجابة
 ولنه وقد صار وليا بنفسه ويشترط الصحة اي الماذن ان يعقلا البيع
 سلبا للمالك من البائع والشراء جالبا له اي المالك الى المشتري المولى
 الاباب تم وصيته ثم يكره ثم وصيته ثم العاقل او وصيته دون الام او وصيتها

الاج

ص ٢

وقد سبق لنا في كتابنا في باب الوكيل ولو اقرأ اي
 الصبي والعتق لا انسان باعها من الكسب والمالك يعني اقرأ ان
 ما ورنه من بينهما اطلاق في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة انه لا
 يقع فيها ورنه لان جهة اقراره في كسبه حاجته الى ذلك في البعيات
 ولا حاجة في الموروث وجد انظاره بالانضمام الى الوكيل المحقق
 بالبيع وكل من المالكين ملكه فيصح اقراره فيها **كتاب الوكالة**
 وجه المناسبة بين الكتابين ان كل من الوكالة والادان معنى الرضا
 بتصرف الغير ومن جهة الحفظ ومنه الوكيل في اسما الله تعالى ولهذا
 قلنا بمن قال وكنتك في مالي بكذا فحفظ فقط وقيل التركيب يدل على
 التفويض والاعتماد ومنه التوكيل بيان على انه توكيلنا اي فوضنا امورنا
 وسقنا وعلى هذا التوكيل انه تفويض الامر الى الغير ومثله تفويض
 التصرف في امره الى غيره واقامة مقامه والرسالة تسلم الكلام
 الى الغير بلا دخل له في التصرف وشرطه ان يكون الموكل اهل تصدق
 لم يقل اهل التصرف لئلا يفهم ارادة التصرف المذكور فانها باطلمة
 لا تستلزم اهل بطلان توكيل المسلم كافر اجمع لكون الوكيل يعلمه
 ان يفعل ان ابيع سائب والشرا جالب ويعرف الغبن ليسر و
 الفاحش ويقصده حتى لو تصرف باذنه لا يقع عن المالك فخرج على قوله
 كون الموكل اهل تصرف بقوله فيصح توكيل المسلم كافر ابيع لكونه اهل
 قوله والوكيل يعلمه ويقصده بقوله والحران فيصح توكيل الحر الباني و
 اذا دون عبدا كان او حيا مثلهما فيستأول الصور الاربع وجبنا يعقد
 وعبدا حال كونها مجبورين لوجود الشرط المذكور في كل ما ذكرنا لم يقل
 بهنا وترجع حقوق العقد الى موكلها لانه قال فيما بعد ان لم يكن مجبرا
 والتوكيل عطف على توكيل المسلم بكل ما يقصد بنفسه فان الانسان قد
 يجبر عن ابداء شرفه بنفسه يحتاج الى توكيل غيره فلا بد من جواز وقوع
 حاجته لنفسه احتراز عن الوكيل حيث لا يجوز له ان يتدخل فيها وكل
 فيه لانه استناد التصرف من غيره وهو مقيد بالامر به حتى لو خرج به
 ايضا جاز وبالمخصوص عطف على كل شيء كل من اذ ليس كل واحد منهما
 الى وجوه خصوصيات فيحتاج الى توكيل غيره كما لم يلزم اي التوكيل
 بالمخصوص لم يقل لم يجز لان جواز التفويض في المرفوع لا يلزم

المستأوفون اختاروا العتق في ان القاضي اذا علم من الخصم العتق في اياه
 الوكيل في كونه في ذلك ويقبل الوكيل من الموكل وان علم من الموكل العتق
 الى الاضرار بها جدي في التوكيل لا يقبل منه التوكيل الا بالرضا صاحبها
 اختيار خمس لانه السخري كذا في الكافي الا الموكل مريض او مسافرا في غائب
 مسافة ثلاثة ايام فصاعدا او مريضا للسفر بان ينظر القاضي في حاله
 وفي عدته فانه لا يفتي به من يسافر ولا يقبل قوله اني اريد ان يسافر
 او يخذل لم يجز عاذا بنا باليرور وهو محسوس الحكم وضع ايضا التوكيل
 بايقاضه اي ايقاض كل حق واستيفائه الا في حد وفود فانه لا يجوز
 بعبية موكله عن المجلس لانهما يسقطان بالشبهة فلا يستوفي
 ما يقوم مقام الغير فيه من نوع شبهة حال انت وكيل في كل
 شيء كان وكيل في حفظ فقط وتوزا جاز امره كان وكيل في
 جميع التصرفات حتى الطلاق والعتاق قال في الفتاوى الصغرى
 لوزا جاز امره في توكيل في حفظ وبيع والشرا وقاضي الولاية
 وحقوقه والدية والصدقة وغير ذلك لانه فوقن اليه التصرف
 عما فصار كما لو قال ما صنعت من شيء فهو جاز فيملكه جميع انواع
 التصرفات حتى لو اتفق على نفسه جاز لانه اجاز صنيعة وهذا
 من صنيعة ثم قال وهذا التعليل يقتضي انه اذا اطلق امره جاز
 فيفعل بهذا حتى يتبين خلافه حقوق عقد يستداه خبره قوله
 الا في تتعلق به بصفته الوكيل الى نفسه في عرف اهل المعاملة
 كبيع واجارة وصح عن اقرار امثلة للعقد فان الوكيل بالبيع
 يقول بعث هذا منك ولا يقول بعث هذا منك من قبيل فلان وكذا
 الوكيل بالشرا يقول اشتريت هذا منك ولا يقول لا جمل فلان
 تتعلق اي تلك الحقوق به اي بالوكيل ان لم يكن اي الوكيل مجبرا
 احتراز عن الصبي والعبد المجبر فان توكيلها جاز لكن حقوق
 عقدهما ترجع الى الموكل ومن حقوق العقد قوله كسبهم المبيع
 ان وكل بالبيع ومقتضاه ان وكل بالشرا ومقتضاه ان كل
 مبيعه والمطالبة بمن شربه يعني ان الوكيل بالشرا اذا اشرك
 شيئا له مطالبة ابايع به منه والرجوع به اي بالتمتع عند حيا
 اي استحراق ما باع او رجوعه هو بالتمتع على ابيه عند استحقاق ما

المشتري والمخاضة ان يخاضم في شفعة بابيع وفي العيب
 فبرقه الى العيب الى البائع لو كان بيده وبعد تسليمه الى الموكل
 برقه باذنه الى اذن الموكل والمشتري منع التمن من موكل بايعة
 يعني اذا وكل به ببيع شي فباعه ثم الموكل طالب التمن من المشتري
 له منع لان المشتري اجنبى عن العقد وحقوقه كالتسليم وان
 دفع ايدي الموكل صح ولا يطالبه بايعة يعني لو كسب شيان بمقتضى
 حقه فلا فائدة في نزعه منه ثم رده اليه ويرتد ذمة المشتري
 لو سول من الى مستحقة والمالك ثبت للموكل ابتداء لكن بخلافه عن
 الوكيل جواب عن سوال مقدمه كما ذكر في النهاية وهو ان يقال اذا
 ثبت للمالك للموكل يعني ان يكون له حقوق رجعة اليه لا يابعد للمالك
 فاجاب عنه بهذا وقال نعم المالك ثبت للموكل ابتداء لكن ثبت له خلافه
 عن الوكيل وحاصل ان الوكيل خلف عن الموكل في حق استفادة التصرف
 والموكل خلف عن الوكيل في حق الملك كالعبد اذا قيل له بعتك للمالك
 للموكل ابتداء وقيل للمالك ثبت للوكيل لكن لا يقترن بل ينقل الى الموكل
 بلا حصة وعلى المتولين لا يعنى قريب شره الى الوكيل ولو كان اي شتره
 عرسه لا يفسد الشكاح انما على الاول انكاره لان المشتري لم يملكه وانما على
 الثاني فلاق الحق وفساد الشكاح يقتضيان تعذر الملك على ما ذكر في
 الزيادات وغيره فان لم يوجد لم يحصل ما اعترض عليه بانه محال
 لاطلاق قوله عليه السلام من ملك دار حم حرم عتق عليه واجب
 بان المطلق ينصرف فيه الى الكمال واجبة غير غافل وانما فيهما
 الاكثر من القول الاول لانه اتم عندهم وحقه في عهده ليضيف
 الى الوكيل الى الوكيل كسكك وخلع ومب عن انكاره او دم عده وعق
 على مال وكتابة ودية وتصدق واعارة وايداع وسين واقرض
 تتفق بالموكل وشره ان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب لانه
 من قبيل الاستقاطات والوكيل اجنبى عن الحكم فلا بد من اضافة العقد
 الى الموكل ليكون حكمه مقارنا للسبب انما الشكاح فلان الاستساق البضع
 الحرة فكان الشكاح استقاطا لها والاستساق يتلشى فلا يقصور صدور
 السبب عن شخص على سبيل الامتالة ووقوع حكم غيره جعل سفيها
 ليقتصر الحكم بالسبب حتى لو اختلف الحكم الى نفسه وقع له بخلاف

المبيع فان حكمه يقبل الفصل عن السبب كما في المبيع بخيار فجاز صدور
 السبب عن شخص امتالة ووقوع حكم غيره بخلافه وانما الشكاح فلا بد
 استقار الشكاح والشكاح الرجل والمنكوحه المرأة والوكيل اما منه او منها
 وعلى التقديرين يكون سفيها محضنا فلا بد من الاضافة الى الموكل
 وانما الصلح عن انكار غايته ايضا استقار محض لا يشوبه معاوضة كل
 فداء يمين في حق المدعى عليه فلا بد من الاضافة الى الموكل وكذا الصلح
 عن دم العدة فانه استقار محض والوكيل اجنبى سفيها فلا بد من الاضافة الى
 الموكل وكذا الحال في البواقي هذا ملخص ما ذكره القوم في هذا المقام ويختل
 به ما قال صدر الشريعة وانما الصلح فلا فرق فيه بين ان يكون عن اقرار او
 انكار في الاضافة فان ثبتا اذا ادعى واراد ان يرد فوكل عرو وكيله على ان
 يصلح على النهاية فيقول زيد صالحت عن دعوى الدار على عرو بالمائة وقيل
 الوكيل هذا الصلح يتم الصلح سواء كان عن اقرار او انكار الا انه اذا كان
 عن اقرار يكون كالبيع فيرجع الحقوق الى الوكيل كما في البيع فتسليم بدل الصلح
 على الوكيل وان كان عن انكار فهو فداء يمين في حق المدعى عليه فالوكيل
 سفيها محض فلا يرجع اليه الحقوق وذلك لانه ان اراد بقوله يتم الصلح سواء
 كان عن اقرار او انكار فانه لا اعتبارا لضافته في صورة الاقرار الى الوكيل
 وفي صورة الانكار الى الموكل فلا بد من ذلك فانه عين محل النزاع وان اراد
 تمامه باعتبار ملك الاضافة كان اعتبارا بوجه كلام القوم فلا وجه لانكار
 الفرق والقول بالتسوية ووقع على كون الوكيل في هذه الصور سفيها
 محضا بقوله فلا يطالبه من قبل المرأة وكيله الى وكيل الزوج بل هو وكيله
 بتسليمه وببدل صلح ما قرره من كون الوكيل في هذه الصور سفيها محضا
 التوكيل بالاستقراض باطل حتى لا يثبت به الملك لان تفويض التصرف
 في ملك الغير لا يجوز ونقص التوكيل بالشراء فانه لا يقبض المبيع
 وهو ملك الغير واجبه بان التصرف في ملك الغير انما لا يجوز اذا
 لم يكن بصريح وفي التوكيل بالشراء عوض فافترقا لا بالرسالة فانها
 غير باطل لا استثناء تفويض التصرف فيها لان الرسول سفيها محض وقد
 قرره في التوكيل بالاقرض صحيح لانه تفويض التصرف في ملكه
الوجه الرابع في البيع والشراء ان عمدة ان الوكالة جزاء المستطوع لا ان
 صحت قاله في العارية من وكل بشرا عني فلا بد من تسمية جسه

وصفة او جنسه و مبلغ ثمنه لخصيصه لعل الموكل به معلوما يمكنه الاتيان
ان ان يوكله وكالة عامة فيقول له ابيع ما رايت لانه فوقن الامر لي
رايه فاني شئ يشتره يكون مثله او عام بصيغة الجمل ان يكون
معلوما بين الموكل والموكل ما وكل سكرانه او جملته بصفة بسيرة و هي
جباله النوع تحت اي وكالة وان وصية لم يبين الثمن لان الموكل
يقدر على الاشكال وان شرطية جمل اي ما وكل به جباله فاحشة و هي
جباله الجنس لا اي ما تخرج الوكالة وان وصية بين الثمن لاني الموكل
لا يقدر على الاشكال وان شرطية جمل اي ما وكل به جباله متوسطة و
هي ما بين النوع والجنس فان بين النوع او ثمن عين نوعا تحت لان
الموكل لا يقدر على الاشكال تكون جباله بسيرة والاشكال لاني الموكل
مستطيعا يقدر على الاشكال تكون جباله فاحشة الاول هو ما جمل
جباله بسيرة كالقوس والبصل والكمثرى والشوب الهوى والمروى وان
هو ما جمل جباله فاحشة كالشوب والدانة والوصيق والفاش وهو
ما جمل جباله متوسطة كالعهد والامة والدار فاذا وكل بشراء خرش كوه
ما ذكره وان لم يبين الثمن لانه من القسم الاول واذا وكل بشراء عبد
وكوه ما ذكره ان بين النوع كالتركي او ثمن عين نوعا من انواع العبد
و جمل ملحقا بجباله النوع وان لم يبين شي منها لم يبيع الحق بجباله
جنس لانه من الاشكال واذا وكل بشراء ثوب وكوه لا يبيع
وان يبين الثمن اذ يجوز بيانه لا ترتفع بجباله الموكل بشراء
فهام يقع على البر و حقيقة يعني دفع الى آخر دراهم وقال اشترى
طعاما يشترى اليه و حقيقة و النحاس ان يشترى كل مطعم اعتبارا
للحقيقة كافي اليمن على الاكل اذ الطعام اسم لما يطعم وهذا الاحتساب
ان الطعام اذا قرن بالبيع والشراء جمل على الاكر لا تعرف في الملحق
فبقي على الوصف و قيل يبيع على الترتي وراهم كثيرة والحزني قليله و
الرفيع في متوسطه رعاية لثالثه بين الثمن والمثلث وفي متخذ
الولاية يقع على الجز مطلقا يعني ثمنه الذي راهم او كثرته لانه لاني
وكل يشترى هذا العبد بدين له على الموكل حتى يبيع اذا كان له جمل على
آخر الف ناهية ان يشترى بها هذا العبد فاشترى حتى و لم الموكل حتى
لومات مات عليه وان اطلق يعني وكل ان يشترى له بالالف عبيدا غير

مدين و شترى عبيدا كان اي فقلت العبد للموكل الا ان يبيع الموكل
حتى لو مات قبل يبين الموكل مات على الموكل ولو بعد مات على الموكل
وانما هو موكل في الوصية اذا وصية الموكل لهما ان الله رايم و
الله ما يبر لا يبين ان في المعاد وصية وينا كانت او عين حتى لو
تبا يباع بدين ثم ثمنه فان لا دين لا يبطل العقد فبذلك لا طلاق
و التبيد في الدين سواء في بيعه الموكل و يبرم الموكل له انما يتبين
في الوكالات حتى لو قيد الوكالة بالعين منها او بالدين منها لم يستلزم
العين او اسقط الدين باستطاعة رب الدين عن الدين بطلت
الوكالة سواء اقيمت كانت كان يذوقك الدين من غير من عليه الدين
بل لو كمل بعتبته او كان امرا بدفع شي لا يملك الموكل الا بالاعتبار هو
الدين وكلاهما غير جاز و اذا لم يبيع الموكل ثمنه الشراء على الموكل
فبذلك من مال الا ان يبيعه الموكل من الموكل فيخصيه بعبا بالحق على
غيره كذا من مال الموكل وكل عبيدا بشراء نفسه من مولاه في الموكل
فان قال له يعني نفسي فقلت جاع حتى فيكون الموكل لان العبد يبيع
لان يشترى نفسه نفسه و لغيره بالوكالة تكونه اجنبيا عن التبعة
و يبيع برده عليه من حيث اشترى مال الا ان التبعة في برده فاذا اضافه
الى ان امر حتى فعله للاشكال فيقع العقد لآخر وان لم يبيع فقلت ان
قال يعني نفسي لاني اقول يعني نفسي ولم يبيع لم يبيع او فقلت ان
انا في الاقول فاما اذ يبيع لبيد لبيد نفسه و اما في الثاني فقلت ان
يحتسب الوصية فبذلك يقع الاشكال بالاحتساب فيخصيه بالتعرف و انما
نفسه و الثمن على العبد غيرهما اي في الوصية لا على الامر اذا اذ
اشترى له ففاه به و اما اذا وقع الامر فقلت اليه هو العبد فيحق
اليه فيطالب بالثمن لكنه يرجع على الامر فان قبل العبد به ففاه به و قد مر ان
العبد اذا كان ثوبا عليه لا يرجع لثمنه فيه لانه زال الثوب بيا بالعقد
الذي اشترى به ففاه به و اما اذا كان المولى وكل عبيد من يشترى نفسه من مولاه
اي العبد بالبيع دفع الى وكيله فان قال اي وكيله له اي مولاه بفسرية
نفسه فباعه حتى عليه اي على ذلك المالك لان يبيع نفسه العبد منه ففاه
و يبرم العبد نفسه حال قبول الاضاف ببدله و الموكل بغيره ففاه
كأنه اشترى بنفسه ففاه مولاه المولى وان لم يبيع و وكيله بفسرية نفسه



كان في العبد لو قيل لان اللفظ حقيقة للمواصفة وان كان العمل بها
 لم يثبت فيزي في ذلك بخلافه شري العبد نفسه لتعيق الجواز منه
 وعليه اي على الوكيل فله لانه العاقد والمالك الذي في حقه العبد للوكيل
 لانه كسب عبده قال اي المأمور بشراء العبد شريته فله المالك فان
 اي العبد وقال اي المأمور بل شريته لنفسك فان كان اي العبد حيث
 فلو كان حيا فالتقول المأمور بطلاق سواء كان الثمن منقودا او لا
 ميتا فان كان الثمن منقودا فلهذا اي القول للمأمور والاي وان
 لم يكن منقودا فلهذا اي القول له وان كان غيره اي وان كان العبد
 غير ميت فلهذا اي القول للمأمور وان كان اي الثمن منقودا سواء
 كان العبد حيا او ميتا والاي وان لم يكن الثمن منقودا فلهذا سواء
 كان العبد حيا او ميتا قال في الكافي هذه المسئلة على ثمانية اوجه
 لانه اما ان يكون مأمورا بشراء عبده بعينه او بغيره وكل وجه على
 وجهين اما ان يكون الثمن منقودا او لا وكل وجه على وجهين اما ان
 يكون العبد حيا حين اخبر الوكيل بالشراء او ميتا فان كان مأمورا
 بشراء عبده بعينه فان اخبر عن شرائه والعبد حي فالتقول للمأمور
 بالاجماع منقودا وان الثمن او غير منقود لانه اخبر عن امر ملكه يستأنف
 والخبر به في التحقيق والشبوت يستغنى عن الاشهاد فيصدق وان كان
 العبد ميتا حين اخبر فقال بملكه عندي بعد شرائه وانكره الموكل
 فان كان الثمن غير منقود فالتقول للمأمور لانه اخبر عما لا يملك يستأنف
 وغيره الرجوع بالثمن والمأمور مشترك وان كان الثمن منقودا فالتقول
 للمأمور لانه اذ في خروج عن عمدة الامانة فيكون القول قوله قال
 في الهداية امر مالا بشراء عبدا بالثمن فقال قد مضت ومات عندي و
 قال المأمور اشتريته لنفسك فالتقول قوله المأمور فان كان دفع اليه المالك
 فالتقول قوله المأمور لاني في الوجه الاول اخبر عما لا يملك يستأنف
 الرجوع بالثمن المأمور وهو مشترك في القول للمشارك في الشئ هو امين
 يده في خروج عن عمدة الامانة فيقبل قوله وقال صدق الشريعة كل واحد
 من الخصمين كسامل للخصم بين فلا تميز بين القول للمأمور ليس كان
 لان اعتبار الشئ لا يجرى في التصريح الاول اذ لا يجوز ان يقال المأمور
 امين يده في خروج عن عمدة الامانة لانه انما يكون امينا اذا كان امينا

من الوجه الذي امر به فلهذا
 لا يقول له وان كان العبد
 بغيره فلهذا فان كان حيا
 فقال المأمور لا تشتريه
 فقال لا تشتريه فلهذا
 فان كان الثمن منقودا
 فالتقول للمأمور لانه
 فالتقول للمأمور لانه
 فالتقول للمأمور لانه
 فالتقول للمأمور لانه
 فالتقول للمأمور لانه

استأنف في الرجوع بالثمن
 ميتا فان لم يكن الثمن منقودا فالتقول للمأمور لانه
 والمأمور مشترك في الثمن منقودا فالتقول للمأمور لانه

لثمن وان فرض انه لم يقبضه له اي الوكيل بالشراء الرجوع بالثمن على
 آخره اذا فعل ما امر به سواء دفعه الى الثمن الى بائعه او لا وله ايضا حبس
 المبيع منه اي من آخره لبعض ثمنه وان لم يدفعه اي الثمن الى البائع فلهذا
 من انعقاد مبادلة حكيمه بينهما ولذا اذا اخبرني في الثمن عاقدان وورد
 الموكل على الوكيل ببيع فان بلك اي المبيع لي بده اي الوكيل قبل
 حبس نفسي لآخر اي بلك منه ماله ولم يسقط الثمن لان بده كذا الموكل
 فاذا لم يحبس ببيع الموكل فابينا بعبده وله ان يبيعه حتى يستوفي الثمن
 لما ذكره بعد ان بعد حبسه فعليه اي المأمور بسقط اي الثمن لان
 الوكيل كما يبيع منه فكان حبسه باستيفاد الثمن فيسقط بملكه كافي
 البيع وليس للوكيل بشراء اي بعينه شراءه لنفسه لانه لو رضى الي
 ثمر المأمور حيث اعقد عليه الا اذا شارك بغير حبس اي او بغير استيفاد
 او شري غيره بامره بعبته في يكون المشتري للوكيل الاول لانه خالف
 امر الموكل فنقد عليه فان حضر اي الوكيل الاول فلهذا اي يكون مشتري
 الموكل الاول فلهذا اي وكيله وعدم الخافعة وفي غير عين اي اذا وكل
 بشراء شئ غير معين بوجه اي بالشراء للوكيل الا اذا اطلق وتوكل اي يكون
 المبيع لآخره اي اشترى بالثمن مطلقا لا يقيد بكونه ملك الموكل كمن يوزن
 اشراء له فيكون الموكل او اضاف العقد الى ماله اي ماله اياه بان يقول
 اشتريت بهذا المالك وهو مال الموكل وان لم يقض الثمن منه فالاضافة
 الى مال نفسه كان لنفسه مالا فانه على بائع ماله او ينعله عادة اذ
 اشراء لنفسه باضافة العقد الى مال غيره مستكبره شرعا وعادة
 صح اي التوكيل بعقد الصرف والاسلام العبارة المذكورة في كتب
 القضاة عقد الصرف والاسلام وان صاحبه للحدانية والخط في وسائر المتأخرين
 المراد بالاسلام اي شراء شئ بعقد السلم ولا اي لا يبيع التوكيل بقبول السلم
 لانه توكيل ببيع المالك بعقد السلم وهو لا يجوز اذ الوكيل ببيع طعا اني
 فرقة على ان يكون الثمن بعينه ولا نظيره في الشئ العبرة لمفارقة
 الوكيل بينهما اي الصرف والسلم لا مفارقة المأمور يعني ان فارق الوكيل
 صاحبه قبل القبض في العقدين بطلان وجود الافراق قبل القبض
 ولا عبرة لمفارقة الموكل لانه ليس بعاقدة والمعتبر قبض العاقد ولا
 الوكيل فينتج قبضه وان لم يقبل به فلهذا كالتصريح والعبد المجر عليه

استأنف في الرجوع بالثمن
 ميتا فان لم يكن الثمن منقودا فالتقول للمأمور لانه

بخلاف الرسول لان الرسالة في العقد لا تقتضي قال بعض هذا الزيد في
 فانك المشتري اي امر زيد بعد اقراره بقوله لزيد فان كان كونه اي كونه
 زيد في انقضاء وقال انما امرته اخذته ان زيد لان قوله يعني لزيد او
 منه بالوكالة فاذا انكر الامر بعد صراحة من انقضاء وانقضاء لا قول له
 فيكون للموكل وان صدق اي صدق المشتري زيد في انكاره لا
 ان لا يأخذ زيد لان اقرار المشتري ارتد برودة الامر بفساد لان
 له لا تجد الامر اقل مرة بطل اقرار المقر ولو لم يشره المشتري فاذا
 سلمه واخذته صار بيها بالتعاطي امر بشار من لم يدبره فمشتري
 من بين به ما يباع من به لزم الامر من ينصفه لانه امر بشار
 من ولم يشره الزيادة فينصفه شراء المعلن على الموكل والزيادة على
 الوكيل او امر بشار جدين محبين بل اذكر من فمشتري احدهما
 او امر بشارها بالف وقيمتها سواء فمشتري احدهما ينصفه او
 اقل وقع عندي عن الامر في صورتين اما في الاولى فانه قابل
 الالف بهما وقيمتها سواء فيشتري بينهما نصفين ولانه فكان امر
 بشار كلي واحدا بحسبانية ثم انكره باموافقة وقاتل منها من اقل
 الى خير وبالاكثر مخالفة الى شريفه عن المشتري الا اذا شري الباقي
 بالباقي قبل خصومة لان الشراء الاول باق وقد حصل غرضه المصريح
 به وهو تحصيل الجدين ولم يثبت الاقسام الاولالة والتمسح
 بقوله قال الوكيل شريته بالف وقال الامر بنصفه فان كان في الامر
 الفداى اعطاه الالف صدق المأمور ان ساواه اي المشتري الى
 يعني اذا وكل رجل آخر بشاره عبه بالف ففعل اشتريته بالف وقال
 الامر اشتريته بنصفه فان كان الامر اعطاه الالف وهو يساويه
 قال قول المأمور لانه امين فيه وقد اذعن في بيع عن حدة الالف في
 الامر يترجى عليه حسانية وهو منكر والاى وان لم يساوه بل يساوه
 حسانية قال الامر اي صدق الامر بلا يمين لانه امر بشار عبه بالف
 والمأمور بعين فاحش فنتج له فينصف حسانية وان لم يالفه يساوه
 نصفه اي حسانية صدق اي الامر بلا يمين وان ساواه مخالفا لان
 الموكل والوكيل بينهما كالبائع والمشتري وقد وقع الاختلاف في البيع
 فوجب الخلف وبيع العقد فيلزم المشتري الوكيل كذا محين

لم يسلم له ثمنه فشره واختلفا في ثمنه يعني اذا قال اشترى هذا العقد
 ولم يسلم ثمنه فشره فقال الامر اشتريته بحسبانية وقال بالف وشم
 وصدق البائع المأمور بخلاف لانها اختلفا في مقدار الثمن وليس
 بينة فوجب الخصم الى الخلف كما في المسئلة الاولى الوكيل اذا
 خالف امر المأمور ان كان خلافا الى خير في الجنس بان وكله ببيع عبده
 بالف ودرهم فباعه بالف وبائة ينفذ ولو دفعه ببيعة كذا كذا
 بائة وبنه لا اي لا ينفذ عليه وان كان خيرا كذا في المسئلة
 الوكيل بالبيع والشراء لا يعقد مع من تزوجته له كاحله وشره
 وزوج له عرس وسيد عبده ومكاتبه وشركه فيها يشترطه لان
 مواضع التمسك مشتقة عن الوكالات وبذا موضع التمسك بالبيع
 عدم قبول الشراة هذا اذا لم يعلق له الموكل وانما اذا اطلق بان
 قال له بيع عن ثمن ثمن في يجوز ببيعة لهم بكل القيمة وكذا الزبيدي في
 الزبانية ان الوكيل بالبيع اذا ابيع منه ان كان اكثر من القيمة يجوز بيا
 خلاف وان كان باقل منها يبيع فاحش فاحش بالاجماع وان كان
 بغيره يسير لا يجوز عنده ويجوز عندهما وان كان بثلث القيمة فمشتري
 حنفية روايتان وتصح بيع الوكيل باقل او اكثر واعرض وانسية
 لان التوكيل بالبيع مطلق يجوز على اطلاقه في غير موضع القيمة وفتح
 ايضا اخذته اي اخذ الوكيل ربهما او كفيلا باليمين فلا يضمن ان
 تصاع اي امرين في يده او تولى ما على الكفيل لان يجوز الشراء
 في ضمان وتجد شراؤه بثلث القيمة وغبن يسير وهو ما يقوم
 تقوم من اجل خيرة حتى لا يجوز شراؤه بغبن فاحش بالاجماع قال
 في النبانية هذا العقد فيما لم يكن له قيمة معلومة في تلك البدة كالعبيد
 والذوات وكما ما قاله في قيمة معلومة في البدة كالخبرة والدمر و
 غيرهما فزاد الوكيل بالشراء لا ينفذ على الموكل وان كانت الزيادة
 شيئا قليلا كالفسخ وكذا وكله ببيع عبده فباع بنصفه حتى لا يلفظ
 مطلق عن ثمنه بالاجماع وفي الشراء يتوقف على شراء الباقي فان
 شري بائة قبل ان يختصما لزم الموكل والا لزم الوكيل لان شراء
 البعض قد يقع سبلة فينفذ على الامر اذ امره ببيع لعب على
 وكيله بينة او كونه اي الوكيل او اقراره فيما يجدت اذ اي الوكيل

المأمور

تقبل في دفع الخصومة فهو قف حتى يحضر الموكل ويعيد البيعة كذا الخلاف
والعراق يعني اذا اقامت امرأة البيعة على اثبات الطلاق والعقد
الامة على العتق والطلاق والتبطل في تصرف الموكل حتى يحضر
الغائب الموكل برأى الخصومة اذا اتي الى امتنع عن الخصومة لا يملكها
لان لم يضمن شيئا بل وعد ان يتبرع بخلاف كالفيل حيث يحضر فيها
لان ضمن كما اذا اقر الخصومة وافذ خصومة من الناس على ان لا
يكون وكيلها فيما يدعي على الموكل ما زعمت المال له ثم اتى الخصم
الدفع لا يسمع على الموكل كذا في المصنف حتى اقرار الموكل بالخصومة يعني
اذا ثبت وكالة الموكل بالخصومة واقر على موكله سواء كان موكل المذنب
فاقر باستيفاء الحق او للمدعي عليه فاقر بشئ عليه فان كان ذلك عند
القاضي حتى دون غيره الى ان كان اقراره عند غيره القاضي فله ان
عند القاضي لا يبيع وان الغرض لا يدفع اليه المال ولو ادعى بعد ذلك
الوكالة واقام بيعة لم يسمع لانه زعم انه مبطل في دعواه كذا اذا استثنى
الاقرار واقر عند غيره اذا استثنى الموكل الاقرار بان قال وكذا كان غيره
جائز الاقرار واقر الموكل عند القاضي لا يبيع الحق الاستثناء ولكن يخرج
عن الوكالة فلا يسمع خصومة لا الى لا يبيع في كسب فيل بالي بغيره صوته
اقل من رجل بال موكله صاحب المال يتبعه عن الغريم لم يبيع فان الموكل
من يعمل غيره ولو اتى بهذا صار عاملا لنفسه في برأه ذاته فان لم يكن
بجلاف الرسول وكيل الامام يبيع الغنائم والوكيل بالتزويج حيث يبيع فاما
بالتمسك والمهر لا يملك كل واحد منهم سفيرة ومجيرة الزرع الموكل يتبع
الدين اذا اقبل صح وبطل الوكالة لان الكفارة تولى من الوكالة لكونها
لازمة فتصليحها تخلف على خلاف العكس والوكيل بالبيع او اتمم البيع
ليبيع عن المشتري لم يجز لانه يصير عاملا لنفسه كما قرأه لو ادعى حكم
القضاء يرجع كبطالة وبدونه اي بدون حكم القضاء لا ان لا يرجع
لكونه تبرعا مصدق التوكيل يتبعه لو عرنا اقر بدفع دينه الى الموكل
يعني اذا ادعى رجل انه وكيل فلان الغائب يتبعه دينه مصدق الغريم
او بدفعه اليه لانه اقرار على نفسه لانه ما بدفعه فاصح حتى اذا ادعى
تتبعني بالمالا حتى لو ادعى انه ادعى الدين الى الدين لا يصدق ان

لزمه المدفع الى الموكل باقراره ولم يثبت الاية بالحدود وعوان فان
الغائب مصدق ثم الامر وان كذبه الغائب ادفع الى المصدق اليه
اي الغائب تايبا او لم يثبت الاستيفاء بالحدود الوكالة والقول
فيه قوله مع يمينه فيضيد الاداء ويرجع به على الموكل ان بقي في يده لانه
غرضه من الدفع برأه ذاته ولم يحصل فله ان يتفقد بيعة وان
ضاع لا ان لا يرجع لانه يتقصد ليقا اعترف انه تحقق في القبض وهو
خطاوم في هذا المأخذ والمطلوب لا يظلم غيره الا اذا ضمنه اي شوطا على
مدعي الوكالة الضمان عند الدفع اي دفع ما ادعاه لو لم يصدق اي
في دعوان التوكيل ودفع اليه على رجاء الاجازة اي اجازة الغائب
فاذا انقطع رجاءه رجع عليه او دفع اليه كذا ياله في دعوان التوكيل
ولو لم يكن مصدق التوكيل غريبا بل هو عالم بوقوع الدفع لانه اقرار
بأن الغير بخلاف الدين فانه يتفقد بيعة كما قرأه لو ادعى الشراء و
صدقه يعني لو ادعى انه اشترى الوديعة من صاحبها وصدقه المودع
لم يجر بدفعها اليه لان اقراره على الغير غير مقبول ولا يرد اي بالدفع
لو حال اي المدعي تركيا اي الوديعة المودع ميراثا او صدقه اي المودع
لان ملكه قد زال بوقوعه وانفق ان مال المورث فيدفع اليه وكل
بصفة المجهول اي جعل رجل وكيلا بقبض مال وادعى الغريم
قبضه وادعى دفعه اي الغريم اليه اي الموكل يعني جبه على دفعه
اليه لان وكالة ثبتت بقوله اخذت من المال حيث لم ينكر
الوكالة وادعى المايعة وفي ضمن دعوان اقرار الدين بالوكالة
واذا كان اقرارا ثبتت الوكالة في زعمه ولم يثبت الاية بالحدود
و دعوان فيؤخر بالدفع اليه واستحلف ان الغريم دايه على عدم قبضه
لان قبضه بوجوب برأه ذاته فاذا جرح عن اقامة البيعة يخلف
لا الموكل على عدم علمه بقبض الموكل او لا يجزى النيابة في اليقين
وكذا يعيب اي برأه المبيع بسبب العيب فادعى ايباعه رضي المشتري
لم يرد اي التوكيل عليه اي ايباعه حتى يخلف اي ايباعه المشتري
بجلاف مسئلة الدين لان التوكيل مكان هناك باسرها وما
عنده التوكيل او اخطأه فخطأه عند كونه ولا يكون ذلك في العيب لان
الفساد بالفسخ نافذ فلا يرد ما عدا عند اي حبيته فيفسخ القضاء

ولا يستحق المشتري بعده لانه لا يفيد اذ لا يجوز فتح القضاة
واليس في مسئلة الدين قضاء بل امر بالتسليم فاذا اظهر الخطا فيه
امكن نزعه منه ودفعه الى الغريم بلا نقض القضاء وقيل
الى اخر عشرة ينفعنا على اية ما نقض عليه عشرة اخرى
بها استحسانا والتجسس ان يكون متبرعا لانه مخالف امره
فيرة العشرة على موكل وجه الاستحسان ان الوكيل بالامانة
وكونه بشرا لان الامانة لا يكون بدو من شرا فيكون الوكيل
بدو كذا بالشراء والوكيل بالشراء ملك المقدم مال نفسه ثم
يرجع به على الآخر الوكالة المبرورة لا تدفع تحت حكم في العينة
الوكيل يتبع الدين اذا احضر خصما فاقرب بالتوكيل وانكر
الدين لان ثبت الوكالة حتى لو اراد الوكيل اقامة البينة على
الدين لا يخل وان ادعى ان فلانا وكله بطلب حتى له بالكونية
دفعه في الخصومة منه وجاء بالبينة على الوكالة والموكل غائب
ولم يحضر الوكيل احد الموكله قبله حتى فاق القاضي باليمين
حتى يحضر خصما جا حدا ذلك او مقرا به في شتم وتورث الوكالة
فان احضر بعد ذلك غريبا يدعي عليه حقا للموكل لم يرجع الى اعادة
البينة ولو كان يدعي انه وكله بطلب كل حتى له قبل اعلان عينة
وان ثبت ذلك بحضور من ذلك المعين ثم جاء بخضم اقر يدعي عليه حقا
يعتم البينة على الوكالة مرة اخرى **باب ان الوكيل ينزل بعزل**
الموكل لان الوكالة حقة فلا بد من بطلان بعزل نفسه بان يقول عزلت نفسي
بشرط علم الاخرينهما اي في المتورقين يعني اذا عزل الموكل بشرط علم
الوكيل به او ان عزل نفسه بشرط علم الموكل به حتى اذا لم يبلغه الوكيل
فخو على وكالة وتقرضه جاز حتى يعين باخبار متعلق بالعلم عدل
او اثنين ولو غير عدلين اعلم ان الوكالة تثبت بخبر الواحد
كان او عبدا عدلا كان او فاسقا رجلا كان او امرأة حسنة كان
او ابلغا وكذلك يقول عندهما وعندني حجة لا تثبت العدة الا بالعدالة
او العدد وينزل ايضا بموت الموكل بمكذوبة لغت عبارة القذوف
ودفعت في الحاشي والوفاء بمكذوبة موت احد هما واما لم يكن
الدليل بهما فائدة تركه وينزل ايضا بموت احد هما من الوكيل

والموكل جنونا مطلقا لان قلة بمنزلة ان غار وهو منه عند اي موكل
وحول كامل عند محمد وهو صحيح ولكم الحق اي الحق احد هما بدار
لحب من تدان في الحق لا يثبت الا بحكم الحكم فاذا حكم به بطلت الوكالة
بالاجماع واما قبله فلو توفقه عند اي حسيمة وانما ينزل بهذه الاشياء
لان الوكالة عقد غير لازم فكان بقاء حكم الاستدانة خيرا لبقاء
اللاحق في كل ساعة ما يشترط الاستدانة وهذا انزال الوكيل في الصور
التي كونه اذا لم يتعلق به اي بالوكيل حتى الغيرة واما اذا يتعلق به فلكونه
فلما ينزل كما اذا شرطت الوكالة في بيع الرهن كما امر جعل امره ان ي
يدفع ثم حين الرزق وينزل ايضا بموت نفسه اي تصرف الموكل حيث
يجز الوكيل عن الاستئصال به كما اذا اقرضه باعقاي عبده او كسائه او
تزوج ابنة او شراى او طلق او خلع او بيع عبده فاقضى او كسائه
او تزوج او اشتري او طلق فلانا او واحدة ومضت عتقا او خالها
او بيع نفسه فانه او قتل واحد منها بنفسه غير الوكيل عن الكل
فتدخل الوكالة ضرورة حتى ان الموكل اذا اطلقها واحدة والعدة قائمة
بعتب الوكالة لانها من تفتيد ما وكل به ولو تزوجها بنفسه واما ان لم
يكن للوكيل ان يزوجه فانه لو زال حاجت بخلاف ما لو تزوجها الوكيل
واما حاجت يكون له ان يزوجه الموكل لان الحاجة باقية وهو
الوكالة اذا عاود اليه اي الموكل قد رجع ملكه يعني اذا وكل بيع عبده ثم
باعه الموكل ثم رآه عليه بغير القضاء كان الوكيل **باب ان الموكل**
يبعده وكذا لو وكل كل واحد من رجلين يبيعه فباعه احدهما فز عليه
بغير فاعل واحد منهما ان يبيعه ثانيا كذا في الصغرى او بقى اثره
اي اثر ملكه كما اذا اطلق امرأته واحدة وهي في العدة فتصرف الوكيل
غير مستعذر بان يوقع الباقي وينزل ايضا بافراق الشريكين ان
لم يعلم الشريك به هذا يخل امرين احدهما ان يكون الاخر اقربا لكان
المالكين او مال واحد هما قبل الشراء فان الشريك يتصل به ويتصل
الوكالة التي في صحتها علم بالاول لانه عزل حكم او لم يكن له كماله فجا
به عند عقد الشراكة وكذا بينهما ان احدهما اكلها لوكلا فترقت
في الحال جاز فلو افترقا انزل هذا الوكيل في حق غير الموكل منهما اذا لم
يصرها باذنه في التوكيل وانما ذكرنا الزوجين اذ لو ابقى الاخر في على

كلامه لم ينجح فلو لم ينجح لم يعلم الشر كذا لا ينجح ان يفرد واحد
 منها ينجح الشركة المستندة للوكالة بما على صاحبها ويقول ايضا
 يخرج منه كل من كان الموكل مكاتباً وحجراً لو كان ما ذكرنا لما تراجعت بقا
 الوكالة معتبراً بتدبيرها لكونها غير لازمة فيشترط في حاله ايضا قيام
 الاعتراف في انشاءه وقد بطل بالبرهان قسطل الوكالة على ان وكيل اول لا يطلع
 على كذا اذا وكله يعني ما ذكرنا فيقول وكيل المكاتب يخرج من وكيل
 اذا ذن جرد اذا وكل ذلك الموكل في اعتقود ونصوصات لا تفسد
 الدين او انفسه لان العبد مكاتب بائناً ما وليه وله مطالبة استيفاء
 ما وجب له لان وجوبه كان بعقده فاذا بطلت حصة من وكيله على الوكالة
 كما لو وكله ابتداء بعد فسخ العقد بعقده مباشرة لا يخلو عن الموكل
 وكيل عبده المأذون لانه عن فاض والاذن في النجاش لا يكون الا
 عما كان العزل بطل الا يرى ان الموكل لا يملك تديره عن ذلك مع بقا
 الاذن ذكره الزيلعي قال وكلت بك بكدا على اني عنك فانت
 وكيل فانه اذا عزله لم يخل بل كان وكيلاً وهذا يسمى وكيلاً دورياً
 واذا اراد ان يعزله بحيث يخرج عن الوكالة يقول في عزله عنك
 ثم عزلتك فانه اذا قال عزلتك كان محروفاً نظر الى ظاهر اللفظ
 ومنصوصاً بوجود الشرط حيث قال في عزلتك فانت وكيل اذا
 حال ثم عزلتك يخل عن الوكالة الثانية بهذا اللفظ لان معنى
 عموم الاوقات لا عموم الافعال ولو قال كما عزلتك فانت وكيل لا
 يكون محروفاً بل كما عزل كان وكيلاً لان كلاً فقيد عموم الافعال
 اذا اراد ان يعزله يقول في عزله رجعت عن الوكالة المحلقة فاذا رجعت
 عنها لا ينجح لها اثر فيما يتولى بعد ذلك وعزلتك عن الوكالة المحلقة هي
 من لفظ كذا في يخل وانه اعلم **كتاب الكفالة** هي لغة الضمة مطلقاً
 وشرعاً هي ذمة الى ذمة في مطالبة النفس او المال او التسليم قال في
 الهداية والكتاب وغيرهما هي ذمة الى ذمة في مطالبة وقيل في
 الدين والاول اصح اقول لا يخل للماثل منسلاً عن كونه الترخيص الكفالة
 بالنفس عند فتح انهم يسمونها بعد تعريف الى الكفالة بالنفس والمال ثم
 ان تقسم الكفالة الى القسمين يسوعاً بخصاً فيها مع انهم ذكروا
 في انشاءها كذا في يخل على وجود قسم ثالث وهو الكفالة بتسليم المال

كما سيأتي ولذا اخبرته تعريفه بجدي متناً ولا لجميع الاقسام صريحاً
 وركنها الايجاب اي ايجاب الكفيل بقوله اعلنت عن فلان الطالب
 بكذا والقبول اي قبول الطالب وهو المكفول له وشرطها مطلقاً
 كون المكفول بنفسه كان او مالا مقدراً لتسليم الكفيل حتى لا يخل
 الكفالة بالحدود والنفق من كسباني وفي الميراث كونه متيحاً حتى لا
 يخل الكفالة بتدبير الكفالة كاسياني وحكمه لزوم المطالبة على
 الكفيل بما هو على الاصل نفسه كان او مالا وايلها ايل الشرح بان
 يكون حراً مكلفاً فلما تفتت من العبد والصبي والجنون كان مطالب بعد
 الاعتق كذا في اخلاصه فاعذ عن مكفول له اذا فائدة الكفالة ترجع
 اليه والمدعي عليه مكفول عنه ويسمى الكفيل ايضا والمنص الكفالة
 بالنفس او المال في الكفالة بالمال مكفول به فالكفول والكفول به
 في الكفالة بالنفس واحد ومن لزم عليه المطالبة كفيل فالكفالة
 اما بالنفس وان تعذر ما ان الكفالة بالنفس والنفس ايضا الاول
 ان ياخذ منه كفيلاً ثم كفيلاً والثاني ان تعذر النفوس فكفول بها
 فانه جازم كما يجوز ما لا يكون الكفيلة او مالا وما يتعلق به هو
 التسليم اما ان ولي ان الكفالة بالنفس فتصح بكفالت وبما يعزله
 غيرها اي عن النفس كالكراس والوجه والرفقة والجنس والجسد
 البدن ككفالت برأسه او وجهه الى الزه وبجرحه شارب ككفالت
 بنصفه او كله او رجليه وتصح ايضا بضمته وبجراح فانت على
 الا ازام ففناه اما ما لم يتم تسليمه والى فانه يستعمل في معنى على و
 اما به زعيم فانه الزعامة هي الكفالة او قبيل هو بعني الزعيم
 لا بما خاص من معرفة لان موجب الكفالة التزام التسليم وهو
 ضمن المعرفة لا التسليم واختلفت في اما خاص من معرفة اي
 على تعريفه كذا في الخلاصة فان عين وقت التسليم احضره فيه
 اذا طالبه رعاية لا التزامه كذا اي احضره ايضا اذا اطاق
 بان فان انا كفيل بضمه اذا طالبته تسليماً اليك او ان طلبته و
 نحوه لك او غير ذلك قال انا كفيل بك كلاً طلبته اية اليك وان
 لم يضر جسدك فاحكم لا تشاهد عن ايها حتى لا ندم عليه لكن لا
 يكسبه اقول ما روي لعنه لم يعلم ما اذا روي وان غاب اي المكفول عنه

نفسه

طلبته او متى ما

و علم مكانة امرائه في الحكم الكفيل مدة و نأيه و اياه فان مضت
 ولم يحضر حبيب وان لم يعلم اي مكانة لم يطالب اي الكفيل به
 اي كما تقول به لانه عاجز و كذا صدقة الطالب خصا كما لو كان
 اذا ثبت له حارة وان اختارها فقال الكفيل لا خوف مكانة و كان
 الطالب يعرفه فيلزم ان كان له حرة موروثة يخرج الى موضع معلوم
 في كل وقت فاقول قول الطالب و لو لم الكفيل بالذباب اي ذلك
 الموضع لان الطالب يشهد للطالب و الا فاقول قول الكفيل لانه
 متمسك بالاصول و هو بحيل و شكر لزوم المطالبة وان شرفا تسليم
 في مجلس العاقل سلمه عنه ولم يخرج في غيره و به يعني في زمانه لكان
 انما هي في انما منتهى ذكره الزاني و غيره فكل بالنفس الى شهر يطالب
 به بعده يعني لو قال كذا لك بنفسك فكل انما الى شهر فانه لا يطالب به تسليم
 النفس في هذا الشهر و يطالب به بعده حتى الشهر قال شمس لانه انما
 هذا يدل على خلاف ما يقضى الخوام فانهم يقولون اذا قال الرجل انما
 لا اخو من فلان فانه يفرقه ترا تا يك سال ان يطالبه تسليم النفس في
 السنة قبل مضى الاجل و لا يطالبه تسليمه بعد مضى الاجل قال و
 ليس الامر كما يقولون بل جواب على العكس لان يزيدوا فيقولوا في
 الكفالة هرگاه كه بخوانى بنويستارمش في يطالبه في السنة و بعده
 كذا في خلاصة و هذا ايضا و هيلة في سقوط المطالبة ان يزيد الكفيل في
 كفالة فيقول انما كفيل بنفسه فلان اي كذا من الاجل ثم لا كفالة لك
 به على بعد ذلك و انما يرى فاذا قال ذلك فانه لا يطالب في الحال و لا بعد
 مضى الاجل يرى الكفيل بموته اي بموت الكفيل يحصل الجبر الكفيل
 عن تسليم المطلوب من الكفيل بعد موته و ورثة لم يكفوا له بشي و انما
 يكفونه فيما له لا فيما عليه و لا يقضى الكفالة باعتبار تركه لا متابع
 استيفاء النفس من المال بخلاف الكفالة بالمال و يرى الكفيل بان
 ايضا بموته اي النفس المطلوبة لا متابع التسليم و لو كان النفس
 المكفولة بها عبد الكفيل و انما قال هذا فاعلم ان العبد مال
 فاذا تعدر تسليمه لم يفرق فان اذا كان على العبد مال يطالب الكفيل بنفسه
 رجل و انما اذا كان المطالب لخدمة العبد نسباني انه اذا مات و
 انبت محض دعواه ضمن الكفيل قيمته لا اي لا يبرأ الكفيل بموت المطالب

قسمة

مل و ارثه او وصية بطالب الكفيل و يرى الكفيل ايضا بتسليم الكفيل
 او ما موروثة و كذا فان او رسول او مطلوب او غيره فكل ان المطالب
 الى الطالب متعلق بقوله و تسليم حيث يمكن في القيمة متعلق به ايضا
 يعني انما سلم الكفيل من كفل به الى الطالب في موضع يمكن بحارته برئ فان
 لم يقبل او سلمه اليك فانما برئ حتى لو سلمه في برية او سواد او بحر
 حرة غير الطالب لم يبرأ فانما سلمه اليك من طرف الكفيل في
 صورة تسليم الامور او سلمت نفس عنه اي من الكفيل في صورة تسليم
 الامور لنفسه قال فافهم ان المكفول بالنفس اذا سلم نفسه الى المكفول
 له و قال سلمت نفسي اليك عن الكفيل برئ وان لم يقبل عن الكفيل لا يبرأ
 الكفيل و كذا لو لم الكفيل بطالبان يسلم نفسه المكفول به الى الطالب
 ان قال انما هو للطالب سلمت اليك نفسه عن الكفيل برئ الكفيل و في
 تسليم الاجنبى شرطه اي مع ما ذكر من قوله عن الكفيل يقول الطالب
 قال فافهم فان لو ان بطا اجنبيا ليس بمأمور سلم المكفول به الى
 الطالب و قال سلمت عن الكفيل ان قبل الطالب برئ الكفيل ان
 سلمت الطالب و لم يقبل قبلة لا يبرأ الكفيل كفل بنفسه على انه ان لم
 يسلمه هذا فهو من مال من عليه من المال و لم يسلمه هذا صحت الكفالة
 اي بالنفس في المال يعني رجل له على غيره مائة درهم فكفل اخر بنفسه
 الوجه عند كونه تحت الكفالة و اذا لم يوافق به هذا فعليه المائة لانه
 علق الكفالة بالمال بغير الموافقة و هذا التعاقب صحيح لتعامل الناس
 اياه وان كان القياس بآية و بالتعامل بترك القياس في البيع كما
 لو اشترى ثوبا على ان يحدوه الباع مع ارتق بآية اضيغ من الكفالة
 فان بتركه هذا و يبرأ او مع ثوبها من التبعات اولى و اذا لم يوافق
 به حتى لو لم يبرأ من الكفالة بالنفس اذ لا تشافي بين الكفالة بين
 فان مات المطلوب ضمن الكفيل المال بحكم الكفالة او مات الكفيل فوارثه
 اي من و ارثه او مات الطالب فكل اي طالب و ارثه او على رجل بآية
 و يبرأ لم يبرأ باقية حرة او روية او اشرفية او افرنجية اشرفية
 المدعوي فكل بنفسه افر على انه ان لم يسلمه هذا فعليه المائة تحت
 اي الكفالة ان عتقه بها و قال محمد لم يفرق الا في الدعوى بالبيان
 فلم يجبا حضار النفس لعدم صحة الكفالة بها فلم يفرق الكفالة ان لا يثبت

فانما يجب انما مشترك بينهما فلو صح فلهما من احدهما لصاحبه بمقتضى
 شائنا صار ضامنا لنفسه وهو باكل ولو في نفسه ضام
 خاصة بكونه الى قسمه الدين قبل القبض وهو باكل لان القسم لا ينفذ
 ان يصير حتى في واحد منها فلهما في حيز على حدة وهو لا ينفذ في
 الدين وان باعنا العبد مصفقتين بان يباع كل واحد منهما بنفسه
 بصفة على حدة ففهم انهما لصاحبه ففهم انهما في الصفقة اذا
 نفذت فلا يجب لكل منهما بعهده بكون له خاصة ولا بالعبد لارتباط
 اسم مشترك يقع على الصفقة التي هي بعهده وحق الصفقة والدين
 وخيار الشرط فتعذر العمل بما قيل البيان وله تلك بطلان الضمان
 بالكلية عند اي حصة لان معناه عنده تخلص ليس من المستحق
 وتسلمه الى المشتري وهو غير مفقود له وجه عند هذا لان معناه
 عند هذا ضمان الثمن ان يخرج عن تسليم العبد بغيره ولا ضمان فيكون
 كالدرك ولا يبدل الكتابة لا في معرض الزوال بالجر فلا يكون
 صحيحا ولا عن ثبت ففهم انما اذا مات من عليه دين لم يترك
 شيئا فكيف عند الغرماء رجل لم يقع عنده اي حصة لانه كفل بدين
 ساقط عن دمه الاصيل لان الدين عبارة عن شئ حال اليمين
 بدين يجب اداؤه لكنه في كماله لا ينفذ اليه في الحال وقد عرفت
 وبخلاف صفات عاقبة الاستيفاء فسقط ضرورة ولا بلا قبول
 الطالب في مجلس اي مجلس عقد الكفالة الا في مسئلة واحدة هي
 ان يقبل وارث المريض عنه بمقتضى الغرماء بان يقول المريض لو رثت
 او بعضهم تاكلوا عني يا علي من الدين اقراني ففهم ان مع عيبه
 فانه جازا مستحسنا وان كان القياس ان لا يجوز لان الطالب غائب
 فلما تم الضمان الا بقبوله وجه الاستحسان ان يذره وجبه منه لونه
 بان يعلقوا دينه ولذا يبيع وان لم يسم المريض الدين وغرماء لان
 الجواز لا يمنع صحة الوصية ولذا قالوا لا يبيح الا اذا ذكر مال او
 تحت اي الكفالة بلا قبول الطالب عند اي يوسف مطلقا في رواية
 وفي اخرى اذا باعته خيرا واجازوه يعني كذا في تحصيل جامع الكبير وفي
 الفتاوى البزازية واجمعوا ان اي الكفيل اذا قال بطريق الاحتياط
 بان يقول انما كفيل مالي فلان على فلان جاز كذا في خلاصة ولا بالامانة

حقيقة

بينا

كما لو دية والمستعار ومال المضاربة والشركة ولا بالمبيع قبل
 القبض والمردون بعد القبض لان من شرط صحة الكفالة ان يكون
 المكفول به مضمونا على الاصيل بحيث لا يمكن ان يخرج عنه الا بغير
 او افع بغير تحقق معنى الغم يجب على الكفيل الامانة ليست
 مضمونة والمبيع قبل القبض ليس مضمون بنفسه بل لا يمكن كونه
 وكذا المرء ليس مضمون بنفسه بل يسقط الدين اذا هلك فلا
 يمكن ايجاب الضمان على الكفيل في هذه الصورتين وجوبه على الاصيل
 ويجوز اي الكفالة بتسليمها اي تسليم الامانات والمبيع والمرء
 فان كانت قامة وجب تسليمها وان هلك لم يجب على الكفيل
 كالكفيل بالنفس وقيل ان وجبه اي تسليمها على الاصيل كالعارية
 والاجارة حاشا اي الكفالة به اي تسليمها والا اي وان لم يجب
 تسليمها عليه كالدوية فلا اي لا يجوز الكفالة بتسليمها وتصح اي
 الكفالة بالثمن لانه دين صحيح مضمون على المشتري والمضمون
 المضمون على سبوم الشراء والمبيع بغير فاسد فانها مضمونة
 حتى اذا هلك عنه وجب الضمان عليه فامكن ايجاب على الكفيل
 ويصح بالمخرج لانه دين مطالب من جهة العباد فصارت كسائر الديون
 بخلاف الزكوة في الاموال الظاهرة والباطنة لان الواجب فيها فعل
 هو عبادة ومال محلة وهذا لا يؤخذ من تركته بعد موته الا بوصية
 والنواصب قبل ان يكون كحق كاجرة كسرى وكري النهر المشرك
 والمال الموقوف تجهيز الجيش وقضاء الاسرى وقيل ان ليس بحق
 كالجبايات التي في زنايا فافهم انما يغير حق فان اراد الاول
 جازت الكفالة بها اتفاقا لانه واجب مضمون وان اراد الثاني
 ففهم اختلاف المشايخ والفقهاء بين النواصب التي ان القسم ما يكون
 راتبا والنواصب ليست كذلك وانما يوفى الامام عند الحاجة اذا
 لم يكن في بيت المال وقيل هي ان يستغنى احد الشريكين من القسم
 بيمينه وبين صاحبه فيضمنه تخلفا لانه واجبه والدرك وقد مر ما
 في الشجة وهي كراهة والكفالة بها ان يقول غفلت بوجهي او بالشرع
 وقطع الاطراف اذا لم يكن موصية القصاص بل الدية او الواجب
 في مال واجبه الا اذا حال اذ قد انكسر او افسد لا يكون كماله ان

مشي

حقيقة

ان يترك ما يدل على الالتزام قال في خلاصة وفي فتاوى السيفي لو قال
 المالك بن النضر الدين الذي لك على فلان انا اودعه اليك او شيئا
 لا يكون كفالة ما لم يتكلم بما يدل على الالتزام بان يقول كفلت او شئت
 او علي او انا المطالب مطالبة الاصيل مع الكفيل لان مفهوم
 الكفالة وبتوضيح ذمة الى ذمة في المطالبة يقتضي قيام الذمة الاولى
 لا البراءة عنها انا اذا شرط البراءة فتكون اي الكفالة حينئذ حوالة
 اعتبارا للمعنى كما ان حوالة بئرا عدم البراءة اي براءة الكفيل كفالة وله
 ايضا مطالبة احدهما ولو بعد مطالبة الآخر لان مقتضاها ان لا
 التملك بخلاف المالك افا اختار احد الفاضلين حيث يتخير
 التملك منه اذا قضى المأضي به فلا يمكن التملك من الثاني كقول
 عليه اي قال كفلت بآل ك علي فان برهن اي الطالب على الف لزوم
 اي الا ان الكفيل لان الشايت بالبرهان كانت بت بالعباد والا اي
 وان لم يبرهن صدق الكفيل فيما يقر به مع يمينه لانه منكر الزيادة
 لا الاصيل في الزيادة عليه في حق الكفيل يعني ان اذ حلف الاصيل
 بالزيادة على ما اقر به الكفيل لم يصدق على كفيله لانه اقر على الغير
 ولا ولاية عليه بل يصدق في حق نفسه كقول بآله يعني نحو الكفالة
 له بآله المكفول عنه وبآله لا اطلاق قوله عليه السلام الزعيم غلام
 فاذا كفل بآله وادى رجع عليه اي المكفول عنه بما ادى او ادى ما
 ضمنه لانه قد قضى به بآله فيرجع عليه واذا ادى خلافة رجع بالضمن
 لا بما ادى حتى لو كفل بالحياء وادى الزنوف ونحوه لم يرد ما به
 رجع بالحياء ولو كفل بالزنوف وادى الحياء ورجع عليه بالزنوف لان
 رجع الكفيل حكم الكفالة فانما يرجع بما يدخل تحت الكفالة بخلاف
 ما هو بآله الدين فانه يرجع بما ادى اذا لا يجب عليه شيء حتى يملكه
 بالاداء بل كان مخرضا فيه رجع بما ادى ولا يطالبه اي بالافضل المكفول
 عنه بالمال قبل الاداء الى المكفول له لانه لا يملك ما في ذمة المكفول عنه
 ويملكه بعده فيرجع ويؤونه اي به ومن اقره لم يرجع بما ادى لانه مخرج
 فيه وان وصية اجاز اي المكفول عنه بعد العلم لان كل كفالة مستفدة
 غير وجبة للرد لا تنقلب موجبة ابدان في الغاية قال اخصم الفا
 اقلان على فضمن فادى لم يرجع عليه الا اذا قال عنى كادى في الكفالة

بالنفس فان لم يرد اي لازم الطالب الكفيل طلبا على لازم اي
 الكفيل المكفول عنه وان جسد اي صا الكفيل محبوبا حسن هو
 المكفول عنه اذ لم يلاحظ بالحقه ان من جهة فيجازي بملكه براءه اليه
 الاصيل ان قبل اي الاصيل الا براء بريا اي الاصيل والكفيل معا
 او اقره اي الطالب عنه اي ان قبل ما قر عنه لانه الاصل والكفيل
 تابع بلا عكس فيها لاستلزامه تبعية الاصيل للفرع ولو اقر اي
 الطالب الكفيل فقط براء وان لم يقبل او لا دين عليه يحتاج اي
 القبول بل عليه مطالبة وهي سقط بالبراء ولو وجب الدين
 له اي الكفيل ان كان غنيا او صدقة عليه ان كان فقيرا بشرط القبول
 كما هو حكم التبعة والصدقة ودية الدين غير من عليه الدين بغيره اذا سقط
 عليه والكفيل سقط على الدين في حله كذا في الكافي وبعد له الرجوع على
 الاصيل كذا في النسخة فانه صالح احد جهات الاصيل والكفيل الطالب
 عن الف على تسوية برأه اي الاصيل والكفيل لانه اضاف الاصيل الى الف
 الدين ويوجب الاصيل فيبرأه عن تسوية وبراءة توجب براءة الكفيل
 وان اذ ابا الكفيل رجع على الاصيل ببراءة اي تسوية اذ ابا ان الكفيل بآله
 اذ بالاداء فلك ما في ذمة الاصيل فاستوجب الرجوع ولو صالح على
 جسد رجع بالالف لانه مبادلة فلك ما في ذمة الاصيل فيرجع بآله
 عليه صالح اي الكفيل عن موجب الكفالة لم يبرأ الاصيل ان موجبا للمأني
 وبراء الكفيل عنها لا يوجب براءة الاصيل قال الطالب الكفيل براءة اي
 من مال رجع على الاصيل فانه اقر بقبض المال في الكفيل لانه استند
 البراءة الى الكفيل وغيا ما الى نفسه بقوله الى والبراءة التي ابتداء ما من
 الكفيل وانما هو ما الى الطالب لا يكون ان لا يبايعا فكان مخرضا او ابا بقبض
 منه فيرجع ان كانت كفالة بآله وفي ابراء كذا اي لا يرجع لانه ابراء
 لا اقرار منه بالقبض من الكفيل ما خالف في براءة اي اذا قال الطالب
 الكفيل براءة ولم يقبل اي فهو ابراء عند محمد وعند اي يوسف اقرار القبول
 هذا كله اذا غاب الطالب وان كان حاضرا يرجع اليه في ابراءه لصدور
 الاجاز عنه لا يفتح تعليق البراءة منها اي من الكفالة بالبراءة اصل اذا
 جاء عند فانت برهن منها لان في ابراءه معنى التملك كالبراءة عن الدين
 وهذا على قول من يقول بقبول الدين على الكفيل فلا يبرأنا على قول من يقول

شبهة مطالبة فقط فلو ان فيها قديك المطالبة في كالمدين لاتي بطلب
 اليه والتحكيم لا يقبل التعيين بالشروط قبل بيعه لانه الثابت فيها على
 التحصيل المطالبة لا الدين في البيع فكان استعاطا محضا كما لطلاق والتساق
 وقيل اذا كان الشرط محالا منقضا فيه للمطالب اصلا كذا اذا جاء بعد الجور
 واذا كان محالا مستعارا فيه نفع للمطالب كذا اذا كفل بالمال والنفس
 وقال ابن واقتضت به عدلانا برأى انما ان قبض الطالب فوفاء الكفيل
 في العقد فهو برئ من المال كذا في الغاية مات الكفيل قبل الاجل حتى ان الدين
 عليه كان اوفى وانه لم يرجع قبل حلوله لان الكفيل استمر الدين مؤجلا فهو
 مؤجل جعلا بالاجل وهو اكثر من المؤجل في المالكية يكون ربا وان مات قبل
 قبض الاجل حتى عليه الاجل فقط وان ماتا اي الكفيل والكفول عند فاطمة
 يا فخره مروي ان استكرهين شاة لانه دينه مات على كل واحد منهما كافي فان
 لصحة لا يسترد اصل ما ادعى اليه كونه له فله ان يطالبه وان لم يعطه مطالبه
 او تعلق برحق على احتمال فناء الدين فلا يجوز الاسترداد ما بقي بهذا
 الاحتمال كمن غلبت كاتبة ودفعها الى الساعي ومن ربح اي الكفيل به
 اي بالمال الذي قبضه الكفيل من المطالب قبل ان يعطى الطالب طلبه
 له اي الكفيل لانه ملكه بالقبض وكان الربح على ملكه وذهب ربح اي
 الربح على قاضيه وهو الاصيل فيما يتحقق من الخطأ والشعر وهذا
 اذا قضى الاصيل الدين وهو قول اي حنفية وعنده يتصدق به
 وقال لا يطالب له الربح وهو رواية عنه امر كفايا ببيع العينة فحصل
 فالباع الكفيل والربح الذي حصل للبائع يكون عليه اي الكفيل لا المالك
 بانه ان الاصيل امر الكفيل ببيع العينة وهو ان يقول له اشتر مني
 الناس ثوبا من الاقمشة ثم بعد فارق البائع منك وخمس ثراث فحصل
 وهو ما في التاجر فيطلب منه القرض ويطلب الباجر الربح ويخاف
 من الربوا فيبيعه التاجر ثوبا بياوي عشرة مثلا بخمسة عشر نسبة
 فيبيعه هو في السوق بعشرة فيحصل له العشرة ويجب عليه البائع
 خمسة عشر الى اجل او يقرضه خمسة عشر درهما ثم يبيعه المقرض ثوبا
 بياوي خمسة عشر فيأخذ العدة اي ثمن ارضه على انها من الثوب فيسوي
 عليه خمسة قرضا فاذا فعل ذلك نفذ عليه والربح الذي ربحه التاجر يوزنه
 ولا يلزم الاخر بشئ لانه اما خصا من لما يخسره كانه لم يضمن نظرا الى قوله

عشرة



على فانه لو جوب فلا يجوز كما اذا قال اني ابيع في السوق ثوبا خمر
 ففعلت وانه لم يقبل بالشرط كما قال بعضهم نظرا الى انه لم يملكه ايضا لولائه
 نوع الثوب ومثله ويضمن هذا النوع من البيع عينة خامة من الصفات
 باعده بعينة اي نسبة ذكره الرطب كمل باذاب له او قضى له عليه او
 لزم له ان كمل بل من اجل باذاب له عليه فحاشا لاصيل فيبر من المدين
 على الكفيل ان له على الاصيل كذا في اي لم يقبل برأيه على الفضل حتى يفسر
 الغائب فيقتضيه عليه لان شرط وجوب المال على الكفيل انقضاء المال
 على الاصيل وهو لم يوجد كونه غائبا برين ان له على زيد الغائب كذا وهذا
 كعنده ففعل على الكفيل ان له على هذا مال مطلق فاما كونه غائبا به بخلاف
 ما تقدم فانه مقيد بكون المال مقصود به على الاصيل ولو زاد بوجه ففعل
 عليه ان كان الكفيل باعده شترع ابتداء معا وضعت انما وبغيره شترع
 ابتداء وانما اذا انقضاء باعده لا يكون مقصودا بالثمن فاذا قضى بها
 بالامر ثبت وهو يتحقق انما في المال فيفسر ففعل عليه والكل في
 امر لا تحس جازية لان مقصود قيام الدين في ربح الكفيل فلا يتعدى
 وفي الكفالة بالامر ببيع الكفيل باذني على الامر كذا في المدين تسليم
 المبيع واقراره بان لا حق له في المبيع حتى لا يجوز بعدا دعوى الملكية
 ككتب شراؤه في مكان كتب فيه ابيع ملكه او ابيع بغيره باذني فانه
 ايضا تسليم المبيع واقراره بان لا حق له في المبيع لا كتب شراؤه في
 بيع مطلق عن قبلة الملكية وكونه نافذا باذني فانه لا يكون تسليمه
 يسلم بعد دعوى الملكية او ليس فيه بدل على اقراره بالملك للبائع
 لان البيع قد يصدر من غير المالك واعلم كتب الشراؤه ليحفظ الوجه
 بخلاف ما تقدم فانه مقيد بما ذكره ككتب شراؤه على اقراره فانه
 فانه ايضا لا يكون تسليمه اذ لا يتحقق به حكم وانما هو مجرد اخبار وتو
 اخير بان فلما باع شيئا كان له ان يرضيه قال حنفية كانت الى شهر
 وقال الطالب مال ما تقول انما من يعني اذا قال الكفيل للمطالب
 كذا عن فلان الى شهر فلا تطالبني لان وقال الطالب هو مال ما تقول
 لكفيل وعكس في ذلك اي ما في شهر اذا قال الاخر حال وهو ان الكفيل
 لا يقرب المدين ولا يرضى عليه في البيع كما ذكره ارباب القربة والمطالبة بعد شهر
 والمطالبة به على المطالبة في الحال وهو مستوفى لقوله وانما اقر المدين

ثم أتت على هذا المنع وهو تأخير المطالبة الى شهر فلما يقبل قوله بلا قبلة
 يؤخذ ضامن الميراث اذا استحق الميراث قبل القضاء على البايع بالقبض لان
 الميراث لا ينفصل بحد الاستحقاق فاما ينفصل بالقبض على البايع فلا يجب
 التمسك على الاصيل فلا يجب على الكفيل ان لا ينفصل عن الاصيل فيكون
 امين فسلكت واخذوا مالهم لم يضمنوا ولو كان ان كان محرقا واخذوا مالهم
 ضامن وباقى المسئلة بها الضامن صارا فاصيل ان المورث انما يرجع على
 الغار اذا حصل الغور في ضمن المعادضة او ضمن الغار حصة السلامة
 بالمعور وضا حتى لو قال الطعان لسا حب لخطبة اصيل لخطبة في الدار فخطبا
 في الدار فخطب من ثقبه ما كان فيه الى ان اذ الطعان كان على ما ينبغي
 لانه صار غارا في ضمن الخطبة لخطبة الاصيل لان ثم بالضمن المستطاعة تكلم
 المقعد وهاهنا العقد يقتضي استلامه لدا في الدار
وما يرجع على اقر فكل اصيل احد بها لسا حصة نصيبه ثم يجرى بقدر اصيل
احد شر يكون لصاحبه نصيبه من الدين لم يجر لانه لو انصرف الى نصيبه
 يكون فيه الدين وجوبه بالملكية لو انصرف الى الشايع يكون ضامنا
 فلم يقتضي حكم الضمان لانه يسترد لدا او لا يعقد ما سدا كذا ولو ادعى
 مير عا جاز لانه لا يترج الا بالقبض وبه نصيب عينا وقيمة نصيب
 شركه نصيب ودره عينا بغيره كذا في الوجه شرحه جماعة الكبار عليهم السلام
 لا في ان الشرايع عينا باللف وكل كل من الاقر جاز لعدم المنافع
 ولم يرجع على شركه الا با اذ لا يراى ان النصف لان كلامها اصيل
 في النصف وكفيل في النصف فيما يورده بغيره الى ما عليه اصالة او لا
 معارضة بين ما عليه اصالة وبين ما عليه كفالة لان الاول دين
 ومطالبة وان الثاني مطالبة فعقلا واما الزايد فينصرف الى ما عليه كفالة
 ولانه لو وقع في النصف عن صاحبه كان احدا حصة ان يرجع عليه بان
 يجعل المورث كائنه واذا كان كائنه فمورث الى الدور فلما بشي
 عن رجل بالتعاقب وكفيل كل به اي بذلك الشيء عن الآخر باور يعني
 اذا كان على رجل ألف درهم مثلا فكفيل عنه رجلان كل منهما بمجه
 على الاقر اذ ثم كفيل كل منها عن صاحبه بالكرمه بالكفالة اذ الكفالة
 بالكفيل جازية فيما ادعى احد بها يرجع بحصة على شركه ثم رجعا
 على الاصيل او يرجع هو بالكل على الاصيل لان ما عليه مستوفان

منه لان المورث

بلا ترجع اذ الميراث كفالة فيكون المورث شايها بينهما فيرجع بنفسه على
 شركه اذ لا يورث الى الدور اذا كفيل كل منها عن صاحبه بالجميع وانما
 اذ ان كل كل منها بالنصف ثم كفيل كل عن صاحبه في كل قبلة اي
 كما مسئلة الاولى في النصف حتى لا يرجع على شركه با اذ لم يورث على النصف
 كذا ان كفلا عن الاصيل بالجميع معان كل كل عن صاحبه لان الدين يرجع
 عليها نصفين فلا يكون كفلا عن الاصيل بالجميع او كل كل به بالجميع
 متعاقبا لم كل عن صاحبه بالنصف لما ذكر وان ابراء الطالب لداها اذ
 الاقر بكذا لانه ابراء الكفيل لا يوجب ابراء الاصيل فبقي المال كله على الاصيل
 والاقر كفيل عنه بكذا فياخذ به اذ في المتعارضات ان الشرايع شرية
 متعارضة اذ لا يورث با شرا بكذا لانه لا يورث كذا منها كفيل عن الآخر كما
 سبق في كتابه الشريعة ولا يرجع حتى يورث اكثر من النصف لما ذكر في كفالة
 الرعاين كما تب عليه بقره بان قال كاتبتك باللف الى سنة مثلا و
 كفيل كل عن صاحبه جاز استحسانا والقياس ان لا يجوز لان فيه كفالة
 المتكاتب والكفالة ببدل المتكاتب وكل منها باقراره باطل عند الجميع
 اولى نصا كما اذا تعاقبت كتابتها فانه باطل وانه حال بعقد وجه
 ان استحق ان تصف الانسان بحسب شجره بغير الاحكام وقد امكن
 بهما بان يجعل كل المال على كل منها في حق المولى رهن فله حق الاخر
 معاقب باذ ان لا يورث معنى قوله كاتبتك باللف ان ادتها الف درهم فانها
 حرة ان فكفالة فان كل منها ان ادتها الف فانها حرة فيكون عتق
 كل واحد عتق باذ ان الف ولا يحصل عتقه باذ ان الف اذ الشرايع
 يتقابل المشروط وحده ولا يعا به اجزاء فيطالب المولى كذا منها بجميع
 المال بكم الاحالة لا الكفالة فانه با اذ عتق وعتق الآخر بعتا كما
 في ولد المتكاتب فما ادعى احد بها رجع على الآخر بخصه لاستوفائها ولو
 رجع بالكل او لم يرجع بشي اشق المساواة وان عتق احد بها قبل ان
 يورثا شينا جاز لخصه لانه ملكه ببراء المصنوع عن النصف لانه لم
 يرض بالمال الا فيكون وسيلة الى عتق فلم يبق وسيلة فيستطاع
 النصف ويرجع النصف على الاخر لان المال في الحقيقة متقابل بينهما
 حتى يكون موزعا بينهما على ما عاها كما جعل على كل منها نصيب النصف
 فكان منور با لا يورث غير منور با واذا عتق استغنى عنه وان عتق

الحرة فاما اعتبرها بقرينة فلذلك يتوقف واذا اعتقدها
 اعتدنا بشا وبجسته من لم يفتقد اما اخذ المعقود فيها ككفالة واما اخذ
 حاصبه فيها لاجاله اعتدنا بان اخذ المعقود بالاكفالة فيجب لكفالة
 بعد ان اكفاله وهو باطل واجيب بان كفاها كان مطابقا لجميع
 الالف والياء في بعض ذلك فيبقى على تلك الصفة لان البناء يكون
 على وصف الحيوت فان اخذ المعقود رجع على صاحبها او على لانه اذا
 عنه بآمره وان اخذ الآخر لا اى لا يرجع عليه لانه اذا رجع عن نفسه مال لا
 يجب على عبده حتى يعتق ويؤدى لم يظهر في حق المولى كما اذا لم يرد
 باقرا او استقر منه او وظيفه بشبهة او استمره له ووديعة فانها لا
 تظهر في حق المولى بل بوقته بالعبد بعد عتقه ماله على من كفل به ككفالة
 معلقة عن قيد المولى والتاجيل لان المال حال عليه لوجوده بسبب
 وقبول الذمة كونه لا يطالب لان ما في يد مولاه ولم يرض بتعلقه به و
 الكفيل غير حصر خلاف ما اذا كفل بدين مؤجل حيث لا يلزم الكفيل
 حالا لانه انشزم المطالبة بالدين المؤجل وان ادى رجع عليه بعد عتقه
 لو كفل بآمره لان الكفيل بالاداء ملك الدين وقام مقام الطالب فلا
 يطالب قبل موته اذ على عبده ما لا يملك نفسه رجل مات عبده مريضا
 الكفيل لم ير اذ لا حصل بموته كما اذا كان الكفيل نفسه حر مات عبده
 مكفولا برقبته غير من انه لم يحميه ضمن الكفيل فميتة يعني اذا ادى رجل
 رقبته عبدا فكفل به الاخر مات العبد فقام الذمة بالنسبة انه كان له
 ضمن الكفيل فميتة اذ كان على المولى رده على وجه ذمة فميتة فقد اترم
 الكفيل فكان بعد موته تنفى التزم على الاصيل فكان الكفيل كعبده
 عن مولاه بآمره فحق مولاه لو عكس الى كفل على عبده واداه بعد
 عتقه لم يرجع واحد منهما على الآخر يعني الاول ان لا يكون على العبد
 دين لان امره بتكفيله يوجب اذا لم يكن عليه دين مستوفى وان كان
 فلا يوجب كونه المطالب من المولى واما كفالة المولى عن عبده فتصح
 مطلقا وانما لم يرجع لان الكفالة وقعت غير موجبة للرجوع لان
 لو رد ما لا يستحق هذا الآخر دينا فلا تقابل موجبة بعبده كما اذا كفل
 رجل بغيره فجاز فانها لا تقابل موجبة للرجوع كما مر فكذا ايندا
 ثم فائدة كفالة المولى عن عبده وجوبه مطالبة بايقاع الدين

من سائر امواله وفائدة انعكاس تعلقه برقبته العبد **قوله كفا**
 هي لغة اسم بمعنى الاحالة وهي التعلق مطلقا وشرا تعلق الدين
 من ذمة الى ذمة اى من ذمة الجليل الى ذمة الخجل عليه وانما
 خصت بالدين لانها تعلق شرعى والدين وصف شرعى يظهر اثره
 في المطالبة فالتعلق الشرعى جاز ان يؤثر في الوصف الشرعى كما
 ان البيع شرعى جاز ان يؤثر في نقل الملك الذي هو وصف
 شرعى فينبغي نقل الدين الذي هو البيع المديون الجليل والدين
 محضان ومحال له ومحال له بمعنى يطلق عليه هذه الالف والياء
 في الاصطلاح ومن يفتيد اى كفاية كمال عليه ومحال عليه يعني
 يطلق ايضا هذان اللفظان والمحال محال به وشرط صحة كفاية
 معنى التعلق اذ رضى الاول فلان ذوى المروءات قد ينفون بختل غيرهم
 ما عليه من الدين فلا بد من رضاه واما رضى الثاني فهو كماله فلان
 فيه استقلال عنه اى ذمة اخرى والذمة متفاوتة فلا بد من رضاه وانما
 رضى الثالث وهو كماله عليه فلان التزام الدين والاداء
 التزم بطلا خلاف الثاني الاول حيث قال في الزيارات انه يفتقر الى
 رضى الجليل لان التزم الدين من المحال عليه فيعرف الى حق نفسه والجليل
 لا يتصرف فيه فلهذا ان كان عبدا لا يرجع اذ لم يكن بآمره وشرط
 حصول الثاني يعني لا تصح كفاية في غيبة المحال له الا ان يقبل ان
 كفاية فصوله اى لا بد من رضاه كذا في الثانية لا حصوله فيغير
 اما عدم شتر الاول وهو الجليل فيان يقول رجل لغيره كنت على
 فلان بن فلان العتد ورجع فاحصل بها على فوض الى ابن فلان كفاية
 تصح حتى لا يكون له ان يرجع واما عدم شتر حصول الثالث وهو كماله
 بعبده فان كان كماله على رجل عاينه ثم علم الغائب فقبيل تحت كفاية
 كفاية في الثانية واذا تمت اى كفاية برى الجليل عن الدين يقول
 الجليل والمحال عليه لان معنى كفاية التعلق كالموجود يقتضى فراغ
 ذمة الاصيل لان من المحال بقاء الشيء الواحد في محله في زمان واحد
 ولا يرجع عليه المحال الا بالموت لانها متعلقة بسطامة حصة له
 لانه المتصور فيرجع عند عدم السطامة وحين الموت يقول لموت
 المحال عليه فميت او فلهذا حال كونه مشكرا كفاية ولا حصة عليه

ان يتصور من الوصول الى حقه يتحقق بكل منهما وهو التوحي حقيقة
 وعند هذا الشأن وثالث وهو ان يحكم الماضي بالماضي حيوة
 في اي حاله بالماضي وهو المودعة يعني اذ اودع رجله في النار
 في حاله بالماضي لانه اذ قد على التسليم فكانت اولى بالجواز
 وتصح ايضا بالماضي من مقتضى انه في الدارين على غيبها في حال
 عليه من الخيل بالماضي الحارين الخيل على الخيل عليه وبطلان الخيل
 بطلان الاول في الوديعه لتقديره انما كان له بالماضي بالماضي الاول
 منها او استحقاقها لانه كما كان في المودع وجوده في حال
 الخيل تبطل ايضا باستحقاق الثانية اي الدارين المخصوصة
 لعدم ما يخالفها في الوديعه وجود الدارين لا بد من اي لا تبطل
 كقوله في تلك الثانية اذ كان في ذلك وفي ما في ما في ما في
 الخوالة ويكون الضمان فانما مقام المخصوصة وهو في ما في هذه
 الصورة المودعة لا يطلب الخيل الخيل عليه بالماضي او الدارين
 المودعين في ذلك الخوالة بها متعلق من الخيل له بها ولا بد من
 عليه ان يدفعا الى الخيل يعني كالا يملك الخيل مطالبة الخيل عليه
 لا يملك الخيل عليه ايضا ان يدفعا الى الخيل حتى اودع صار ضمانا
 على ان له لانه استحقاق ما يتعلق به من الخيل مع ان الخيل الدارين
 اسوة لغيره الخيل مودعة يعني ان هذه الاموال اذا تعلق بها حق
 الخيل كان يعني ان لا يكون الخيل اسوة لغيره الخيل بعد مودعة كافي
 الدارين مع ان اسوة لهم لان العين الذي يملك الخيل عليه الخيل
 والدارين الذي عليه لم يملكه كالمالك الخيل بغيره الخوالة لا بد من ظهور
 ولا رغبة لان الخوالة ما وضعت لتلك بل لتلك يكون من الغطاء في
 اما المدين فملك المدين بها وجب فثبت له نوعا فخصه من كونه
 شرعيا لم يثبت لغيره فلا يكون لغيره ان يشترط فيه بخلاف الخوالة المطلقة
 اعلم ان الخوالة اما مطلقة او مقيدة اما المطلقة فهو ان يرسلها مرسلا
 لا يقيد بالماضي بل على الخيل عليه ولا يعين له في يده او يملكه على رجل
 ليس له عليه دين ولا في يده عيان له ولما اقيمت في ان يكون خيل
 مال عند الخيل عليه من وديعة او غصب او عليه دين فقال اهل
 الخطاب عليك بالالف الذي له على ان يودعها من المال الذي في عليك

الخوالة

وقيل الخيل عليه فلما يتبين حكمه مقيدة ارا ان يتبين حكمه المطلقة
 بالماضي الخالف له حيث يطلب فيها الخيل الخيل عليه بالماضي او الدارين
 ويقيد الخيل عليه من يدفعا الى الخيل اذ لا يتعلق بحق الخيل بالماضي
 او عليه بل حقه في ذمة الخيل عليه وفي ذمة مودعة لا تبطل باخذ
 ما عنده من العين كما يخصص بالوديعه او عليه من الدارين سواء
 كانت الكفالة مطلقة او مقيدة اما الاول فلان الاطلاق ينافي
 تعلق الحق بخصوصيات ما عنده او عليه ولا تبطل بغيره واما الثاني
 فلان الخيل ليس له حق الاخذ من الخيل فان دفع اليه الخيل عليه فقد
 وقع ما يتعلق به من الخيل فيضمن الخيل عليه لا يقبل قول الخيل اهل
 الدين في عليك الخيل عليه اذ اطلب مثل ما حال يعني رجل حال رجلا
 على آخر بالخيل فدفعة الخيل عليه الى الخيل ثم طلب الدافع الا ان في
 الخيل فقال الخيل اهل عليك بالماضي كان عليك والخيل عليه انكره
 فالقول له لا الخيل لا يكون الاقرار من الخيل عليه بالخوالة اقرارا منه
 بالدين عليه ولا بقوله الخوالة ولا على ان عليه وبنات الخوالة تبطل
 وان لم يكن الخيل على الخيل عليه دين ولا قول الخيل الخيل اطلب
 اطلبه دين في عليك يعني اذ قال الخيل الخيل اعطى ما يقضيه من
 فلان فاني احسبك تقضيه في ذلك وكنت وكنت في قبضه فقال الخيل
 احسني بدع في عليك فالقول الخيل لان الخيل يدعي عليه الدين
 انكره فالقول لشكره لا يكون الاقرار من الخيل بالخوالة واقدمه عليها
 اقرارا منه بان عليه دين الخيل لان لفظ الخوالة تستعمل في الوكالة
 بغير الخيل اذ اذني الخيل فلم يقبل اذ حال عود المطالبة الى الخيل بقول
 اهل غريبه على رجل على ان يعطيه من ثمن داره اي دار الخيل عليه فقبل
 تحت الخوالة لانه اهل ما يقدر على ايفائه لانه يملك بغيره ولا يجبر على
 البيع لعدم وجوب الاداء قبل البيع ولو باع بغيره على الاداء لتحقيق
 الوجوب ولو اهل على ان يعطى من ثمن دار الخيل لا اني لا تبيع لانه
 لا يقدر على بغيره الا اذا اقره بالبيع في يده لوجود القدرة على البيع
 والاداء باع بشرط ان يبيع على المشتري بالثمن عريانه ان البائع
 يطل ببيع لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع للبائع ولو باع بشرط
 ان يبيع بالثمن في لانه لو كان وجب العقد اذ الخوالة في العادة تكون

على الاطلاق والاحسن قضاء فضاء كثره وجودة كره السفحة هي
 بضم السين وفتح الشا واحدة السفحة تعرب سفة وهي شئ
 محكم ويستعمل في القرض به لا حكم اخره وسورته ان يدفع الى آخر مبلغا
 قرضا ليدفع الى صديقه في بلد آخر ليستفيد به سقوط خطر الطريق
كتاب المضاربة وجه المناسبة بين الكتابين ظاهرهما لغة
 من علة من الضرب في الارض وهو الشير فيها حتى يذو العقد بالان
 المضاربة يسير في الارض غالبا لطلب الربح وكثيرا عقد شركة في الربح
 من رجل وعمل من آخر وكثيرا الايجاب بان يقول ربي مال دفعت
 هذا المال لي بكذا مضاربة او معاينة او فخذ هذا المال واعمل به على ان
 ما رزق الله تعالى بيننا انصفان او فخذ ذلك من الاغراض التي
 والقبول بان يقول المضارب قبضت وكخه وفكره اسواق الاول انما
 ايداع اوله لانه قبض المال باذن مالكه لا على وجه النيابة والوكيلة
 بخلاف المقبوض على سؤم شراء لانه قبضه بدلا وبخلاف الرهن لانه
 قبضه وثيقة وتوكيل عند علة لانه يتصرف فيه له باجره حتى يرجع بما
 حقه من العدة على ربي المال وشركة ان ربح لانه يحصل للمال و
 العمل فبشر كان فيه وعقبيه ان خالف لتقديره على مال غيره فيكون
 ضامنا ولو وصليه اجاز بعده اي المضارب اذا اشترى ما نفعه
 ثم باعه وتصرف فيه ثم اجاز ربي المال لم يخر وكذا كذا المستيف
 واجارة فاسدة ان قدمت فان الواجب المضارب فيها اجر
 المشكل كالاجارة الفاسدة وهو بدل عمله لانه لا يستحق المسمى لعدم
 الصفة ولم يرض بالعمل بخلافه فيجب اجره مثل فلان ربح 2 لانه يكون في
 المضاربة الصحيحة ولا قدمت فاسدت اجارة بل اجره كالمعقود
 الاجارة الفاسدة مطلقا اي سواء ربح او لا بل لا زيادة على المبروط
 كما هو حكم الاجارة الفاسدة كاجر ولا ضمان فيها اي المضاربة الفاسدة
 كالصحيحة لانه امين فلا يكون ضامنا وانما دفع المال الى آخر شرط الربح
 للمالك فبضاعة وشرط العمل فقرض وانما غير اسلوب لوقاية حيث
 لم بعد البضاعة والقرض في سلك التابع وغيره لما يرد عليه من قول
 صدر الشريعة ان المضاربة اذا كانت عقد شركة في الربح فكيف يكون
 بضاعة او قرضا وشرطها ستة الاول كون رأس المال من الاثمان فلا

بمال

التجديد

الا بالتحقق بالشركة لانها تعتبر شركة يحصل الربح فلا بد من مال صحيح بل
 شركة وهو الذي لا يتم والذاتية والبر والعلوس النافعة كاسياني ولو
 دفع عرضا واجر جميعه وعمل مضاربة في علة قبيل صح لانه لم يصف المضاربة
 الى العرض بل الى ثمنه وهو ما يصح به المضاربة والاضافة الى المستقبل
 يجوز لانها كالكالة او ودعة او اجرة فلا يمنع شي منها الاضافة اليه المسمى
 كونه عينيا لا دينا لان المضارب امين ابتداء ولا يقصور كونه امينيا
 عليه من الدين فلو قال اعمل بالدين الذي في ذمتك مضاربة بالصف
 لم يجوز خلاف ما لو كان له دين على كذا فمال قبض على عن فدان عمل
 مضاربة حيث يجوز لانه اضاف المضاربة الى زمان القبض والدين فيه
 يصير عينيا وهو يصح ان يكون رأس المال والثالث تسليمه الى المضارب
 حتى لا يبقى لربي المال فيه بل ان المال يكون امانة عنده فلا يتم الا
 بالتسليم اليه كالمودعة بخلاف شركة لان المال في المضاربة من احد
 الجانبين والاعمل فيه الجانب الآخر فلا بد من خلاص المال للعامل المتعاقب
 من التصرف فيه وانما العمل في الشركة لمن يجانبين فلو شرط فاض
 اليد لاحدهما لم ينفذ الشركة لانه قضاء شرطها وهو العمل منها فشرط
 العمل على ربي المال يفسد باي ان شرط ان يعمل المالك مع المضارب
 فسد المضاربة لان هذا شرط يمنع من تسليم المال الى المضارب التحلية
 بين المال والمضارب شرط صحة العقد فاما بان كان مفسدا ضرورة و
 الرابع كون رأس المال معلوما مثلا بقصافي المنازعة تسمية بان يعقبا
 على قدر معين من مال يفتح به الشركة او اشارة كالا ذاء دفع مضاربة الى
 رجل وراهم يعرف قدر ما فانه يجوز ويكون القول في قدرها وصفتها
 للمضارب مع يمينه والقيمة للمالك ولما مس كون نصيب المضارب
 من الربح معلوما عنده اي عند العقد لان الربح هو المعقود عليه جازما
 توجب فساد العقد والسادس شيوع الربح بينهما بحيث لا يتحقق
 احدهما وراهم مساهة لقطع الشركة في الربح لا احتمال ان لا يحصل
 من الربح الا قدر ما شرطه واذا اشترى الشركة في الربح لا يتحقق المضاربة
 لانها جازت بخلاف القياس بلحق بطريق شركة في الربح فيقتصر
 على مورد النقص ففسد بشرط زيادة قدر معين لاحدهما فلهذا
 مثله لانه لم يرض بالعمل بخلافه ولا سبيل الى التمسك بالشرط لافساد

فيصير الى اجره مثل ضرورة والبرج لرب المال لانه ملكه كذا اي
 يفسد المضاربة قبل شرط يوجب جهالة البرج كالوقال لك نصف
 البرج او ثلثه او ربعه فانه ان البرج هو الموقوف عليه فجهالة يفسد
 العقد وغيره لانه غير ذلك من الشروط الفاسدة لا يفسد المضاربة
 بل يبطل الشرط كاشترط ان يبيع على المضارب لانه يوجب ملكا
 من المال فلا يجوز ان يلزم غير رب المال كانه شرط زائد لا يوجب
 قطع الشركة في البرج وبهذه الالة فانه يفسد المضاربة لانه لا يفسد
 بالشرط الفاسد كالموكل كانه لو كان متوقفا على القبض فلا
 يبطل بالشرط كالموكل واذا صحقت فله اي المضارب في مضاربه وهو
 مالم يقيد بمكان او زمان او نوع من التجارة نحو ان يقول دفعك الملك
 هذا المال مضاربة ولم يرد عليه البيع مطلقا اي بقدر وسنة انا
 باجل لم يبعد عند التجارة كعشر من سنة وله ايضا الشراء
 والتوكيل بهما اي بالبيع والشراء والسفر والابضاع وهو
 صرفه المال بضاعه ولو كرت له المال وسماي انة لا يبطل العقد
 والابضاع والبرج والارتمان والاشجار والاحتياال اي قبول
 كوالية باليمن مطلقا اي على الارسل والاعسر لان كل ذلك
 من صنيع التجار لا المضاربة يحلف على البيع في قوله في مطلقا
 البيع اي ليس له فيه ان يضارب مع الاجنبي الا بآذنه او باعل
 برأيه لان الشئ لا يستتبع مثله لاستوائهما كالتوكيل لا
 يملك التوكيل بخلاف المسنوعة والمكاتب لانها يملك ان الاجارة
 والكفاية لان الكلام في التصرف نيابة وبها يتصرف فان حكم
 المالكية لا النيابة اذ المستوعب ملك المنفعة والمكاتب فصار
 حرايدا والمضارب يعمل بطريق النيابة فلا بد من التصريح
 به او التقويض التام اليه والابضاع والابضاع دون المضاربة
 فتضمنتها ولا يفيد ان اى الاذن واعمل برأيه في الاقراض
 والاستدانة نحو ان يشتري بكثر مال المضاربة بل يجب
 التصريح بها لانها ليس من صنيع التجار ولا يحصل بها الفرض
 وهو الربح اما الدفع مضاربة فمنه فنيهم وكذا الشركة و
 الخط مال نفسه فله كل تحت هذا القول او فرع على الاستدانة

دفعه

فله

يقول

يقول فلو شري بالمال اي المضاربة ثوبا وقصر الجاه او حقل متاع المضاربة
 من موضع الى آخر حاله لا يبالا بعد ذلك القول كان متوقفا لانه
 استدان في حق المالك بل اذنه انما قال الجاه لانه اذا قصر بالثياب
 فحكم بصيغ وان صيغة امر شرك بازااد و دخل في العمل برأيه
 انما قال امر لانه ان صيغة اسودم يدخل تحت العمل برأيه فله
 اي صيغة فانه ان الشوا عيب عنده بخلاف سائر الاثواب
 كالخط اي فله مال المضاربة بال نفسه فلا يضمن اي اذا دخل
 في العمل برأيه لا يضمن المضارب بهما اي بصيغة امر وبالخط لانه
 فعله فعل باذنه وله حصة صيغة ان بيع وحصة الثوب في مالها
 يعني يصير المضارب شركا في الثوب بقدر ماله من الصيغ فاذ بيع
 الثوب كان حصة قيمة الصيغ في الثوب للمضارب وحصة الثوب
 للابيض من مال المضاربة ولا تجاوز عطف على قوله لا المضاربة اي
 ليس له في مطلقا تجاوز بلدا وسلعة او وقت او شخص عينه
 انما لك لانه لم يملك التصرف الا بتقويضه فيتقيد بما فوض اليه
 وهذا التقيد مفيد لان التجارات تختلف باختلاف المكنة و
 الامتعة والافاقات والاشخاص وكذا ليس له ان يدفع بضاعته
 الى من يخرج من تلك البلدة لانه لا يمكن ان يتصرف بنفسه في هذا
 المال في غير هذا البلد فلا يمكن ان يستعين بغيره ايضا فان تجاوز
 بان خرج الى غير ذلك البلد فاشترى او اشترى سلعة غير ما عينته
 او في وقت غير ما عينته او بايع مع غيره من عينته ضمن وكان ذلك
 له وله ربحه وعليه خسارته لانه تصرف في مال غيره بغير اذنه وان لم
 يتصرف فيه حتى رده الى البلد الذي عينته بغير اذن المالك لانه امين
 خالف ثم عاد الى الوفاق ورجع المال مضاربة على حاله لان المال باق
 في يده بالحق سابق ولا اي ليس له ايضا بروج من مالها ومن
 الى يوسف انة يروج الالة من المكاتب اذ يستفيد به المهر و
 نفقة النفقة من مال المضاربة ولها انة ليس من التجارة والعقد
 لا يضمن الا بالتوكيل بالتجارة فلا يملكه وان كان اكسبا بالكتابة و
 الاعاق على ضعف قيمة ولا شراء من يفتي على رب المال بقرائة او
 بعين بان قال ان ملكته فهو حر لان المضاربة ان يتصرف يحصل به الربح

وهذا انما يكون بشراء من يملكه بغيره وهذا ليس كذلك ولا من يبيع
 عليه اي المضارب ان كان في المال ربح لان نصيبه يمتنع عليه
 نصيب ربح المال فان حصل في الشراء من يبيع عليه اي على واحد
 منها صار اي شراؤه لنفسه ومن المضاربة لان الشراء متى وجد نفعاً
 على المشتري ينفذ عليه كالكيل بالشراء اذا خالف وان لم يكن ربح
 الى شراء من يبيع عليه لا نفع والمضاربة فان ظهر اي الربح بزيادة
 بعد الشراء عتق فله اي المضارب من العبد لانه ملك وتبين ولم يمتنع
 المالك شيئاً لانه انما عتق عند الملك لا يصنع منه بل بسبب زيادة
 قيمته لما اختار مضارباً لورثة مع غيره بان اشتريت امرأة ابن زوجه
 ثم ماتت وترك هذا الزوج واخا عتق نصيب الزوج ولا يصنع شيئاً
 لا خيراً لعدم الصنع منه وسعى العبد في قيمة نصيب المالك من العبد لا خيراً
 القيمة هذه مع اي مع المضارب الف بالانصاف لما شري بواحدة قيمتها
 الف فوطرها فوطرت ولها مساوية الف فادعاه حال كونه موصراً فبطلت
 قيمته الف وتسبانية سعى المالك بالف ورجعه او اعتقه اي ان شاء المالك
 استسعى الف في الف وما بين وبينه وان شاء اعتقه فان بقي
 اي المالك الف من الفلام ضمن المدي نصف قيمته الى الامة والكلان
 ودعوة المضارب وقعت طاهرة لانه كحل على ان له ولده من النكاح
 بان زوجه البائع لم تم باعها منه ومن جلي منه حملاً لانه على الفلام
 لكن لا ينفذ هذه الدعوة لعدم الملك وهو شرطاً ليرا او كل واحد في جارية
 وولدها مشمول برأس المال فلا يظفر الربح فيه لما عرفت ان مال المضاربة
 اذا صار اجناساً مختلفة كل واحد منها لا يزيد على رأس المال لا
 يظهر الربح عند تالان بعضها ليس باولى من البعض في لم يكن للمضارب
 نصيب في الامة ولا في الولد وانما ثبت له جود حق التصرف فلما
 ينفذ دعوته فاذا زادت قيمته وصارت الف وتسبانية ظهر الربح فلما
 المضارب منه نصف الزيادة فنفذت دعوته لوجود شرطه وهو الملك
 بخلاف ما اذا عتق الولد ثم ظهر الربح حيث لا ينفذ اعطاء السابغ لانه
 ان شاء فاذ اطلق لعدم الملك لا ينفذ بعده بحدوثه وانما الدعوة فاجبة
 فاذا رآه في حق غيره فهو باق في حق نفسه فاذا ملكه بعد ذلك نفذ
 دعوته كما اذا اخبر بحرية عبد لغيره برة اخبره فاذا ملكه بعد ذلك

سنداً **باب مضارب بالمال** اي دفع المضارب المال الى غيره مضافاً
 بالاذن المالك لم يضمن بالرفع بالم عمل الثاني واذا عمل ضمن الدافع
 ربح الثاني او لا ويؤتمرها وهو في الرواية عنه وفي رواية لم يضمن
 ما لم يربح وفي رواية الحسن عنه لانه يملك الا بضاع فلا يضمن بالعمل ما لم
 يربح فاذا ربح فعليه ثلث في الشركة في المال نصيبه كخط مالها بغيره فيجب
 الضمان وجه ظاهر الرواية ان الربح انما يحصل بالعمل فيقام به حصول
 الربح مقام حقيقة حصوله في ضرورة المال مضمونه بانه وبذا اذا كانت
 المضاربة الثانية صحيحة فان كانت فاسدة لا يضمن الاول وان عمل
 الثاني لانه اجير فيه والاجير لا يستحق شيئاً من الربح فلما ثبت الشركة
 له بل له اجره على المضارب الاول والاقل بالشرط له من الربح وان
 اذن اي المالك دفع بالثلث ونصرف الثاني وربح وقيل له ما
 روى الله فيمننا نصفان يعني بعد ما دفع اليه ربح المال المضارب
 بالانصاف واذن له بان يدفعه الى غيره فدفعه بالثلث ونصرف الثاني
 وربح فان كان ربح المال قال له علي ان يوزق الله فيمننا نصفان
 فلما كان النصف وللأول السدس والثاني الثلث لان دفع الاول
 الى الثاني مضاربة صح حيث كان باذن المالك الا ان المالك شرط
 لنفسه نصفه جميع ما رزق الله وما رزق الله جميع الربح فكان له نصف
 جميع الربح فلا يكون للمضارب الاول ان يوجب شيئاً من ذلك لغيره بل
 ما اوجبه الثاني ويؤتمرها الربح ينصرف الى نصيبه فاقصه فيبقى له
 السدس ويطلب لهما الثلث لان عمل الثاني وقع له كمن استأجر رجلاً
 على جارية ثوب بدرهم فاستأجره ثياباً من يخطه بنصف درهم
 طالب الاول الفضل كذا هذا ولو قيل ما رزقك الله فهو ثياباً نصفاً
 فكل ثوب اي للمضارب الثاني الثلث والثالثان يوزن المضاربة
 الاول وبين المالك نصفان لان المالك ما شرط لنفسه نصف جميع
 الربح بل نصف ما يحصل للاول من الربح فاستحق الثاني جميع ما شرط
 له وما اول ذلك جميع ما حصل للمضارب الاول والمالك ثوباً لنفسه
 نصف ذلك ولذا كان الباقي بينهما ولو قيل ما ربح من ثوبين
 وبينك نصفان وفرد دفع الى غيره بالنصف فله الثاني نصف ولهما
 اي الاول والمالك نصف لان الاول شرط لثاني نصف الربح وهو

ما دون فيه من جهة المالك فاستحقه المالك شرط لنفسه نصف ما
 ربح الاول ولم يربح الاقل الا النصف فكان بينهما ولو قيل بان ربحه
 في نصف او قال ما فضل فبيني وبينك نصفان وقد دفع الى آخر
 مضاربة بالنصف فنصف للمالك ونصف للثاني ولا شيء للاول لان
 المالك شرط لنفسه نصف الربح فانصرف شرط الاول النصف للثاني
 الى نصيبه فيكون للثاني بالشرط ولا شيء للاول لانه جعل ما كان له
 للاول كمن استأجر اجيرا فخطب له ثوبا بدرهم فاستأجره الاجير من
 خطب له بدرهم فانه لا يسلم للاول شيء حيث عقد على جميعه ولو
 شرط للثاني الثلثية اي المضارب الثاني تسمى الربح فللمالك والمضارب
 الثاني النصفان ويقض المضارب الاول للثاني السدس من الربح
 لانه شرط للثاني شيئا هو مستحق للمالك وهو السدس فلم ينفذ
 في حق المالك ووجب عليه الضمان بالثمنية لانه التزم السلامة فاذا
 لم يسلم ربح عليه كمن استأجر رجلا فخطب له ثوبا بدرهم فاستأجره له
 الاجير لولا آخر فخطب بدرهم ونصف فانه يقض له ثوبا بدرهم
 شرط للمالك ثوبا ولعبد اي عبد المالك ثوبا ليعمل معه في المضاربة
 ونصف ثوبا لان اشتراط العمل على العبد لا يمنع التخلية والتسليم
 لان للعبد ثوبا معتبرا خصوصا اذا كان ما ذكرا واشتراط العمل
 اذن له وانما لا يلزم المولى لاخذ ما اودعه العبد وان كان تجورا عليه
 او لم يمنع التخلية لم يمنع الضم ولا كذلك اشتراط العمل للمالك لانه
 يمنع التخلية يمنع الضم والضم اذا صح كان ملك الربح المضارب
 لان المشروط له هذا القدر والثالث ان للمالك ان لم يكن عليه
 العبد دين لان ما شرط للعبد فليس له وان كان عليه فله ما
 يطل اي المضاربة بموت احد بها اي المالك والمضارب لانها
 توكيل وموت التوكيل او الموكل يبطل الوكالة ولو قيل للمالك ان
 لم يربح مرقا وحكم القاضي به لانه فاعلمت الحقوق المضارب بالان
 تصرفاته انما توقفت بالنظر في ملكه ولا ملك له في مال المضاربة ولو
 عبارة صحيحة فلا توقف في ملك المالك فبقيت المضاربة على حالها
 ولا تبطل بالرفع الى المالك لصاحبه او مضاربة فان قيل ينبغي
 ان يكون الا يضرع للمالك فحسد للعقد لان الربح يكون للمالك

وقد يستمر في مضاربة مشتركة في الربح وشركا كونه مينا عابثا قلنا الحق
 انما يربح بالتدوير باعتبار شيوخ اربح بينهما لا تبطل تخصيص احد بها
 بالربح وعند زفر يبطل وينعزل اي المضارب بتركه اي غل المالك
 لانه من علم غله لانه وكيل من جهة فبشرط على بتركه كاتر في الوكالة
 واذا علم ان مال عروضه بغيره ولا ينزل عنه لان له حقا في الربح ولا
 ينظر ذلك الا بالنقد فثبت له حق البيع ليعظم ذلك ولا ينفذ في
 ثمنها لان البيع بعد الغل كان للعرض ولا يظلم الربح ولا حاجة اليه بعد
 النقد ولان في نقد من جنس رأس المال لانه معزول في حقه ويبدل
 به خلافا لاي اذا غله والمال بقوه ولكن من خلاف جنس رأس المال
 فليس له ان يبيعة بجنس رأس المال قياسا لان النقد من جنس
 واحد من حيث الثمنية وفي الاستحسان له ذلك لانه لو اوجب
 على المضارب ان يرد مثل رأس المال وانما يتحقق ذلك برؤيته
 فكان له ببيعة ضرورة افرق اي المالك والمضارب وفي المال دين
 وربح كونه اي المضارب عليه لانه كالاجير والربح كالاجرة له وقد
 سلم له ذلك فيجب على تمام علمه كافي الا جارة الحصة كالدالان فانه
 يعمل بالاجرة والاستسار هو الذي يجلب اليه العرض ويحسب
 بغيره باجره من حزان يستأجره فلو ايفاض العمل بالاجرة ويجعل ذلك
 بمنزلة الا جارة الصحيحة بحكم العادة فيجبر على طلب الثمن والمال لا
 اي ان لم يكن في المال ربح لم يلزم المضارب عليه لانه وكيل محض
 ومسترع ولا جبر على المسترع وبه كل اي المضارب المالك به اي الطلب
 لان حقوق العقد تتعلق بالعاقبة وانما ملك ليس بعاقبة فلا يمكن
 من الطلب الا بتوكيله فهو بالتوكيل لئلا يضيع حقه كذا سائر الوكلاء
 اي كل وكيل بالبيع اذا امتنع عن استعاضة لا يجبر عليه بل يجبر على ان
 يجعل صاحبا مال ولا يضيع حقه المالك من الربح يعني ان يملك في
 مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال والمالك يضرع الى الربح
 لا الاصل كما يضرع المالك في مال الزكاة الى العضو لا المضارب
 فان زاد لم يضمن اي ان زاد المالك على الربح لم يضمن المضارب
 لانه أمين فلا يكون ضمنا قسم الربح والعقد باق وبذلك الحال او
 بعينه تزداد الربح لياخذ رأس المال بعينه اقتسام الربح وانما يستمر بها

ثم يملك المال او بعضه تراو البرج لياخذ المالك رأس المال لان الاصل
ان القسمة لا تقع حتى يستوفي المالك رأس المال لان البرج زيادة
على الاصل وهو لا يكون الا بعد سلامة الاصل فاذا يملك ما في يد
المضارب امانة فخران ما اخذه من رأس المال فبعض المضارب ما
اخذه لانه اخذه لنفسه وما اخذه المالك بحسب من رأس المال
واذا استوفى رأس المال فما فضل بقيتم بينهما لا يرجع وما نقص لم
يضمن المضارب لانه أمين وان اقتسم البرج وقسما كان المضارب
ثم عقد عقدا آخر فملك المال لم يسترد البرج الا قول لان المضاربة
الاولى قد انقضت والثانية عقد جديد فبذلك المال في العقد الثاني
لا يوجب استيفاء الاول كالمودع اليه بالآخر نفقة ومضاربة في
الغرض مستدا ومن مال خبره كدوانه فانه اذا مرض كان دواؤه من
ماله سواء كان في السفر او حضر لانه لم يكتسب بالامانة فلا
يجب له النفقة فيه بل هو ساكن بالسكنى الاصل وجوب النفقة
على الغير بسبب الاحتباس به فلو يوجد فكانت في ماله وفي السفر
طعامه وشرايه وكسوته واجرة كفايته وحمل ثيابه والدين
اذا احتج اليه ويكوبه كراه او شرا وعلفه من مالها اي مال المضاربة
فانه اذا سافر صار محبوسا بالعمل المضاربة فوجب له النفقة في
مالها لاجل الاحتباس به بالمودع اي غير زائد على الحاجة الا حصة
والانما نقص عنها وضمن الزيادة على المعروف ورر الباقي من الطعام
وغيره بعد الاقامة اي مالها اي مال المضاربة لتمام الحاجة وما
سفر يغزو اليه ولا يجب له مال السفر والى قول لان بيع المضاربة
اخذ المالك من البرج قدر المنفق اي قدر ما انفق المضارب في
رأس المال حتى يتم رأس المال فان فضل شيء قسم بينهما وان راجع
اي باع المضارب امتاع المضاربة فراجح حسب القسمة اي ما
انفق في امتاع من اجرة العمل واجرة المصارف والنفقة والسكنى لان
هذه الاشياء تزيد في القيمة وتعارف التجار الخافوا برأس المال
في بيع المراجعة لا اي لا يحسن نفقة نفسه في سفره وما تعلقت في
المال لانهم لم يتعارفوا ذلك ولا يترجوا اي في قيمة امتاعه اي
مع المضارب الف بالصف فاشترى به ثيابا علم بالأمين

واشترى بها اي بالالأمين عبدا ولم ينقد لالأمين فضا على
الالأمين عنده اي المضارب عزم اي المضارب للمساهمة والمالك
الأمين وهو الف وخمسائة وربع العبد للمضارب وباقيه وهو
ثلثة ارباعه فاما اي المضاربة ورأس المال الف وخمسائة لان المال
فما صدر الفين فله ربح في المال وهو الف فكان بينهما نصفين
فخصيب المضارب منه خمسمائة فاذا اشترى بالالأمين عبدا
صدرا العبد مشتركا بينهما فربحه للمضارب وثلثة ارباعه للمالك
ثم اذا ضاع الالأمين قبل النفقة كان عليه ما ضاع من العبد على
قدر ملكهما للعبد فربحه للمضارب وهو خمسمائة وثلثة ارباعه على
المالك وهو الف وخمسائة فخصيب المضارب خرج عن المضاربة
لانه صار ضمنيا عليه ومال المضاربة امانة وبهذه تناف وتخصيب
المالك على المضاربة لعدم ما ينفقها وراج على الالأمين فقط يعني لا
يباع العبد راجحة الا على الالأمين لان الشراء بها فلو بيع العبد
ببعضه وهو اربعة الاف فخصمها من خمسة المضاربة ثلثة الاف
فالأمين وخمسائة من رأس المال والبرج منها خمسمائة بينهما نصفان
شرا من المالك بالف عبدا شرا بنصفه راجع بنصفه لانه الف
لان بيعه من المضارب كبسبه من نفسه لانه وكيله وان حكم بجزائه
حتى المضارب به فلا يجوز ثبات المراجعة عليه لانه مبني على الامانة
والاحتمار من شبهة الخيانة فبني على ما اشتراه به المالك فيكون
المضارب كالموكيل له في بيعه ولو كان بالعكس بيعه راجحة فخصمته
لان البيع بغير علمي بينهما كالمعهوم فاذا كره فبني المراجعة على ما اشتراه
به المضارب فاذا اشتراه له وناول له اياه ببيع شرا بالف عبدا
الأمين ففضل رجلا خطا فاجر بالمدفع والقداء فان دفع العبد
انقضت المضاربة لان العبد المدفع زال عن ملكها بلا بدل وان
قدما خرج العبد عن المضاربة انا حصة المضارب فلان ملكه فيه
توثر بالعداء فصار كالحصة واما حصة المالك فلان العبد جبان
فصار كالزائل عن ملكها او الموجب الاصل هو المدفع وبالفدا صار
كأنما اشتراه ثم الفدا عليها بالارباع وبيع الفدا عليه اي
المضارب وباقيه وهو ثلثة الارباع على المالك لان النفقة مؤنة

ملكك فيقترع بغيره وقد كان ملكك بينهما اربا على لاق المال اذ اصاب
 بيننا واحدا ظهر الربح وهو الف بينهما والف لملكك برأس مالك واذا اصاب
 سائر العبدان او خرج عنهما اي المضاربة فيخدم المصاحب يوما والملك
 ثلثة ايام بغير حقها بشرى عبدا ما اقرها بملكك الالف قبل بقدر دفع
 الملك ثلثة ثم ونعم اي كذا ملكك الالف دفع الملك الف الف لا يتناهي
 وجميع ما دفع رأس مالك فرق بين هذا وبين التوكيل بشرى عبدا بغير
 بالاف دفع اليه فاشترى بملكك الالف قبل ان ينفذ للمبايع فاق
 له من يرجع على الموكل مرة فقط لاق المال في يد المصاحب امانة لما
 مر ولا يستيفه انما يكون بقبض مضمون فلو حمل قبضه على الاستيفاء
 صار مضاهيا هو يبا في الامانة تحمل قبضه ثانيا على حصة الامانة
 لا الاستيفاء فاذا ملكك كان الملك على الملك بخلاف التوكيل
 لا يمكن جعل مستوفيا لاق المضمان لان في الوكالة فان المصاحب
 اذا توكيل ببيع المصنوع بانه حتى اذا ملكك في يده بعد ما صار ملكا
 ضمن فاذا اشترى العبد بالاف وجب للمبايع على التوكيل التمس وجب
 للتوكيل على الموكل منه فاذا استوفى حقه من الموكل حمل قبضه على حصة
 الاستيفاء لا الامانة فاذا استوفاه مرة لم يبق الحق استيفاء فاذا
 ملك المقتبض كان الملك عليه لا محالة مع الممان فقال دفعت الف
 ورجعت الف وقال الملك دفعت العين او ادعى المصاحب العموم
 او قال باعتيت لي تجارة والملك ادعى خصوص بعض البضورين
 لاخيرتين فالقول للمصاحب انما في الاول ملكا حاصل اختلافا
 في مقدار المقتبض والقبض الحق بمعرفة مقداره لا محضارة المال
 وفي مثل القول لا تقا بعض ضمين كان او امينا وايتا بر من على
 ما ادعى من الفضل قبل لان ربه المال يدعي ففسلما في رأس مالك
 المصاحب يدعي ففسلما في الربح وانما في الاخيرتين فلاق الاصل
 فيها العموم والقول لو كان ملكك بالاصل ولو ادعى كل فوفعا
 فلما لك اي القول له لانفا قدما على خصوص فاعتبار قول من
 يستفاد الا ذلك من جهة اولي والبينة للمصاحب لا حجة به
 الى نفي الضمان كالمو قال من معه الف هو مضاربة رتبة قد ينج
 وقال زيد بضاعة حيثك بصدق زيد مع اليهم لانه ينكر دعوى

الربح او دعوى تقديم على المصاحب او كما قال من معه الف هو
 ربح وقال زيد بضاعة او ربحه حيث بصدق زيد مع اليهم
 لانه ينكر دعوى ان ملكك ولو مضاهيا بان قال ربحا قال دفعت
 اليك في رمضان وقال المصاحب دفعت في شوال فصار حصة
 الوقت لاخير اولي لان الاخير ينسب الاول **كتاب الشركة**
 لا يخفى وجه المناسبة بين الملك وبين اختلاف شيء وشيء ومنه
 الشرك بان يترك حصة الصايد لان فيه اختلاف بعض حصة
 البعض ثم اطلقت على العقد بخلافه سببا له ثم صارت حقيقة
 عرفية وهي ان الشركة ملك وهي ان يملكها عينا بارت او شرا او تملكها
 او استيلا على مال حربي او اختلاف ما يدها بلا صنع من احد منهما او
 حاطرها حتى تقدر التميز كحظصة بالخطصة والشعير بالشعير وكذا ذلك
 او تكثر كحظصة بالشعير وكذا ذلك وكل اجنبي فيما اصابه حتى لا يجوز
 له التصرف فيها الا اذنه كمال الاجانب فحق له بيع خطه اي نصيبه من
 المال ولو من غير شركه بلا اذنه يعني يجوز بيع احد الشركين نصيبه
 من المال من شركه ومن غيره بلا اذنه شركه الا في صورة الخطا والاختلاف
 فانه لا يجوز ان ياذن والفرق ان فلو فففس بالجنس نصفه التقديس
 لروا الملك من الخطوط الى الخطوط واذا حصل غير تعدد حصل لروا
 من وجه دون وجه فاعتبر نصيب كل منهم في الملك من الشرك في حق
 البيع من غير شركين فلا يجوز الا برضاء الشركين غير ان كل في حق البيع
 من شركين عملا بالشركين وهذا اولى من عكسه لان التصرف مع
 الشركين اوسع نقا اذ هو التصرف مع الاجنبي لا يملك جواز فملك مقتق
 البعض للشركين لا الاجنبي وكذا اجاب المشايخ من الشركين جابرة
 وانما شركة عقد عطف على قوله انما شركة ملك وكذا الاجاب بان يقول
 احد بها شركتك في كذا او في عامة التجارات والقبول بان يقول الاخر
 قبلت فانها عقد من الحقوق الشرعية فلا بد لها من ركن كسائر ما شرطا
 تكون المعقود عليه اي التصرف الذي عقد الشركة عليه فابلا التوكالة
 ببيع ما يحصله كل منهما مشتركا بينهما فيحصل لنفسه بالاصالة وشركه
 بالتوكالة ولا يمكن ذلك فيما لا يقبل التوكيل كالا حطب والخبز
 البهايات فان التوكيل لا يصح فيه بل ما يقتضيه يكون له خاصة وعم

لا يفتقر الى الشركة كشرط ولا هم مساهمة من المخرج لاحد مما قد يقع عليه
 الشركة في المخرج لا يفتقر الى ان لا يقع بعد هذه المدة المساهمة من الشركة
 فيه وهي اي شركة العقد ثلثة الما قول شركة بالاموال او الشا في شركة
 بالاعمال وتسمى هذه الشركة اصطلاحا شركة الصنائع وشركة القبول
 شركة الابدان ووجه التسمية ظاهر والشا في شركة الوجود قال في الهداية
 ثم هي على اربعة اوجه اي شركة العدة وعلى اربعة اوجه معاوضة وعنان وشركة
 الصنائع وشركة الوجود وتبع صاحب الكافي وقال في غاية البيان هذا
 التقسيم فيه نظر لانه يوضح ان شركة الصنائع وشركة الوجود مغايرتان
 للمعاوضة والاولى في التقسيم باذكرة الشيخان ابو جعفر الطحاوي وهو
 الحسن الكوفي في مختصرهما بقوله اي شركة ثلثة اوجه شركة بالاموال وشركة
 بالاعمال وشركة الوجود وكل واحد على وجهين معاوضة وعنان وفي
 الهداية اشارة الى هذا حيث قال في بيان شركة الوجود وانها تقع معاوضة
 لانه يمكن تحقيق الكفالة والوكالة في الابدان واذا اطلقت يكون عنوانها
 تمام عززت على هذا اخرته وبينه على طبع غاية البيان وقت وكل عنوان
 اما معاوضة هي بمعنى المساواة حتى هذا العقد بالاشترى المساواة
 فيه من جميع الوجوه كما سيأتي او عنوان مأخوذ من قوله من اي عرض حتى
 هذا العقد لما قال ابن السكيت كان عنوانها شي فاشترى كاشد او من
 عنوان الفرس كما ذهب اليه الكسائي والاصح لان كلا منهما جعل عنوان
 التصرف في بعض الاموال الى صاحبه لا المعاوضة في الشركة بالاموال
 فبان بطلان وكافة اي يكون كل منهما وكيل للآخر فيستحق المقصود
 وهو الشركة في المشتري لانه لا يفتقر الى يدخل في ملك صاحبه الا
 بالوكالة منه لعدم ولا يفتقر عليه لا يعال قدر ان الوكالة بالجهل لا يجوز
 موجب ان لا يقع بهذه الشركة لتفتقرا الوكالة بجهل الجنس كما اذا وكل
 بشرا لثوب وكفه لانا نقول الوكالة بالجهل لا يجوز فصد او يجوز
 متنا كما في المضاربة وكفالة بان يكون كل منهما كميلا للآخر يستحق
 المساواة بينهما وطلب كل منهما فيما باشره اهما لا يعال قدر الكفالة
 لا تقع الا بصحول المأمول له في الجنس كغيره جازت بها مع جوازها لانا نقول
 قدر ايضا ان الفتوى على جوازها ولو سلم فذلك في الكفيل العقدي ومنها
 حتى كالكفالة ونسأوا اي الشريك بان لا يعني بالبيع به الشركة كما



سبب من بخلاف العوض والمعاوضة حيث لا يفتقر الى التفاضل فيها
 وتصرفا بان يفتقر احد بها على جميع ما يفتقر عليه الآخر من التصرفات
 والآفات معنى المساواة فلا يقع توزيع على قوله وكفالة من جدين
 وجبين ومكاتبين فانهم ليسوا باهل الكفالة ولا بين حق وعلوك
 وجبت وبالغ ومسلم وذمى تفرع على قوله تصرفا فان تصرف البالغ يستقل
 بالتصرف والكفالة والعبد لا يملك شيئا منها الا باذن مولاه وفي
 لا يملك الكفالة وان اذن له المولى وتلك التصرف باذنه وانما اذا
 اشترى خيرا او خسرته لا يفتقر اليه ان يبيعه ومن شرط ان يفتقر
 عليه بيع ما اشتراه شركة الا في كونه وكيله في البيع والشراء وكذا مسلم
 لا يفتقر على شراؤها كما يفتقر الكافر عليه ولم يقل ودنيا كافي ساير الكتب
 لانه لا يفتقر تحت قوله وتصرفا كما ذكرنا فهو ممن عنه ولا بد في العقد
 شركة المعاوضة من ذكر لفظ المعاوضة او بيان معناه اي معنى الكف
 اللفظ لان اكثر الناس لا يعرفون جميع شرائطها فيجعل التصريح بالمعاوضة
 قايما مقام ذلك كله وان جازا جميع ما يقتضي المعاوضة تحت اذ العبرة
 للمعنى لا اللفظ فمشتري كل ايهما اي اذا ذكر اللفظ او بين المعنى يكون في
 اشتراة كل واحد منهما مشتركا بينهما لان مقتضى المعاوضة المساواة
 الا طعام اهلكه والادام وكسوتهم اي كسوة اهلكه وكسوته فانها تكون
 له فافضة استحقاقا والقياس ان يكون على الشركة لانها من عقود
 التجارة فكان من جنس ما تناوله عقد الشركة وجه الاحتسان انها
 مستثناة من مقتضى المعاوضة اذ كل منهما حين شارك صاحبه
 كان عالما بما جته الى ذلك في مدة المعاوضة ومعلوم ان كلا منهما
 لم يتصرف بالمعاوضة ان يكون نفقته ونفقة عياله على شركة فانه
 لا يتحقق من تفصيل حاجته ان بالشراء فصار كل منهما مستثني هذا العقد
 من تصرفهما هو مقتضى المعاوضة والاستثناء المعلوم بانه لا
 كالاستثناء المشروط وللبايع ان يطالب بمن الطعام والكسوة
 ايها شاء المشتري بالاصالة وصاحبه بالكفالة ويرجع الكفيل ان
 ادعى من مال الشركة بغير حصة لان الثمن كان عليه خاصة وقد قضى
 من مال الشركة وكل ابن ارم احد بها بالبيع فيه الشركة وسيأتي بيانه
 هو احتراز عن لزوم دين بما لا يقع فيه الشركة من جهة البيع عن

وم عقد والشك في الخلق والنفقة كالشراء والبيع والاستحجار او كخانة
بال باع اي احر المالكين عند ختمه ان ذلك الدين الاخر وانما ضمن فيها
تحقيقا للمساواة وبما احر لا اي لا يضمن بشركة لانها تبرع بخصمها
بالنفس واذا كانت باع كانت معاوضة كالمساواة واما العنان
في الشركة بالاموال عطف على قوله اما المعاوضة فهو شركة في كل تجارة
او نوع منها كالبيع والطعام ونحوهما وتضمن الوكالة يستحق المقتضى
بالشركة وهو المستحق في مال الغير فقط اي دون الكفالة لانها
تثبت في المعاوضة ضرورة المساواة التي يقتضيها المصطلح وهذا
اللفظ لا يبنى عند كافر ويقع ببعض المال لان الحاجة عامة اليه والمساواة
ليست شرطاً فيه فوجب القول بصحة ومع مضمون مال احد بها لعدم اشتراط
التساوي فيه وتساوي ما لهما لا الربح وبالعكس اي تساوي الربح
لان المالكين لقوله عليه السلام اربح على ما شرطوا ولو ضيق على قدر
المالكين مطلقاً بلا فصل بخلاف شرط كل اربح لهما طرف
العقد بد عن الشركة وتصح ايضاً بكون احد بها اي احد المالكين المقيم
والاخر دناير او من احد بها ببيع من لاف سود وبلا خلافه قال
زفر وشرط لا يفتق بدونه لان الربح فرع المال ولا يفتقر ووقع
الربح على الشركة الا بشبهت الشركة في الاصل ولا يشترط
بلا خلاف ولما ان الشركة عقد توكيل من المالكين ليس في كل منها
باله على ان يكون المشتري بينهما وهذا لا يفتقر الى الخلط والربح يستحق
بالعقد كما يستحق بالمال ولهذا سمي العقد شركة وهذه الشركة مستندة
الى العقد حتى تارة شركة الوجوه والتقبل فاذا استندت الى العقد
لم يشترط فيها المساواة والاتحاد والخلط وكلها لبيان معنى شركة
لا الاخر لما ان مقتضى الوكالة لا الكفالة والتوكيل هو الاصل في
هذه في الرجوع على شركة خصة منه اي من الثمن ان اذاه من مال لا من
مال الشركة لانه وكيل من جهة في حصته فاذا ادق من مال نفسه جمع
عليه ولا يضمن اي المعاوضة والعنان في الشركة بالاموال
الا بالنقد اي الدراهم والدينار والعلوس النافقة اي الرابحة
والشركة هو ذهب غير مطروبة والنفقة وهي فطنة غير مطروبة
ان تعامل الناس بها اي بالشركة والنفقة الصحيحة ان عقد الشركة

على العلوس النافقة يجوز اتفاناً لكونها نقداً بمصطلح الناس والاشركة
نفقة جعلت شركة الاصل في الجامع الصغير بمنزلة العود في فلا يصح كراهن
مال الشركة والمضاربة وجهه في صرف الاصل كاللذان والاول ظاهر
المذهب قالوا المعتبر فيه العرف ففي كل بلدة جرى التعامل بها بالبيع
بالبشر فلو كان مقتود لا يتعين بالعتود وانما الشركة به فتركها المتعامل
باستقلاله فثبت بمنزلة الشرب بالخصم وفي كل بلدة لم يجر التعامل
بها فهو كالعود في يتعين في العتود ولا يفتق به الشركة كذا في الجاهل
ولا يضمن الا بالاذن وبالعود من لكون بعد بيع كل من الشركة
عرضه بنصفه عرض الاخر يعني لو باع كل منهما نصف ماله من العود
بنصف مال الاخر منه صار لشركتين في الثمن شركة ملك حتى لا يجوز
لأحد منهما ان يتصرف في نصيب الاخر ثم بالعقد صار شركة عقد فصار
كل منهما ان يتصرف في نصيب صاحبه وهذه حيلة لمن اراد الشركة
في العود من وان ملك احد الما وصيغ بارش او بية ما صح فيه
الشركة كما انما وقفت عطف على ملك صارت المعاوضة عن مال
لروال المساواة المعتبرة في المعاوضة هناك ماله او مال احد او مال
اشراء بطلان لانها من العود والجازرة فشرط كد واحد بالاشراء
وهذا ظاهر في ملك المالكين وكذا اذا ملك مال احد بها لانه لم يرض
شركة صاحبه في ماله الا بشركة في ماله فاذا فات ذلك لم يكن
راضياً بشركة فيبطل العقد لعدم الفائدة وهو اي الملك على
صاحبه اي صاحبه المال قبل الخلط يملك في يده او يد الاخر لما اذا
ملك في يده فقط هو واما اذا ملك في يد الاخر فلكونه امانة عنده و
بعده اي بعد الخلط يملك عليها لانه لم يميز فيه ملك من المالكين
فان ملك مال احد بها بعد شراء الاخر بماله فمشتريه لهما على ما شرطوا
لان الملك حين وقع وقع مشتركا بينهما لقيام الشركة وقت الشراء
فلا يغير حكمه بملك مال الاخر والشركة شركة عقد حتى ان بينهما
جاز بعده لان الشركة قد تمت في المشتري فلا يفتق بملكه فان عقد
تمامه ورجع على الاخر بخصته من ثمنه لانه اشترى نصفه وتوكل به العقد
الثن من مال نفسه فيجوز رجوعه كما لو ان ملك قبل ان يشرى الاخر
فان وكلاهما من الشركة فمشتريه لهما على ما شرطوا في راس المال لا يرجع

متساوي كان رأس المال بينهما المتساوي فالشركة يكون أملا وان
 كان انصافا فكله كان لان الشركة ان بطلت فالوكالة المصنوع بها
 فكان مشتركا بحكم الوكالة ويكون شركة ملك حتى لا يملك احد بها
 ان يتصرف في نصيب الآخر والآتي وان لم يوافقا معا فلا اي لا
 يكون المشترك لهما بل المشترك خاصة لان اوقع على الشركة حكم
 وكالة ثبتت في ضمن الشركة وقد بطلت الشركة بملك بال احد بها
 فتبطل في ضمنها من الوكالة وكل من يدين الشركة بملك بال احد بها
 وشركي انصاف ان يبيع لانه معاد في عقد شركة ويودع لانه
 من عادة التجار ويضارب اي يدينه المال خاصة لانه لا يملك الشركة
 فيجوز ان يتصرف بملك الشركة لان الشئ لا يتصرف بملك ويؤكل من
 يتصرف فيه بغيره لانه من عادة التجار والمال في يده اي يملك
 من الشركيين امانة حتى اذا بطلت لم يضمنه واما انصافه في شركة
 انصاف في ان يشترك صانعا متساويان في ان يوجب فيه المساواة
 في المفاوضة المذكورة وهي المفاوضة في الشركة بالاموال بان يكونا
 من اجل الكفاية وان يشترطا ان يكون ما رزق الله تعالى بينهما
 نصفين وان يتكفلا بلفظ المفاوضة وقد ربا لانه سوى المال لا
 المساواة فيه بالمفاوضة السابقة كصياغة او خياط وصانع اشارة
 الى انة انما والصناعة والكان ليس بشركة في الشركة انصافا
 العمل عطف على شركته لا جبر بينهما اي يكون كل واحد منهما لا جبر
 مشتركا بينهما كما هو حكم المفاوضة وتثبت وكالة لا اعتبار بالجميع
 انواع الشركة وكالة حقيقة بمعنى المفاوضة وتثبت وان وصاية
 شركة العمل نصفين والمال اطلاقا استحسانا وفي القياس لا يصح
 لان انصاف بقدر العمل فالزيادة عليه ربح الم يضمن فلم يجر العقد
 لا فضائه اليه وصار كشركة الوجوه وجه الاستحسان ان بابا اخذ
 لا باخذ ربحا لان الربح عند انقضاء الجنس وقد اختلف لان رأس المال
 عمل والربح مال فكان بدل العمل والعمل يتقوم بالتقوم فيثبت
 بقدر ما تقوم به فلا يحرم بخلاف شركة الوجوه لما يستحق ان شاء الله
 ولزم كفا على قبله احدهما وبطلان الاجر اي كل منهما وبطلان الباطل
 بدفع اليه والكسب بينهما نصفين وان عمل احد بها فاستحسانا

لان هذا مقتضى المفاوضة المتضمنة للكفاية واما انصاف في شركة
 انصاف في ان يشترك صانعا متساويان بلا تساوي بينهما فذكر وتثبت
 وكالة فقط وتثبت بالاحكام المذكورة استحسانا والقياس ان لا
 يثبت لان الشركة وقعت مطلقة عن قيد الكفاية والاحكام المذكورة
 من وجوبها وجد الاستحسان ان هذه الشركة مقتضية لوجوب
 العمل في وقت كل منهما ولهذا يستحق الاجر بسبب تعاونهما عليه
 جري جوي المفاوضة في ضمان العمل واقبضا البذل حتى قالوا اذا
 اقر احد بها بدين من ثمن صابون او اشنان مستهلك لم يصدق
 على صاحبه ويرى انصاف لان التخصيص على المفاوضة لم يوجد
 ونحو الاقرار موجب التصريح بها واما المفاوضة في شركة الوجوه ثبتت
 به او لا يشترط بالانصاف الا من له وجهه عند الناس في ان يشترك
 متساويان فيما ذكره بالمال لشركة باشتقاق بقوله شركت بوجوهها
 ويصحب وتثبت وكالة لما ذكره ان تصرف على الغير لا يجوز الا بوكالة او
 ولاية ولا ولا ولا فتبين الاولى وكالة حقيقة بمعنى المفاوضة واما
 انصاف فيما اي في شركة الوجوه في ان لا يعتبر تساويهما في المال
 الامور المذكورة في المفاوضة وتثبت وكالة فقط لما ذكره ان شرط
 اي الشركة بكون شركة الوجوه مباحصة المشتركة ومساكنة فالربح
 كذلك وشرط الفضل باطل لان الربح لا يستحق الا بالعمل كالمصانع
 او بالمال كبر المال او بالانصاف كالمساواة الذي يتقبل العمل من
 الناس فيلحقه على التميز باقل مما اخذه فيطلب له الفضل بالانصاف
 ولا يستحق بغيره الا يري ان من قال اخذ بغيره تصرف في مالك على ان
 لي بعض ربحه لا يستحق شيئا لعدم هذه المعاني **فصل** في الشركة
 انصافا لا شركة في الاحتطاب والاحتشاش والاصطياد وسائر
 المباحات لان الشركة تنقسم الى وكيل وهو اثبات ولاية
 التصرف فيما هو ثابت للموكل وهذا المعنى لا يقتضيهما لان الموكل
 لا يملك فلا يملك امانة الغير مقامة وما حصل احدهما فلا لانه ان
 عليه وما حصله مقامة لانه ان عملها نصفين حقيقة للمساواة
 وما حصل احدهما باعانة الآخر فلا اي للمحصل لانه الاجر في العمل
 والآخر اجر مثل بالمال بلغ عند محمد والراي ان على نصفه عند

الى يوسف كما هو حكم الاجارة الفاسدة على خلاف بينهما ولا في
 الاستقامة بان كان لابد منها بغض و لا فخر او بغيره واستحقاق احد
 في كاسبه للعامل كونه عاملا عليه او فخر لا فخر لانه اجرة
 اجارة فاسدة المخرج في الشركة الفاسدة على قدر المال والشراف
 الفضل لان الاصل ان المخرج تابع للمال كالمخرج ولم يعدل عنه
 الا عند حجة التسمية ولم يقع تبطل شرط الفاضل لان حجة
 ما يعتقد فيكون تعذر الفساد وهو واجب المخرج وتبطل في الشركة
 مطلقا بغير احد منها ولو كانا بان يرتد ويحق بدار لرب ويحكم
 القاضي لان الوكالة لازمة للشركة والموت يبطل الوكالة ويبطل
 المأزم يبطل المأزم لا يترك احد منهما مال الا فربما اذنه اي ليس لانه
 شركة كبريان في ذكوة مال الا فربما اذنه لانه ليس في جنس التجارة
 فان اذن كل لصاحبه فادوا ولا اذني بالتعاقب ضمن الثاني وان
 جعل باذنه الاول لانه اي بغير المأمور لانه استأجر الفرض عنه ولم
 يسلط فصار مخالفا فيضمن علمه لم يعلم لانه صار معروفا باذنه ولو كل
 حكماء الخواتم المحل في الاختلاف في العلم والجعل كالوكيل في بيع العبد اذا
 اعطى الموكل بغير علمه او لم يعلم وان اذنا معا اي اذني كل واحد
 بغيرية صاحبه وان تفرق اذنيهما في امان واحد او لا يعلم المتقدم و
 الشاخر ضمن كل قسط الامور يتفقان فان كان مال احد ما كثر
 يرجع الزيادة شري معا ومن اذني شركة ليطا اني لمجانا
 اذا اذن احد المفاوضين لصاحبه بشراء ليطا فاشترى المأمور
 واذا اذن الثمن من مال الشركة فمضى له بغير شي الى لا يعلم شركة شيئا
 عند ما حنفية وعند ما يرجع عليه بنصف الثمن لان الشراء وقع
 للمأمور فاقسم فكان الثمن واجبا عليه وقداؤه من مال شركة فيرجع
 بنصف الثمن كافي من الطعام والكسوة وله ان يجارة تدخل ملكها
 جريا على مقتضى الشركة ثم لا اذن يتحقق شبه نصيبه لان الوالي لا يحل
 الا بالملك فصار كاشترى باذنه قال احد هما لا فخر ان يفسد الك كان بينه
 وبينه المشاع فيما لا يشترط جارة بخلاف طعام الابل وكسوتهم لان
 ذلك مستثنى عن شركة المظورة كما في بيان ولا ضرورة في ملكها و
 اخذ بايع بجزا اياها المشتري بالامانة وصاحبه بالامانة لما عر

في الطعام والكسوة **كتاب الزايرة** هي لغة مفاعلة من الزرع
 و قد عرفت على الزرع ببعض المخرج ولا يقع عند اي حنفية لمحدث
 رافع بن خديج انه عليه السلام يبي عن تجارة وهي زراعة الارض على
 الثالث او الرابع من كثير وهو الكسوة لمع الجدة فبما وهي الارض الرضوة
 ولا فخر استجارا رضى بعض ما يخرج من غلة فكان في معنى قسمة المالك
 كما في الاجارة وتقع عند هما لانه عليه السلام دفع بغير جيرة المالك
 معاملة وارضا فزارعة على نصف ما يخرج من ثمر وزرع و به عمل
 الصحابة والتابعون والصالحون الى يومنا هذا وبذلك ترك خبر
 الواحد والقصاص ولهذا قالوا به يعني و كذا الا كجاء في القبول
 كسائر العقود وشروطها كانية امور الاول اهلية العاقلين او لا فخر
 لعقد ما دونها والاشاء في صلاحية الارض للزراعة لتفصيل المقصود و
 الثالث بيان مدة متعارفة بان يقول الى سنة او سنتين مثلا
 لان التعديرد على منفعة الارض ان كان البذر من قبل العامل او على
 منفعة العامل ان كان البذر من قبل صاحب الارض والمنفعة
 لا يعرف مقدارها الا ببيان المدة فكانت المدة معيار المنفعة
 فيجب ان يكون المدة مما يمكن فيها من الزراعة حتى اذا اتى مدة
 لا يمكن فيها منها فسدت لعدم حصول المقصود وكذا اذا اتى مدة
 لا يعيش احد هما الى ملكها عادة كذا في الذخيرة والبرايح بيان رب
 البذر ان كان البذر من قبله لان المقصود عليه فبذلك باختلافه
 فان البذر ان كان من قبل العامل فالمقصود عليه منفعة الارض و
 ان كان من قبل صاحب الارض فهو منفعة العامل ولا بد من بيان المقصود
 عليه لان جبرالة تنفع الى الزراعة ولها مسر بيان جنس الارض
 البذر اذا لا بد من بيان جنس الاجرة وهو لا يعلم الا ببيان جنس البذر
 والسادس بيان حقا الاخر اي بيان من لا يذكر لانه يستحق عوضا
 بالشرط فلا بد ان يعلم او لا يعلم لا يستحق شرط بالبعد والسابع
 التحلية بين صاحب الارض والعامل احده اذا شرط في العقد ان يزرع
 التحلية وهو على صاحب الارض مع العامل فسد والثامن الشركة
 في الخارج عند حصوله لانه يعقد جارة ابتداء ويتم شركة انشاء وكل
 شرط يؤدي الى قطع الشركة في الخارج يكون مضرا للعقد وانما التحلية

عند هذا ان كان لارض والبذر الواحد والبقر والعمل للآخر لان صاحب
 الارض استأجر العامل العامل والبقر له الا ان شرط عليه كالمستأجر
 خياط لا يحيط بامرة نفسه او الارض الواحد والباقي للآخر لان رتب البذر
 استأجره الا ان يكون معلوم من الخارج ولو استأجره بياض معلوم من
 الدائم والباقي له فحينئذ اذا استأجره لم يملك او العمل له او
 الباقي للآخر لان صاحب الارض استأجر العامل يعمل له المستأجر
 فيصير كالمستأجر خياط لا يحيط بامرة رتب الثوب وانما يصير ايضا
 ان كان نفقة الزرع عليها بقدر حقها كاجرة اقتصاد والرفاع والدوس
 والتدريئة لان الغرم بالنفق حتى لو شرطت لاحد منهما فسد العقد لانه شرط
 لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين فتسقط كانه لارض
 والبقر الواحد والبذر والعمل للآخر لان رتب البذر استأجره الارض والبقر
 واستأجر البقر من خارج مقصود بالباقي لان منفعة البقر ليست
 من جنس منفعة الارض فان منفعتها قوة في طبعها فيحصل بها الخارج
 ومنفعة البقر صلاحية يقيم بها العمل فلا بد من الجائنة لا يكون جعل البقر
 تابع لمنفعة الارض ولا يجوز استحصال منفعة الارض مقصودا
 بانما ارعته كالمستأجر البقر مشروطا على احداهما فقط بخلاف جانب العمل
 لان البقر آلة العمل فحلت تابعة لمنفعة العامل او كان البذر لاحد
 والباقي للآخر لان الشريعة لم يرد به او كان البذر والبقر الواحد والباقي
 وهو الارض والعمل للآخر لان كل واحد من البذر والبقر لما لم يصح عند
 الانفراد لم يصح عند الاجتماع او شرطت لاحد منهما ما يخرج من موضع معين
 او ما على اعدايات وهي اوسع من السواني او السواني مع ساقية
 وهي اكبر من جدول واصغر من النهر فانه ايضا مفسد لاحتمال ايجاز
 الا من ذلك الموضع فيكون الشرط قاطعا للشركة او شرطت ان يكون
 على العامل لما رتب له شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين
 او شرطت رتب البذر بزره او رفع الحواشي ونسيف الباقي
 حيث تنفذ في الصورتين لاحتمال ان لا يحصل الا ذلك القدر وانما
 اذا كان ما خارج مائة نحو الثلث او الربع يجوز كالمستأجر رفع
 وقسمه الباقي والارض عشرة رتب او شرطت رتب البذر عشرة خارج لنفسه
 والآخر والباقي بينهما لانه مشاع فلا يؤول الى قطع الشركة او شرطت

ان شرطت لاحد من البذر والبقر
 فانما يفسد العقد لانه شرط
 يخرج من موضع معين او ما على
 اعدايات او ما على ساقية او ما
 على اكبر من جدول واصغر من
 النهر فانه ايضا مفسد لاحتمال
 ايجاز الا من ذلك الموضع فيكون
 الشرط قاطعا للشركة او شرطت
 ان يكون على العامل لما رتب له
 شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع
 لاحد المتعاقدين او شرطت رتب
 البذر بزره او رفع الحواشي ونسيف
 الباقي حيث تنفذ في الصورتين
 لاحتمال ان لا يحصل الا ذلك القدر
 وانما اذا كان ما خارج مائة نحو
 الثلث او الربع يجوز كالمستأجر
 رفع وقسمه الباقي والارض عشرة
 رتب او شرطت رتب البذر عشرة
 خارج لنفسه والآخر والباقي
 بينهما لانه مشاع فلا يؤول الى
 قطع الشركة او شرطت

كون اثنين لاحد منهما وكنت لما خرجت نفسك لانه يقطع الشركة في
 الحث وهو المقصود او شرطت تنصيف الحث والتين لغير رتب البذر حيث
 رتب لانه شرطت محال فمقتضى العقد هو يؤول الى قطع الشركة او رتب
 يصيبه آخر فلا ينفذ رتبته فلا يخرج الا التين ولو شرطت رتبته نصفيين
 ولم يتوفا التين او شرطت رتبته نصفين وجعلاه اي التين رتب البذر
 صححت اما الاولى فلانها شرطت الشركة فيها هو المقصود والى سكوت فحين
 البيع لا يوجب فساد العقد في الاصل وانما الثانية فلانه شرطت موافق
 حكم العقد لانه غدا ملكه واذا حددت اي المزارعة فالخارج لرتب البذر لانه
 غدا ملكه والخارج بملك بملك الاصل وانما يستحق الآخر بالتسمية فاذا
 حددت كان التمام كله لرتب البذر والآخر اجماعا علم او اجماعا مثل ارضه يعني
 ان كان البذر من صاحب الارض فلهما ممل اجماعا ملكه وان كان من غير
 العامل فلهما ممل اجماعا ممل ارضه فلو كان رتب البذر صاحب
 الارض فلهما ممل اجماعا ممل لانه رتب البذر رتبته بسقوط الزيادة
 ولو كان رتب البذر العامل فلهما ممل ارضه اجماعا ممل ارضه لا يشترط
 منافعة الارض بعقد فاسد فيجب عليه فيمنعها او لا مثل لها واذا اشترت
 فالتمس وطأ اي الواجب هو التمس واما المنفعة الا انما لا يشترط للعامل
 ان لم يخرج الى الارض شيئا لانه يستحقه شركة ولا شركة في غير الخارج
 ويجوز العامل ان اي لارته البذر يعني اذا عقدت المزارعة فاشترت
 من العمل رتب البذر فله ذلك لانه لا يتوصل الى الوفاء بالعقد الا
 بالتلف البذر وفيه ضرر بزمه فلا يجبر عليه كالمستأجر اجماعا ليعدم
 دأره وفي الكفاية يذا قبل الفاتحة بعده يجبر وانما منفع العامل
 اجبره لحاكم على العمل لان الوفاء به ممكن بلا ضرر بلحقه فلو لم ينفذ
 في سائر الاجازات انما اذا كان له عذر يفسخ به الاجارة كالمريض يفسخ
 به المزارعة ولو اولى رتب البذر والارض له وقد رتب العامل فلا شيء
 له في عمل الكراب قضاء لان عمله انما يتقوم بالعقد والعقد يقوم بالعمل
 بجزء من الخارج ولا خارج بعد ويستخرج كوابنه يعني ان ما ذكره هو
 في القضاء فانما فيما بينه وبين رتبته فيستخرج ان يعمل العامل اجماعا
 عمله لانه انما استعمل باقامة هذه الاعمال يحصل له نصيبه في الخارج
 فانما اخذ الارض منه فمذغرة والتعذر مذكور فيسقط بان يطلب

رضاه وبتبطل اي المزارعة بوقت احد هما اي العاقرين كما في
 الاجارة فلو دفعت ثلث سنين فلما ثبت في الاول ما صاحب
 الارض قبل ادراكه ترك اي المزارع في يد المزارع الى ادراكه وتسم
 على الشروط بطلت المزارعة في السنتين الاخرين لان في ابتداء
 العقد في السنة الاولى مراعاة حق المزارع والورثة وفي القطع
 ابطال الحق العامل احصا فمكان الابطال اولى وانما في الاخرين
 فلما حابة الى الابطال اذ لم يثبت الحق للمزارع في شيء بعد فلهذا بالقبول
 مضت المدة قبل ادراكه فلهذا المزارع اجر مثل نصيبه في الارض حتى
 يدرك المزارع لانه استوفى منفعة بعض الارض لمرتبته حصته
 فيها الى وقت الادراك ونقصه اي نفقة المزارع كاجر السقي و
 الحافظة والحصاد والرفاع والدوس والتذرية عليها بقدر حقها
 حتى يدرك كنقصه البذر المشترك العاقر عن الكس وفي وقت ادراكه
 قبله اي قبل ادراك المزارع ترك اي المزارع في مكانه الى ادراكه ولا شيء
 على المزارع لانه ابقينا عقد الاجارة بهما استحسانا ببقاء مدة
 الاجارة فامكن استمرار العامل ووارثه على ما كان عليه من العمل اما في
 الاول فلا يمكن الابطال لان قضاء المدة انقضت احدهما على المزارع بقاء
 اجر صاحبه او اجر فاض فهو مستطوع في الاتفاق لان كل واحد منهما غير
 مجبور على الاتفاق فصار كالمزارع المشترك بينهما اذا استمرت المدة
 احدهما في مرتبته بقاء او كان مستطوعا بنقصه اي المزارعة بدلين خروج
 الى بيعها اي بيع الارض كما في الاجارة وليس للعامل ان يطالبه
 بالكرس الارض وحفر الانهار وسوى المسناة بشئ اذ لا يجوز ان
 يطالبه بالشمس وهو خارج لانه معدوم ولا باجر المثل لانه انما يجب
 عند فساد العقد ولم يفسد ولو ثبت اي المزارع لم يبيع اي الارض قبل
 استحصاله اي المزارع لان في البيع ابطال حق المزارع والتاخر اولى
 من الابطال بخلاف العاقر ان حسمه لانه جواز النظم وهو لم ينظم لانه
 ممنوع عن بيع الارض فلم يكن ظاهرا **كتاب المساة** في لغة مناعلة
 من السقي وهو جاذب الشجر الى مصلحه خمر مرة وهي كالمزارعة في انما
 باطله عنوان حنفية خلافها وانما انفقوا على صحته وسرورها
 كشرطها الممكنة بها كاهلية العاقرين وبيان نصيب العامل في الحلية

ارضاه

بين التجار والعامل والشركة في الخارج وما عداها من شروط المذكورة
 فيها لا يخرجها منها فصح بما ذكر المدة والعقد ان لا يصح لانها اجارة
 معني بالمزارعة وتصح استحسانا وتصح على قول يخرج اذ لا دلالة لغير
 وقت معين قلما يتفاوت وتفسد ان لم يخرج اي في هذه السنة لعدم
 تساوي العقد غير هذه السنة فكانت اقساما على ذلك ذكره مانع الشريعة
 الا اذا وقع استثناء من قوله فصح بما ذكر المدة غراسا في ارض لم ينفق
 اي تلك الغراس التي على ان يعلو فخرج كان بينهما نصيبين حيث لم يفسد
 ان لم يذكر سنين معلومة ذكره فافضح او دفع اصول رطبة في ارض
 مسافة ولم يسم الوقت فانما تفسد لان اصول الرطبة كالغراس حلت
 رطبة لبقائها في السنة اشهر مثلا حيث يجوز ويصح على اول جزء
 اي قطع يكون اي يحصل ذلك الاول لا ما بعده دفع رطبة اشهر حارزا
 على ان يعقد عليها حتى يخرج بذرها ويكون اي البذر بينهما نصيبين جاز
 بما ذكره لوقت استحسانا لان لا دلالة للبذر وقتا معلوما عند المزارعين
 والبذر انما يحصل بعمل العامل فاستراط المنة صفة منه يكون صحيحا
 والرطبة لصاحبها اذ لا اثر فيه بعمل العامل ولو شرط تفصيلها فثبت
 لاستراط الشركة فيما هو حاصل قبلها اذ كرمه لا يخرج المزارع بان
 دفع الارض ليغرس فيها الكرم سنة او سنتين ببعض الخارج فانه
 يعلم قطعا ان الكرم لا يخرج المزارع فثبت بان المقصود بالمساة
 الشركة في الخارج وهذا الشرط يمنع المقصود فيكون مقصود المقصود
 ذكر مدة قد يخرج المزارع وقد لا اي لا يخرج لاني لا يفسد بالعدم العلم
 سنوات المقصود بل هو يوم في كل مزارعة ومسافة بان يفسد
 المزارع او المزارعة مساوية فلو خرج اي المزارع في وقت سمي فعلم الشرط
 بفساد العقد والا اي وان لم يخرج فيه من ما فوضه فسد العقد او تبين
 انها مساة مدة لا يخرج المزارع فثبت بان المقصود فساد العقد فسادا
 فلهذا اذا تبين استواء فافضح فلهذا على اجر المثل كما في المزارعة تصح
 اي المساة في الكرم والشجر والبقول واصول البساتين والمحل ولو
 وصية فيه ثمران لم يدرك حتى لو كان جدر كما لم يفسد العقد اذ لا يكون
 عمل العامل اثر كالمزارعة وعند الشافعي لا يجوز المساة الا في الخيل
 والكرم دفع سنين معلومة على ان يوسها التجار ويكون بين اي التجار

والارض بينهما نصفين فثبت لا يشترطهما الشركة فيما كان حيا صلا
قبل الشركة لا بعدد هو الارض فان غرسا في الارض غراسا
من هذه فخرجت فراكا كان الكل لصاحب الارض وللفارس عليه ثم غرسا
واجر مثل عمله لان صاحب الارض استأجر العامل ليحضر ارضه يستأجر
بالات نفسه على ان يكون اجرة نصف البستان الذي يظهر عمله والاول
فيكون في معنى تقية الطحان الممنوع عنه فيكون فاسدا ثم الغراس ملك
للفارس وقد غرس رديا لا يفسدها بالارض فيجب قيمتها واجر مثل عمله
لانه لا يرد في قيمة الغراس لتقومها بنفسها تبطل اي المسافة بموت
احد بهما ومضى مدتها والتميز في هذا بقدر صورة الموت ومضى المدة
انما بطلت لان صاحب الارض استأجر العامل ببعض الخارج ولو استأجره
بدرهم بطلت الاجارة بموت واحد بهما فكذا اذا استأجره ببعض الخارج
ولو مات صاحب الارض فمالها من القيمة عليه حتى يدرك الثمرة وان حصلت
كبره ورثة صاحب الارض لان في استيفاء العقد بموته اضرارا بالعامل
وابطال لما كان مستحقا له بالعقد وهو ترك الثمار في الاصل الى وقت
الاوكان واذا استقصى العقد تكلف هذا قبل الاوكان وفيه ضرر عليه
واذا جاز نقص الاجارة لدفع الضرر فلان يجوز ابعاده فله فدية كان وليا
وان مات العامل فاورثة القيمة عليه وان كره به صاحب الارض لانهم
فما يكون مقامه وفيه نظر المجانبين وان ما عاين اختيار في القيمة عليه
انه تركه الى ورثة العامل لتسامهم مقامه وقد كان له في حياته هذا الخيار
بعد موت صاحب الارض فكذا يكون لورثة بعد موته وان لم يمت
احد بهما بل انقضى مدتها اي مدة المسافة فالجواب للعامل ان شاء
عمل على ما كان يعمل حتى يبلغ الثمرة ويكون بينهما على السواء لان في الاصل الجواز
قبل الاوكان اضرارا لهما والضرر مدفوع كما هو ولا يفسخ الا بعدد كان في
الاجارات ومنه كون العامل عاجزا عن العمل فانما لو لم يفسخ لزمه خيار
الاجرة او فيالحق به ضرر لم يلزمه به بعقد المسافة وقد مر ان الضرر
مدفوع او كون العامل عاجزا فانما على ماله اي ترك الخيار وسحق العقد
بالتحريك جمع صفقة وبقي خصص النخل كذا في **كتاب الدعوى** او ديا
عقب المعاملات لانهما شترت عيها في الوجود هي لغة قول يقصد به
الاشتراك في حيا على غيره والفرق الثاني في ظاهره وضمرا وعلما

بفتح الدوا كفتوى وفتاوى وسرطا مطابقة حق من حقوق العباد عند
من وهو القاضي له الخلاص اي خليفته من المدعي عليه او ائمت والفرق
من اذا ترك تركن اي لا يجبر على الخصومة اذا تركها ولا كان هذا متساويا
للا عيب من المتنازعين فخلا احترز عنه بقوله من المتنازعين فاما كان
هذا متساويا للمتنازعين في المباحة احترز عنه بقوله في حق اي حق
العبد والمدعي عليه بخلافه اي يجبر على الخصومة اذا تركها فانطبق العقد
على المحدث و قد اختلفت عبارات المشايخ في هذه المسئلة فاذا ذكرها
قبل المدعي عليه هو الشكر والاخر هو المدعي فالواحد صحيح وكذا الشأن
في موقفة لان العبرة للمعاني دون الصور والمباني فان الكلام قد يوجد
من شخص في صورة الدعوى وهو الخارج عن كماله ومع اذا ادعى رد
الوديعة او ملكا فانه مدعى صورة ومثله لو جوب الضمان معني ولذا
يملكه القاضي اذا ادعى رد الوديعة او ملكا فانه لا يرد ولا ضمان
ولا يملكه انه رد لان البعير ابدى يكون على الشيء وركنها اي الدعوى
اخصا لفتح الى نفسه ان كان اصلا او الى من تاب اي المدعي متايبا
في الوكيل و اب الصغير و وصية عند الشراء متعلق باضافة لحي و
اهلها اي الدعوى العامل خرج بالجنون المميز خرج به البعض الغير المميز
قال لاسرور في جامع احكام الصغار الدعوى من البعض المميز عليه غير
صحيحة اما البصق المادون له فاعلوه صحيحة ان كان مدعيا وان كان
مدعى عليه فهو ايضا صحيح بشرط جواز ما جالس القاضي فان الدعوى
في غيره لا تصح حتى لا يجب على المدعي عليه جوابه وحكمها وجوب الجواب
على الخصم وهو المدعي عليه حتى اذا امتنع عنه اجبره القاضي عليه وانما
تصح اي الدعوى اذا الزمت شيئا على الخصم بعد ثبوتها والا كان
عشا لا يقدم عليه عاقل وعلم المدعي عطف على الزمت اي صار عليه
معلوما وبين ذلك بقوله فلو كان ما يدعيه منقول لا في الخصم وكذا في
مدعيه انه في يده بغير حق فان الشيء قد يكون في يد غيره المالك بحق
كالرهن في يده المدين والمبيع في يد البائع لاجل قبض الثمن فالحق شرعي
هذه القلة تشمل العقار ايضا فلا ادعى ما وجه تخصيصه منقول بهذا
فكلم اقول دراية وجهه موقوف على مقدمتين مستقيمتين احدهما اني قد
الاعيان لا تصح الا على ذي اليد كما في الهداية انما ينقصه فاما اذا كان

في يده والثانية ان الشبهة معتبرة يجب دفعها لا شبهة الشبهة
كما قالوا ان شبهة الدعوى حقيقة بالحققة لا شبهة الشبهة اذا
عرضنا لما علم ان في ثبوت اليد على التقديرية لكونه غير متأكد
بغلاف المنقول فانه فيه مشايير فوجب دفعها في دعوى العقار
بالبينة بالبينة ليصح الدعوى وبعد ثبوتها يكون احتمال كون اليد
لغيره اقل من شبهة الشبهة فلا تعتبر واما اليد في المنقول فلكونه
مشايير لا يحتاج الى اثباته لكن فيه شبهة كون اليد لغيره اقل من
موجب دفعها ليصح الدعوى الى يده الذي الى سواء السبيل حسب
المعنى ونظم الوكيل وطلب حلف على ذكر احضاره ان احضره ما يدعيه
ان يمكن البشارة به في الدعوى والشهادة لان الاعلام بانفسه يمكن
شرطه واما في المنقولات بالاشارة لانها ابلغ اسباب التعريف حتى قالوا
في المنقولات التي يتقدر نقلها كالرجعي مثلاً حضره فحكم عند ما اوجب
امينا وذكره في ان تعدد راي احضاره ليصير المدعي معلوماً لان الاعيان
تفاوتت والشرط ان يكون الدعوى في معلوم وقد تعددت مشايير
فوجب ذكر حقيقة لاثباتها خلف عنه قال الحقيقة هو الذي يشترط مع ذكر
البينة ذكر المذكور والاثبات وقال فاصحح ان وما جلد الخيرة ان
العين غايها وادعى انه في يد المدعي عليه فانكر ان بين المدعي وبينه
وصفته تسمع دعواه وتقبل بينة ولو قال غيبت مني عين كذا
لا ادري قيمته قالوا تسمع قال في الحكم وان لم يبين القيمة وقال غيبت
منى عين كذا ولا ادري انه ملك او فاقم ولا ادري كم كانت قيمته
ذكر في غايته الكتب انه تسمع دعواه لان الانسان ربما لا يعرف
قيمة ما له فلو طلب بيان القيمة لتقدر به اقول فاذية في الدعوى
مع هذه كبرهالة الفاحشة توجه اليه من على الخصم اذا انكره وطلب
على بيان اذا اقر او نكل عن البيان فليقل فاقم كلام الحكمي لا
يكون كافياً لا بهذا التحقيق الحديث على التوفيق ولو كان ما يدعيه
حقاً وذكره هذه الاربعة لتقدر التعريف بالاشارة لانه مما لا ينقل
فيصير الى الخصم لان العقار يعرف به وكفى الشك وقال زفر لان
التعريف لم يتم ولما ان تذكر حكم الكل الا ان يخلط في اخذ الرابع
لان المدعي يختلف به بخلاف تركه كذا الشبهة وانه اي كاي شرط التحد

في الدعوى بشرطان الشهادة وان ذكر وان لم يذكر وان لم يذكر
في الشهادة قبلت شهادتهم عندنا خلافاً لفران كان الرجل
مشهوراً بكنية ذكره وفي الدار لا يدين من التحد وان كانت
مشهورة عندنا في حيفه وعندنا لا يشترط لان الشهادة
مغنية عنه ولان قدر ما لا يصير معلوماً ان التحد و
ذكر ايضا انه يطالبه لان المطالبة حتى المدعي فلما بدعوى عليه و
ذكر ايضا انه في يد المدعي عليه لانه انما يصير حيفاً بكونه في يده
وهو اي كونه في يده لا يثبت بتصادقها على انه في يده بل ثبت
بالبينة او علم القاضي لاحتمال كون العقار في يد غيره ما وقد تواضعا
على ذلك بخلاف المنقول لان اليد فيه مشايير كالتقديرات العادية ادعى
عينا في يد رجل واراد احضاره في مجلس حكم فانكر المدعي عليه ان
يكون في يده فجاد المدعي بشاهدين شهدا ان هذا العين كان في يد
المدعي عليه قبل هذا التاريخ سنة بل تسمع وهل يجبر المدعي عليه على
احضاره بهذه البينة ام لا كانت واقعة الفتوى وينبغي ان تقبل
لانه ثبت يده في الزمان الماضي ولم يثبت خروجه من يده وقد وقع
الشك في زوال ذلك اليد فثبت اليد ما لم يوجد المزيل قال ثمس
الاية كماله في ومن المنقولات ما لا يمكن احضاره عند القاضي كالخبرة
من الطعام والقطيع من الغنم والقاضي فيه بالخيار ان شاء حضر ذلك
الموضع لو ثبت ذلك وان لم يثبت له حضوره كان ما دوننا
بالاستخفاف يبحث خليفته الى ذلك الموضع وهو نظير ما اذا كان
القاضي يحبس في داره ووقع الدعوى في جمل لا يسع باب داره فانه
يخرج الى باب داره او يأمر مناه حتى يخرج ليشير اليه الشهود بخبرته
وفي التدوير اذا كان المدعي شيئاً يتقدر نقله كالرجعي فالحكم فيه بالخيار
ان شاء حضروا ان شاء بعث امينا كذا في الدخيرة وذكر القاضي الامام
خليل الدين ان هذا انما يستقيم اذا كان العين المدعي في المصداق اذا
كان خارج المصداق بغضه القاضي والمصداق لجواز القضاء في
ظاهر الرواية وطريقة ان يبحث واحداً من احواله حتى يسمع الدعوى
والبينة ويقضي ثم بعد ذلك يقضي قضاء ولو كان ما يدعيه ديناً في
الذمة ذكر حبسه كذا رايهم والذمانير والبر والشعر وكذا وقدره

كناية والف وقضية وقضية من ونحوها فان الذين لا يعرفون ان ذلك
 وذكر ايضا مطالبته به لما قد حقه واذا صححت ان الدعوى سأل
 العاضى عنها ليتضح وجه الحكم اذا الحكم بالبينه بخلاف الحكم بالقرار و
 معنى سؤالي ان يقول ان خصمك ادعى عليك كذا وكذا فان قلت
 فان اقرى الخصم الزعم اى العاضى بوجهه لم يعقل قضى او حكم لما قال فى
 الحكم ان اطلاق القضاء توسع لان الاقرار بوجهه بغيره ولا يتوقف على
 القضاء فكلان الحكم من العاضى الزعم بالخروج عن موجب ما اقر به بخلاف
 البينة على دعواه لان الاصل فى فصل الخصومة البينة وان انكر اى
 الخصم سأل اى العاضى المدعى ببينة لان البينة على استقام قال المدعى انك
 بينة فقال لا فقال كذا بينة سأل ورتب البينين على عدم البينة
 فلا بد من سؤال هذا ليمتكن من الاستحلاف فان اقام اى البينة فحق
 عليه لانه نوره دعواه بالبينة ففى فبيانه من البيان فانها دلالة واحدة
 يظهر بها الحق عن الباطل والا اى وان لم يظهر على غير من اقامتها حلفه
 اى العاضى الخصم بطلبه اى طلب المدعى لان حلفه حقه ولهذا اضيف
 اليه خوف اللام فى الحديث وجه كونه حلالا ان المنكر قصد انوار حقه
 على زعمه بالانكار فممكن ان يرجع من انوار نفسه بالبينين الكاذبة وهى
 الغفوس ان كان كاذبا كما برغم وهو اعظم من انوار المال ويحصل
 الحاف الثواب بذكر اسم الله تعالى وهو صادق على وجه التعظيم
 ولابد ان يكون الشكول فى المجلس قضاء لان المعبر بين قاطع الخصومة
 ولا عبرة للبينين عند غيره وهى بشرط القضاء على قول الشكول
 فيه اختلاف ثم اذا حلف المدعى عليه فالمدعى على دعواه ولا يبطل
 حقه ببينة كس ليس له ان يحاكم بالملم بالبينة على وفق دعواه فان
 وجد ما انما راد قضى له ربا وبعض القضاة من الساف كانوا لا يسمون
 بعد البينين ويقولون بترجيح جانب صدقه بالبينين فلا يقبل بينة
 المدعى بهذا القول ليس بشئ لان عمرضى الله قبل البينة من المدعى
 بعد عين المنكر وكان غير يقول البينين الفاجرة ان ان ترد من
 البينة العادلة وهى يظهر كذا المنكر باقامة البينة والقصوب ان
 لا يظهر حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ذكره الزناى فان كل اى
 قال لا احلف مرة او سكت بلا افة من طرث او خرس فانه نكول

حكما وقضى صح لائق البينين واجبة عليه لقوله عليه السلام والبينين
 على من انكر حرك هذا الواجب بالنكول دليل على انه باذل او مقر و
 الا لا قدم على البينين تفصيلا عن عهدة الواجب ودخا للخصم عن
 نفسه بعد المدعى او اقرار به والشرع يرفعه التورع عن البينين
 الكاذبة دون التورع عن البينين الصادقة فترجح هذا الجانب على جانب
 التورع فى نكوله وهو ان القضاء بعد عرض البينين اى عرض
 العاضى البينين على الخصم بان يقول ان لم تخلف احكم عليك فلما
 اقرى لا حلف ان يحلف بعد مرة او مرتين ولا عبرة بعد القضاء
 لقوله حلف لانه ايهل حقه بالنكول فلا يقضى به القضاء ويعتد
 قوله اى حلف قبل الحكم ولو بعد العرض فلما اذ لا يلزم فيه نقص القضاء
 ولا فساد واخر ولا يرد البينين على المدعى وان نكل خصمه وعند الشافعى
 اذا لم يكن المدعى ببينة اصلا وحلف العاضى المدعى عليه فشكل مرد
 البينين على المدعى فان حلف قضى به والا انقضت المنازعة بينهما
 لان الظاهر صارت هذا المدعى بنكوله فيصير بينة كالميدعى عليه وكذا
 اذا اقام المدعى شاهد واحد او غير عن اقامة شاهد اخر فانه مرد
 البينين عليه ان حلف فحق له با اذ تى وان نكل لا يقضى له بشئ لانه
 عليه سلام فحقه بشايد ويدين وعندنا يستحلف المدعى عليه فقط
 ويقضى عليه بالنكول لقوله عليه السلام البينة على المدعى والبينين
 على من انكر ومطابق التسليم يقضى استفاء كل ركة كل واحد منهما
 عن قسم صاحبه فيدل على ان جنس الايمان فى جانب المدعى عليه ولا
 يمين فى جانب المدعى اذا اقام فى البينين فاستغنى عن جعل الايمان عليه
 المدعى فغا حلف النفس وحديث الشاهد والبينين غريب ومارواه
 مشهور ثقة الامة بالشكول حتى صار فى حيز التواتر فلما بعاضه على
 ان يجيى من معين قد رده كذا فى الحكمى ولو قال اى المدعى عليه لا
 اقر ولا انكر جبه اى العاضى حتى يقر او ينكر لانه عالم بقر او لا
 اقرى اى رجل على آخر بالانكار اى المدعى عليه فالحال على ان يحلف
 المدعى عليه ويبرأه عن المال حلف فالصحيح باطل وهو اى المدعى على دعواه
 ان اقام بينة تسمع وان لم يقرها واستحاضه بخلفه العاضى لولا اى
 لو لم يكن حلف الاول حيز الصبح عهده فان الخاف عند غير العاضى

لا يعتبر كذا ان استولى عند غيره لا يوجب الحق لان المعتبر بين فاعله المخصوص
والمتعين عند غيره المتعاضد في غير فاعله ولو كان كالحلف الاول عند كذا
ولا يخفى ان كذا لو اوصطحت ان المدعي لو حلف فأنقض ضمان وحلف
ان المدعي لم يضمن ان يخلف كذا في العادة لا كالحلف في الخارج بان ادعى
رجل على امرأة او من عليه نكاح والاخر منكرو رجعة بان ادعت عليه
لو يو عليها بعد العدة انه باعها في العدة وانكر الاخر وفي الامار
بان ادعى المولى عليها او من عليه بعد العدة انه باعها في العدة وانكر
الاخر واستلما بان ادعت امه على سيدتها انها ولدت منه هذا الولد
او ولدت ولوا قد مات او اسقطت سقطا مستبين فالحق منه وانكر
المولى ولا يثبت من حجاب الاخر اذ لو ادعى المولى يثبت الاستلما بقرارة
ولا يثبت النكاح اذ بان ادعى على جرح النكاح انه عبده لو ادعى
بجرحه ان عبده وانكر الاخر ونسب بان ادعى على بجرح النسب
انه ابنه او يو يدعي عليه والاخر منكرو ولاد بان ادعى على معرفه الرق
انه معتقه او مع لاد او ادعى المعروف ذلك عليه لو كان ذلك في ولاد
المولات والاخر منكرو وحد سواء كان حذاهم خاضع من ان تعلق
كحة الزنا ومثله في هذه السيرة او واثري بين الحيتين كذا القذف حتى
ان من ادعى على اخيه انه قد فقه وانكر القاذف لا يثبت خلافه لان الغياب
فيه هي انه تعالى عندنا فالحق بالحدود والمخالصة لله تعالى واما في السيرة
فان اسارق يستخلف لاجل المال اذ اراد المالك اخذ المال لا القطع
فيقال له ادع ذكر السيرة وادع تناول مالك فيكون لك عليه بين
قال في الزمانية لا يستخلف في الحدود بالاجماع الا اذا تضمن حجابان
عقوب عتق عبده بالزنا قال ان زنت فانت حر فادعى العدة انه
زني ولا يثبت له يستخلف المولى حتى اذا نكل يثبت الحق لا الزني
واللعان بان تدعى امرأة القذف بالزنا وجوب اللعان وهو ينكر
جميع ما ذكره في حيفه وقال لا يستخلف فيها كذا في الحدود واللعان
لان هذه حقوق تثبت بالشهادات فيجوز فيها الاستخلاف كالا موال
بجلاف الحدود وهذا لان فاقه حلف ظهر الحق بالنكول والنكول
اقرار لان حلف لما وجب فتركه دليل على انه باذل او مقرر ولا يمكن
ان يجعل باذلا لان النكول يعتبر من المادون والمكاتب وما لا يمكن

المدعي فيجعل مقرا صريح والاقرار يجري في هذه الاشياء كقوله اقرار
فيه شبهة لانه سكوت في نفسه والسكوت تحمل فلا يكون حجة فيا يسقط
بالشبهات واللعان حذاهم اذ ارجح فاشبه حذ القذف وكذا ان النكول
بذل وابطاحه اذ لو حمل على الاقرار كذا شبهة في النكاح ولو حصل بذا لا يخلع
لخصومة بل لا يثبت فكلان هذا اولى صيانة للمسلم عن ان يظن به الكذب
وهذه حقيقة لا يجري فيها البذل فلا يقضى فيها بالنكول كالحلف من
النفس بخلاف الاموال وذلك لان المرأة لوقاات شدا لا يحتاج بشي
وبينك وكنتي بذلت نفسي لك لم يصح كلامها وكذا سائر الامثلة فالحق
ان كل حمل يقبل الا باحذ بالاذن ابتداء يقضى عليه بنكوله وما لا يطاق
فالحق في حق الفتوى على قولها وقيل ينبغي التماس ان ينظر في حال المدعي
عليه فان رآه متعنتا يخلفه وياخذ بقولها وان كان مظلوما لا يخلفه
اخذا بقوله كذا في الكافي وحلف اسارق وان نكل ضمن ولم يقطع لانه
في السيرة يدعي المال والحد واجاب اخذ لاجل ما شبهة بخلاف اجاب
المال فيثبت به كما ثبت بشهادة رجل وامرأتين حيث لا يثبت القطع
ويضمن المال كذا الزوج اذا ادعت طلاقا قبل الدخول يعني اذا ادعت
طلاقا قبل الدخول واستخاف الزوج فان نكل ضمن مضف مهر ما عند
لان الاستخلاف يجري في الطلاق اتفاق خصوصا اذا كان المفسود والمحال
لانه دعوى المال حقيقة فيثبت بنكوله المال لا النكاح وكذا النسب
اذا ادعى حقا يعني يخلف في دعوى النسب اذا ادعى حقا كارت و
نفقة بان ادعى رجل على رجل انه اخوه مات ابوها وترك مالاني
يد المدعي عليه او طالب من المتعاضد فرض النفقة على المدعي عليه بسبب
الاخوة فانه يستخلف على النسب بالاجماع فان حلف برئ وان نكل
قضى بالمال والنفقة لا النسب ويجري القضي بان كان حصى في
يد رجل النكاح وهو لا يجبر عن نفسه فادعت امرأة حرة الاصل انه
اخرى تريد قصره بالمسقط لما رها من حق فحضانه وارادت استخلافه
فكل ثبت به لها حق نقل الصبي الى حجرها ولا يثبت النسب عتق
بالمالك بان ادعى عبده على مولاه انه امين لانه اخوه واستخلفه فان
حلف برئ وان نكل قضى بالعتق لا النسب وامشاع الرجوع في
الحقة بان اراد الواجب الرجوع في البينة فقال الموهوب له انا اخوك

فان المدعى عليه يستحق على ما يدعى من النسب بالاجماع فان نكل
 في الصورة المذكورة ثبت الحق بالارث وانفقه ونحوه والعتق
 واستماع الرجوع لا النسب ان كان الى النسب نسبا لا يصح الادوار
 به والاماي وان كان نسبيا يصح الاقرار به فعلى خلاف يعنى يستحق
 في النسب الحرة عند ما اذا كان نسبيا ثبت باقراره بانه ان
 اقرار الرجل يصح بالاب والابن والزوجة والمولى واقرار المرأة
 يصح بالاب والزوجة والمولى ولا يصح بالابن اذ فيه تحيل النسب على الغير
 فكان اقرارها على الغير فلا يصح فلو ادعى رجل انه ابوه او ابنته فلم يدع
 بالاجماع لا يستحق عند ما لا لا لو اقر به ثبت فيستحق الرجوع والعتق
 الذي هو اقرار وان ادعى انه اخوه او عمة او خالة لا يستحق عليه
 لانه لو اقر به لا يثبت لان فيه تحيل النسب على الغير بخلاف منكر العتق يعنى
 ادعى رجل على غيره قصاصا في النفس او مائة دينار او غيرها لا يجمع
 فان نكل في النفس لم يقضى بقتل ولا دية بل حبس حتى يقر او يحلف فيما
 دونها يقضى عند ابي حنيفة وعند ما يكره المدينة فيها ولا يقضى بالقتل
 لان القصاص من قتل النفس عتوبة تدركها بالشبهات ولا يثبت بالكل
 كما يقتضيه في النفس لان النكول وان كان اقرارا عند ما يقتضيه العدم
 لانه ان امتنع عن البين تورعاه عن البين الصادقة لا يكون اقرارا بل
 يكون بطلا واذا امتنع القوي وجب الدية وله ان الطرف حمل البذل
 فيستوفى بالنكول كالمال فان الاطراف يسكن بها يسكن الاموال
 لانها خلقت وقاية للنفس كالمال فيجوز فيها البذل بخلاف النفس
 ويحلف في التعزير يعنى اذا ادعى على آخر ما يوجب التعزير واراد تخليفه
 اذا اكره فانما يعنى يخلفه لان التعزير محض حق العبد ولهذا يملك العبد
 اسقاطه بالعضد لا يمنع العضد وجوبه ومن عليه التعزير اذا اكره صاحب
 الحق اقامه ولو كان حق الله تعالى فكان بهذه الاحكام على عكس هذا
 والاختلاف يخرج عن حقوق العباد سواء كانت عقوبة او مالا فان
 نكل عزز لان التعزير عيش بالشبهات فجاز ان يقضى فيه بالنكول قال
 اى المدعى في بنية فاضرة في المصداق استحقاق الخصم لا يحلف فيه بالمصداق
 لا تبا اذا حضرت في مجلس الحاكم لا يحلف انما كذا في الكراهية ولا يحلف
 كتمه ايام سلكا يغيب ويحلف من المدعى ويجب ان يكون الخصم معروفا



الدار ليحصل فائدة الكفيل ولا بد للكفيل من قول له بنية فاضرة
 في المصداق لو قال لا بنية في او شهودي خيب لا يحلف اذ لا فائدة فيه فان
 اى ان يعطيه كونه لا لازمه اى دار معه حيث سار حتى لا يغيب ولا يلزم اذ
 ان كان نكصم غريبا لا يحلف اى الغريب الا الى اخيه المجلس لان في اخذ
 الكفيل والطلاق زيادة على هذا المجلس اضرارا بالغريب المنع عن السفر
 ولا ضرة في هذا القدر ظاهر والخالف بانه تعالى دون غيره بقوله عليه السلام
 واستسلم لا تخلفوا ابائكم ولا بالوطاغت فمن كان حالف فليحلف بانه تعالى
 او ليحذر لا الطلاق والعصيان لما روينا الا اذا اخرج الخصم عن جوارحه فاني ان
 يحلف بالطلاق وراعت في بنية الميالات باليمين في زمانها كمن اذا نكل لا
 يقضى والا فاني لم ينقض ذكره الزيلعي وشرع الحداثة ويعلق اى اليمين
 بصفاته تعالى كان يقول قل والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة
 الرحمن الرحيم الذي يعلم خباياهم من الباطن الى الظاهر هذا عليك لا
 قبلت هذا المأل الذي ادعاه و هو كذا وكذا ولا شئ منه ولا يحلف ان يزيد في
 الاستخفاف على هذا وان يقضى منه كتمه يحلف فلا يذكر بلفظ الواو انشأ
 ينكر عليه البين اذ اللازم عليه عين واحد وله ان لا يحلف ويقول بانه
 او والله لان المقصود منه النكول واهل الناس فيه مختلفة فمنهم من
 يمتنع اذا غلط عليه البين ونجاسه اذا لم يحلف فكان الراى فيه الى القاضي
 وقيل لا يحلف على الموقوف بالصداع ويحلف على غيره وقيل يحلف في الخطر
 من المال لا الحية لا اى لا يحلف بالزمان والمكان وعند ابي حنيفة يحلف
 بهما اما الاول فبان يكون بعد صلوة العصر يوم الجمعة واما الثاني فبان
 في المسجد الجامع عند المنبر وحلف اليهم بانه الذي انزل التوراة على موسى
 والنصر الى بانه الذي انزل الانجيل على عيسى والنجوى بانه الذي خلق النار
 فيحلف على كل واحد بما يعتقد تحليف البين به ليكون رادع له عن القسام
 على البين الكاذبة وعن ابي حنيفة انه لا يحلف احد الا بانه خالفه فانه
 عن تشرى بن ابي عمير موصى في التعظيم وذكره قتادبة انه لا يحلف غير اليهودي
 والنصراني الا بانه وهو اختيار بعض مشايخنا لما في ذكر النار في البين
 تعظيم النار لان البين يشع به ولا ينبغي ان يعظم النار بخلاف التوراة
 والانجيل لان كتب الله تعالى واجب التعظيم ولا يحلف الوثني الا بانه اذ
 الكفرة كاهن مع افتراف خاتم يقرقون بانه تعالى قال الله تعالى ولينسأ لهم

بالحق تعالى

من حق السموات والارض يقولون الله كذا في الكافي ولا يخافون من معادهم
 لان فيه تعظيمه وخالف على الحاصل في سبب يرتفع كالبيع واليكاح و
 الطلاق والعقب والتفريق وبين الخالف بقوله بالله ما ينبغي ان
 او يخلع فاقم الآن او ما هي باين منك الآن او ما يجب عليك ان
 او ما يجب عليك من التفرغ الآن لا اى لا يخالف على السبب بقوله
 ما بعته وكجوه اى ما تكهنتها وما طلقته وما غصبتها وما شتمته ان حصل
 في الدعوى ان الدعوى اذا وقعت في سبب يرتفع بعد وقوعه كالبيع
 وكجوه فان البمين يكون على الحاصل لا على السبب عند اى حنفية وقدر
 حتى اذا ادعى انه ابتاع من هذا عبدا بالخلاف خالف بالله ما ينبغي ان
 فاقم ولا يخالف بالله ما بعته فالحاصل باع ثم اى ان كذا التكاح وغيره ثم
 الخلف على الحاصل لا السبب هو الحاصل بخلافها اذا كان سببا يرتفع بواقع
 الا اذا كان فيه اى في خلاف على الحاصل ترك النظر للمدعى في خلاف على سبب
 اجماعا كدعوى شفعة بالجار وشفعة مستوتة فانه اذا ادعى شفعة بالجار
 والمستوى ممن لا يراى بان كان شافعا فانه خلاف على السبب اذ لو
 خالف على الحاصل بانه ما يوسخى للشفعة بصدق في يمينه في اعتقاده
 فيفوت النظر في حق المدعى وكذا اذا ادعت مستوتة نفقة والزوج ممن
 لا يراى لكونه شافعا فانه خلاف على السبب اذ لو خالف على الحاصل بانه
 ما لها عليك النفقة بصدق في يمينه في اعتقاده فيفوت النظر في حق
 المدعى ويخلف على سبب لا يرتفع بواقع بل بقوله لا على الحاصل اجماعا بعد
 مسلم بدين عتقة فانه اذا ادعى عتقة على مولاة ومحمد المولى بخلاف على
 السبب بالله ما اعتقته لعدم الخضوع الى الخلف على الحاصل اذ لا يجوز
 ان يعود الرق بعد العتق مسلم بخلاف الامة والعبد الكافر حيث
 يخلف فيها على الحاصل او ما هي حرة او ما هو حر في حال لا مكان تكرار
 الرق على الامة بالردة والحق والسبي وعلى العبد الكافر بفقض
 العمد والحق ولا يتكرر على العبد المسلم استخفاف حصة فبالبينة
 حرة فاقام البينة تعين اى على اقراره لا فانكره واراد المدعى بخلافه
 فعلى المدعى عليه انك حاضنة على هذه الدعوى عند فاض بله كذا
 فانكر المدعى ذلك فاقام المدعى عليه بينة على ذلك تعين ولو لا اى
 ان لم يكن له بينة واستخافه اى اذ تخلف المدعى جاز اى تخلف

قال اى المدعى لا يمينه في ثم برهن او لا شهادة الى ثم يمينه معنى الاول
 ان يقول المدعى ليس لي بينة على دعواي هذا الحق ثم جاء بالبينة
 ومعنى الثاني ان يقول الشاهد لا شهادة لفلان عندى في حق بعينه
 ثم شهد به فيه روايتان في رواية لا تقبل لظاهر الساقض وفي رواية
 تقبل والاحق القبول يجوز ان يكون له بينة او شهادة فبالبينة وكذا
 او كان لا يعلم باسم علمه فيقبل ان وفون وثائق ذكره في المعتقد اذ ان
 لا يقع في ثم اى وقع اى فيه روايتان فيقبل لا يقع وفيه اتفاق لان معناه
 ليس له دعوى الدفع وعنه فاك لا دعوى الى قبل فلان ثم ادعى عليه لا
 شمع كذا منشا وبعضهم قال تعين وهو الاصح لان الدفع يحصل بالبينة
 على الدفع لا بدعوى المدفع فيكون قوله لا يقع في بينة لا بينة كذا في
 العادة البينة بحري في الاستخفاف يعنى يجوز ان يكون شخص ثانيا عن
 شخص لقوله من على غيره في طلب البمين على المدعى عليه انا غير عمن
 اقامته البينة لا يخلف يعنى لا يجوز ان يكون شخص ثانيا عن شخص
 متوقفة عليه البمين ليخلف من قبل وخرج على الاول بقوله فالوكيل والوكيل
 والمنسوبة وابنه الصغير يستخلف اى يطلب الخلف من شخص ولا يخلف
 اى واحد من الوكيل وغيره الا اذا خرج اقراره اى اقرار واحد منهم على
 الحاصل كالوكيل بالبيع او الخصومة في الرد بالبيع فان الوصى اذا خولهم
 في عيب بعد من باعه للصغير لا يستخلف والوكيل بالبيع او الخصومة
 في الرد بالبيع من جرة اياك يستخلف لان البمين لرجاء التكليف
 ولو اقر الوصى جرة لا يجره فلا يستخلف فاما الوكيل فاذا جرح صحيح
 على التوكيل فكذا انكوله الخلف على فعل نفسه يكون على البينات اى ليس
 كذلك والبيئات الغلط والخلف على فعل غيره يكون على العلم اى انه
 لا يعلم انه كذلك وجه الاول ظاهر والوجه الثاني فانه لا يعلم ما فعل
 غيره فانه خالف على البينات لا يمنع عن البمين مع كونه صار فابدا
 فيستخبر به فلولب بالعلم فاذا لم يقبل مع الامكان صار باذلا او مقرا
 بهذا اصل مقدر عتقة فبالبينة وكان الالام ثم الاستلام يريد عليه هو و
 ان الخلف على فعل غيره على العلم اى اذا كان اى فعل الغير شيئا
 يتصل به اى بالخالف وخرج عليه بقوله فاذا ادعى من عتقة العبد او اياه
 يخلف اى البائع على البينات مع انه فعل غير يعنى ان مشتري العبد

لا ثابت و مثبت الاقل لا يعارض مثبت الاكثر ان اختلفا فيها
 الى الثمن المبيع جميعا بان قال البائع بعت العبد الواحد بالعين و
 قال المشتري لابل بعت العبدان بالثمن المبيع في الثمن المشترك
 في المبيع اولى لان في المبيع في الثمن اكثر اشياء ووجه المشتري في
 المبيع اكثر اشياء وان تجزأ اي ان لم يكن بكل منهما بقية قبل المشتري
 اما ان رضى بالثمن الذي يذعه البائع واما فسخنا المبيع و قيل
 للبائع اما ان تسلم ما اذعاه المشتري من المبيع واما فسخنا المبيع
 لان الغرض قطع الخسومة وقد امكن ذلك برضا واحد جازيا يذعه
 الاخر فيجب ان لا يجزأ الفسخ بالفسخ حتى يصال كلاهما بما يختاره
 وان لم يرض به عوقا احدهما كما اذا اختلف الفاض كلاهما
 على دعوى الاخر اصدان اختلف قبل القبض حال قيام السلعة على
 و فسخ القياس لان البائع يدعى على المشتري زيادة الثمن والمشتري
 ينكر والمشتري يدعى على البائع وجوب تسليم المبيع با اذعاه ثمنه
 والبائع ينكر فكان كل منهما منكرا و تخلف المنكر موافق للقياس
 اما اختلف بعد القبض فغني خلاف القياس عند اى حصة والى يوسف
 لان المبيع سلم للمشتري فلا يكون مذهباً على البائع شيئا في دعوى
 البائع على المشتري زيادة الثمن وهو ينكر فيكتفى بتخليفه وانما يثبت في خلاف
 بعد القبض بقوله عليه الصلوة والسلام اذا اختلف المتبايعان في السلعة
 فانيته تخالفوا و تزارا و يدان جميعين المشتري لانه اقواهما انكارا لانه
 المظالم لا يقر بالثمن فيكون هو البادي بالانكار فيبدأ بحسينه لو
 سلعة ثمن اي هذا اذا كانت بيع عين بدلين والى اي وان لم يكن كذلك
 بل بيع عين بعين او ثمن ثمن فباتهما شأنا اي بدله الفاض بجميعين
 ايها شاء الاستخوانا في فائدة النكول و حصة التخاليف ان خلاف
 المشتري بانه ما اشتراه بالعين و يخلف البائع بانه ما باعه بالعين و
 الفاض اي فسخ الفاض المبيع بينهما يطلب احدهما او يطلب الاخر لا يفسخ
 و قيل يفسخ بنفس التخاليف و الفسخ هو الاول لانها لا خلاف لم يثبت
 ما اذعاه كل منهما فبني سجا ثمن عهول و يفسخ الفاض فسخا لانه اذعاه
 بينهما و فسخ عليه ما ذكر في الميسور بقوله فلو دخل المشتري الخارية
 المبيعة بعد التخاليف و قيل الفسخ بكل اى وطوره لانها لم تخرج عن ملكه

ما لم يفسخ الفاض ومن بكل عين بعين من المتبايعين لزمه دعوى الاخر
 بالفسخ لانه صار مقرا بما يذعه الاخر او باذعاه لا خلاف في اصل المبيع
 والاصل وسره فصار و بعض بعض الثمن ومكان دفع المبيع فيه و
 المنكر اي منكر المبيع والاصل وغيرهما لان هذا اختلاف في غير المبيع
 و الثمن فافسكه الاختلاف في لفظه والبراه بخلاف الاختلاف في دفع
 الثمن او جنسه حيث يكون بمنزلة الاختلاف في العذر ولا بعد
 بلكان المبيع او فسخ وجهه عن ملكه او بغيره بالعين اي اذا ملك المبيع
 او خرج عن ملكه او بغيره بحدوث العيب عنده و صار بحال لا يعود على
 رده بالعين ثم اختلفا في الثمن لم يتخالفا عند اى حصة والى يوسف
 على القول للمشتري وعند محمد والى فسخي لان فسخ المبيع على
 غيره المالك لان كلا منهما يدعى بما ينكره الاخر فينتج الفسخ ولهما ان
 التخاليف بعد قبض المبيع فخالف المقياس فلا يتغير الى حال بلكان السلعة
 لانه بعض اي اذا ملك بعض المبيع او فسخ عن ملكه ثم اختلفا في
 الثمن لم يتخالف الا ان يرضى البائع بترك حصة المالك اي عدم
 اخذ شئ من ثمن المالك وجعل العقد كان لم يكن الا على التام ولا في
 بدل الكساية او لا يتخالف ايضا بين المولى والمكاتب اذا اختلفا في قدر
 بدل الكساية لان التخاليف يكون في المعاوضات عند تحصيل الحقوق المارة
 و بدل الكساية غير لازم لجواز العجز واذا انعدم التخاليف وجب اختيار المولى
 و اذا نكر فثبت القول قول العبد مع عبثه لا بخاره الزيادة وان
 اقاما البينة فبينة المولى اولى لانها تثبت الزيادة ولا في رأس
 المال بعد اقالته اي اذا اقال عقد سلم واختلفا في رأس المال
 يتخالفان ولو تخالفا يفسخ الاقالة ويهود السلم و هو لا يجوز لان
 اقالته استقاط الدين والساقط لا يعود بل يصدق المسلم اليه لو
 خلف لان بسم السلم يدعى عليه زيادة و هو ينكر ولا يعود السلم
 لما ذكر ان الساقط لا يعود بخلاف المبيع يعني اذا اختلفا في قدر
 الثمن بعد اقالته و قيل يفسخ المبيع بكلاهما كما في غداة المبيع والغرض
 ان الغرض من التخاليف فسخ العقد حتى يعود كل منهما الى اصله والى
 الاشارة بقوله عليه السلام يتخالفان في الاقالة في الاقالة في ثم
 لا يفسخ هذا الغرض لان الاقالة في السلم بعد اذ لا يكتمل الفسخ

بما سبب الغنى حتى لو قال لا نقضنا الا فائدة لا تنقض فلا يجعل
 الغنى ايضا لما مر ان الشاغل لا يعود واما الا فائدة في البيع فلا يجعل
 الغنى سببا للغنى حتى لو قال لا نقضنا الا فائدة لا تنقض
 فلا يجعل الغنى بالغا لثبوت الغنى ايضا لان الغنى هنا لان ملك العين لا يجعل
 العود اختلاف في قدر المهر فغنى لمن سهر من ان اقام البينة لانه نوره
 و هو با و هو كاسما مبنية وان برهنها فاما ان غنى المرأة ان تهر
 مهر المثل لاي المزوج بان كان مثل ما يدعى المزوج او اقل لان الظاهر
 للمزوج وبينة المرأة تثبت خلاف الظاهر وان لم يشهد اي مهر المثل
 لهما لاي لواء منها بان كان اقل مما ادعته واكثر مما ادعاه تهرها
 اي الشاغل لا سواها في الاثبات لان بينة تثبت الزيادة
 وبينة تثبت الخط فلا يكون احد هما اولى من الآخر وان عجزا عن
 البرهان بخلاف وانما لكل لزمه دعوى الآخر لانه صار مقرا بما يدعيه
 خصمه او باذلا ولا يصح التنازع لان بين كل منهما يبطل ما يدعيه صاحبه
 من التسمية فيبقى العقد بلا تسمية وهو لا يفسد النكاح او المهر تابع
 فيه بخلاف البيع فان عدم تسمية الثمن يفيد كراهة في البيع ولا يصح
 انما هي قطعا للمنازعة بينهما على حكم مهر المثل اي يجعل كما يقتضيه بقوله
 ابن المزوج لو كان مهر المثل كذا قال واقل منه ينعى بمهرها لو كان مهر المثل
 كما قالت او اكثر منه ويدعي بوقفي مهر المثل لو كان مهر المثل بينهما بان كان
 اكثر مما قاله واقل مما قالته اذ لم تثبت الزيادة على مهر المثل ولا الخط عنه
 للتميز لاختلاف في بدل الاجارة بان ادعى الموهبة انه اخره شهر بعشرة
 و درهم و ادعى المثل ثمانية اشهر بعشرة او المنفعة بان ادعى الموهبة
 انه اخره شهر و ادعى المثل ثمانية اشهر بعشرة من قبل قبضتها اي
 قبل قبض المنفعة او اختلاف فيها اي بدل الاجارة والمنفعة معا
 بخلافه و تراذ لم يذكر الاجل لعدم جريان التالف فيه بل القول لم ينكر
 الزيادة اذ كره في الزيادة ووجه التالف ان الاجارة قبل قبض المنفعة
 كما يبيع قبل قبض المبيع في كون كل من المتعاقدين يدعي على الآخر و هو
 ينكر و كون كل من المتعاقدين معاوضة بحري فبما الغنى فالحقت به
 واعتراض بان قيام المعقود عليه بشرط لصحة التالف والمنفعة معدومة
 واجب بان الدار مثلا اجتمعت معام المستفعة في حق ايراد العقد عليها

و قد قيل ان هذا لا يصح
 لان ما كان من قبل
 و هو كذا في التسمية
 بخلافه

فكما تراه فانه تعدد و حلف المستاجر اولا لو اختلف في الاجرة وحلف
 الموهبة لو اختلف في المنفعة و اني على ثبت قول الآخر و اني مبرهن بطلان
 برهنها فله الموهبة اولى لو اختلف في الاجرة و حلف المستاجر اولى لو اختلف
 في المنفعة نظر الى زيادة الاثبات و حلف كل في زايده عليه اولى لو اختلف
 فيما ادى في الاجرة والمنفعة بان ادعى الموهبة شهر بعشرة والمشتاجر شهرين
 بعشرة فينقض بشهرين بعشرة ولا تخالف لو اختلف بعد قبض المنفعة
 والقول المستاجر مع بينة لان جريان التالف لاجل الغنى والمنازع المستفاد
 لا يمكن فسخ العقد فيها و بعد قبض بعضها اي المنفعة فاما فسخت اي
 الاجارة فيها بقى والقول للمستاجر فيها مضي لان الاجارة تسقط ساعة
 فساعة على حسب حدود المنفعة فيصير كل جزء من المنفعة كالمعدوم و
 ابتداء فصار ما بقي من المدة كالمفرد بالعقد فيبقى الفان فيه بخلاف ما
 اذا ملك بعض المبيع لان كل جزء منه ليس بمعقود عليه عقدا مستقلا
 بل كجزء من معدوم و بعد واحد اذا انقضت الغنى في بعضها بالملك تعذر
 في كل ضرورة اختلف الزوجان في ملك البيت سواء كان النكاح بينهما اولا
 و ادعى كل منهما ان التنازع كله له ولا بينة لهما فالقول لكل منهما فيما يبيع له
 يعني ان القول فيما يبيع للرجل كالعامة والقبض والقبض والقبض
 والنكاح والمنفعة والكتب والبيع والقبض والقبض وكما قول
 المزوج مع بينة بشهادة الظاهر له وفيما يبيع للنساء كالدرع والخمار و ثياب
 النساء و حليهن وكما قول المرأة مع بينة لان الظاهر ما يملكها الا اذا كان
 كل منهما ينفق او يبيع ما يبيع للآخر انما ان يكون الرجل صايقا ولا ساهرا
 و هو انتم النساء والقبض والتفصيل وكما يكون لهما وكذا اذا كانت المرأة
 دالة ببيع ثياب الرجال او اجرة شجر في ثياب الرجال و حلف كل ان يزوج
 الهداية والقول له اي للرجل فيما يبيع لهما كالفرض والامانة والمواد الرقيق
 والمنزل والقفار والمواشي والنقود لان المرأة وما في يد ما في يد الزوج واذا
 تنازع انسان في شيء و هو في يد احد كان القول له كذا في خلافه ان ينفق
 بها لان لها ظاهرا فواظهر من اليد وهو بالاستعمال جعل القول في قولها
 كرجلين اختلفا في ثوب واحد هما لابس والآخر متعلق بكفة فاللابس اولى
 وهذا اذا كانا حيتين فان مات احد هما فالمثل للحي بيمينه فان كان او رقيقا
 او لا يد الميت فحققت يد الحي بلا معارض بكذا ذكر في الهداية وبما مع الصغير

فقد اختلفوا في ذلك لا سلام في ذلك فاما في ما مضى فان قال
شمس لانه السحر في الجاهل الصغير وضع في بعض نسخة في منها وهو
معه وفي رواية محمد والزهري في اخرتهما بالرائي ولو كان احدهما على
بالمسح لخر في الحيرة لان يدخر أقوى في الموت اولا لم يثبت
فثبت يدعي عن المعارض وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو حنيفة
والملكاتب كالحق لان لهما يد معتبرة في الخصومات حتى لو اختلف
والملكاتب في شيء هو في ايديهما يقتضي بينهما الاستواء في اليد فلو كان
ما لو كان محمدا حيث يقتضي به الحق اولا **فصل** فيمن يكون خصما ومن
لا يكون قال المذنب عليه هذا الشيء او دعيه زيد او ابنه او امرأته او
اعوانه او غصبته وبرهن عليه دفعت خصومة المذنب يعني ادعى رجل
عبدا في يد رجل انه له فقال ذواليد هو لفلان الغائب او دعيه الى
آخر ما ذكر فقام على ذلك بقية او اقام شبهة ان المذنب اقرا له اثنان
ان دفع عنه خصومة المذنب لانه يثبت بينه انه وصل اليه من جهة فلان
وان يدعيه يست يا خصومة وقال ابن شبرمة لا يخرج من خصومة باني
البيينة لانه خصم بيده فصار لنا قضائي دفع خصومة من نفسه وقال
ابن الجاهلي خرج منها مجرد قوله بغير بيينة اذ لانه فيها بؤرة على نفسه
وقال ابو يوسف ان كان ذواليد رجلا صالحا يدفع عنه خصومة اذا
اقام البيينة وان كان معروفا بالجيل لا يدفع رجع اليه حين ابتلى
باعتقاده وعرف احوال الناس فقال لفلان من الناس قد باع مال
انسان غني بكم يدفعه سرا الى مريد سفره وادعه بشهادة الشاهد
حتى اذا جاء المالك وراوا ان يثبت ملكه فقام ذواليد ببيينة على
ان فلانا او دعه فيبطل حقه وقال محمد لا يدفع اذا قالوا نعرفه بوجه
لا باسمه ونسبه وقال ابو حنيفة يدفع ان قال الشهود نعرفه باسمه و
نسبه او بوجه لان ذواليد يحتاج الى دفع الخصومة عن نفسه وانما
تدفع اذا ثبت ان يده ليست يده ملك وخصومة وقد حصل الملك
لانه ان ثبت ببيينة لانه ليس خصم لهذا المذنب فانما تعلم ان مودعه
ليس هذا المذنب او الشهود يعرفون المودع بوجهه وان قالوا او
من لا نعرفه لا اي لا يكون دفعا لاحتمال ان يكون المودع هذا المذنب
كالمذنب اي ذواليد شره من الغائب حيث لا يدفع الخصومة لانه

من عمه ان يده يده ملك صار معترفا بكونه خصما او قال المذنب
او سرقة او سرق مني حيث لا يدفع به خصومة وان وصية برهن ذو
اليدين على ايداع زيد اما الاول فلاق المذنب انما صار خصما بدعوى العفل لا
بيده فلا تدفع وعنده باحالة الملك الى غيره لانه لم يرد الملك عليه وهو
العفل او سرقة واما الثالث فببيينة فلان حيث قال تدفع به لانه
لم يرد العفل عليه بل ادعى العفل على مجهول وهي باطله فالتحت بالعدم
فبقي دعوى الملك ولها ان هذا التعيين ذواليد للسرقة ولو عينه لم يدفع
كذا ايضا لان ذلك العفل يستدعي فاعلا وانما هو انه الذي في يده وانما ابلغه
دراة المذنب في ذلك منزلة ببيينة بخلاف غصبته على البناء الجوهري حيث
يدفع به خصومة اذ لا حجة فيه فلا يخرج عن كونه فادعى عليه لم خصم اليه
فقام البيينة على الملك قبل لانه لم يبرهنت عليه وانما قضى على ذواليد
الوقال شريفة من زيد وقال ذواليد هو ان زيد او دعي دفع اي خصومة
بلا حجة لتصادقهما على ان اصل الملك فيه لزيد فاعطاه برهن وجعله الى يد ذواليد
اليدين حجة فلم يكن يده يد خصومة بل في نيابة وانما دعوى المذنب على من
يكون له يده ملك الا ان يبرهن المذنب ان زيدا وكلمه يقتضيه دفع وعنده
لانه يثبت حجة ان احدى يامساكه فان طالب المذنب عليه على ما ادعى في الايداع
حلف على البينات ولو قال ذواليد او دعي وكيد لم يصدق الا ببيينة لان
الذالك لا يثبت بقوله **باب دعوى الرجلين** حجة الخارج في الملك المطلق
او في من حجة ذواليد لان الخارج هو المذنب والبيينة بيينة المذنب
بالحديث كما ترويه خلاف الشافعي فاذا نكل المذنب عليه يقتضي
بالمال عليه المذنب خلافا له قيد الملك بالطلاق احترازا عن المقتصد
بدعوى البيينة وعن ابي حنيفة بالادعاء فان الملك من واحد واحد
فابن ذواليد غلب الشراء من اثنين ومارج احدهما سبق فان
هذه الصور تقبل بيينة ذواليد بالاجماع كما سياتي الا اذا ارادوا
اليدين سبق لان للتاريخ عبدة عند ابي حنيفة في دعوى مطلق الملك اذا
كان من الطرفين وهو قول ابي يوسف الا في قول محمد وعلى قول ابي
يوسف اولا هو قول محمد اولا عبدة له بل يقتضي الخارج ادعى ان هذا
العبد لي غائب عنى منذ شهر وقال ذواليد منذ سنة يعني المذنب
ولا ينفقه الى بيينة المذنب عليه لان ما ذكر المذنب في تاريخ غيبة العبد

عن يده لا تاريخ ملكه فكان في الملك طلقا خاليا عن التاريخ و
صاحب اليد ذكر التاريخ لكن التاريخ حالة الانفاد لا يعبر عنه أي
حقيقة فكان دعوى صاحب اليد دعوى مطابق الملك كدعوى
تاريخ فيقتضي بینه تاريخ برهنا أي خارجا على ما في يد الآخر
يعني ادعى الشان عينا في يد آخر كل منهما يزعم اتها له واما ما البينة
فمضى به لما بطرق الاستدلال بينا فادعى ان الجدين اختصا الى رجل
انه قبل ان يسل في مائة واقام كل منهما البينة فمضى بها
نصفين وبرزنا على الشراء من أي من آخر فملك نصفه بذكره
يعني اذا كان عبد في يد رجل ادعى الشان كل منهما انه اشتراه منه
واقاما بینه بلا توقيت فملك منها بالبراءة ان شاء الله نصف العبد
بنصف الثمن الذي شربه بینه ورجع على البائع بنصف ثمنه ان
كان دفعه لاستوائهما في الدعوى والحجة كالوكان دعواهما في الملك
المطابق واما ما البينة وان شاء الله ان شرط العقد الذي يذع
به هو اتحاد الصفقة قد تغير عليه وعلى رغبته في الملك فملك
فيرة وياخذ كل الثمن وشركا احدهما بعد العضا دم ياخذ الآخر
كل يعني اذا قضى القاضي بينهما بنصفين فقال احدهما لا اختاره لم
يكن لآخر ان ياخذ جميعا لانه صاحب مقتضا عليه بالنصف فانفس العقد
فيه والعقد متى انفس بقضاء القاضي لا يعود الا شريده ولم يجر
واذكر بعض الشرائع ناعلا عن بسوط شيخ الاسلام جواب زاده
انه لا خيار وهو انظر كذا في العارية وهو ان ما اقرعه خفي
للسابق ان ارفا اي ان ذكر كل منهما تاريخا فهو الاول منهما لانه ثبت
الشراء في زمان لا يشاركه فيه احد فاندفع الآخر به ولذي يدان
لم يورثا اي ان لم يذكر تاريخا لكان في يد احدهما ولو ان ملكه
من بینه يدل على سبق شراؤه ونقصه يتوقف على مقدمتين احدهما
ان الحادث يضاف الى اقرب الاوقات والشان ان ما مع البعد بعدة
زمانية فهو بعدا اقره ما فمضى القاضي وشراء غيره حاد كان فيضاق
الى اقرب الاوقات بحكم شؤنا في الحال وقبض القاضي بینه على شراؤه
ومتاخر عنه ظاهر ان كان بعد شراؤه ويلزم من ذلك ان يكون شراء غير
القاضي بعد شراء القاضي فكان شراؤه اقدم تاريخا وقد تقدم ان التاريخ

المقدمة ثم اولى او تاريخ احد هما يعني ان المدة على لذي يدان تاريخ احدهما كان التاريخ
حالة الانفاد غير معتبر تاريخ فيقتضي اليد الدال على سبق الشراء كما عرفت و
لذي وقت ان وقت احد هما فقط ثبت ملكه في ذلك الوقت مع احتمال
الآخر ان يكون قبله او بعده فلما يقتضي له بالملك بلا يد لهما بان كان المبيع
في يد ثالث يعني اذا ذكر بینه تاريخ وقفا فذو اليد اولى او بذكر الوقت
لا يروى احتمال سبق ذي اليد لان ملكه من بینه يدل على سبق شراؤه
الا ان يشهد شهودا خارجا عن شراؤه قبل شراء صاحب اليد او يقتضي بها
اليد لان الصريح يفرض الدلالة وعلى علاج عطف على قوله على ما في يد آخر
يعني ان يقر كل من خارجا عن على ان هذه المرأة تزوجت سقيا الى البرهان
ان لم يورثا او استوى تاريخهما لتعذر القضاء بهما والى النكاح لا يقتضي
الاستدلال ان لم يكن صدقة بينهما لان النكاح مما يحكم به تصديق الزوجين
فخرج الى قصد بینه فوجب اعتبار قولهما في احد هما زوجا الا ان يكون
اي المرأة في بيت الآخر او دخل بها فيكون هو اولى ولا يعبر قولها لان
ملكته من بینه او من الدخول بها دليل على سبق عقد الا ان يبرهن
الاخر انه تزوجها قبله فيكون هو اولى لان الصريح يفرض الدلالة فالحال
انما اذا تنازعنا في امرأة فاقاما البينة فان ارفا وتاريخ احدهما اقدم
كان هو اولى وان لم يورثا او استوى تاريخهما فان كان مع احدهما
قبض كالدخل بها او نقلها الى منزله كان هو اولى وان لم يوجد شيء
من ذلك يرجع الى تصديق المرأة وان صدقت غير ذي برهان يعني ان ما
ذكر فيها اذا صدقت احد البرهين وان صدقت غير ذي برهان في له
لما عرفت ان النكاح ثبت بتصديق الزوجين فان برهن الآخر قضى
له لانه اقوى من التصديق ثم لا يقتضي غيره الا شئ اقوى من البرهان
الا اذا ثبت سبقه لان البرهان مع التاريخ اقوى من البرهان بدونه
كما لا يقتضي حجة خارجا على ذي يد ظاهر النكاح الا بالثبات اي اثبات سبق
نكاحه على نكاح ذي اليد الشراء والمهر اولى من بینه وصدقة مع قبض
يعني اذا ادعى احدهما شراؤه من شخص وادعى الاخر بینه وقبضا من ذلك
الشخص واما ما البينة ولا تاريخ معهما كان الشراء اولى لانه اقوى كونه
معروفة من جانيهين ومثبتا الملك بنفسه بخلاف ما اذا اختصت الملك
لها او كان معها تاريخ حيث لا يكون الشراء فيها اولى او عند اختلاف الملك

يصير كل منها مضافا من ملكه فاجبة الى اثبات الملك وبيان ذلك سواء
وحيث اذا اتخذ الملك لا يحيا جان الى اثبات الملك له بقوته باثباتها
وانما يحيا جان الى اثبات سبب الملك لانفسهما وفيه تقدم الاولى وفيها
اذا كان بينهما تاريخ والملك لهما واحد كان لا قدرهما تاريخا الشوت
ملكه في وقت لا ينافي فيه احد بخلاف ما اذا كان الملك مختلفا حيث لا
يعتبر فيه سبق التاريخ كما سيأتي ان شاء الله تعالى وكذا الشراء والصدقة
مع القبض في جميع ما ذكر من الاحكام وانما كون المهر اولى من بية وهذا
مع قبض فمناه ان رجلا ادعى جده مثلا في بدرجل انه وبيد له او تعد
عليه وقبض وادعت امرأة ابن ذاك المهر تزوجا على ذلك القيد فقبضت
كان المهر اولى لانه كاشراء او كفل منهما عقد معاوضة ثبت الملك
بنفسه و برهن معه ان مع قبض اولى من بية بعد استحسان والقبض
كون البية اولى لانها ثبتت الملك والبرهن لا يثبت وجه الاستحسان ان
المقبوض بحكم الرهن مضمون وبحكم البية غير مضمون وعقد النكاح
اخرى لان بينة اكثر اثباتا بخلاف البية بشرط العهر لانه بيع استهوان
والبيع ولو بوجوه اخرى من الرهن برهن خارجا عن ملكه مطابق
مورخ او شراء مورخ من واحد غير ذي اليد احترز بهذا عما اذا
برهن على ما في يد آخر كما هو برهن خارج على ملكه مطلق مورخ و ذو
يد على ملكه اقدم تاريخا فان ثبت اولى لانه اثبت انه اول المالكين فلا
يتعلق الملك الا من حصته ولو برهن على شراء مستوف تاريخا من
آخر او وقتا احدهما فقط قضى لهما نصفين في التصورين اما في الاولى
فلان كلا منهما ثبت الملك لبايعة وملك بايعة مطلق ولا تاريخ فيه
فصار كما اذا حضر البايعة فادعى الملك بلا تاريخ فيكون بينهما نصفين
واما في الثانية فلان لو ثبت احدهما لا يدل على تقدم الملك لآخر ان يكون
الاخر اقدم بخلاف ما اذا كان البايع واحدا لانه انشأ على ان الملك
لا يتأخر في الاخر بية فاذا ثبت احدهما تاريخا حكم له به حتى يثبت ان
غيره تقدمه ولم يثبت برهن خارج على الملك وذو يد على الشراء منه
بان كان عبدا مثلا في بدرجل فادعاه بكر بانه ملكه وبرهن عليه برهن
زيد على الشراء منه فذو اليد اولى لان تاريخه ان كان ثبت اولية الملك
فدو اليد يتأخر الملك منه ولا تنافي فيه فصار كما اذا اقر بالملك له ثم

ادعى الشراء منه كما ان برهن كل من خارج وذو اليد على الشراء
وكونه و هو كل سبب الملك لا يتكرر فانه في معنى الشراء كالبيع في
ثبات لا تنسج الا مرة كسب الشراء القطنية وغزل القطن جلب اللبن
وانما لا يجزى بالبدن والمرعى ووجه العصف و نحو ما وان كان سببا
يتكرر كما يكون في معنى الشراء فيقتضي به الخارج كما ملك المطلق و هو مثل
حجر والبناء والغرس وزراعة الحنطة وحبوب فان اشكل يرجع الى
اسهل الخبرة لانهم اعرف به فان اشكل عليهم فمضى به للخارج لان القضاء
تينة هو الاصل والعهد عند حديث الشراء فاذا لم يعلم يرجع
الى الاصل ولو كان الشراء وكونه عند بايعة فان كلا منهما اذا تعلق
الملك من رجل واقام البينة على سبب ملكه عنده لا يتكرر فهو
بينة لانه اقامتها على ذلك السبب عند نفسه فذو اليد اولى في الخارج
لان بينة قامت على اولية ملكه فلا يثبت للخارج الا بالتسليم فيه
الا اذا ادعى الخارج عليه فعلا فان في الذخيرة التي حصل ان بينة ذي
اليد على الشراء انما تسترجع على بينة الخارج على الشراء او على ملك
المطلق بان ادعى ذو اليد الشراء وادعى الخارج الشراء او ادعى
الخارج ملكا مطلقا اذا لم يدع بالخارج على ذي اليد فعلا نحو الغصب
او الوديعة او الاقارب او الرهن او العارية او نحو ما فانما اذا ادعى
الخارج فعلا مع ذلك فبينة الخارج اولى وانما قال في رواية لما قال
في العارية بعد نقل كلام الذخيرة ذكر الفقيه ابو الليث في باب دعوى الشراء
من المبيع ما يخالف المذخور في الذخيرة فقال واثبة في بدرجل اقام
آخر بينة اثباتا واثبة آخر ذو اليد او اعاريا منه او رهنيا اياه
او ذو اليد اقام بينة اثباتا واثبة تحت عنده فانه يقضى بالذو اليد
لانه مدعى ملك الشراء والاخر يدعى العارية والاعارة والشراء
اسبق منهما فمضى لذو اليد وهذا خلاف ما نقل عنه ولو برهن
احدهما من الخارج وذو اليد على الملك المطلق والاخر على الشراء فذو
الشراء اولى لان برهانه قام على اولية الملك فلا يثبت الاخر الا بالتسليم
منه برهن كل من خارج وذو اليد على الشراء فمضى بالخارج صاحب الدعوى
سقطا وترك في يده عند ان حبيصة ولى يوسف وعند محمد يقضى
بالبينتين ويكون الخارج الاستحسان العمل به بان يجعل ذو اليد كانه

اشترى من الآخر و قبض ثم باع لائق القبض وليس الشراء كالمير ولا يعكس
 لائق "بيع قبل القبض لا يجوز عنده وان كان في العار ولما ان الاقدام
 على الشراء با او امسه بالملك له فصار كما اذا قاما على اوراقين وفيه
 التماثل بالاجماع فكذلك هنا وان وقت البينتان في العقار ولم يثبتا
 قبضا وقت الحاجة سبق قبض لذي اليد عندهما فيجعل كان الخارج
 اشترى او لا ثم باع قبل القبض من ذي اليد وهو جائز في العقار عند
 وعند محمد يقضي للخارج اذا لا يمتنع عنده بغير قبض القبض فيسبق على ذلك
 ان ثبت قبضا قبض لذي اليد بالاجماع لكون السبعين جائزين على
 القولين وان وقت ذواليد سبق قبض للخارج فيجعل كانه ذواليد
 اشتراه و قبض ثم باع ولم يسلم او سلم ثم وصل اليه سبب آخر ولم يخرج
 بكثرة الشهود ولا عدلية يعني اذا قام احد المدينين شاهدين والآخر
 اربعة مثلا او احد هما عدلين والآخر اربعة فاما الاول فلان
 التخرج لا يمتنع بكثرة العلل حتى لا يتخرج القياس قياس آخر وكذا لو ثبت
 واما الثاني فلان المحصر في انك بد اصل العدلية ولا حد للعدلية فلا
 يقع التخرج بالادعي احد خارجين نصف دار والآخر ثلثا يعني اذا كانت
 دار في يد رجل ادعاها لثلاثين احد هما كذا والآخر نصف دار وبقا التخرج
 لما اول والباقي وهو ثلثة الارباع للثاني عند اي حصة فان صاحب النصف
 لا يشارك الآخر في النصف فسلم له وصارت بنتا عندهما في النصف الآخر
 فيستصنف بينهما وعندهما هي بينهما اقلنا فمدعي الجميع باخذ سهمين و
 مدعي النصف سهمين واحدا فيقسم بينهما اقلنا وان كانت اقل من السهمين
 اي في ايديهما فهي للثاني وهو مدعي النصف لانه اذا برهن كان نصفه على
 وجه القضاء وهو الذي كان بيد صاحبه اذا اجتمع فيه بينة الخارج
 وبينة ذواليد وبينة الخارج اولى فعقني له بذلك ونصفه لا على وجه
 القضاء وهو الذي كان بيده لان صاحبه لم يدعه ولا قضاء بلا غش
 فيترك في بيده برهما على ساج دابة اي تنازعها في دابة واقام كل
 منهما البينة انما تحت عنده او عند صاحبه مطلقا اي سواد كانت
 في يديهما او في يدا احد هما او في يديهما لان المعنى لا يختلف ذكره الزيلعي
 وارجح قبض من وافق سديا وقصة بشراقة الطاهر وان اشكل اي سن
 الدابة بان لم يوافق ان ربحين فلهذا اي قبض لهما با لائق احد هما ليس

في يد

يكون

باولي من الآخر ان لم يكن في يدا احد هما فلهذا بان كانا خارجين والعدلية
 في يد ثلث اولى بيدهما والباقي وان كانت في يدا احد هما فلهذا اي قبض
 لذي اليد لان الامر على اشكال سقط التنازعان فصار كما لو كانا في يد
 الزيلعي وان خالفنا في سديا الوقتين بطلت البينتان لظهور كون الزيلعيين
 مشتركن في يد ثلث كانت في يده كذا في الدابة وكذا في قال الزيلعي الاصح انها
 لا يبطلان بل يقضي بها يقضي بها بينهما ان كانا خارجين او كانت في ايديهما وان
 كانت في يدا احد هما يقضي بها لذي اليد لان اعتبار ذكر الوقت لحقها و
 حقها هنا في استفاضة اعتباره لان في اعتبار استفاضة حقها فلا يعتبر
 كانهما ذكر النسخ من غير تاريخ وفيه صاحب اليد اولى ان كانت في يدا احد
 والآخر في يديهما كما اذا اشكل في موافقة سديا احد السارينين وهكذا
 ذكره محمد والاول ذكره الحاكم وهو قول بعض المشايخ وليس بشي ولذا
 قلت كانت لهما يشتركان فيها يقضي بها لو كان المدينان خارجين او
 في يد ولو في احد هما كانت له كما ذكر برهن احد هما على غيب شي و
 الآخر على اياديه نصف ان اذا كان عين في يد رجلين فبرهن احد هما
 على الغيب والآخر على البودعة يقضي بها بينهما نصفين لان البودعة
 تعتبر غيبا بالجموع حتى يجب عليه الضمان ولا يسقط بالرجوع الى الوفاق
 بخلاف ما اذا طاعت بالفضل بالجموع ثم عاد الى الوفاق كما نقر في موضع
 ادعي الملك في الحال وشهد الشهود وان هذا محله فلهذا يقضي بها لذي اليد
 في الحال وشهد الشهود وان هذا العين كان في ملكه فلهذا يقضي بان شهادتهم
 تثبت الملك في الحال لماضي وما ثبت في زمان يحكم ببقائه ما لم يوجد
 المزيل كذا في العادة فضلا عن محيط الركاب واللايس اولى من اخذ الحمام
 والتم اي اذا تنازعا في دابة احد هما ركبها والآخر متعلق بالحام
 او تنازعا في ثوب احد هما لابس والآخر متعلق بكية كان الركاب و
 اللايس اولى من المتعلق بالحام والكية لان تصرفها اظهر لا خفيا
 بالملك فكانا صاحبين يد والمتعلق خارج وذواليد اولى ولها اذا
 اتفقا بالبينة فبينة الخارج اولى لما مر مرار ومن في السبع اولى من ربيعه
 لان كية من ذلك الموضع وليس على تقدم بيده بخلاف ما اذا كانا ركبين
 في سبع حيث بينهما لا استواء في الشرف ولو متعلق احد هما بيده والآخر
 ممسك بالحام كان للممسك الا لا يسكن الحام غايبا ان المالك بخلاف

كان

المتعلق بالذنب وادعوا بالاولى من متعلق كونه اي اذا تنازعنا في دابة
 او غيرها فكل واحد منهما لا يترك كونه الاول او الثاني الا انه يترك تصرفا فيها و
 يتصرف البساط بين جالس والمعلق به بحكم الاستواء بينهما لا يترك
 التمسك بالثاني لعل من ليس بيد عليه بل اليد يكون كونه في حصة او فلكه
 من موضع بخلاف الركوب والبس حيث يكون بهما فاحيانا يثبت
 عليه ولا يصير خاصا بالمقود على البساط كمن معه اي في يده ثوب
 وطره مع الآخر حيث ينفصل بينهما فان يد كل منهما ثابت عليه وان
 كان عارضا بهما في الكثرة ولا يرفع به لما وان التزجج لا يكون بالاكثرة
 لا يدعيه اي لا يكون بدعيته مع الآخر حتى لو كانت معه لا يوجب نصيبه
 لانه ليس بثوب لانه غير منسوب فله كبر في يده شيئا من الثوب
 فلما يراهم الآخر بخلاف جالس وارتنازعنا في حيث لا يقضي باحدهما
 لا يترك التزك وبغيره لان لعل من لا يدل على الملك الحائز له جذوعه
 عليه او متصل به اتصال ترسيم الاتصال بوجهان احدهما اتصال
 ملائمة وهو ان يلازم احدا الطرفين بالآخر والثاني اتصال ترسيم و
 هو ان يكون ابناء الحائط المتزجج فيه متداخلة في انصاف لبنات
 الحائط الذي لا نزاع فيه وان كان الحائط خربا فالترسيم ان يكون
 اطراف خشبات احدهما كية في الاخرى وهذا هو المراد بهما لانه شاهد
 فانه يراه حبه لان الظاهر انه هو الذي بناه مع حائطه او هو الذي انشأه
 البنات واطراف خشبات لا تقصود الا عند بناء الحائطين معا
 فكان ادلى وكذا اذا كان لاحد الحائطين جذوع على حائط كان له
 لان صاحب الجذوع مستحق الحائط بما وضع له الحائط وهو وضع
 الجذوع عليه لانه عليه برادى وهي خشبات توضع على الجذوع
 ويطبق عليها التراب فانها غير محبوسة وكذا البوارى لانه لم يستحق الا
 له وضعها او الحائط لا يثبت لها بل للتسقيف وهو لا يمكن على الارض
 والبوارى بل بين الجارين كوتنازعنا في اذا تنازعنا في حائط واحد
 عليه برادى وليس للآخر عليه شيئا فلهذا لا يفتقر به صاحب البرادى
 وادعيت مز وادعيت بويت منها في حق صاحبها يعني اذا كان ببيت
 مز وادعيت ببيت كثر في يد زيد والبويت الباقية في يد بكر
 اي الساحة يكون بينهما حال كونهما متصين لا استوائهما في استوائهما

المز فيها والتوضي وكسر الحطب ووضع الامعة وكذا ذلك فصارت
 نظير الطريق بخلاف الشرب يعني اذا تنازعنا فيه فانه لا يرضى اي
 يقسم بينهما بقدر ارضيهما لان الشرب يحتاج اليه لاجل شرب الارض فلهذا
 الارض هي كية الحاجة اليه برها اي خارجا عن على يد في ارض اي على ان كل
 منهما يد فيها فمضى يد بها لان اليد فيها غير مشا بل لتعذر احصاء
 البينة ثبت ما غاب عن علم القاضي ولو برهن عليه احدهما
 او كان تصرف بينهما بان ليس فيها او بيني او هو قضى جده اما
 الاول فلقيام الحج فان اليد مع مقصود واما الثاني فلو جرد
 التصرف والاستعمال فيها حتى يعتريه ينكح ويعلم ما يقول قال
 اما قوله يقول له لانه اذا كان يعتريه عن نفسه فله في يد نفسه فلا
 تعقل دعوى احد عليه انه عبده عند انكاره لا بينة كما لا يباع
 فان قال اما عبده فلان وهو غير ذي اليد فمضى لمن معه يعني اليد
 لانه اقرانه لا يدل حيث اقر على نفسه بالرق فكان ملكا لمن في
 يده كالتقاس فان قيل الاقرار بالرق ضار فكان الواجب ان لا
 يعتريه في حق الصبي قلنا الرق لم يثبت بقوله بل بدعوى ذي اليد
 لعدم المعارض لدعوى الحرية لانه لما صار في يد المدعي بقي كالتقاس
 في يده فيقبل اقراره عليه ولو كبر وادعى الحرية يسمع اي ادعاه
 بالبيينة لان المتناقص في دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى كما سبقت
 ان شأنا الله تعالى **باب دعوى المدعي** اعلم ان الدعوة نوعان احدهما
 دعوة الاستيلاء وهي ان يكون العلق في ملك المدعي والثانية
 دعوة التحرر وهي ان لا يكون العلق في ملك المدعي والاول اولى
 لانه اسبق للاستيلاء الى وقت العلق واقصد دعوى التحرر
 على الحال وسببها في توضيح ان شاء الله تعالى باع امة قولت لا قبل
 من سنة اشهر ثم بيعت فادعاه ببيت نسيه وامتنع وقال انك قد
 لا تثبت لان بيعه اقرار منه بان امة فلهذا دعوة ببيعته شافى ولما
 ان جنى الغيب على خفاء فلهذا لا يثبت فيه التناقص كما سبقت في دعوة
 اذا يفتقر بالعلق في ملكه بالولادة للما قبل فانه كالبينة العادية في
 اثبات الغيب منه اذا الظاهر عدم التنازع فيها واما الغيب على نفسه فقد
 يفتقر المزاج العلق ليس منه ثم يظهر انه منه فكان غدا في اسفلا

ش

اعتبار نسبا قض واذا حجت الدعوة استندت الى وقت العلوق فيظهر
 انه باع ام ولده ببيع البع لعدم جواز بيع ام الولد بيرة الثمن بان
 سلامة الثمن ببنية على سلامة البيع بخلاف دعوى اب البائع لعدم
 انعقاد العلوق في ملكه اذ كان له حق التملك على ولده وقد زال ذلك
 بالبيع وان ادعاه المشتري قبله ثبت اي نسبة منه وبطل على انه
 مكسبا واستولى با تم اشترايا ولو ادعاه بعد ان بيع البائع او بعد
 لا ان لا يثبت نسبة المشتري لان دعوة البائع دعوة استيلاء
 ككون اصل العلوق في ملكه ودعوة المشتري دعوة كثر اداصل
 العلوق لم يكن في ملكه والاولى اقوى لما ذكرنا اي ثبت النسب في البيع
 ان بان ان ام فادعاه البائع وقد ولدت للما قبل وياخذ ويسترد
 المشتري كل الثمن لان الولد هو الاصل في النسب لانها مستقيمة
 منه لا يرى ان قوله عليه السلام اعتقيا ولدا فاني ثبت انما هو ثمة
 وله حقيقة فخرية ولا حقيقة اقوى من الحق فيستتبع الا ان لا يفرق
 فوات البيع بخلاف الولد فانه اذا مات دون الام فادعاه البائع
 وقد ولدت للما قبل لم يثبت نسبة لاستغناء بالمعول عن النسب
 ولم تهر ام ولده لان الاستيلاء فرع النسب فلو ثبت كان اصلا
 وهو باطل بخلاف بيعه فانه اذا باع عبدا ولده عنده ثم باعه المشتري
 من آخر ثم ادعاه البائع الاول انه ابنه فهو ابنه وبطل البع لان
 لان اتصال العلوق بملكه كالبيعة العاركة والبيع يحل النقض
 وباله من حق الدعوة لا يحل النقض البع لاجله واعتاقا اي
 اعتاق المشتري لام والولد يكونا معا لو اعتق الام لا الولد فادعاه
 البائع الولد انه ابنه فثبت دعوه وثبت نسبة منه ولو اعتق الولد
 لا الام لم يبع دعوه لاني حق الولد ولا في حق الام اما الاول فلانها
 ان حجت بطل اعتاقه والعنق بعد وقوعه لا يحل البطان وانما الثاني
 فلانها بيع له فاذا لم يبع في حق الاصل لم يبع في حق البيع ضرورة
 التدبير كالاعتاق لانه ايضا لا يحل النقض لثبوت بعض الكثرة
 كما متناع التملك للغير وفيما اذا اعتق المشتري الام او ذريتها بيرة
 البائع على المشتري حصته من الثمن عندها وعنده بيرة كل الثمن
 في البيع كافي الموت كذا ذكر في الهداية وذكر في المبسوط بيرة حصته

من الثمن عندها وعنده بيرة كل الثمن في البيع كافي الموت كذا ذكر في
 الهداية وذكر في المبسوط بيرة حصته من الثمن لا حصتها بالاعتاق و
 فرق على هذا بين الموت والعتق بان العتق كذب البائع فيما
 زعم حيث جعله حصته من المنة في بطل زعمه ولم يوجد القديس في
 فصل الموت انواخذ بيرة فيسرد بغيرها ايضا كذا في الكافي ولو كانت
 لكثرة من ستمين من وقت البيع لم يبع دعوة البائع اذ لم يوجد اتصال
 العلوق بملكه بقتلها وبالشاهد والحق وصحة المشتري اي صدق المشتري
 البائع ثبت النسب اذ عدم ثبوت له رعاية حقه واذا صدقة زال ذلك
 النسخ ولم يبطل بغيره لاجرم بان العلوق ليس في ملكه فلما ثبت حقيقة
 العتق ولا صدقة ودعوة كثر وعجز المالك ليس من اهلده كانت ام
 ولده نكاحا بين امه ولدت من زوجها فلها او امه ملكها زوجها
 فولدت فادعي الولد ثم لما بين حكم ولد امه ولد بعد ما باعها ثم ادعاه
 اراد ان يدين حكم ولد ولد عنده بقوله باع المولود عنده فادعاه بعد
 بيعه مشتريه ثبت النسب ورعيه لان اتصال العلوق بملكه كالبيعة
 كذا والبيع يحل النقض وباله من حق الدعوة لا يحل النقض
 البع لاجله ولو ولدت فيما بين الما قبل والاكثرة صدقة اي المشتري
 الحكم كالاقل يعني ثبت نسبة واميتها وبيع البع وبيرة الثمن كذا
 لو كانت الولد او ربه او اجره او كاتب الام او ربه او اجره ثم
 زوجي ثم ادعاه حيث يثبت النسب وبيرة هذه التفريعات بخلاف
 الاعتاق على امر باع احد توأمين واما ولدان بين ولدا لهما اقل
 من ستة اظهر فيكونان من ماء واحد ولا يقتصر علوق الثاني حادنا
 اذ لا قبل من ستة اشهر والعلوق على العلوق متعذر لانها
 اذا حبلت ستة فم الرحم واذا كان كذلك فاذا ادعى نسب احد هما
 يثبت نسبهما منه لانها لا ينفصلان نسب ثبوت نسب احد هما
 يستلزم ثبوت نسب الآخر علوقهما وولادتهما عنده واعتق
 ثم ادعى البائع الآخر يثبت نسبهما منه وبطل عتق المشتري لان الذي
 عنده ظهر انه من الاصل فما قضى كون الآخر ايضا كذلك لا تجاز كون
 احد هما من الاصل والآخر رقيقا وقد خلا من ماء واحد وكان هذا الحق
 الاعتاق بامر فوته وبوجوبه الاصل قال نصيب هذا الولد معي ثم



قال ليس مني ثم قال هو مني يصح اذا بالقرار بانه ابني تعقب حتى المقول
 المقول اما حتى المقول فانه ثبت نسب من رجل عتيق حتى يتقضي كونه
 مخلوقا من ماء الزنا فاذا قال ليس هذا الولد مني لا يملك ابطال حتى
 الولد فاذا عاد الى التقديس يصح ولو قال هذا الولد مني ثم قال ليس
 مني لا يصح التقى لان النسب ثبت واذا ثبت لا يستحق بالعتق وهذا
 اذا صدق الابن اما بغير التقديس فلا يثبت النسب لانه اقرب الى الغير
 بانه جرت لكن اذا لم يصدق الابن ثم عاد الى التقديس يثبت النسب
 لان اقوال الاب لم يبطل بعدم تصديق الابن فيثبت النسب ولو انكر
 الاب الاقرار فاقام الابن البيه انه اقراخي ابنة تقبل بيته والاقوال
 بانه ابني مقبول لانه اقرا على نفسه بانه جوفه اما الاقرار بانه اخوه
 لا تقبل لانه اقرا على الغير كذا في العادة قال اي يصح هو ابن زيد ثم
 قال هو ابني لم يكن ابنة وان وصية تجد زيد بنوته وهذا عند اي
 وقال اذا تجد زيد بنوته فهو ابن للمولى واذا صدق زيد او لم يصدق
 ولا تكذيبه لم يصح دعوة المقر عندهم لهما ان الاقرار ارتد به زيدا
 كان لم يكن والاقرار بالنسب يرتد بالردة وان لم يخل النقص وله ان
 النسب لا يخل النقص بعد ثبوته والاقرار بملكه لا يرتد بالردة اذا تعلق
 به حتى المقر حتى لو صدق بعد التكذيب يثبت النسب منه وايضا تعلق
 به حتى الولد فلا يرتد بالردة اي برة المقر قال له اي يصح كان في يد
 مسلم وكافر مسلم هو عبيدي وكافر هو ابني كان ابنا وحر ان ادعى
 معا لانه يكون حرا حالا ومسلما لا يظلم ولا يظلم ولا يظلم ولا يظلم
 وفي العكس ثبت الاسلام تبعا ولا يحصل له ثبوت مع جرة عن
 كسبه وان سبق دعوى المسلم كان عبدا لم يرد في الكفاية وان
 ادعى البتة كان ابنا للمسلم لا يستوانها في دعوى البتة و
 ويرجع المسلم باسلامه وهو اولى للمسلم للحصول الاسلام له حالا
 تبعا لا يبعد قال ان تزوج امرأة يصح معها هو ابني من غيرها واما ابني
 من غيرها فهو ابني لو كان غير معتبر والابن وان كان معتبرا فهو
 لمن صدقته لان كلا منهما اقرا للولد بالنسب واذا عني ما يبطل حتى يصاحبه
 عتق او ارها له ولا يبطل حتى يصاحبه بجره قوله ولا يشترط احد بهما
 على الآخر لا استواء ايديهما فيه وقيام ايديهما عليه وقيام القرائن



بينهما دليل ظاهر على انه منها او عتق ذات زوج بنوته حتى لم
 يخرج حتى يشهد امره على الولادة لانها تدعى بحبل النسب على الغير
 فلا تصدق الا بحجة بخلاف اعادة الرجل فان فيه حبل النسب على
 نفسه ثم شرها واما العارية فحجة فيها لان الحاجة الى تعيين الولد في
 النسب يثبت بالقرائن القاطنة وان كانت معتدة لزم حجة بمرتب
 عند اي حنفية ومن رطلان او رجل وامرأتان لا يخل اذا كان بينهما
 حبل ظاهر او اعتداف من قبل الزوج وقالا يكفي في البيع شهادة امرأة
 واحدة وقد مر في الطلاق ولولا النكاح والعدة كان ابني اي ان لم يكن
 ذات زوج ومعتدة يثبت النسب منها بقولها لان ابنة الرأيا على غيرها
 كما في الرجل ولدت امه تزوجها اي رجل على ابنة حرة او استراها او
 اتبرها واستحقت بعين من وطئ امرأة معتدة على ملك يمين او نكاح
 فولدت ثم استحققت الولادة عزم الاب فحمة الولد باجماع الصحابة
 ولان النكاح من الجاهلين واجب فبطل الولد والاصل في حتى ابنة
 ورقية قاني حتى مده عليه نظر اليها ثم الولد حاصل في يده لا ينفك عنه فلا
 يضمنه الا بالمنع كافي ولد المفضولة فلماذا يوجب فيه يوم بخامس لانه
 يوم المنع وهو حرام انه خلق من ماء حرة ولم يرض الولد فيه كارض في
 الامة المنكوحه وان مات فلا شيء على ابنة بخدمه المنع ويرثه اي
 يكون الاب والاب والاب لانه لا اصل له حرم ابية فاحتمل يكون ميراثا
 لابيه وان قبل ابوه او قبله غيره واخذ اي ابوه دية عزم اي ابوه
 فيمنه في الصورتين اما في الاولى فلتحقق المنع خراب الاب بقتله واما في
 الثانية فليست له الولد له اذ ولدته بدل الخيل شرها نصار الولد ساجدا
 بسلاسلها فيمنه فثبت الاستحقاق لو كان حيا ورجع بها اي بغيرها ان
 ضمنها كمنها اي كما يرجع بمن جارية على بالية اي بايع الولد ببيع امه
 لانه ضمن له سلامته لانه حر والمبيع والمبايع ضمن للمشتري سلامته
 المبيع بجميع اجزائه لان العود يملكها لا باعها ان لا يرجع به عليه لانه
 لم يرد باستيفاء منها فربما وهي ليست من اجزاء المبيع فلم يكن البايع
 ضامنا سلامته **مفصل** الاستبراء والاستبراء والاستبراء
 الاستبراء اي طلب شراء شيء من غيره وطلب بية منه وطلب اياديه
 عنه وطلب اجازته لا يفسح دعوى الملك للطالب لان كلاهما اقرا

بان ذلك الشيخ ملك كذا اليد فكمكون الطلب بعده شافيا الاستسقاء
 في الامة ميغيا الى دعوى الملك في كونه يمنع دعوى الشك في كونه
 القضاة في ادعى على آخر ما لا تعالي الخصم في الدعوى عليه على وجه الذي
 من دعوى وبرهن فادعى في ثانيا انه اي الدعوى عليه فتر بعد البراءة كان
 قال من الخصم ابراهي وقيلته او قال صدقته في ذلك لم يصح دفع الدعوى
 دعوى الاقرار وان لم يكن قال قمت ابراهي لانه اذا لم يعل انك
 جاز ان يكون الحال عليه كرهه الا براء لانه يرد بالبرء خلاف ما اذا قال
 قمت الا براء لانه بعد القول لا يرد بالبرء كذا في الفاضل الظاهر اذ
 رجل على آخر ما لا تعالي اي الاخر ما كان لك على شيء قط مضاه في الوجوب
 عليه في الماضي على سبيل الاستسقاء فيه كان اي المدعى على الفاضل
 فتمسك على المضاه او الا براء قبل هذا اي صار برهان الشكر مقبولا ولا
 لا قبل كان المضاه يتلو الوجوب وقد انكره فكان مضاهي دعواه
 ولما ان اتى التوفيق فكان كان غير الحق قد يقضيه ويراه منه دعوا
 الخصومة الا ان يريد اي المدعى عليه بان يقول ولا اعفك او ما يشبه
 كقول ولا ابراهي ولا جوي سني وبيك مخالطة فلا يقبل تبينه على المضاه
 ولا الا براء لتعذر التوفيق اذ لا يكون بين اثنين اخذ واضحا خصما
 واقتضاء ومعا ملك بلا اختلاط ومعرفة وقيل يقبل به ايضا نقل
 القدر وبنها عن اصحابنا انه ايضا يقبل لان الحق ابراهي قد
 يودي بالثقب على جابه قيام بعض وكلاهما بارضائه ولا يعرفه ثم
 يعرفه فكان التوفيق ممكنا فاما او على هذا اذا كان المدعى عليه ممن
 يتولى الاعمال بنفسه لا تقبل تبينه وقيل تقبل التبينة على الا براء في
 هذا الفصل بانها في الروايات لانه يحقق بلا خوفه كذا في الفاضل
 وقال في القضية المدعى عليه حال المدعى الا اعفك فلما ثبت الحق
 بالتبينة ادعى الا ايضا لا تسمع ولو ادعى اقرار المدعى عليه باو سأل
 الا ايضا تسمع قال احد النورثة لا دعوى في التركة لا تبطل دعواه لان
 ما ثبت شرعا من حق لازم لا يبطل بالاسقاط كالقولان لست انا ابني
 لابي قال لست انا وارث فلان ثم ادعى ابراهي وبين جهته فتح طاسفاني
 اتى الشافعي في موضع لخص لا يمنع من الدعوى قال في اليد ليس بها
 في وكوه اي ليس ملكي او لا حق لي فيه وكوه انك ولا مانع منه ثم ادعاه

فقال او اليد هو اي توجب القول قوله لان هذا الكلام لم يثبت حقا لاحد
 لان الاقرار لا يوجب باطل وانما قضى انما يبطل اذا تضمن البطلان حق
 على اخذ ولو كان غير متنازع كان اقراره في رواية وبني رواية لخاص
 القضية في ادعى لا ادعى رواية دعوى الا حصل كذا في الفاضل يقال
 في اليد هو ملك المدعى فان اقر به ادعاه بالتسليم اليه وان انكره ادعاه
 المدعى باقامة التبينة عليه ولو قال اي قال ليس لابي وكوه فبارج
 لانه على ذلك الشيء بعد ذلك قضى وانما لم يسمع ذلك المدعى على ما
 اليد كذا في العادة ادعى زيد ما لا ولم يثبت فادعاه على آخر لم يسمع
 كذا في القضية اقرار مال لغيره كما يمنع دعواه لنفسه بغيره اي دعواه
 لغيره بوكالة او وصاية يعني اذا اقر رجل بحال انه فلان ثم ادعاه
 نفسه لم يصح وكذا اذا ادعاه بوكالة انه لم يملكه او وصاية انه لم يملكه
 بموجب لان ذلك مضاهي لان المال لا يكون لخصم في حالكه واحدة
 بخلاف ابراهي عن جميع الادعاء وبها اي بوكالة ووصاية حيث يصح
 لعدم التناقض من ابراهي الرجل عن جميع الادعاء المتعلقة بملك
 لا يقضيه عدم صحة دعوى مال لغيره على ذلك الرجل ادعى دارا لنفسه
 ثم ادعى اتها وقت عليه تسمع كدعواه ايا له اي لنفسه ثم دعوا لغيره
 وكوعكس اي ادعى اتها وقتها فلان ثم ادعى لنفسه لم يكن
 في رواية وبني رواية فاضل فان وجاز في رواية اخرى ان
 وفق وبني رواية الذخيرة حيث قال فيه ومن ادعى لغيره بوكالة
 او وصاية ثم ادعى لنفسه لا تقبل الا يوفى فيقول كان فلان ثم
 استر بعد ذلك وانما التبينة على ذلك في تقبل ادعى العصبية
 وبين النسب وبرهن الخصم من النسب بخلافه ان قضى بالاول
 لم يقض به والا شافيا لخصم من عدم الاولوية برهن
 انه ابن عمه لاسب وامه وبرهن الدافع انه ابن عمه لانه فقط او
 على اقراره لست به اي بانه ابن عمه لانه فقط كان دفعا قبل
 القضاء بالاول لا بعده لانه بالقبض بخلاف الاول ادعى
 ميراثا بالعصبية فدفعه ان يدعى قبل حكم اقراره فيقول
 يدعى بانه من دعوى الارحام اذ يكون في بين كلامه شافيا
 قال هذا الولد مني ثم قال هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني

ثم ادعى

او باقراره بانه متحقق من الحق لا يثبت نسبة من اجل
 حتى يثبت كونه مخلوقا من ماد الزنا فلا يقال ليس هذا الولد
 مني لا يملك ابطال حق الولد فاذا عاد الى التصديق يصح
 اقول قد وقعت العبارة في الالبسة وشبهة العنادية هكذا
 قال هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني حتى اذا برأه بانه منه الى
 الظاهر انه سهو من النسخ الاول يدل عليه التعليل الذي ذكره لانه
 يقتضي ان يكون هناك عبارة تفيد الاولى والاثبات البينة
 انما هي نظرية اولى الله العود الى الالبس وقد كور فيها العبارة
 معقولة ولو عكس ان قال هذا الولد مني ثم قال ليس مني لانه
 النسخ لان النسب يثبت واذا ثبت لا يثبت بالنسخ برهن على قول
 الله على انما يبطل في الدعوى او شهودي كذبة او ليس لي عليه شيء
 حتى الرفع ولو برهن على قوله برهان ارم لا اى لا يرفع الدرع او
 لا يلزم منه كذب شهودي فيهم فخصم المدعى عليه جابو بخط البينة يعني
 ادعى رجل على اخر قد اقر من المال فاقربه المدعى عليه ثم قال قد ابرأت
 زنتي عنه وانظروا كتاب الابراء فقال المدعى نعم كنت ابرأتك فكيف
 كنت حبيبا وقت الابراء فاقول له والبينة على خصمه لانه اسدده الى اقراره
 متفقة للضمان فانظر اذا ثبت بوجهه في ذلك الوقت ان دفع كلامه
 ادعى قيمة حارة مستحقة له فبرهن خصمها حجة رايضا ما في بلد كذا لا
 بعين الان حتى يباحية كذا في الوجبة اذ ادعى الاخوة ولم يذكر اسم اخيه
 حتى بخلاف دعوى كونه ابن عم حيث يشترط فيها ذكر اسم الجد كذا في الحادثة
 المتناقضة في موضع قضاء لا يمنع صحة الدعوى وقيل يمنع ولهذا
 الاصل خروج كثيرة ذكر بعضها سابقا وسبب ذكر بعضها وذكرها واحدا
 منها فقال فان ادعى الموصية والمكرها الوارث فاقام اي الموصي له
 بينة فاذا ادعى الوارث الرجوع قيل وهو الصحيح لان هذا قضاء في
 طريقه خفاء اذ لعل الموصي قد اوصى ولم يعلم به الوارث ورجع الموصي
 ولم يعلم به الوارث فحينئذ عكس ذلك وقيل لا اى لا تعين الظاهر
 المتناقض وايضا اذا استأجر دابة من رجل ثم ادعى على الاخر ان يجر
 الدابة ملكي لان الحق اى كان استأجره لاجل ان يوصي به في ملكي وامام
 البينة شيع ولا يكون هذا المتناقض ايضا صحة الدعوى كما قد مر فيها

لان الالبس يثبت على باسرها للصغير ومن الصغير لنفسه الا ان يعلم له
 بذلك وهذا كالمواثبات المرافعة بينة على الطلاق فلو اختصت
 نفسها لكانت تسترد بدل الخلع وان كانت متناقضة لاستقلال زوجها
 في ابطال الطلاق عليها من غير علمها ولها نظائر ذكرت في العمادية وغيرها
باب الكفيل ينتخب خصما عن الاصيل بلا عكس اي الاصيل لا
 ينتخب خصما عن الكفيل لان العتق على الكفيل قضاء على الاصيل و
 العتق على الاصيل ليس قضاء عليه صورة كان لرجل على آخر الف درهم وله
 كفيل باجر المملوك فاقى الطالب الاصيل قبل ان يلقى الكفيل واقام عليه بينة
 ان لي عليك كذا فلاق كفيل به بامر كذا فانه يقتضي على الاصيل الف درهم ولا
 يكون هذا قضاء على الكفيل حتى لو لقي الكفيل ليس له ان يأخذ منه شيئا
 بلا اعادة البينة عليه ولو لقي الكفيل قوله لا والله ان لي على فلان الف
 وانت كفيل بهالي عنه باجره واقام البينة ثبت المال عليه وعلى العتق
 وينتخب الكفيل خصما عن الاصيل اذا اشترك الدين بين شريكين للجملة
 الارث فاحدهما لا ينتخب خصما عن الآخر عند ابي حنيفة بخلاف ما اذا
 اشترك بها يعني اذا اشترك بينهما بجملة الارث فاحدهما ينتخب خصما عن
 الآخر وعند ابي يوسف ينتخب خصما على كل حال قال محمد ما قال ابو حنيفة
 قياس وما قاله ابو يوسف استحسان وخذ اخذ بالاستحسان كافي يوسف
 كذا في المتن ثم على قوله اذا حضر الغائب وصديق لحاضر منها ادعى كان
 باختياران شاء شريك المدعى فيها قبض ثم يتبع المملوك وان شاء يتبع المملوك
 وياخذ نصيبه كذا في العمادية **كتاب الاقرار** اورده بعد الدعوى لان
 الدعوى تنقطع به ولا تحتاج بعده الى شيء اخر حتى اذا لم يوجد يحتاج الى
 الشهادة ولهذا عقده بها هو مشتق من الوارث فلو اقر اثبات ما كان منه لولا
 وشرعا اختيار حتى لا يقر عليه لاثبات له عليه ما سباني وشروطه مستحقة
 انشاء الكلام ان شهد الله تعالى وحكمه فهو المقرب به بالاقتداء وقبول
 من المقر فانه مكرم على المقر ما اقر به ولو لمعه والاعلى المحبة لان مدلوله
 الصدق والكذب الجنان عقلي كما تقر في موضعه الا في نسب الولاد
 يعني اذا اقر ببينة غلام مجهول النسب صح اقراره وكذا اذا اقر به او اقر
 بالوالدين والولاد صح وكهوه وجوان يقر رجل او امرأة بالزواج المطلق
 حيث صح وشروطه يقبل بولاد وسباني تمام بانه ان شهد الله تعالى

يرد الى الاقرار برده اي المقر له ان بعد بقية قاتله لا يرد
 لا يثبت ابتداء غشقه على قولهم المقر له اي لا يثبت المقر له لانه
 ليس بنا كل ملك المقر الى المقر له اقوال ستره ان الاقرار اخبار يحصل
 الكذب فيجوز خلاف مدلوله الوضعي عند خلاف الالاف كما يبيع واليه
 وهو بما لا يثبت ايجاب معنى بل غشقه في الوجود فيمتنع فيه التخلف
 فترفع على كون حكم الاقرار ظهور المقر له لا يثبت ابتداء او لا يقول
 صحة الاقرار بالمقر له حتى لو لم يثبت اليه ولو كان يملكه ابتداء
 لما صح وانما يثبت له الاقرار بطريق وعنى كذا ما يبيع واليه الكذب
 وهو لا يراه ولم كان حكمه ثبت ما اقر به بان كان انشاء الحق لانه
 مع الاقرار بيمينه فثبت ما يثبت بقوله وانما دعاه الى الاقرار ابتداء بان
 يقول انك اقرت لي بكذا فادفعه لي او جعله اي الاقرار سببا بان
 يقول ان لي عليك كذا لانك اقرت لي به لم يسمع عند عامة المشايخ
 لان نفس الاقرار ليس باقلا للملك لما عرفت بخلاف دعواه اي
 الاقرار في الدفع فانه اخذها الله بل يبيع دعواه الاقرار في دفع
 الدفع حتى لو اقام المدعى عليه بيمينه ان المدعى اقرانه لا حتى له على المدعى
 عليه واما في البينة ان المدعى اقر ان هذا العبد ملك هذا المدعى عليه
 بل يقبل قال بعضهم لا يقبل وعندهم هذا على انه يقبل واحتمل على
 انه لو قال هذا العبد ملكي واقر به صاحب العبد وقال لي عليه كذا
 يثبت اقراره بهذا المدعى عليه يبيع المدعى وسمع البينة على اقراره لانه
 لم يجعل الاقرار سببا لادعاءه وفي هذه الصيغة لو انكر بل كلفه على
 عدم اقراره فيه خلاف بين اي يوسف وحمزة وقيل بخلاف لانه لا يثبت
 الاقرار والفقوى على انه لا يخلف على الاقرار وانما يخلف على المال
 كذا في الحادية ورابعها بقوله ولو كذب المدعى اي في اقراره بالمال لم يجعل
 المقر له اخذ المال الا بطيب نفسه اي نفس المقر ولو كان حكمه ثبت
 يحل اخذه وهو اي الاقرار حجة قاصرة اما حجته فلا في البينة على السلام
 قد رجم ما عزا باقراره على نفسه بالزنا والفادية باقراره على جعل
 الاقرار حجة في الحدود التي تدرى بالشبهات فلا يكون حجة في غيرها
 اي وفيه انحاء اجماع الامة وانما مقصود قلنا مقصود ولاية المقر
 عن غيره فيقتصر على حتى لو اقر بمول النسب بالرق لم يزل ذلك

اختلاف البينة فانها تسمى
 بالقبضات والقبضات هي الامة
 فثبتت على كل حال ان المقر له
 يثبت على المقر له ولو كان
 على نفسه واثبت غير البينة

على نفسه وما لم يصدق على اولاده واقر بانهم مدبره ومكاتبه
 ان ثبتت حتى لو ثبتت او استحقا قرا لاولاده فلا يثبت في عليم اقر مختلف
 اي ما قبل بالغ هو او عبيد ما دون له مما هو مستحق باقره اي اقرار
 من غير العبد لما دون اما الاول فظاهر وانما الثاني فظاهر
 بالاجاز في حق الاقرار لان المولى اذا اذن له فله ان يصدق المدين
 برقبته فكان مستقلا عليه من جهة مطلقا اي سواء كان له مال او لا
 يصدق وتحت اعلام ما صادفه ذلك التصرف او لا كما سيأتي بشرط
 التكليف لان العبد والمجنون لا يتعلق باقرارهما حكم ولو اقر مجنون
 ايضا لان تحت قدرته مجرولا بان ائلف ما لا يدري قيمته او جرحه
 لا يصدق به لو كان ذلك التصرف تصرفا لا يستلزم اذنه وتحت اعلام
 ما صادفه ذلك التصرف كالعقب والوديعه فان لم يكن له مال
 الغصب فان من غصب من رجل ما لا يجزى في كس او او دعاه
 في كس حتى الغصب والوديعه ويثبت حكمه بخلاف ما اشرنا اليه
 فان كل تصرف يشترط الصحة وتحققه اعلام ما صادفه ذلك
 التصرف فالأقرار به مع الجاهل لا يبيع كالبيع والاجاز فان من
 اقر ان باع من فلان شيئا او اقر من فلان شيئا او اشترى
 من فلان كذا يبيح الا يبيح اقرار ولا يجزى المقر على تسليم شيء ولو
 اي المقر بمثل الغصب والوديعه بيان ما جعل بماله قيمة يعني
 اذا قال لفلان على شيء او حتى لزمه ان يبيته بماله قيمة لانه اخبر
 عن الوديعه في ذمته وماله قيمته له لا يجب في الذمة فادابته
 بغير ذلك كان رجوعا فلا يبيع وصدق المقر بجميعه ان ادعى خصمه
 اكثر منه ولم يبرهن يعني ان المقر اذا بين الجاهل بماله قيمة وادعى
 المقر له اكثر منه فان برهن عليه حكم به والا صدق المقر بجميعه
 على عدم الزيادة عليه ولم يبيح اي الاقرار الجاهل اذا حشد جهالة
 بان يقول هذا العبد لواحد من الناس لان الجاهل لا يكون مستخفا
 وان لم يخش بان اقر بانه غصب هذا العبد من هذا او من هذا
 فانه لا يبيع عند شتم الامة الشخص لانه اقرار الجاهل وانه لا يصدق
 يبيع وهو الاصح لانه يصدق ويصدق الحق الى المستحق لانها اذا انقضت
 على اخذه فلا حتى الاخذ ويقال له بين الجاهل لان الاجمال غير حجة

وبيان الجمل على الجمل وصار كما لو اعتق احد عبده وان لم
 يبيتن احبوه العاصي على البيان ايضا لا الحق الى المستحق كذا في
 النكاح كذا في الشارة الى عبده ما دون له في قوله انما يختلف من ارادة
 لادته في كذا في قوله لا تامة فيه كذا في قوله يعني ان اقواله في جميع
 اقواله من عبده وجب له ان يكون برقبته ومن مال المولى فلا يصح
 عليه للمنة ومقتضى الجمل يختلف المادون له لانه مستحق على الاقرار
 من جهة المولى لان الاذن بالتجارة اذن بالملكية وهو دين التجارة
 بخلاف المدة والمدة لا تامة حتى على اصل كونه فيها لانها من خواص
 الادبقة وهذا لا يفي اقوال المولى عليه باخذ المدة فيوافق به الا ان
 لا يوافق الى المستحق كذا في قوله رافعا فيه تامة كالمال نظر الى لادته في قوله
 الى المستحق رعاية الحق المولى وكذا في قوله على مال درهم يعني لا يصح في اقل
 منه لانه لا يفي بالعادة وكذا في قوله على مال فليست بكتاب في مال الزكوة و
 قدر النصاب بتمت في غيره اي في غير مال الزكوة يعني لا يصح في اقل من
 مائة درهم في الفضة واقل من عشرة مثقال في الذهب وفي قوله
 خمس عشر ارب في الاصل وفي قوله من قدر النصاب فيه فغير مال الزكوة
 لان النصاب عليهم حتى صار صاحبه به غنيا وكذا في قوله على اموال نظام
 فانه نصيب من خمس ارباهة وكذا في قوله حتى لو كان من الدراهم
 كان سميائة درهم وفي قوله ثلثة اشبار لا اقل من ثلثة اشبار
 عشرة اى لا يصح في اقل من ثلثة اشبار حبيقة لانها اقل من ثلثة اشبار
 يجمع في كذا في قوله درهم درهم لانه خمس عليهم كذا في قوله لا يفي
 لو قال كذا في قوله عليه دينار لان كذا كذا في قوله عن الحد وما اقل الحد
 اشبار وفي كذا كذا درهم درهم لانه خمس درهم لانه خمس درهم في اقل
 منه لان كذا كذا في قوله عن حد ويحول فلهذا في قوله درهم درهم ليس
 بينهما حرف العطف واقل من درهم كذا في قوله من المفسر خمس درهم وفي كذا وكذا
 درهم واحد وعشرون اى لم يصح في اقل من ثلثة اشبار ذكر عدد من بنات
 بنات حرف العطف واقل من ثلثة من المفسر واحد وعشرون ووجوب الاقل
 في الفضلين ليقضاه والا حصل في الذم البراءة ولو شئنا في قوله كذا
 بلا واو بان يقول كذا كذا كذا درهم فاحد عشر جملا للواحد منها على
 انكاره اذ لم يجمع بين ثلثة اعداد بلا عاطف فلما بد من حل الواحد

على انكاره ثم حمل الاثنتين على اقل عدد ايجاد التعبير بذكر عدد
 بلا عاطف وهو واحد عشر ومعه اي لو ثلث اخطا كذا مع الواو ثمانية
 واحد وعشرون لانه اقل ما يعتبر عنه ثلثة اعداد مع الواو ولو
 يقع اى قوله كذا مع ثلث الواو بان يقول كذا وكذا وكذا وكذا وكذا
 اقل على العدد الذي قبله فيلزم الفد بانه واحد وعشرون لانه
 نظيره على قبلي اقوال بالدين يعني اقوالا في له على غير اقل كذا او قبلي
 كان اقوالا بالدين لان على كذا بابه والاثنا عشر قبلي يعني عن الضمان
 يعني قبلي فلان عن فلان اى ضمن وسمى كذا قبلا لانه ضامن
 فلان واو وصل به ودية اى قال الحق بلا تراخ جو ودية صديق
 لان المضمون عليه لفظ والمال محله فلهذا ذكر الجمل واو الجمل اقل
 اللفظ جازا فيخرج موصولا لا منصوبا لا عند ما معنى في بيته في قوله
 في كذا في قوله لانه لان الحق اقرار يكون الشيء في يده وذا يكون
 امانة لانه قد يكون مضمونا وقد يكون امانة وهذه اقلها جميعا في
 او جميع ما ملكه له بية لا اقرار في ماله او ملكه محتج ان يكون لانه
 في تلك الحال فلا يفي الاقرار وان كان في قوله لا يفي عليه يكون
 بية يعني التسليم فان وجهه في قوله لانه في قوله لانه في قوله
 خيرة قوله لانه في قوله لانه في قوله لانه في قوله لانه في قوله
 اقرار او اقرار او اقرار في قوله او قضيتك او اقرار في قوله او قضيتك
 على او قضيتك او اقرار في قوله او قضيتك او اقرار في قوله او قضيتك
 الا ولى اقوالا فلان الضمير راجع الى الاثنتي عشرة وهو موصوف بالوجوب
 فكأنه قال وتزن او اثنى عشر او اقل او قضيتك الاثنتي عشرة على
 حتى لو لم يذكر الضمير بان قال وتزن او اثنى عشر او اقل مثلا لا يكون اقوالا
 او لا دليل على انضاضه الى المذكور وانما في مفسر فلان دعوى الابراء
 كماله فلهذا لان الابراء استقام وهو انما يكون في ما واجب عليه وانما
 السارس والسابع فلان هذا دعوى القبيك منه وذا لا يكون الا
 بعد وجوب المال في ذمته وانما السارس فلان تحويل الدين من ذمته
 الى ذمته لا يكون بدون الوجوب وقوله نعم الا اقرار يعني اذا قيل له هل
 في عليك كذا فقال نعم يكون اقوالا لانه موصوف بالوجوب ولا يفي
 الى الرباط لا الاباء برأيه نعم في جواب هل في عليك كذا لان

الاشارة من الاخرى فانه مقام الكلام لا من غيره فمرددين مؤجل
وقال الحق له حال صدق بجميعه يعني اذا اقر بدين مؤجل فصدق المقول
في الدين وكذلك في التاجيل لزمه الحق من حاله لا لا اقر بدين مؤجل على نفسه
او على نفسه فصدق فيه فيصديق في اقراره بدين مؤجل دون اقراره بدين
لواقر بدين في يده انه لفلان استأجره منه فصدق في المقول في الملك
الاشارة و لزم في له على بانه و درهم و درهم اي اذا قال له على بانه
و درهم لزم بانه و درهم و درهم و درهم في بانه و ثوب و ثوب و ثوب و ثوب
المائة اي يرفع في تفسير المائة اليه القياس في بانه و درهم كذلك
و هو قول الشافعي لانه عطف عطف على درهم في العشرة و العشرة
لم يوضع للبيان فيصير المائة مائة فيها و لاني ان قوله و درهم بانه
المائة عادة لان الناس استعملوا تكرار الدرهم و استعملوا تكرار
مرة و هذا جملته كسواء و هو عند كثره الوجوب كثره اسبابه
و داني المقادير كالمكيلات و الموزونات لانها تكثر و داني في الازمنة
سما و قرضا و شياخلاف الثياب و ما لا يكال و لا يوزن فان وجوبها
لا يكثر في الازمنة لان الثياب لا تكثر فيها الا في السلم و السكاح و ذوا
لا يكثر في حق حقيقة كذا و ثوبان اي اذا قال له على بانه و ثوبان
لزم ثوبان و يفسر المائة و هي جميع اي اذا قال له على بانه و ثوبان
كلها اثبات لانه ذكر عدد من مائة من اعني بانه و ثوبان و ثوبان
تفسيره فانصرف اليها لانها استويا في الحاجة الى التفسير لا يقال
الا ثواب لا يصح تفسير المائة لانها اقرنت بالثوبان صراحة
واحد و لزم في على نصف درهم و دينار و ثوب و نصف هذا العبد
و هذه الجارية نصف كل منها لان الكلام كله وقع على معنى بغير عينة او
بعينه فيصرف النصف الى الكل كانه قال اعني نصف هذا و نصف
هذا الى اربع عشرة درهم و راتق او قيراط كان من الفضة لان
الاكتفاء بالتفسير لا قول شافعي عندهم قال الله تعالى و ليسوا في كفرهم
ثلاثمائة سنين وازدادوا تسعا يعني من السنين و اقرنت في
قوصرة لزمه اي التمر و التمرة فستره في المسوط بقوله عصب
تمرا في قوصرة و وجهه ان القوصرة و عاء و ظرف له و عصبه شيء
و هو مغروق لا يتحقق بدون الطرف فيلزم بانه وكذا الكلام في النصف

و الحصة في جواهره بخلاف ما اذا قال عصب من قوصرة لاني من الماشرك
فيكون اقرارا بعصب المنوع و رتبة اي اقر بانه في اصطبل كونه اي
الديانة فقط اي لما اصطبل لاني غير المنقول لا يصح بعصب عند بها
خطا فالحمد كذا الطعام في البيت يعني يلزم الطعام لا البيت انما يصل
في جنس هذه المسائل ان الطرف ان يمكن ان يجعل طرفا حقيقة فيقول
فان يمكن لعله لزمه و الا يلزم المنطوق فقط عند بها لان العصب
الموجب للضمان لا يتحقق في غير المنقول و لو اقر بانه لم ينفصل لم
يصدق لانه اقر بعصب تام لانه في مطلق يجعل على الكمال و عند
لزمه جميعا لان عصب غير المنقول مستور وان لم يكن جعله طرفا
حقيقة لم يلزمه الا الاول فلو لم يلزمه في درهم و لم يلزمه الثاني لانه
لا يصلح ان يكون طرفا له و اقر بانه له طائفة و طائفة لان لا يصلح
واقر بعصبه لعله لعله و حايكه لان اسم السيف يطلق على الكل
الفصل في بنية و لضمه و لضمه و لضمه و لضمه و لضمه و لضمه
و اقر بانه له عصبها و كسورها لا يطلق الاسم على الكل عرفا لان بيت
خزين بالثياب و الاسرة و السور و اقر بانه في ثوب او في خدي
لزمه لانه طرف له حقيقة و يمكن لعله كما مر و اقر بانه في عشرة
اثواب له ثوب عند اي يوسف و قال محمد عليه اصد عشر ثوبا لان
النفيس من الثياب قد بلغت في عشرة فامكن جعله طرفا كقوله
حصة في جواهره و لاني يوسف و هو قول اي حصة او لا لان العشرة
لا يكون طرفا لواحد عادة و اختلف عادة كالمستع حصة و اقر
بثمة في ثمة بنية الضرب له ثمة لان اثر الضرب في ثمة
الاخر اذ لاني ثمة المال و بنية مع عشرة اي لو قال اردت ثمة
مع ثمة لزمه عشرة لان اللفظ بجمله قال الله تعالى فادخلني
عبادي قبل مع عبادي فاذا احتله اللفظ و لو مجازا و براه
لا سيما اذا كان فيه تشديد على نفسه كاعرف في موضع و في من
درهم الى عشرة او ما بين درهم الى عشرة تسعة عند اي حبيب
و قال يلزمه عشرة و قال زفر يلزمه ثمانية و هو القياس لانه جعل
الدرهم الاول و الاخر حدا و لانه لا يدخل في الحد و ولها ان الغاية
يجب ان تكون موجودة او المعدوم لا يكون ان يكون هذا الموجود

ووجهه بوجوبه فيدخل الغائبان ولان الغاية لا تدخل في المعنى
 لان قصد الغائبين هو كونهما في الغاية الاولى لان
 الدور الثاني والثالث لا يتحقق بدون الاول فدخلت الغاية الاولى
 ضرورية ولا ضرورة في الثانية وفي من داري ما بين هذا الحائط الى
 هذا الحائط ما بيننا فاذكرنا ان الغاية لا تدخل في المعنى اقر بالحل اي
 حل جارية او حل شاة لرجل مع اقواله ولزمه لان له وجهين صحيحين
 ان رجلا او حيا به لرجل ومات الموصى فيقرب وارثه للموصى له مطلقا اي
 سواء بين سببا صالحا او لا وله اي اقر بطلان ما بيننا كمن لا مطلقا
 بل ان بين سببا صالحا كارت ووصية بان قال مات ابو فوريه
 اوصى به له فلان فاما اقراره صحيح لانه بين سببا لو عاينه حكمه به
 فكذا اذا ثبت باقواله ثم اذا وجد سببا صالحا فلا بد من وجود المقربة
 عند الاقرار او محتملا وذلك بان نقتضه لا قبل من سنة اشهر مذبات
 المورث والموصى اذا كانت ذات زوج او لا قبل من سنتين من وقت
 الفراش اذا كانت معتدة فان ولدت حيا لا قبل من سنة اتمه في
 النصوص الاولى او من سنتين في النصوص الثانية على ما اقر كونه حرة
 في البطن حين مات المورث او الموصى او ميتا اي ان ولدته ميتا
 فليكون او المورث اي برز المال الى ورثة الموصى والمورث لان هذا
 الاقرار في الحقيقة له وانما ينقل الى البنين بعد ولادته ولم ينقل
 فيكون لورثتها او ولدت حيا فلهما ما اقر بنصفين ان كانا ذكورين
 او انثيين وان كان احدهما ذكرا والاخر انثى ففي الوصية كذلك و
 في الميراث للذكر مثل حظ الانثيين وان بين غير صالح للسبب
 واقراض و هبة بان قال الحل باع مني او اقرضني او هب لي او اهد لي الاقرار
 ولم يبين سببا بان قال علي حل فلانة كذا انما الاول فلانة بين
 مستحيلا لعدم نصوصهما من البنين لا حقيقة وهو ظاهر ولا حكم لانه
 لا يولي عليه واما الثاني فلان مطلق الاقرار ينصرف الى الاقرار بسبب
 التجارة ولهذا حل اقرار المادون واحد المتضا وضين عليه فيصير كما
 اذا صحق به اشهد اي جعل فلان شاهدين على الف في مجلس و
 اشهد فلان اخوان في مجلس اخر لزمه الفان يعني لو ادار صكبا على
 الشهود فاقروا عندهم مرتين او اكثر بالف في ذلك الصك فلو اوجب

ان واحد اتفاقا لان الثاني هو الاول كونه متحققا بالمال الثابت
 في الصك وان لم يقيد بالصك بل اقر بخمسة شاهدين بالف ثم في
 مجلس اخر بخمسة شاهدين بالف فاباين السبب فثبت ان حقيقة
 يلزمه الفان بشرط مغايرة الشاهدين الاخرين للاولين في اقراره
 بشرط عدم مغايرتها لما في اقراره وهذا بناء على ان الثاني غير الاول
 كما اذا كتب لكل الف صكفا واشهد على كل صك شاهدين وعند عالم لم يميز
 الا الف واحد لانه العرف على تكرار الاقرار انما كذا في اقراره في
 الشهود وان اتحد المجلس فاللزم الف واحد على تخرج الكفر في ان مجلس
 تاشرف في جميع الكلمات المنفردة وجعلها في حكم كلام واحد الامر بكتابة
 الاقرار اقرار يعني لو قال ليحكم ان كتب فلان خط اقراره بالف على
 مع يكون اقراره يحل لا يمكن ان يشهد بالمال عليه وكذا لو قال كتب
 سبع هذه الدار يكون اقرارا ما ليس كتب او لم يكتب ولو قال ليحكم ان
 اكتب فلان اخواني تطلق كتب او لم يكتب كذا في العبادية وانما قال
 حكما لان الامر بالشاهد والاقرار اخبار فلا يكونان متحدين حقيقة بل
 المادرات الامر بكتابة الاقرار اذا حصل حصل الاقرار احد الوترين اقر بالدين
 قيل عرفه كذا قيل حقيقة يعني اذا ادعى رجل دينا على ميت واقر بعض
 الورثة في قول اوصياها يؤخذ من حقيقة الموت جميع الدينات فيقال الفقة
 ابو الليث هو القس من كمن الاختيار عندنا ان يؤخذ منه ما يحسنه من
 الدين وهو قول الشعبي والبصري وابن ابي ليلى وسفيان الثوري و
 غيرهم عن ثوبان بن عبد الله بن ابي ليلى عن ابي عبد الله عن ابي بصير
 ايضا قال مشايخنا ان زيادة شيء لا تستر في الكنية هو ان يفتي
 القاضي عليه باقراره او بغيره الاقرار لا يحل الدين في نصيب بل يحل
 بعضه والقاضي في نظره فكذا نصيبه ذكر باقي الزناوات وهي ان
 احد الورثة او اكثر بالدين ثم تخير هو ورجل ان الدين كان على ميت
 فانه يقبل ويبيع شهادة هذا المقر فلو كان الدين يحل في نصيبه
 بحد الاقرار لزم ان لا يقبل شهادة لما فيه من المعصية فلو رجمه
 ويشتري ان يحفظ هذه الزيادة فان فيها عاقبة عظيمة كذا في العبادية
 باب المصنفات وما جمعناه في كونه مغيرا كما شرط وكيفية
 بعض ما اقر به مستصلا باقواله لزمه بائنه يعني لو قال له على عشرة دراهم

قال لا انا انريد وعلى المقر شدة بكسر لانه لما اقر به لمزيد صحح اقواله له صبار
 ملكا له وقوله بعد ذلك لا انا بل بكسر رجوع عنه فلا يقبل قوله في حق زيد
 ويجب عليه ضمان مثلهما بكسر اقرب من لسان ثم قال كنت كاذبا فيه
 ان في اقراره حلف المقر على عدم كذبه اي على ان المقر كان كاذبا فيما
 اقرت به ولست بمبطل فيما زعمه عليه عبد الله يوسف وعندهما يفر
 بتسليم المقر الى المقر والمقر على انه حلف المقر لبيان العادة
 بين الناس انهم يكتبون حلف الاقرار ثم ياخذون الحان كذا في الحان
باب اقرار المريض يعني مرض الموت دين حجة مطلقا اي سواء علم
 سببه او علم باقراره في الدين مرض الموت بسبب منه اي مرضه معروف
 كبدل ما ملكه او املكه او هو مثل غيره وعلمه ما فيه يقدران على اقراره
 فيه الا في مرضه وعندنا في هذا يساوي الاولين لاستواء السبب
 وهو الاقرار والنا ان المريض يجوز عن الاقرار بالدين ما لم يفرغ عن دين
 الصحة فان الدين الثابت باقرار المجنون لا يراجع الدين الثابت بلما جرح
 كعبد ما ذوق اقر بالدين ثم اقر بالدين بعد فراق الثاني للزواج الاول و
 انكل اي دين الصحة ودين المرض بسبب منه معروف ودين المرض
 الذي علم مجوز الاقرار فيه يقدم على الارث لان قضاء الدين في حياته
 الاصلية كحق الورثة يتعلق بالتركة بشرط الفراغ ولهذا يقدم
 حاجته في التكفين ولم يجر تخصيص عدم بقائه دينه ولا اقراره لو ارث
 سواء اقر به او عن قوله عليه السلام اعطى كل ذي حق حقه الا لا
 وصية لو ارث الا بقصد حق البقية اي بقية الوفاة وبقية الورثة
 لان المانع من تخصيصه يتعلق حقه بالتركة فاذا صدق قوله زال المانع وجاز
 التخصيص وجاز اي اقرار المريض لغيره اي غير الوارث لوجود المقتضى
 انتفاء المانع اما الاول فلانه تصرف في خاص له وهو يقتضي الجواز
 واما الثاني فلان المانع من الجواز كان الارث وقد انتفى ولو لم يعلنه
 كان اقواله بكل ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال اذا اقر
 الرجل في مرضه بدين لرجل غير وارث فانه جائز وان احاط ذلك بالمال
 والقياس ان لا يقع اقواله الا في الثلث لان الشرح قصر تصرفه على
 الثلث وتعلق بالتكفين حق الورثة ولهذا لم يترج بجمع بالمال
 بفقد الثاني الثلث فكذا الاقرار وجب ان لا يفقد الثاني الثلث

ان الله تعالى

ولكن ترك القياس لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما اقراره اي
 لاجنبى قال نعم اقر ببنيوتة ثبت نسبه وبطل اقواله واقر
 لاجنبية ثم تكلم بصدق اقواله لانه وعند زفر يبطل هذا الاقرار
 ايضا لقسمته ولنا انه اقر وليس بهما سبب التهمة فلا يبطل بسبب
 يحدث بعده بخلاف المسئلة الاولى لان دعوى النسب تستند
 الى زمان العلوق فيظهر ان البينة ثابتة زمان الاقرار فلا يمنع
 اما الزوجية فتقتصر على زمان التزوج فلا يظهر ان اقواله كان
 لزوجيته بخلاف البينة والوصية اي بخلاف الوصية ايا سببا
 او وصي لها بشئ ثم تزوجها فانها يبطلان اتفاقا فان الوصية
 تعلكت بعد الموت وهي وارثة في نكاحها والوصية في المرض وصية
 حتى لا يفقد الثاني الثلث كما سيأتي بيانه في كتاب الوصية لقصار
 كالوصية ولو اقر بدين من مطلقا فيه اي مرض الموت فلها الاقل منه
 الارث اي ميراثا منه والدين لقيام التهمة ببقاء العدة وباب
 الاقرار كان مستندا لبقاء الزوجية وبما اقدم على الطلاق يفسخ
 اقراره لانه زيادة على ارثها ولا تهم في اقراره فيثبت اقرار رجل
 ببينة عظام حيث قال هذا ابني جمل سبي مولده في صدره
 بيان فائدة هذا القيد ويولد مثله مثله وصحة اي العظام ذلك
 المقر وهو من اهل اهل التقدير ثبت سببه اي نسب العظام
 منه اي من المقر وشكك في العظام الورثة شرطه لانه النسب
 لانه لو علم لم يثبت من غير وان يولد مثله مثله فلا يكون مكذبا
 فلا يرد ان يصدق العظام لان المسئلة في عظام يعتبر عن نفسه
 فلا بد من تصديقه ثانيا في يد نفسه حتى اذا كان صغيرا لا يعتبر
 تصديقه ولذا قال وهو من اهلته وشارك الورثة لانه لما ثبت
 نسبه منه صار كالوارث المعروف صحح اقواله اي الرجل بالولد و
 اهل الدين لانه اقراره على نفسه وليس فيه حمل النسب على الغير والزوج
 والمولى لان موجب اقراره ثبت بينهما بتمامهما بلا اقرار
 باحد فينفذ صحح اقواله بالوالدين والزوجة والمولى لا يملك
 ان اقراره لانس حجة على نفسه لا على غيره وبالاقرار بولاد لا
 يكون الا اقوالا على نفسه فيقبل بشرط تصديقه لان اقراره

غيرهم لا يلزمهم لان كلامهم في يد نفسه اذ اذ كان المقر صغيرا
 في المقر وهو لا يعبر عن نفسه او جعل له فثبت نسبه لولا ان
 ولو كان عبدا لغيره بشرط تصديق مولاه كما شرط تصديق
 الزوج في دعوى المرأة الولد او شرهاة امرأة فثبت كانت او
 غير ما في اقرار امرأة ذات زوج بالولد وعدم العدة في غيرها اي
 في اقرار امرأة غير ذات زوج يعني اذا لم تكن المرأة ذات زوج
 ولا معتدة صح اقرارها بالولد لان فيه الزام على نفسها دون غيرها
 فينفذ عليها وصح التصديق بعد موت المقر الا مع الزوج بعد
 موتها مقرة يعني صح التصديق في النسب بعد موت المقر كبقاء
 النسب بعد الموت وان اقرت بكارها وماتت تصدقته بعد موته
 يعني حتى يكون لها المهر والارث بقاء حكم النكاح وهو العدة
 وان اقرت بنكاح رجل وماتت فصدقت في الزواج لم يصح تصديقه
 عند ابي حنيفة لانها ماتت زال النكاح بعد ايقاعه حتى يجوز له ان تزوج
 آخرها واربعها سواها ولا يخل له ان يفسرها فيبطل اقرارها فلا يصح التصديق
 بعد بطلان الاقرار اقر بنسب من غيره ولا يخل وعلم لم يثبت في النسب
 ولم يقبل اقراره في حقه لان فيه تحيل النسب على غيره فاذا ادعى نعمة او
 حسنة يثبت في حقها ويرث الا مع وارث وان بعد يعني ان كان
 للمقر وارث معروف قريب او بعيد فهو اصح بالارث من المقر حتى
 لو اقر باخ ولد غرة او خالة فالارث للمقر وخالته لان له لم يثبت
 فلا يرث الوارث المعروف مات مولاه فاقرب باخ شاذ في الارث
 بالنسب لان مقتضى اقراره شيان حمل النسب والاولاوية له
 وشركته في الارث وله فيه ولاية فيعتبه الثاني لا الاول اقر احد بني
 ميت له اي لذلك الميت على اخوين بقبض ابيه نصفه لاشي
 له والنصف للآخر يعني ان مات وترك ابنين وله على رجل
 الف درهم فاقرا احد الابنين ان اباه قبض منه نصفه وكذا به
 الآخر فلا شيء للمقر والمكذب نصفه لان الاقرار باستيفاء الدين
 اقرار بالدين على الميت لان قبض الدين انما يكون بقبض عين مضمون
 حتى يصير دينه شيئا صان فاذا اكد به اخوه استوفى الدين
 نصيبه فماله يقبض جميع الدين لا يكون له من الميراث شيء ولا يرجع

على الشبر

على اخيه بنصف ما قبض وان تصادق على اشتراك اي المقبوض
 بينهما لانه لو رجع على اخيه لرجع اخوه على الغريم فيرجع الغريم على المقر بعد
 ذلك لا تتحقق المقاضاة في ذلك القدر وبقاءه دينا على الميت
 والدين مقدم على الارث فيؤدى الى الدور **فصل** حرة اقرت
 بدين فكذبها زوجها صح ان اقرارها في حقه اي حتى زوجها عبد
 حتى تجلس ولما لم كالدن الثابت بالنعانة بالاستهانة او الشك
 او البينة وعندهما ان اي لا تصدق في حق الزوج فلا تجلس ولا
 تلازم لان فيه منع الزوج عن غشيتها واقرارها لا يصح فيما يرجع الى
 بطلان حق الزوج فحمولة النسب اقرت بالرق لانسان ومدة حرة
 المقر له ولها زوج واولاد منه اي من الزوج وكذا اي الزوج صح
 في حرة اي حتى المرأة حتى اذا علق بعد الاقرار ولم يكون بقيقا لا
 حرة وحق الاولاد فخرج على قوله وحده بقوله حتى لا يبطل النكاح
 وخرج على قوله وحق الاولاد بقوله واولاد حصلت قبل الاقرار وما
 في بطنها وحده اي وقت الاقرار اقراره حصوله قبل اقرارها بالرق
 فاما ولد علق بعد الاقرار فانه يكون رقيقا عند ابي يوسف اذ حكم
 برقبها وولد الرقيقة رقيق وحقا عند حنيفة لانه تزوجها بشرط حرية
 واولاده منها فلا تصدق على ابطال هذا الحق فجهول النسب حرة عبده
 ثم اقر بالرق لانسان وصدقة حتى في حقه حتى صار رقيقا له دون
 ابطال العتق حتى يبي حنيفة حرة فان مات العتق اي العبد الذي
 اعتقه جوهول النسب بربته وارثه ان كان اى له وارث والا اي
 وان لم يكن له وارث فالمقر له اي يرث المقر له لانه كان للمقر وقد
 اقر للمقر له فان مات المقر ثم العتق فارثه حصته المقر لانه كان
 اشغل المولود اليهم بخلاف لو كان حيا قال في عليك الف فقال
 الحق او الصدق او البتة او كراي قال حقا او صدقا او يقينا
 او كراي قال الحق الحق او الصدق الصدق او اليقين اليقين او
 حقا حقا او صدقا صدقا او يقينا يقينا او قولن يا البتة بان قال
 البتة الحق او الحق البتة لو كان اقرارا لانه مما يوصف به الدعوى
 فنسب الجواب ويستعمل في التصديق عرفا فكانه قال ادعيت الحق
 ولو كان الحق حق او الصدق صدق او اليقين يقين لا اى لا يكون



اقرار الالة كلام تام بخلاف ما تقدم لانه لا يصلح للابدان ان لا تمت
 باسارفة يا زانية يا مجنونة يا ابيقة او قال هذه السارفة فعلت كذا
 وباعها فوجدوا المشتري بها اي بالجارية واحدا منها اي من هذه
 العيوب لا ترد اي الالة بعد البيع برأي الواحد من هذه العيوب
 لان غير الاخير نداه وفتحه المتبادي اعطاه المتبادي واحدا
 لا تحقيق الوصف الذي ناداه به ولذا لو قال لامرأة كافرة لا يفرق
 بينها والاخير شتمت بخلاف هذه سارفة او هذه ابيقة او هذه
 زانية او مجنونة حيث ترد بواحد من هذه العيوب لانه اخبار به
 لتحقيق الوصف بخلاف ما قال او هذه المطلقة فعلت كذا
 حيث تطلق امرأة لانه يمكن من اثبات هذا الوصف شرعا فيجعل
 كلاما يحيا باليكون صادقا فيما تكلم به وانه لا يمكن من اثبات غير ما ذكرنا
 فيها وكان نداه وشتما لا تحقيقا ووصفا كذا في **الكتاب**
 او رده عيبا كساب الاقرار لما قرأت الحاجة الى الشراة بعد عدم
 الاقرار فيكون متاخرا عنه في الاعتبار على اي الشراة اخبار حتى
 لا غير على آخر سواء كان من الله او من غيره عن بيع اي شيا غير
 يمين لا عن سببان وتخير واليه الاشارة بقوله عليه السلام اذا
 رايت مثل الشمس فاشهد واتقوا في ذلك فانها مشتقة من شمس
 بمعنى المعانيه وشمسها العبد كما من يكون عاقلا بالغنا افضل
 شراة الفرق وركبتها الداخل في حقيقة الشراة شراة بمعنى خبر دون
 العترة ذكره الزمعي حتى اذا ترك لم يقبل الشراة وحكمها وجوب الحكم
 على الغايه بوجوبها بعد التزكية والقياس بان كونها مغررة لانه خبر
 محتمل للصدق والكذب ولكنه ترك باليقين والاجماع وجب في الشراة
 بالطلب اي طلب المدعي في حق العبد وانما العترة طلبه لانها حقة في شراة
 عليه كما في سائر حقوق ان لم يوجد بدل ولا يجوز كتمانها بقوله تعالى
 ولا تأبى الشهادة اذا ما دعيتم انتم انما ياتكم ان علم ان القاضي يقبل
 شراة وانه يعين عليه الادلة وان علم ان القاضي لا يقبل شراة وانه
 كانوا اجماعا فادى غيره ممن يقبل شراة فقبلت لا ياتكم وان ادعى
 غيره ولم يقبل شراة ياتكم من يؤد اذا كان ممن يقبل شراة لانه
 امتناعه يؤدى الى تضييع الحق دون حق الله تعالى فانها تجب فيه

في هذه العيوب والعيوب
 في هذه العيوب والعيوب
 في هذه العيوب والعيوب
 في هذه العيوب والعيوب

بلا طلب تحقيق الالة وطلاق المرأة فان فيها تحريم الفرج وترك
 الشهادة بينهما رضاء بالصدق والرضا به فسق وكسرة ياتي
 كذا وفضل لقوله عليه السلام للذي شهد عنده لو سترته بشوك
 كان خيرا لك وتلقينه للدره بقوله عليه كسرتا او قبلتها آية
 ظاهرة على رجحان الشتر ويقول في الشتر اخذ لا سرق احيا
 الحق المبروق منه ورعاية جانب الشتر ونصا بالقرينة اربعة
 رجال لقوله تعالى والثلثي ياتين الفاحشة من نسائك فاشهدوا
 عليهم اربعة منكم ولقوله تعالى ثم لم ياتوا باربعة شهداء ونصا
 لبقية الحدود والقودرجلان لقوله تعالى واشتهدوا شهادتين
 من رجالكم ولا تقبل فيهما شهادة النساء لما فيها من شبهة العداوة
 ونصا بالولادة واستنظام الصبي المقلوبة عليه والبراءة و
 عيوب النساء في موضع لا يطع عليه الرجال امرأة واحدة لقوله
 عليه السلام شراة النساء جارية فيما لا يستطیع الرجال النظر اليه
 ولجميع الحق بالامام يراد به البنين اذا لم يكن ثمة معهم واذ الكل ليس براد
 قطعا فيراد به الاقل فيثبت ونصا بالغير بانه لحقوق سواء كان
 مالا او غيره كالحاج وطلاق ووكالة ووصية واستنظام الصبي للامانة
 رجلمان او رجل وامرأتان لما روي ان عمر وعليما اجازا شراة النساء
 مع الرجال في النكاح والفرقة كما في الاموال ولما بعها ولم في
 العمل من الصور الاربع المذكورة لفظ الشراة لقوله حتى لو قال الشاهد
 اعلم او اتيتم لا تقبل شراة لان الموضوع وراية بهذا اللفظ
 وجواز الحكم بالشراة على خلاف القياس فيقتصر على مورد اليقين
 ولم ايضا العدالة وهي كون حسنات الرجل اكثر من سيئاته
 وهذا يتناول الاجتناب من الكبار وترك الاصرار على الصغار
 لان الصغرة تكون كبيرة بالاصرار على ما روي عن النبي عليه السلام
 انه قال لا صغرة مع الاصرار ولا كبيرة مع الاستغفار لوجوبه
 وجوب القبول لقوله تعالى واشهدوا ذري عدل منكم ولان الحكم بحمل
 الصدق والكذب دلالة بوجوه الصدق وبالعادلة يتخرج من الصدق
 ادمن اركبه غير الكذب من الخطرات برتب الكذب ايضا وفيه
 اشارة الى ان العدالة شرط وجوب العمل بالشراة لا شرط ابعثية

الشهادة لان الحق على التولية والافتقار والاسم والامانة والشهادة
عندنا وعن ابي يوسف ان الفاسق اذا كان جريما في الناس فادعوه
تقبل شهادته وانما نحن ان شهادته لا تقبل الا ان الفاسق لو قضى
شهادته بيمين عندنا كذا في الخط في وحيي الي الشهاده لو كانت على
حاضر بحسب الاشارة الى الشهادة الشارحة الى علمه مواضع اعني
الضمير ان المدعى والمدعى عليه والمشهود به لو كان عننا احراز
عن الدين ولو كانت على غائب او ميت فسموه وتسموه الى
ابيه فحفظ بان قالوا على فلان بن فلان لا تقبل حتى يسيروه الى
جده ولا يسيروه ضامعة امان ذكر واسم واسم ابيه وضامعة لا
يكفي الا اذا كان موثقا بان لا يكون في يده شريك له في ذلك
الضامعة وان ذكر واسم واسم ابيه وقياسه وورثته لم يكن في حقيقته
رجل اخر بهذا الاسم وهذه الحرفة كفي وان كان اخر مثله لا يكفي حتى يذكر
شهادته او ينفذ التميز ولو ذكر اسم واسم ابيه وهذه او ضامعة ولم
يذكر بعد تقبل فشرط التعريف وذكر لثمة اشياء فعل بالوزن والقياس
واسم واسم ابيه قبل كفي والقياس انه لا يكفي وفيما استر اذكر اخر ضامعة
ولو قضى بالادعاء فلهذا كذا في العادة ولا يبال عن شهادته بل يظن
لضمير يعني ان القاضي يقتصر على ظاهر العدة في الحكم لا يبال في الا
يتحقق ان الشاهد عدل او لا اذ لم يظن فيه خفي او اذا لم يظن
سأل القاضي عنه في الستر وركب في العلانية الا في حدود حدود
يسأل في الستر وركب في العلانية فيها بالاجماع طعن لضمير او لا
لان لا يتكامل في استقامتها في شدة الاستقصاء فيها وعندها
يسأل في الكل شرا وعلنا وان لم يظن لضمير لان بناء القضاء
على الحق وهي شهادة العدل فيتوقف عن العدالة وبه عني ثم
التركية في الستر ان يبحث قلعة فطاس كت فيلما بالشهود
وحليتهم ويلمس من المزي تعريف جالهم والتركية في العلانية
ان جميع الخافين بان المزي والشهود في جاكس القضاء فبالمزي
عن الشهود كحضرة الشهود ايو لا عدول مقبولوا الشهاده
فتركية او يخرجهم ووقع الاكتفاء بتركية الستر في زمانا لان
تركية العلانية بلاه وخسنة اذ الشهود والمدعى بها يكون خارج

بالاذى والا ضرر وكفى للتركية ان يقول المزي اي يكتفي في ذلك
الفرطاس تحت اسم هو عدل ومن عرفه بالفسق لا يكتفي شيئا
احتراما عن التمسك او يكتب الله اعلم وان لم يقل جابر الشهادة
قال في الكافي ثم قيل لا بد ان يقول للعدل هو عدل جابر الشهادة
او العبد والمحدود في القذف اذا تاب قد جحد وانما نحن الله
يكتفي بقوله هو عدل لثبوت كونه بالدارا قول فيه اشكال لان
المحدود في القذف التائب قد يكون معه لا كما ذكره فلما ذكر
قوله جابر الشهادة ليخرج وهذا لا يرد على عبارة الهداية اذ لم يذكر
المحدود في القذف لكن لانه فيه ايضا من اعتبار هذا القيد لانه قد
لا يكون الاكتفاء بقوله هو عدل اصح ولا يصح تقديره بضمير هذا
قال ابو حنيفة يعني ان تقدير المدعى عليه المشهود لا يفي لان كونه
المدعى وشهوده وان المدعى عليه ظالم كما دلت في الاشكال وتركه الجواب
الفاسق لا يفي وعندنا يفي ان كان من ابيه بان كان عدلا فحين
عند حجة لانه من ضمير آخر اليه لعدم جواز تقدير الواحد واليوسف
يجوز كاستيفاء والمراد بتعدله تركيته بقوله هم عدول للضمير
اخطاوا او شوا او هم عدول ولم يرد على هذا وانما يكون اصدقا
او عدول صدقة بعد لزوم حكم لانه اقاربه بثبوت الحق بخلاف
لو قال هم عدول ولم يرد عليه حيث لا يرد منه شي لانهم مع كونه عدولا
يجوز منهم التسليم والقطا فلا يلزم من كونه عدلا ان يكون
كلامه صوابا كفي واحد للتركية والترجمة الشاهد والرسالة الى المزي
لان التركية من اموال الدين فلا يشترط فيها الا العدالة حتى يجوز
تركية العبد والمرأة والاعمى والمحدود في القذف التائب لان
خيرهم مقبول في الاموال الدينية والاعطاف اثنان لان فيه زيادة
طائفة هذا كله في تركية الستر واما تركية العلانية فيشرط فيها
جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية والبصر وغيرهما سوى لفظة
الشهادة بالاجماع لان معنى الشهادة فيها الظاهر ولذا يقتضي مجلس
القضاء سماع اي يجوز سماع ما يتعلق بالا قوال فالجميع بان سمع
قول البائع بعث وقول المشتري اشترى والافرار بان سمع قول
المطر لفلان على كذا او رأى ما يتعلق بالافعال حكم فاض او تحسب

او قيل ان يشهد فاعل قوله يجوز المقدر في قوله سماع وان لم يشهد
 عليه ويقول اشهادا باع او اقر لانه عاين السبب موجب عليه الشهادة
 به كما عاين وهذا اذا كان البسيع بالعقد ظاهر وان كان بالتعاظم
 هكذا لانه حقيقة البسيع بملكوته المال بالمال وقد وجد وقبل الشبهة
 على البسيع بل على الاخذ والا عطاء لانه بيع كقول لا حقيق ويقول اشهد
 لا اشهد في كيد لا يكون كاذبا ولا يسعه شهادة بسماعه من وراء
 الحجاب ان لم يسمع الشاهد صوت من يشهد عليه من وراء الحجاب لا
 يشهد ان يشهد لاحتمال ان يكون غيره اذا التفت تشبه النظم الآ
 اذا تفتت القاضي بان يكون في البيت وحده وعلم الشاهد انه ليس
 فيه غيره ثم جلس على المسكك وليس فيه مسكك غيره فسمع اقرار
 الداخل ولم يره اذ حشد يحصل به العلم لكن ينبغي للقاضي ان لا
 يقبله الا اذا ثبت له اذ ليس من ضرورة جواب الشبهة القبول عند
 التفتت فان الشهادة بالتباعد تقبل في بعض الجوانب لكن اذا
 صرح به لم تقبل كاسياني او يري شخص التفتت به ويشهد عنده اثبات
 انها فلانة بنت فلان بن فلان قال القاضي الباليك اذا اقرت امرأة
 من وراء حجاب وشهد عنده اثبات انها فلانة بنت فلان بن فلان
 لا يجوز لمن سمع اقرارها ان يشهد عليها الا اذا رأت شخصيا يعني حال
 ما اقرت في يجوز ان يشهد على اقرارها بشرط رؤية شخصها لا رؤية
 وجهها قال ابو بكر الاسكاف المرأة اذا حشرت عن وجهها فبطلت
 انها فلانة بنت فلان بن فلان وقد ثبت لزوم رؤية من يفتي في شهادته
 لا تخفى چون الى شهادة عدلين انها فلانة بنت فلان بن فلان ما ثبت
 حية اذ يمكن للشاهد ان يشهد اليها فان مات فيحتاج الشهود الى شهادة
 عدلين انها فلانة بنت فلان بن فلان كذا في العاوية ولا يشهد على الشهادة
 ما لم يشهد عليها لانه نعرف على الاصل بالزالة ولا يشهد في تنفيذ قوله
 المشهور عليه وازالة الولاية الشبهة لا غير ضرر عليه فلانة من الولاية
 والفتنة بل منه ولا يشهد ايضا من رأت خطبة الذي كتب فيه شهادته ولم
 يذكر في اي شهادته كذا القاضي يعني اذا وجد في ديوانه اقرار رجل
 لرجل بحق او شهادته شهود شهدوا لرجل على رجل بحق وهو لا يذكره
 لا يحكم به ولا ينفذه حتى يتذكره وكذا الراوي يعني اذا لم يتذكر لا يحل

له البرواية لان كلامها لا يحل الا عن علم ولا علم بها لان لا يشهد
 بغيره ولا بالتباعد مع الا في النسب والموت والكلج والدخول والولاية
 القاضي واصل الوقت فان الشهادة بالتباعد جارية فيها اذا
 اخبر بها رجلان او رجل وامرأتان عدولا والقياس ان لا يجوز لان
 الشهادة لا يجوز الا بغير كافر ولا يحصل العلم ان بالمشاهدة والعلم
 او بالخبر المتواتر ولم يوجد نصا ركبا لبسيع والاباحية بل اولى لان
 حكم المال اسهل من حكم النكاح وجه الاستحسان ان هذه الامور
 تختلف بعبادة اسبابها خواص من الناس ويتعلق بها احكام ينبغي على
 انقضائه القرون والتفرض الا عصار فلو لم تقبل فيها الشهادة بالتباعد
 التي هي الحجج وتقبل تلك الاحكام بخلاف البسيع واليه والاباحية
 ونحو لانه كلام سمعه كل واحد واتما يجوز ان يشهد بالتباعد اذا حصل
 له العلم بالتواتر او بالاشترار او باخبار من يثق به ويشترط ان يخبره
 رجلان عدلان او رجل وامرأتان لانه اقل نصاب يثبت العلم الذي يثبت
 عليه الحكم في المعاملات وتقبل كيتفي في الموت باخبار واحد واحد
 لان الناس يكرهون مشاهدة تلك الحالة فلا يحضر غالبا الا واحد
 او واحدة بخلاف النسب والنكاح وينبغي ان يطبق اداء الشهادة
 بان يقول اشهد ان فلان بن فلان مات ولا يشتر حتى لو شتر
 للقاضي انه يشهد بالتباعد مع لم تقبل شهادته هو الصحيح وانما قال في
 الوقت لانه ينبغي على التفرض القرون دون شرائطه لان اصل الوقت
 يشترط فاما شرائطه التي شرطها الواقف فلا تشترط قال الشيخ الامام
 طهية الدين المرعشي في لاية من بيان جملته بان يشهدوا ان هذا وقف
 على المسجد او المقبرة ونحو ذلك حتى لو لم يذكر في ذلك في شهادته لم تقبل
 شهادته وتما ويل قوله لا تقبل شهادته على شرائط الواقف ان بعد ما
 ذكره وان هذا وقف على كذا لا ينبغي لهم ان يشهدوا انه سبأ من غلته
 فنصرف الى كذا ولو قالوا ذلك في شهادتهم لا تقبل شهادتهم كذا في الثاني
 ويشهد رأت جالس مجلس القضاء يتردد اليه الخصوم انه فاضل وان
 لم يحاين تعهد الامام اياه ويشهد ايضا رأت رجل وامرأة يسكنان
 بيتا بينهما انبساط الزواجر انها عرسه كما لو رأت عينا في يد غيره وعلما
 بظاهر الحال ويشهد ايضا رأت شيئا سوى الرقيق المعترفان غير المعترف

مع

كله حكم العوض في يد متعلق بالبراي القدسة تصرف كالملاك اي كما
تصرف الملاك انه لا يتعلق بشيء المقدس صورته رجل رأى عينا في يد
انسان ثم رأى ذلك العين في يد آخر والاول يدعي الملك وصحة
ان يشهد بأنه الذي لاقى الملك في الاشياء لا يعرف يقينا بل
ظاهرا فليد بلا منازعة دليل الملك ظاهرا اذا شهد به اي بأنه
ملكه قلبه فان وقع في قلبه انه ملك الغير لا يحل له الشهادة بالملك
له لان الاصل اعتبار اليقين في جواز الشهادة لما قرئ قوله
عليه السلام اذا علمت مثل الشمس فاشهد والافذع فاذا
تستمر ذلك يصار الى ما يشهد به القلب فان شهد اي الشاهد
للقاضي شهادته بالتسامع في القصة الاولى او حكم اليدين
الصورة الاخيرة بطلت فانه اذا اطلق وقع في قلب القاضي
صدقه فيكون شهادته منه عن علم ولا كذلك اذا فتره قال سمعت
كذا وعن هذا كان المراسيل من الاخبار اقوي من المسانيد كذا في
الكفاية الا في الوقف فان الشاهد اذا فتره سرا وتبنا
بالتسامع تقبل ذكره في العاوية شهد انه شهد اي حضر ومن
زيد وصلى عليه فهو معاينة حتى لو فتره للقاضي بقبوله لا بد من
الاكتم ولا يصح الا عليه الشهادة بالاجاب شهادته بالقبول
في المعاضات كالبيع والجاراة والملك ونحوها حتى لو شهدوا
على تزويج الاب فقط اي بلا ذكر القبول تقبل اي الشهادة
بخلاف الكهنة حتى لو شهدوا بالهبة بلا ذكر القبول لم تقبل كذا
في العاوية **باب القبول وعدمه** تقبل من اهل الاهور اعلم
ان اهل الاهور اعلم على ذكر في الكتب الخطابية اهل القبلة الذين
لا يكون معتقدهم معتقد اهل السنة وهم مجبرية والقدرية
والروافض والخوارج والمعتزلة والمشيبهة وكل منهم اثني عشر
فرقة فصاروا اثني عشر وسبعين فرقة وعندنا تقبل شهادتهم
فاما في الكتاب في الاخطائية هم من غلاة الروافض يعتقدون
جواز الشهادة لكل من علف عندهم انه حق ويقولون المسلم
لا يخلف كاذبا وقيل يرون الشهادة لشيعتهم واجبة في
الشبهة في شهادتهم وتقبل من الذي على ملكه وان اختلفا ملته

كما لا يهود مع انصارى وتقبل من الذي على المستامن لان الذي
اعلم منه حاله لكونه من اهل دارنا ولهذا يقبل المسلم بالذي ولا
يقبل بالمستامن بلا عكس اي لا تقبل شهادة المستامن على الذي
انقص ولا يثبت عليه لكونه اذني حاله منه وتقبل الشهادة منه اي
المستامن على ملكه ان اتحد دارنا وان كانوا من اهل دارين
كاليهود والترك لا تقبل لان الولاية فيما بينهم تنقطع باختلاف
المنعتهن ولهذا لا يحل التوارث بينهما وتقبل ايضا من عدو
بسبب الدين فان العداوة الدينية تدل على قوة دينه وعدله
بخلاف العداوة الدنيوية فانها حرام فمن ارتكبها لا يؤمن من
القبول عليه وتقبل ايضا من علم اي ارتكب معصية صغيرة بلا
احرار عليها ان اجتبى الكسائر وهو معنى العدالة وتقبل ايضا من
الملك لاطلاقا لخصوص بلا تقييد بالمكان ولا انه لا يحل بالعدالة
هذا اذا تركه لغيره من كبر او خوف بملك واذا تركه استخفا بالدين
لم تقبل لانه لا يكون عدلا ولم يقدر ابو حنيفة له وقتا اذ لم يرد به كتاب
ولاسنة ولا اجماع والمعادير لا تقف بالبراي وقد روي المختارون
تقبل سبع سنين الى عشر سنين وقيل اليوم السابع من ولادته
او بعده الى ان يحمله ولا يملك به ومن قضى ورلد الزنا وقضى اذا
كانوا عدولا فان قطع الحنونة وجناية الابوين لا يوجب فسخ العدالة
وقبل عرض الله عنه شهادة علقه لخصي وقضى ابا رجل او امرأة
وشهادة كسبين مقبولة ثم انه ان لم يكن مشكلا فلا اشكال فيه وان
كان مشكلا فيجعل امرأة في حق الشهادة احتياطا والمعتق للمعتق
وبالعكس لعدم التهمة وقد ثبت ان قنبر شهد على عبد شرح فقبل شهادته
وهو كان عتق على رضي الله عنه والعمال المراد عمال السلطان عند
عامة المشايخ لان نفس العمل ليس يفسد الا اذا كانوا على الظلم قالوا
هذا كان في زمانهم لان الغالب عليهم الصلاح فاما الذين في زماننا فلا تقبل
شهادتهم لغلبة ظلمهم كذا في الكفاية وتقبل الشهادة لاجنه وعنه ومن حرم
رضاعا او مصابة كأم امراته وبنتها وزوج بنته وامرأة ابيه وابنه
لان لا مكان بينهم متميزة ولا يدي متحدة ولا بسوطة لبعضهم في مال
البعض فلا يتحقق التهمة بخلاف شهادة لقرايته ولا اذا او شهادته

في شرح

احد الزوجين طاهر وتقبل من كافر على عبد كافر مولاه وعلى حر كافر
 موكلة مسلم يعني يجوز شهادة الكافر على عبد كافر مولاه مسلم و
 على وكيل كافر موكلة مسلم بلا عكس اي لا يجوز شهادة الكافر على
 عبد مسلم مولاه كافر وعلى وكيل مسلم موكلة كافر فان مسلما اذا كان
 له عبد كافر اذن له بالبيع والشراء فشهد عليه شاهدان كافرين بشره
 او بيع جائز شهادتهما عليه لان هذه شهادة كافر قامت على اثبات
 امر على الكافر مقصود اذ من منه الحكم على الموالي المسلم شيئا ولو كان الموالي
 كافرا او عبدا كان اذن مسلما لا تقبل شهادة الكافر عليه لان هذه شهادة
 كافر قامت على اثبات امر المسلم شيئا ولو ان مسلما وكل كافر اياهم
 او بيع فشهد على الوكيل شاهدان كافرين بشره او بيع جائز شهادتهما
 عليه لانها قامت على اثبات امر على الكافر ولو ان كافرا وكل مسلم اياهم
 او بيع لا تقبل شهادتهما عليه لانها شهادة كافر قامت على اثبات امر
 على المسلم مقصود اذ في الشرح المسعودي لا تقبل لبيع الكافر لا
 حر كافر على مسلم عطف على قوله تقبل من اهل الاربعة الا في الوصاية
 والنفاء اذا ادعى حقا من قبل الميت على خصم حاضر يعني اذا ادعى
 الارضا من نصراني واقام شاهدين نصرانيين على خصم مسلم او
 ادعى ان فلان بن فلان النصراني مات وهو وارث واحضر مسلمين
 عليه دين واقام شاهدين نصرانيين على نسيب تقبل هذا استحسان
 والقياس ان لا تقبل وصداك استحسان ان المسلمين لا يجزئون موت
 النصراني والوصاية تكون عند الموت غالبا وسبب ثبوت نسيب
 النكاح وديم لا يجزئون نكاحهم فلو لم تقبل شهادة نصراني على مسلم
 في اثبات الايصار الذي بناؤه على الموت والنسب الذي بناؤه على
 النكاح ادى الى ضياع حقوق متعاقبة بالايضا ونقضت ضرورة
 كما قبلت شهادة القابلية للضرورة ولما من اعلى لان الازاء يقتصر على
 التمييز بين الخصمين والمشهود به ان كان منقولا ولا يميز الا على
 الاشارة وفيه شبهة يمكن التفرقة بين جنس اليهود وحرمة اذ
 الشهادة من باب الولاية والولاية له على احد فلا تقبل شهادته ولو على
 كافر ومملوك وصبي اذ لا ولاية لها على انفسها فغيرها اولى لان
 يتجمل اي الشهادة في الرق والعتق واذا بعد ثبوتها والباقي لا يثبت

على

نيل

تقبل لان التحمل بالمعينة او السماع وبهما لا يثبتانها وعند الاولاد
 هما من اهل الشهادة وتحدود من حذف وان تاب لقوله تعالى ولا
 تقبلوا لهم شهادة ابدا الا ان يحذركم فان اسلم فان الكافر اذا حذرتي
 القذف لم يحز شهادته على اهل الذمة لان له شهادة على جنة فترد
 شهادته فان اسلم قبل شهادته عليه وعلى المسلمين لان هذه
 شهادة استفاضة بالاسلام ولم يخصصه بآية وبين الشهادة على اهل الاسلام
 لانها لم تكن ثابتة زمان الرد ولا جهة فجازت شهادته على اهل الاسلام
 جائز شهادته على الكافر ضرورة بخلاف الحد اذا حذرتي بحد فتم عقوب
 حيث ترد شهادته اذ لا شهادة للعبدة اصلا حال الرق فيستوقف الرد
 على حد وماله فاذا حدث كان رد شهادته بعد انقضاء من تمام حقه
 ومسجون في حادثة السجن يعني اذا حدث بين اهل السجن حادثة في
 السجن واذا بعضهم ان يشهد في تلك الحادثة لم تقبل لكونهم مسلمين
 كذا في التاج مع الكبير والحد وروحه وروح وعرض وسيد عبده و
 مكاتبه الاصل فيه قوله عليه السلام لا تقبل شهادة الولد لوالده ولا
 الولد لولده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيد
 ولا الموالي لعبده ولا الاجير لمن استأجره والمراد بالاجير على قول المشايخ
 السيد كذا من الذي بعد من استأجره من نفسه ونفسه منع نفسه
 وهو معنى قوله عليه السلام لا شهادة للعائنه باهل البيت وقيل هو
 الاجير مائة او مائة شاة لانه يستوجب الاجرة فلهذا اقره
 له في مدة الاجرة فكانت استأجره عليه باء شريكه فيما يشتركان فيه
 لانها شهادة لنفسه من وجه فلهذا شهد فيما لا يشتركان فيه تقبل
 لعدم المنة وتحتك بفعل الردى لا صراحة على الشفيع والمأخر
 في كلامه بين وفي اعضائه ثمة ولم يشترط بين الافعال الردية
 فان ترد شهادته وما حجة وحسية لا يشترطها الا في حاله
 المراد بالناجحة التي تنجح في مصيبة غير ما واخذت مكسبا والتعني
 لاهو حرام في جميع الادمان خصوصا اذا كان من المرأة فان نفس كبح
 الصوت منها حرام فضلا عن ضم الفناء اليه ولهذا لم يقيد بهما
 بقوله للناس وقيد بهما سيأتي ومن الشرب اي شربا لا شربة
 الحرة فان ادان شرب غيرا لا يسقط الشهادة ما لم يسكر على الامور

بكذا الامان ليكون ذلك ظاهرا منه فان من شرب خمر سارا
 يظهر ذلك لا يخفى من كونه عدلا وان كان شرب الخمر كبريا فاما سقط
 عدالة اذا كان يظهر ذلك او يخرج سكران و يلعب به الصبيان
 او لا مودة للشك ولا يخترع عن الكذب عادة كذا في الكافي و
 عنه و بسبب الدنيا قال في المحيط لا يجوز شهادة رجل على رجل
 بينهما عداوة في شئ من امور الدنيا و قال الرازي ما ذكر في
 المحيط اختيار المتأخرين و اما الرواية المنصوصة فمختلفة
 فانه اذا كان عدلا قبل شهادته قال وهو النجاشي و عليه الاعتقاد
 ومن يجب بالطيور لشدة غفلة راحته على نوع لهو و لائق
 الغالب انه ينظر الى العورات في السطوح و غيرها و هو فسق
 فاما اذا امسك لجام الاستنباس و لا يظهر فاما تزول عدالة
 لان اسكاريا في البيت مباح او الطيور لانه من المأوى و يعني
 للناس لانه يصير على نوع فسق و يجمع على ارتكاب كبيرة و لا يشك
 عادة عن الحجازفة و الكذب و اذا كان لا يسمع غيره و يكون يسمع
 نفسه لازالة الوحشة فلا يتجسس في الشهادة او يرتكب ما يحرمه
 اي ياتي نوعا من الكبار الموجهة للعدو و تعاطيه بخلاف اعتقاده
 و اذا قيل قلة ديانته فلعلمه بجري على الشهادة و ان كان في الكافي
 اقول ظاهر هذا مخالف لما قلناه عنه في سبب كبر سارا لا يتبين
 بينهما ان المراد بالارتكاب ما يحرمه ليس بالارتكاب ما يكره ان يحرم
 به بل بالارتكاب ما يحرمه بالفعل و لا يكون ذلك الا باظهاره و اطلاق
 الشهادة عليه او بدخل لجام بلا ازار لائق كشف العورة حرام و من
 ذلك يدل على عدم المبالات او باكل المربوا لانه في سق و سطر
 في الجسوط ان يكون مشهورا باكل المربوا لان التجار قلما يتكلمون
 عن الاشياء المفسدة للعقد و كل ذلك ربوا فلان من الاستخبار
 او يلعب بمراد او يمارس طريق او يترك به اي بالسوط المملوءة
 لان كلامها كبيرة تدل على الالادة في ما حرمه الله تعالى و لا يجوز
 فخر و ترك حلو فليس ينسحق مانع للشهادة و ان كان مكرها
 عنه فالان لا جبر فيه مسامحة لكونه مباحا عند الناس و اما
 من يجب بالنزوة فهو مردود الشهادة مطلقا او ببول او باكل

مخرج

في الطريق قبله او يظهر استسفاف و هم الصحابة و العلماء
 المتقدمون فان هذه الافعال تدل على قصور عقله و مرونة و من
 لم يفتح عينه لا يمتنع عن الكذب بخلاف من لا يرتكبها شهادا اي انما
 ليست ان اباها او وصي ابيها جعل هذا الشخص وصيا و هو الذي
 الشخص يدعي ان كونه وصيا تحت اي شرا و انما استخفنا فان كثر
 الوصية ذلك لم يقبل القياس ان لا يقبل وان ادعى كثرة ادة و اي
 الميت ان غريمين لهما على الميت دين و مدونه اي غريمين للميت
 عليه دين و الوصى لهما اي رجلين او وصي لهما الميت و وصييه على
 الاية اي نصيبه حتى و هو متعلق بقوله شهادة و كان القياس ان
 لا يقبل شهادة هؤلاء لانها يكره ان الي انفسها مغلما بشهادتهما فيه و
 ذلك لان الوارثين قصد ابرها نصيب من يتصرف لهما و يعقد باجتماع
 حقوقهما و الغريمين قصد انفسهم يستوفيان حقهما او يبرران بالرفع
 اليه و الوصيتين قصد انفسهم من يعينهما على التصرف في مال الميت
 و الوصى لهما قصد انفسهم من يرفع اليهما حقهما و به الاستحسان انما
 ليست بشهادة حقيقة لانها توجب على القاضي ما لا يمكن منه بدونها
 و هذه ليست كذلك فتملكه من نص الوصى او ارضى الوصى و الموت
 و من حفظ الاموال الناس عن الضياع كمن عليه ان يتأمل في
 صلاحية من يتصدق و امانته و هؤلاء بشر و انهم كونه مؤثقة اليقين
 ولم يثبتوا بها شيئا فصار كالقرعة في كونها ليست بحجة بل افضة مؤثقة
 تعين القاضي و لو شهد ان اباها العاصب و كذا يفيض دية و است
 ان شهدا سواء اذعي اي الوكيل الوكالة او لا يمكن شبهة في شهادتهما
 لانهما يشهدان لا يبرها و قد بطلانها كاشهادة على جرح مجرد و هو ما
 يقتضي الشك و لا يوجب عليه حق الشرع او العهد و انما لا يقبل
 كفا سق او اكل الربوا او انة استنابهم و نحو ذلك كاستنباط لانها انما
 تقبل فيما يدخل تحت حكم وفي وسع القاضي الزامه والعقوبة ليس كذلك
 لانه يدفع بالتوبة و انما كسبحان و ان كان امر ازيد على الجرح لكن
 لا خصم في ابياته اذ لا تعلق له بالاجرة حتى لو اقام المدعي عليه البيعة
 ان المدعي استنابهم كذا و اعطاهم ذلك من مالي الذي عنده يقبل
 كاسبا في حال صدق شهادته او اقام البيعة على العدالة فاقام الخصم

وهو ما قلنا واما في العينية بينة انه كان محذور العقل
 الامة الاولى وكذا اذا خالف اقرانه ثم اقام الزوج بينة انه كان
 مجنوناً وقت خلع واقامت بينة على كونه عاقلًا او كان مجنوناً
 وقت خضوعه فاقام وليته انه كان مجنوناً والمرأة على ما قلنا
 فيبينة المرأة الاولى في المضامين وبينة الاكرام الاولى من بينة الطول
 يعني لو اثبتت قرار نسب على شيء فانها اقام المدعي عليه بينة على
 اني كنت مكسراً في ذلك الاقرار فيبينة الاكرام الاولى لا تباينت
 خلاف الظاهر **الاختلاف في العينية** اعلم ان بينة الباطن على
 مقرر منبها ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى مدعي لاني
 شئت حقاً فتم يتوقف على ما يثبت ولو بالتوكيد خلاف حقوق الله
 حيث لا يشترط فيها الدعوى لان اقامته حقيقة تعالى واجبة على كل احد
 فكل احد خصم في اثباتها فصار كالدعوى موجودة ومنها ان الشهود
 اذا شهدوا باكرام من المدعي كان المدعي مكذباً فتمت شهادتهم فادرا
 شهدوا بالانقار لا تقبل لان اتفاق فيه ومنها ان الملك المطلق ازيد من
 المقتد لثبوته من الاصل الملك بالسبب مستقر على وقت السب
 ومنها ان الاختلاف بين الشاهدين ليس كالاختلاف بين الدعوى
 والشهادة لان شهادة الشاهدين ينبغي ان يكون كل منهما مطابقاً
 للاخرى في المعنى وفي لفظ لا يوجب اختلاف المعنى اما المطابقة بين
 الدعوى والشهادة فينبغي ان يكون في المعنى فقط ولا حرج باللفظ
 كذا في الفصول وسيأتي زيادة توضيح له وقد يعلم ان عبارة الآية
 ليست كما ينبغي حيث قال شرط موافقة الشهادة بالدعوى كالتفاق
 الشاهدين لفظاً ومعنى ولهذا قلت يجب مطابقة الشهادة للدعوى
 لا لفظاً ومعنى معاً بل معنى فقط فلو ادعى ملكاً مطلقاً فشهد ايمالك
 بسبب كدعوى الدار بالارث مثلاً قلت لانهم شهدوا بانقل ادعى
 وذلك لا يمنع قبول الشهادة للمطابقة معنى كالمكره وبعبارة اخرى
 ادعى ملكاً بسبب وشهد ايمالك مطلقاً لا اى لا تقبل لانها شهدا
 باكراماً ادعى فتمتطل كالمكره ويجب تطابق الشهادتين في المعنى واللفظ
 لا يوجب اختلافه اى اختلاف المعنى بان يتطابق لفظاً على اعادة
 المعنى بطريق الوضع لا التقدير عند هما يكفي الاتفاق في المعنى حتى

اذا ادعى رجل مائة درهم فشهد شاهدان بهم وآخر بدين وآخر
 بثلثة وآخر بأربعة وآخر بثلثة لم تقبل هذه لعدم المطابقة لفظاً
 عندهما بعض بأربعة لانفاق الشاهدين الاخيرين فيها معنى فلو شهد
 احدهما بالثلث والآخر بأربعة فثبت لاتفقوا معاً بما كلفا الشهادة و
 العينية ونحوهما ولو شهد احدهما بالالف والآخر بالعين او مائة وما بينهما
 او ثلاثة ومائة او ثلث وثلاث لا اختلاف المعنيين كما اذا ادعى
 عقياً او قسلاً فشهد احدهما بالالف والآخر بالارث فثبت لا تقبل بخلاف
 ما اذا شهدا بالارث فثبت حيث تقبل وتثبت على الف في بالف ومائة
 اى في شهادة احدهما بالف والآخر بالف ومائة ان ادعى المدعي
 الاكثر وهو الف ومائة لانفاقهما في الف وتقررا احدهما بالارث فثبت
 ما اذا كان يدعى الف فقط حيث لا تقبل لان المدعي كذب من شهد
 بالزيادة هذا الذي ذكرنا هو في الدين وفي العين تقبل على الواحد
 كماله شهد واحدان بدين العبدين له والآخران بذكر فثبت على العبد
 الواحد الذي اتفقا فيه بالاجماع كذا في باب الشهادة في الشريعة فخر الخط
 وفي العقد لا اى لا تقبل مطابقتها سواء كانت على الاقل او الاكثر او
 كان المدعي هو البائع او المشتري فلو شهد واحد بشراء عبد او كفاية
 بالف واخر بالف وخمسائة ردت لان المقصود اثبات سبب هو
 العقد فالباع بالف غير الباع بالف وخمسائة فاختلف المشهود بهما
 لا اختلاف الثمن فلم يتم القضاء على واحد منهما ولان المدعي كذب
 احد شاهديه كذا العتق بالمال والصلح عن ثوب والبر من وخلق ان
 ادعى العبد في الصلح الاولى والقاتل في الثانية والراعي في الثالثة
 والمرأة في الرابعة لان هؤلاء لا يقصدون اثبات المال بل اثبات
 العقد وهو مختلف لما عرفت وان ادعى الاخر بان حال ثوب العبد
 احتكر على الف وخمسائة والعبد يدعى الف او قال ولي القضاء
 صاحبك على الف وخمسائة والقاتل يدعى الف وكذا الناقضان
 فالدعوى الدين في وجودها اذ ثبت العتق والصلح والطلاق فلهما
 صاحب الحق فبني الدعوى في الدين كذا في البداية والمدعي في الدين
 اذ امان المرتضى كان دعواه في الدين بلا خفاء لان الرهن لا يكون الا بعد
 تقدم الدين فتقبل البينة في حق ثوب الدين كما في سائر الدعاوى

ف

وثبتت الرهن بالالف ضمتا وتبع المدين كذا في الكفاية قال احد
الشريفة ليس هذا كقول المدين فان الدين ثبت باقرار المدين
فيمكن ان يقر عند اهل الدين بالالف وعند الآخر باكثر ويمكن ايضا
ان يكون الحق اكثر لكنه يقتضي الزيادة على الف او يراعى عند احد
الدين دون الآخر فالتفاوت يمكن بينهما فانما ثبت
بتسوية العقد والعقد بالالف غير العقد بالاكتر يقتضي على كل واحد
شهادة فردا تقبل كافي في الطرف الآخر اقول جوابه ان المشتبه لا
يجب ان يكون في حكم شقة بل جميع الوجوه بل المراد بكونه كقول
المدين ان الدين اذا كانا مختلفين لفظا لا تقبل عند المدين
لان كانا متفقين فان ادعى المدين الاقل لا تقبل شهادة الشاهد
بالاكتر وان ادعى الاكثر تقبل على الأقل وانما كان كذلك لان المال
في هذه الصور لا يجمع وان كان ثابتا بالعقد بين العقد
فما يملكه لكن لا يملكه بالاكس حين الدعوى لما عرفت ان
صاحب الحق اذا اعترف بالعقد والعقد والطلاق والملاهي في
الرهن اذا كان هو المدين كان الدعوى في الدين لا يقبل العقد
وان اعتبر اعتبر بالتبع للمدين كافي الرهن فظهر ان قوله فاما في
ثبت بتسوية العقد انما نشأ من عدم التفرقة بين ثبوت العقد
ورواه فقد تر والاحتاج كما يبيع في اول المدونة للحاجة الى اثبات
العقد وكما لا يدين بعد ما والمدعى هو المورث ولا حاجة بهما
الى اثبات العقد والتمكاح يبيع بالاقبل فاما في قوله فان
الدعوى من الزوج والوراثة والمدعى مدعى الاقل او الاكثر
عندهما شغل الشهادة ولا يقضي بشئ كافي ابيع لان المقصود
من الحكم بين اثبات السبب والتمكاح بالالف غير التمكاح بالالف
وخمسائة وله ان المال في التمكاح تابع ولهذا يبيع بلا شفعة
المهر ومن حكم التامع ان لا يغير الاصيل الا يري انه لا يعطل
بنفيه ولا يفسد بفساده فكذا لا يفسد باختلافه او اتفاقا
على ما هو الاصيل وهو الملك وكل من وجب القضاء به واذا
وجب بقي المهر لا يفسد فوجب القضاء بما قبل المقدارين كما
في المال المنفرد شهدا بالالف وقال احداهما حتى تسامية قبسات

بالف لانها اشقتا عليه كما اذا شهدا بغير الف وقال احداهما
ان ذلك العرض قبلت الشهادة على العرض لا تقاها عليه ورد
قوله حتى كذا ان قضى تسامية في الاول وقضى العرض في الثاني لانه
شهادة فردا اذا شهد معا فاذن يوجد نصيب الشهادة ولا يستند من
عده ان القضاء في الصورة حتى يقر المدعى بما يقضي لئلا يكون اعانة
على الظلم شهدا يقبل في يوم كذا ايكة وهذا اخوان يقبل منه اي في
ذلك اليوم بكونه رد ما يبيع اربعة رجال اجتمعوا عند قاض فشهد
اشخان منهم باذكار اول والاخوان باذكار ثمانية شهدا لان احدهما
الحق قضى كما دونه يبعين فان قضى باحديهما دلت الاخرى لرجحان
الاولى بالسبب شهدا بصفة بقره واختلاف في كونها بان قال احد
كانت بيضاء والاخر كانت سودا او قال احد بها كانت بيضاء والاخر
كانت حرا فطرحوا فلا يقبل لانها اختلاف في المبره فيه فمتنع به
القبول كما اذا اختلف في الذمرة والاثوثة او اختلفا في اللون
في الغصب بل اولى لان الثبات بالغصب ضمان لا يستحق بالاثبات
والاثبات بصفة يستحقها وله انهما اختلفا فيما ليس من نصيب
الشهادة ولهذا لم يستأ عن ذكر اللون تقبل شهدا وتما والتوفيق
يمكن لان اللونين قد يجتمعان بان يكون احد شقرا اسود والاخر
ابيض ويرى احد الشاهدين احد طرفيهما والاخر الآخر بخلاف قوله
والاثوثة لانه لا يوفق الا بالقر من عند القرب لا يقع الاستنباه
فلا يشغل بالتوفيق بخلاف الغصب لانه يقع في الزمان غالبا
فيتمكّن الشاهد من القرب من الغاصب فها قبل في جميع الموان
المقصود فلا يشغل بالتوفيق ملك المورث لا يقضي لو ارثه
بل جوارثه يدين وبين معنى قوله بقوله لهما مات وتركه ميراثا له
او وراثة او في يده علم انهما اختلفا في ان الشهادة بالخيرات
هل تحتاج الى تحرر والشغل وهو ان يقول ما ذكر في الحق اولا قال هو
ومحمد لانه منه خلافه لاني يوسف هو يقول ان ملك المورث ملك
المورث كونه المورثة خلافه ولهذا يرد بالصيب ويرد عليه نصيب
الشهادة بالملك للمورث شهادة به لولا انهما يتولان ملك
المورث فيجوز في حق المدين ولهذا يجب الاستبراء عليه في الجارية

الموت وحيث لو انك المني ما كان صدقة على الموت الصغيرة
 يتبع الى النفل لما يكون استحقاق حال ميتا كان يكتفي بالشهادة
 على قيام ملك الموت وقت الموت لقبول الاشتغال في ضرورة
 وكذا الشهادة على قيام يده لان الايدي عند الموت تنقلب يده ملك
 بواسطة الضمان اذا انظر من حال المسلم في ذلك الوقت ان يسوي
 اسبابه ويثبت ما كان في يده من الخصوص والودائع فاذا لم يثبت
 فالظاهر من حاله ان ما في يده ملكه يحصل اليه عند الموت ليس الملك
 كذا اي كالحق في اعادة ما بدت تولها اي الشهادتين كان اي ما يدعيه
 هذا الوارث لا يبرأ عاردا او اودعه او اقره او ايد يعني اقرات
 رجل ما قام وارثه يثبت على اقرارها كانت لا يبرأ عاردا او اودعه
 الذي يثبت في يده فانه باخذها ولا يكلف البينة انه مات وتركها
 ميراثا لا لا اتفاق اما عند اي يوسف فلاته لا يوجب الحق في الشهادة
 واما عند هذا فكان قيام اليه عند الموت يعني عن آخر وقت وجبت
 لان يد المستعير والمودع يد المعير والمودع شهدا بيد حتى هذا كذا ردت
 يعني اذا كانت دار في يد رجل فادعى آخر ان ملكه وادعى بينة ان ملكه
 كانت في يده منذ شهر او سنة لم تقبل وعن اي يوسف انما تقبل
 لان الشك بالبينة كالشك بالبينة كالشك باقرار الخصم او امر
 المدعي عليه به فثبت المدعي اتفاقا وانما ان هذه شهادة كانت
 على جهول وهو اليه فانها الآن منقطعة ويحتمل ان ملكه يد ملك
 او ذريعة او اجابة او عصب فلا يحكم باعادتها بالشك لان يقول
 اي الشك بدار وانما اي المدعي عليه احدك اليه فيه فيقتضيه لاني المدعي
 باليد ونحو اي المدعي عليه بالسليم اليه اي المدعي كان لا يصير اي
 المدعي عليه به اي برئ الى اليه عنه مقتضيا عليه حتى لو برئ من اي المدعي
 عليه بعده على انه ملكه يقبل كذا في العادة وان امر المدعي عليه
 به اي يكونه في يد المدعي او شهد انه اي المدعي عليه اقرب المدعي
 اي بانه كان في يده او اقر بملكه او شهد انه اي المدعي عليه اخذ
 من يده اي المدعي دفع الى المدعي كذا في الكافي **باب الشهادة**
على الشهادة اعلم ان جواز استحسان والقياس لا يقتضيه لان
 اذا عبادا بزيادة لم يثبت الاصل لا حتى المشهود له لعدم الاجابة

والاشارة لا تجوز في العبادات البهنية لكنهم استحسنوا جوازها
 في كل حق لا يسقط بشبهة لشدة الحاجة اليها لان الاصل قد
 يعجز عن ادائها لموت او سفوف ونحو ذلك فلو لم تجز لما دعي الى ضياع
 كثير من الحقوق وهذا جوزت وان كثرت اعني الشهادة على شهادة
 الفروع ثم نعم لكن فيها شبهة البهنية لان البديل بالايضار اليه
 الا عند الضرر عن الاصل وهذه كذلك ولذا لا تقبل فيها يسقط
 بالشبهات كثرة الشهادة النساء مع الرجال وتقبل فيها لا يشهد بهيمة
 بشهادة جنود الاصل اي اصل الشك يد على الحقيقة بموت او
 مرض اي يكون مرضا مرضا لا يستطع به حضور مجلس الحاكم او سفر
 اي يكون غائبا مسيرة ثلثة ايام فصا عدا فاق جوازها الى جهة
 وانما تنس عند الاصل مع هذه الاشياء يتحقق المعجز بلا حرجية
 وعن اي يوسف انه ان كان في مكان لو غدا لا داو الشهادة
 لا يقدر ان يثبت باهله حتى الا شهادة احياء لحقوق الناس
 قالوا الاول احسن وانما في ارضي وبه اخذ الفقهاء ابو الليث وسريكا
 شهادة عدد عن كل اصل يقول على رضي الله عنه لا يجوز على شهادة
 رجل الا شهادة رجلين وان لم يتعارف فرعاها يمين لا يجبان يكون
 كل شاهدان متعارفان بل يكفي شهادة شهادتين عن كل
 اصل ثم بين كيفية الشهادة على الشهادة بقوله بان يقول الاصل
 مخاطبا للزوج اشهد على شهادتي اني اشهد كذا اي بان فلان بن فلان
 اغلاني اقر عندك بكذا مثلا ويقول الزوج اشهد ان فلانا اشهد على
 شهادته بكذا وقال اي فلان اشهد على شهادتي بكذا او لا يدركه
 الزوج وذكر شهادة الاصل وذكر الخليل والصالح الخ كونه في ذلك
 فلو وعى وسطي العبادات ولها عند الاداء كذا الاصل من هذا
 ان يقول الزوج عند القاضي اشهد ان فلانا اشهد عندى ان فلان
 على فلان كذا من المال واشهد على شهادته فانه ان اشهد على
 شهادته وانا اشهد على شهادته بذلك الا ان فلان كان مستحيبا
 والمدكور لا خمس شهادات واقعة منه وهو ان يقول الزوج عند القاضي
 اشهد على شهادته فلان بكذا وحيث شيطان ولا يحتاج الى زيادة
 وهو احتياط الفقهاء الى الليث واستأذنه اي جعفر كذا في العبادات



تقبل الفروع للأصل لانه ان كان عدلا اصل للفريضة والاصل لا يصدق للفريضة
لا يقبل به فثبت ان شهادة لا تقبل الا بقوله لاننا نقول العدل
لا يتقدم بشهادة كالا يتقدم في شهادة نفسه مع احتمال انه انما يشهد بصغير
مقبول القول كما صدق اي كما يصح تعديل احد الشاهدين لما خالف
وكرهنا ان كان عدلا الج وان سكنت اي الفروع غير تعديل الاصل
مع نقلها اي نقل شهادة الاصل وان كان مستورا كما في الخط
وعدلو اي يتوقف القاضي الذي يسمع شهادة الفروع عدله لا يصدق
عمن هو اصل للفريضة كما اذا حضر او شهد وان ثبت عدلهم حكم
والا فلا انكر الاصل شهادة بطل شهادة الفروع قال في الكافي معني
المسئلة انهم قالوا انما شهادة على هذه الحادثة وما نورا او غابوا
ثم جاء الفروع بالشهادة على شهادة هذه الحادثة اما مع حضرهم
فلا يثبت الى شهادة الفروع وان لم يذكروا وهذا لان التحصيل شرط
وقد مات المتعارض بين الخبرين يعني خبر الاصل وخبر الفروع وقال
الزباني معناه اذا قال شهود الاصل لم يشهدهم على شهادة غابوا
او غابوا ثم جاء الفروع وشهدوا عند الحكم لم يقبل شهادة لان التحصيل
شرط لم يثبت المتعارض بين خبر الاصل وخبر الفروع لان الاصول
يتمثل ان يكونوا صادقين فلا يثبت التحصيل مع الاحتمال اقول قد
وقعت العبارة في البداية وشرحها وسائر المحتررات هكذا وان
انكر شهود الاصل الشهادة موافقة لما في الكافي ولا يخفى على احد عبارة
الا شهادة للشهادة فكيف يصح تفسيرها به ولعل من غلط قوله
لان التحصيل لم يثبت المتعارض فان معنى التحصيل هو الاشهاد وفي عليه
ان التحصيل لا يثبت ايضا اذا انكر اصل الشهادة بل هذا المبلغ من الكلام
الاشهاد لانه كناية وهي المبلغ من الصغير شهدا عن اثنين على فلانة
ثبت فلان الغلانية وقالوا اخبرنا بما سمعنا من واحد المدعي امرأة
ولم يعرفوا انها هي قبل اي المدعي مات شاهدين انها هي لان الشرف
بالنسبة قد خضع بشهادتهما والمدعي يدعي ان تلك النسبة هي امرأة
ويحتمل ان يكون لغيرها فلا بد من انشائها للحاضرة فهذا من قبيل ما
من شهادة قاصرة بغيرها بغيرهم كذا الكتاب الكافي يعني ان القاضي
اذا كتب الى قاضي آخر ان فلانا وفلانة شهدا عندنا بكذا من فلان

على فلانة ثبت فلان الغلانية واحضر المدعي امرأة عند القاضي
المكتوب اليه وانكرت المرأة ان تكون هي المنسوبة تلك النسبة
فلا بد من شاهدين آخرين يشهدان انها هي المنسوبة تلك النسبة
ولو قالان انك بدان جنباي في المسئلة فذكرت من ابيان النسبة
التمتية لم يجر حتى ينسب اليها الى ثبوتها بكونها القبيلة للحاضرة
او حجة ما اذا بد من التعريف وهو لا يحصل بالنسبة العامة والنسبة
الى من يقيم عامة اذا لا يحصل عدوهم بخلاف النسبة الى الفروع لانهما خاصة
حتى ان ذكره يقوم مقام ذكره لانه اسم جهة الا على مقام مقام جهة
الا في الشهادة الاصل على شهادته ثم نراه اي الفروع عنها اي عن
الشهادة على شهادته لم يصح اي نفسه كما قرأنا شهدا على شهادته مسلمين
كما قرأنا لم يقبل كذا اشهادها على القضاء كما قرأنا كافر وتقبل شهادة
رجل على شهادة ابيه وعما قضاه ابيه في صحيح هذه المسئلة الرابع من
الغانية من ظهر انه شهد زورا بان اقر على نفسه انه شهد زورا او شهد
بقتل رجل او مائة فجاد حيا او شهد بوفية لطلال فخصي يكون يوبا
وليس في الساء حلية ولم ير الكمال في قوله انك عثر بالتمهيد على في الكافي
اعلم انك يشهد الزور بغير اجماع الفصل القضاء بشهادة اوليائه انك
كبرية الفصل خبر بالاسميين وليس فيها حد مقدر فيعثر بغيره
وتشكيلا الا انتم اخبروا في كيفية فقال ابو حنيفة عثره تشهيره
فقط وقال لا يضرب ويحبس وهو قول ان في لانه روي عن عمر
رضي الله عنه انه ضرب شاه الزور اربعين سوطا وسج وجهه ولم
ان شربا كان يشهد ولا يضرب فيبعضه الى سوطه ان كان سوطا والى
فقد ان كان غير سوطي بعد العصر في الجمع ما كانوا يقولوا اننا وجدنا
هذا شاه زور فاحذروه وحذروه الناس وشرح كان قاضيا
في زمن الصحابة ومثل هذا التشهير لا يخفى على الصحابة ولم يكره احد
منهم محمل الاجماع **باب الرجوع عنها** هو ان يقول كنت مبطلا
فيها الكافي الشهادة وكوه كان يقول رجعت عما شهدت به او شهدت
بغيره فيما شهدت فلا يكون الحار بار جو عالان الرجوع عنها يقتض
سبق وجودها لا يعود اي الرجوع الى عند القاضي سواء كان هو
الاول او غيره لان الرجوع توبة والتوبة عا حسب الجنابة فالسنة

بالستر والاعطاف بالامانة وشهادة الرور جنبانية في مجلس الحكم
 فالشهادة عنها يتقيد به واذا لم يقع الرجوع في غير مجلس القاضي فافاد
 اذعي المشهود وعليه رجوعه وانما اقام عليه بيعة او غير عينا والاراد تخليص
 انت يد لم يقبل العاخي بيعة عليها ولا يحلفها لان البيعة واليمين
 يترتبان على دعوى صحيحة ودعوى الرجوع في غير مجلس القاضي باطل
 حتى لو اقام البيعة اذ رجوع عند قاضي فلان وضحة الحال فليت بيعة
 بصحة السبب وحكم بعد القضاء وقبض المال المستعز والنفقة
 المستعز فلما مر وكما انما يتبين اي شخصين بالانكاح بشرا فاما طلاقا وارتا
 على انفسها بسبب الضمان والشهادة الباطلة والنفقة لا يمنع حكم
 اقرار على نفسه وانما قال وقبض المال لان العاخي اذا قضى ولم يقبض
 المذبح مدهاه لا يجب الضمان لعدم الاطراف ولم يقبض اي القضاء
 لانه كما لا يتحقق بالاطراف المتضايق لا يستحق بالاطراف المتضايق
 حكمه قبل اي قبض القضاء المستعز فقط وقدرة العبرة في حق الضمان
 قبل في لا الرجوع في هذا هو الاصل وقد فرغ عليه بقوله فان رجوع احد
 ضمن النصف اذ بشرا اذ كل منها يقوم نصف الحق فيبقاء احدهما
 على الشهادة تبقي الحق في النصف فيجب على الرابع ضمان ما لم يبق
 الحق فيه وهو النصف ويجوز ان لا يقبض الحكم ابتداء ببعض العدة
 ثم يبقى بقاء بعض العدة كاستاء كقول لا ينفذ على بعض
 النصابه ويبقى منقضا بقاء بعض النصاب وان رجوع احد
 الثلثة لم يضمن اي الرابع اذ يبقى من يبقى بشرا اذ كل الحق وان
 رجوع آخر ضمن اي الرابع بالانصف اذ يبقى على الشهادة من يبقى
 به نصف المال وان رجعت امرأة من رجل واحد ابقى تحت الرابع
 اذ يبقى على الشهادة من يبقى بشرا اذ ثلثة الارباع وان رجعتا
 ضمن النصف لبقاء من يبقى به النصف وان رجعت ثمان
 من رجل وعشرة نسوة فلا ضمان لبقاء من يبقى بشرا اذ كل
 المال وهو رجل وامرأتان فان رجعت احدى ضمن الثلث الرابع
 بقاء من يبقى به ثلثة ارباع الحق اذ النصف يبقى بالرجل والرابع
 بالبقية وان رجع الكل اي الرجل والنساء فعليه السدس عنده
 عند بها النصف وما يبقى وهو ثلث الاسداس في الاول والنصف

وهو

في الثانية عليهن على القولين لهما ان النساء وان كثرن في الشهادة
 لم يقبلن الا مقام رجل واحد ولهذا لا يقبل شهادتهن الا بانضمام رجل وكان
 الثابت بشرا اذ نصف المال وبشرا وتضمن نصفه وله ان كل اوايق
 فتومان مقام رجل واحد فعشرة نسوة كخمس من الرجال فصار
 كما لو شهد ستة رجال ثم رجعوا فان الضمان عليهم اسداس فان
 رجعت ابي النسوة العشر فقط وبقي رجل بالنصف وفاقا اما
 عندهما فظاهر لان الثابت بشرا وتضمن نصف المال وكذا عند
 اذ يبقى من يبقى به نصف المال فصار كما لو شهد ستة رجال ثم رجع خمسة
 وضمن جلان شهد اربع امرأة فرجعوا اي الكل لان المرأة الواحدة بر
 بشهادة اذ المرأتان كش واحد واحد وكانت الواحدة بعض السدس
 فكان القضاء مستندا الى شهادة رجلين بلا امرأة ولا يقص
 راجع في النكاح بمهر مستحق مطلقا اي سواء شهدا عليها او عليه الاصل ان
 المشهود به ان لم يكن بالامان كان قصاصا او نكاحا او نحوهما فضمن
 المشهود عندنا خلافا لما في وان كان بالامان كان الاطراف بطور
 بعد له فلا ضمان على الثابت لان الاطراف بموضع كمال الاطراف وان كان
 بموضع لا يعادله فيقدر العوض لا ضمان بل فيها وراه وان كان لا ضمان
 بلا عوض اهلا وجب ضمان الكل اذ انقرض هذا فيقول اذ اذني رجل
 على امرأة كذا ومن جارية وادام عليه بيعة فقصي بالبيع ثم
 رجعا عن شهادتهما لم يضمن لهما شيئا سواء كان المسمى مهر مشاهدا او
 أقل او أكثر لانها وان انما البضع عليها بعوض لا يعادله ولكن البضع
 لا يتقوم على الخلف وانما يتقوم على التملك ضرورة التملك فان كان
 الاطراف بقدر التملك ولا ضمانه بين البضع والمال فاما عند رجوع
 في ملك الزوج فقد صار مستقوما نظرا لاختلاف الاما زاد على مهر مشاهدا
 يعني ان كان مهر مشاهدا مثل المسمى او أكثر لم يضمن شيئا لانها اوجبا
 المهر عليه بعوض لا يعادله او يزيد عليه وهو البضع لانه عند الرجوع
 ملك الزوج مستقوم وقد بينا ان الاطراف بعوض لا يعادله لا بوجوه الضمان
 وان كان مهر مشاهدا أقل من المسمى ضمن الزيادة للزوج لانها اختلف
 عليه قدر الزيادة بلا عوض ولا يضمن ايضا راجع في البيع الا ما
 نقص من قيمة المبيع ان ادعى المشتري بان يقول اشترت هذا العبد

من هذا الرجل بالف و هو يساوي العيين فانكر المدعى عليه فشهد شاهدان
ثم رجعا يضمنان للبائع لانها انكاه عليه ولا يضمن ايضا راجع في البيع
انما اذا ادعى القيمة من ضمن ان ادعى البائع بان يقول ان المشتري متى
اشترى هذا العبد بكذا و عليه ثمن و انكره المشتري فشهد شاهدان انه
اشترى العبد بالعين و هو يساوي الفاتمة رجعا يضمنان للمشتري الفاتمة
فانها انكاه عليه ولا يضمن في الطلاق قبل الوطى الا نصف مهرها يعني
اذا شهدا ما بطلاق قبل الوطى ثم رجعا يضمنان نصف المهر بخلاف ما
اذا شهدا ما بطلاق بعد الدخول لان المهر يترك بالدخول فلما انكاهت
و ضمن في الصلح القيمة يعني اذا شهدا على عتق عبد ثم رجع ضمن قيمة العبد
و ضمن في القصاص الدية يعني اذا شهدا ان زيدا قتل بكرا فاقضوا
زيد ثم رجعا يجب الدية عندنا لا القصاص لانه جزاء مباشرة القتل
ولم يوجد منها ذلك و عندنا لا يضمن و يضمن الفرع بوجوه لان
الحكم اخصف الى اداء شهادته في مجلس القضاء فكان التامضا فاما
اليه فيضمن فالبقرة بعد حكم كذب شهود الاصل او على طوائف شهادتهم
لانهم لم رجعوا عن شهادتهم بل شهدوا على غيرهم بالرجوع ولا يلتفت
الى قولهم لان القضاء المختص لا يستغنى بقولهم كما لا يستغنى بوجوه علم
كذا في الحاشي ولا الاصل بقوله ما شهد به يعني ان الاصول اذا رجعوا
بعد حكم و قالوا لم تشهد شهود الفرع على شهادتنا لم يضمنوا الا لم يوجد
من جبرتهم سبب موجب للضمان لاننا نرجع سببا لا خلاف و هو الاخرى و
على شهادتهم ولا يبطل القضاء للتعارض بين الخبرين فصار كرجوع
الشاهد خلاف ما قبل القضاء لانهم انكروا التحميل ولا بد منه او بقوله
اشهدتم و عطلت يعني اذا حال الاصول اشهدناهم فكنا غلطنا فانهم
لا يضمنون عندنا في حصة و اني يوسف لان القضاء لم يقع بشهادتهم بل
وقع بشهادة الفرع و عندنا يضمنون لان الفرع نقلوا شهادته الاصول
فكان خبرا و شهدوا ثم حضروا و رجعوا و لو رجع الكل الى الاصول و الفرع
ضمن الفرع فقط عندنا لان سبب الاطلاق الشهادته الغاية في مجلس
القضاء و اذا وجد من الفرع و عندنا لا يضمنون عليه خبر بين تضمنين الفرع
و تضمنين الاصول لان القضاء وقع بشهادة الفرع من حيث ان القاضي
عابن شهادتهم و وقع بشهادة الاصول من حيث ان الفرع تابعون لضمائم

نقلوا

نقلوا شهادتهم بامرهم و ضمن نزي بالرجوع يعني ان المزمع ان يرجع عن
ايمركية ضمن عندنا في حصة لان الحكم انما يضاف الى الشهادته و الشهادته
انما تفسر حجة بالعدالة و من انما ثبت بالبركة فصار في معنى علة
العلقة كالرعي فانه سبب لمقتضى السهم في الهواء و هو سبب الوصول
الى المرمى اليه و هو سبب خروج و هو سبب توافد المالم و هو سبب
الموت ثم اخصف الموت الى الرمي الذي هو العلة الاولى حتى يجب
عليه الحكم الفصل من القصاص والدية والكفارة و عندنا لا يضمنون
لانهم اشوا على الشهود و خيرا فصار كما لو اشوا على المشرود و عليه بان
شهدوا باحصائه لا شاهد الا حصان يعني لو شهدوا باحصائه لم
يضمنوا لانه شرط محض كما ضمن بباي بالرجوع شاهد اليمين لا الشرط
يعني ان شهد شاهدان باليمين و قالوا انه قال لعبد ان دخلت الدار
الدار فانت قرا و قال لا امراته ان دخلت الدار فانت طالح و من غير
مدخولي بها و شهدوا بان يوجد الشرط اي دخول الدار و رجع لقرينة
بعد الحكم فالضمان على شهود اليمين لا وجود الشرط و هو قيمة العبد
و نصف المهر لانهم شهدوا العلة اذا التفتا كما يحصل بالاعتقاد و
التطبيق و هم الذين اشبوا تلك الكلمة و التمايق بالشرط كان
ما نفا فبعد وجود الشرط اخصف التام الى علة لمرزالي المانع
كتاب المصلح اوردته هنا لانه انما يقصر اليه اذا لم يكن من المولى
عليه اقوال ولا للمدعي شاهد فانما سبب ان يورد بعد الاقرار و الشهادته
هو لئلا اسم بمعنى المصالح و هو خلاف الحاشية و اصله في الصلح بحسب
استقامة الحال و شرعا عقد يرفع النزاع و ركنه الايجاب و القبول
بان يقول المدعى عليه صا حلتك من كذا على كذا و عوانك على كذا
و يقول الآخر قبلت او رضيت او ما يدل على رضاه و بقوله و شرطه
الفصل و هو شرط في جميع التصرفات الشرعية فلا يصح صلح المجنون
و جنتي لا يعقل لا ايلوغ فيه من الصبي المادون ان نفع او عري عن
ضررين يعني اذا ادعى الصبي المادون على انسان و نيا نصالي على
بعض حصة فان لم يكن له عليه بنية جاز الصلح او عند النواهي لا
حتى لا لا خصوصية و خلف و المال النفع منها وان كانت لم يجر لان
قطر تبرع و هو لا يملكه وان اقر الدين جاز سواء كان له بنية او لا

لأنه من أعمال التجارة والصنعة المأذون في التجارة كالتجارة ولا تجوز
 يعني حرية المصالح ليست بشرط أيضا معني أي الصلح من العبد المأذون
 إذا كان له فيه منفعة لكنه لا يملك الصلح على خط بعض الحق إذا كان له
 عليه بنية و يملك التناجيل مطلقا و خط بعض الثمن للعيب ما ذكر
 ولو صالحه البائع على خط بعض الثمن جاز لما ذكر في الصنعة المأذون و
 من المكاتب فإنه نظر العبد المأذون في جميع ما ذكر لأنه عبيد باقى عليه
 درهم فإن غير المكاتب فاذن رجل عليه أيضا فاسطحا أن يأخذ بعضه
 ولو فخر بعضه فإن لم يكن له عليه بنية لم يجوز لأنه غايه تصاريح فلا يفتي
 صلحه و أنه أيضا أن يكون المصالح عنه صالحا لثباته في المحل
 لاحقا لله تعالى ففرغ على قوله أن يكون المصالح عنه صالحا بقوله
 فلو ادعت مطلقة على زوجها أن صلتها في يده ابتها منه و جحد
 فصالحه من النسب على شيء بطل لأن النسب حق الصنعة لاحقا فلا
 تملك الاغتياض عن حق غيره و فرغ على قوله ثانيا في المحل بقوله
 ولو صالح الكفيل بالنفس على مال على أن يبرأه من اللعالة بطل لأن
 الثابت للطالب قبل الكفيل بالنفس حق المطالبة بتسليم النفس
 المكفول بنفسه و ذلك عبارة عن ولاية المطالبة و أنها صفة الرأى
 فلا يجوز الصلح عزها بخلاف الصلح عن الغيب من لأن المحل هناك يصير
 محله كافي حق الاستيفاء فكان كفى ثانيا في المحل فتملك الاغتياض
 عنه بالصالح كذا الصلح من الشفعة يعني إذا صالح الشفعين من الشفعة
 التي وجبت له على شيء على أن يسلم الوارث لثمة من قال الصلح باطل
 أولا حتى للشفعين في المحل سوى حق التملك و هو ليس بأمر ثابت
 في المحل بل عبارة عن الولاية كآثر و فرغ على قوله لأنه تعالى بقوله
 ولو صالح عن حد بطل يعني لا يجوز أن يكون المصالح عنه حق الله
 تعالى سواء كان بالاعتيا أو دينا أو حقا ليس بالحد حتى لا يصح
 الصلح عن حد الزنا و السرقة و شرب الخمر بأن أخذ زانيا أو سارقا
 من غيره أو شارب خمر فصالحه على مال على أن لا يرفعه إلى ولي الأمر
 لأنه حق الله تعالى ولا يجوز الصلح من حقوقه تعالى لأن المصالح بالصالح
 يتصرف في حق نفسه أما ما يستيفه لكل حصة أو استيفاه بعضه
 واستفاط الباقى أو بالمعاضضة فكل ذلك لا يجوز في غير هذه وكذا

أو صالح من حد القذف بأن قد ف رجله فصالحه على مال على أن
 يعفو عنه لأنه وإن كان للعبد فيه حق فالغالب حق الله تعالى و
 المفعول بحق بالمعذورم شرعا بخلاف العتق حيث يصح الصلح عنه
 لأنه حق العبد والعصا طر في النفس وما دونها لأنه أيضا حق
 للعبد و شرطه أيضا كون البذل مالا لا أصل في هذا الفصل أن
 الصلح يجب عمله على أربى العفو واليه واستشهد به ردا لم يخرج عرف
 الصالح قبل بعدر الامكان فإذا كان عن مال بال كان في معنى البيع
 فلا يصح الصلح على الثمن والميتة والدم وصيد المحرم والحرم كقولك
 لأن في الصلح معنى المعاضضة مالا لا يصح للعوض في البيع لا يصح
 عوضا في الصلح معا وما أن احتيج إلى قبضه والالم بشرط معاوية
 فإن من ادعى حقا في دار و ادعى المدعى عليه تسلمه حقا في خانة فمساخا
 على أن يترك كل واحد منهما دعواه قبل صاحبه حتى وإن لم يبين
 كل منهما مقدار حقه لأن جهالة الساقط لا تقضي إلى المنازعة كذا
 في الحاقه أو منفعة بأن صالح على خدمة عبيد بعينه سنة أو كسب
 رتبة بعينه أو زراعة أرض أو سكنى دار وقتا معلوما جاز
 الصلح و يكون في معنى الاجارة لأنها تملك المنفعة بعوض وقد
 وجد وحكم وقوع البراءة عن الدعوى لما قرأه عقد يرفع النزاع
 و هو أي الصلح أما بأقرار المدعى عليه أو سكوت منه بأن لا يقر
 ولا ينكر أو انكار وكل ذلك جائز لقوله تعالى والصلح خير عرفه
 بالعلم فاعلم أن العهود الأولى أي الصلح بأقرار كبيع في أحكامه لو
 وقع عن مال عال لأن حقيقة البيع مبادلة المال بالمال كما قر
 فيجوز فيه أي في هذا الصلح أحكام أي أحكام البيع وهي الشفعة
 والردة لعيب وخيار روية وخيار شرط والفساد بجهالة البذل
 لأنها من المفضية إلى المنازعة دون جهالة المصالح عنه لأنه
 يسقط والساقط لا يفضي إليها وإن استحق المدعى أو بعضه رجوع
 المدعى عليه على المدعى بالبذل في الصورة الأولى أو بعضه في الثانية
 يعني إذا ادعى زيد على بكر وادعى بكر على بكر أو بعضهما بكر في الأول
 على الف وفي الثاني على خمسة فاستحق بكر كذا أو بعضهما
 رجوع بكر على زيد في الأول بالالف وفي الثاني بخسامة وإن استحق

البديل او بعضه رجع المذعي و هو ريد على المدعي عليه وهو بكر
 بالمذعي و هو الدار او بعضه لان كلا منهما عوض الاخر فانهما اخذتا
 بالاشتقاق رجع با دفع ان كلاهما لكل وان بعضهما لبعض
 كما هو حكم المعاوضة وكما جازة عطف على قوله كسبح لو وقع الصلح عن
 مال منقعة لان الحرة للمعاني واللاجارة عليك المنفعة بعوض
 وهذا الصلح كذلك فشرط التوقيت فيه وبطل موت انا بهما في المدة
 كما هو حكم الاجارة وقد حرروا الاجير ان الصلح بسكوت وانكار
 معاوضة في حق المدعي لانه بافرضه عوضا عن نفسه في زعمه و
 قد اذعن وقطع نزاع في حق الآخر اذ لولا له ليعني النزاع ولكن
 البعدين وهذا في الانكار ظاهر وانما في السكوت فانه يحتمل الاقرار
 والالتزام فلا يثبت كونه عوضا في حقه بالاشتراك مع ان قوله في الاقرار
 اولى لان فيه دعوى تفريغ الذمة وهو الاصل فلا تنقضي صلح
 عن دار مع احد بها يعني اذا ادعى رجل على اخر داره فسكت
 الاقرار او انكر فصالح عنها بدفع شيء لم تجب الشفعة لانه يزعم
 انه يستحق الدار المملوكة على نفسه بهذا الصلح ويدفع خصومته
 المدعي عن نفسه لانه يشترى بها وزعم المدعي لا يلزمه وجب
 اي الشفعة لو وقع الصلح عليها اي على دار بان يكون بدلا لها
 اي الانكار او السكوت لان المدعي باخذها عوضا عن حصته في
 زعمه فيعامل بمنزلة الاقرار بهما معا وان استحق المدعي او
 بعضه في صورة الصلح بسكوت وانكار يرد المدعي البديل اي بديل
 المدعي او بعضه ويخاصم مع المستحق لان المدعي عليه لم يدفع
 العوض الا ليدفع خصومته عن نفسه ويبقى المدعي في يده بلا
 خصومة احد فاذا استحق لم يحصل له مقصوده ويظهر ايضا
 ان المدعي لم يكن له خصومة فيه رجع عليه وان استحق البديل او
 بعضه رجع الى المدعي في كله ان استحق كل العوض او بعضه
 ان استحق بعضه لان المدعي لم يترك الدعوى الا ليس له البديل
 فاذا لم يستلم له رجع بالبديل بلاك البديل قبل التسليم الى المدعي
 كما استحقه في انفسه اي فصل الاقرار وفصل السكوت و
 الانكار فان كان عن اقرار رجع بعدا لكان الى المدعي وان كان

عن انكار رجع بالمدعي صالح على بعض ما يدعيه لم يبيع بمن اذا ادعى رجل
 على اخر دارا فصالحه على قطعة منها لم يبيع الصلح وهو على دعواه في الباقي
 لان الصلح اذا كان على بعض المدعي كان سعيها بعض الحق و
 اسقاطا للبعض والاستقاط لا يرد على العين بل هو مخصوص بالدين
 حتى اذا مات واحد وترك ميراثا فبها بعض الورثة عن نصيبه لم يكن
 كونه براءة عن الاعيان الا بزيادة شيء في البديل والباراد عن
 دعوى ابياتي هذا ما قالوا من تحليلة في جواز الصلح عن بعض المدعي و
 ان يرد على بدل الصلح ورثها مثلا ليكون مستوفيا بعض حقه
 واخذ العوض عن البعض او يلحق به ذكر البرادة عن دعوى ابياتي
 لان الباراد عن دعوى العين جاز حتى ان الصلح عن دعوى المال
 لانه في معنى البيع فما جاز بغيره جاز صلحه وعن دعوى المنفعة كان
 يدعي في دار سكنى سنة وصية من صاحبها في الوارث او امر خصمه
 على مال او منفعة جاز لان اخذ العوض عنها بالاجارة جاز فله الصلح
 لكن انما يجوز الصلح عن المنفعة عن الشفعة اذا كانا مختلفين كحسين
 يصلح عن السكنى على خدمته العبد مثلا وانما اذا اتحد جنسهما كما اذا
 صالح عن السكنى على السكنى مثلا فلا يجوز وقد روي كتاب الاجارة وعن
 دعوى الرق اي اذا ادعى على مجبول اقال انه عبده فصالحه المدعي
 على مال جاز وكان عتقا على مال مطلقا اي في حق المدعي والمدعي
 حتى يثبت الولاء لو وقع الصلح باقرار المدعي عليه واللا اي وان لم
 يكن باقراره قطع نزاع في زعم المدعي عليه وحقق حال في زعم المدعي
 حتى لا يثبت الولاء الا ان يصير المدعي البينة فتقبل وثبت الولاء
 وعن دعوى الزوج السكاح وكان خلافا يعني حتى الصلح اذا كان الرجل
 هو المدعي والمرأة تنكر لا مكان اعتبار الشفعة فيه بان يجعل في حقه
 في حقه فخلع لان المال عن ترك البضع فخلع والصلح يجب حله على اقرب
 عقود اليه كما هو في حرمها لا فناء البعدين وقطع لخصومة لاجن دعوى
 السكاح اي لا يجوز الصلح اذا كان المدعي المرأة بان تدعي سكاحا على
 رجل فصالحها على شيء وانما لم يجوز لانه بدل لها لانه كالدعوى فان جعل
 ترك المدعي منها زوجه فلا عوض على الزوج في الفرقة كما اذا اختلفت
 ابن زوجها وان لم يجعل فرقة فالحال على ما كان عليه قبل الدعوى لان

المفردة لما لم توجد كانت دعويا على ما لها لبقاء النكاح في زعمنا فان لم يكن
 ثمة شيء يوجب له العوض فكان رشوة وقيل يجوز لانه يوجب كانه زاد في
 مهرها لم يخالها على اصل المهر الزيادة منسقة الاصل لا الزيادة
 ولا عن دعوى حدثنا عرفت ان الصلح لا يجوز في حق الله تعالى ودعوى
 شبه لان الصلح اما اسقاط او معاوضة والغيب لا يجتمع ولا
 اذا قيل ما دون رجلين معا وصالح عن نفسه لان نفسه ليست من
 كسبه فلا يجوز له المقتضى فيها ثم صلح العبد المأذون له وان لم يبيع
 لكن ليس لولي القتيل ان يقتله بل الصلح لانه اذا صلح فحقه في
 عنه ببدل مخرج العفو ولم يجبه البدل في حق المولى بل ياتي الى ابد
 العتق لان صلحه عن نفسه صحيح ككونه مطلقا ولم يوجب في حق المولى
 فصار كانه صالحه على بدل مخرج بل يوافق به بعد العتق ولو فصل
 ذلك جاز الصلح ولم يكن له ان يقتله فكذلك هذا كذا في العتابة ووجه
 اي الصلح يعني صلح المولى عن نفسه عده له فعل الكفاية الصلح عدا
 لان عبده من كسبه يجوز المقتضى فيه واستحقاقه ووجه صلح الكتاب
 عن نفسه لانه كالمهر فوجه من هو المولى وهذا ان ادعى احد رقيقه
 فانه يكون خصما فيه واذا جنى عليه كان الارش له واذا فضل لا يكون
 قيمته للمولى بل لورثته حتى لو ذى بر كسبته ويحكم بحرية في آخر حياته
 ويكون العتق لم يفسد كالمهر فيجوز صلحه عن نفسه ولا كذلك
 العبد المأذون ذكره الزيلعي ووجه الصلح عن مضمون تلف باكثر من
 قيمته او عرض يعني من غضب ثوبا او عبدا فقيمة الف واكثره ملكه
 فصار له على الغني او عرض جاز وعندهما لا يجوز اذا كان بينهما
 فاحش لان حصة في القيمة فالزيادة عليها ربوا وله ان حصة في المال باقي
 عالم يكمل العاقبة بالضمان حتى اذا ترك التضمنين بقي العبد كالمالك على ملكته
 يكون الكف عن عليه فاحصا منه باكثر من قيمته لا يكون ربوا اذا الزيادة على
 المالية يكون في معاينة الصورة ايا قية حكما لا القيمة حتى لو قضى القاتل
 بالقيمة ثم صالحها على الاكثر لم يجز ان ينفق قد استقل بالاعتناء الى القيمة
 وكذا الصلح بعرض وان كان قيمة اكثر من قيمة مضمون تلف لعدم
 الربوا ووجه في العبد باكثر من الدية والارش وفي العطاء لان الدية
 في حق مقتدره والزيادة عليه يكون ربوا فيبطل العتق والواجب

في بيع العتق خاص وهو ليس بالمال فلا يفتق فيه الربوا فلا يبطل
 الفضل بهذا اذا صالح على احدى قادير الدية فان صالح على غير ما
 صح لانه مبادلة بها لم يكن بشرط العتق يخرج عن ان يكون دينا بدين
 كذا في الكافي كما في موسر اعتق نفسه له وصالح عن باقيه باكثر من
 قيمته يعني عبدا بين رجلين اعتقته احدهما وهو موسر نفسه او غيره
 عن باقية باكثر من نصف قيمته بطل الفضل اتفاقا لان القيمة في
 العتق مضمون عليه كما ترى في باب العتق بالشرع ليس اذى من غير
 العاقبة فلا يجوز الزيادة عليه ولو صالح عن باقية بعوض صحيح مطلقا
 اي وان كان قيمته اكثر من قيمة نصف العبد لان الفضل لا يظهر عند
 اختلاف الجنس بطل بالصلح عن دم عدا وعلى بعض ذين يدعيه من
 المكيلات او الموزونات لزم بدله الموقل دون الوكيل لانه اسقاط
 محض فكان الوكيل سفيرا محضا فلا ضمان عليه كالموكيل بالنكاح الا
 ان يضمنه اي الوكيل البدل فانه حينئذ يكون مؤاخذا بالضمان لا
 بالصلح وحيث هو كبيع وهو اذا كان الصلح من مال بال لزم وكيفية
 لان الحقوق ترجع الى الوكيل هذا اذا كان الصلح عن اقراره وانما اذا كان
 عن انكاره فلا يجب البدل على الوكيل كذا في الكفاية صالح فصولي وضمن
 البدل او اضاف الى ماله بان قال على الذي هذا او اشار الى نقد او عرض بلا
 شبهة الى نفسه بان قال على هذا الالف او على هذا العبد او اطلق بان
 قال على الف ونقد اي سلم صحيح اي الصلح في هذه الصورة صارا في
 مبرعا بنينا اي في الصورة الرابعة لانه فله بلا اذن المدين عليه وان لم ينفذ
 اي وان لم يسلم ففصولي البدل وضمن اي صار الصلح موقفا على الاجابة
 فان اجاب المدين عليه صح الصلح ولزمه البدل والا اي وان لم يرد
 اي الصلح هذه صورة فصولي العتق اما ان يضمن المالك او لا فان لم
 يضمن فاما ان يشتر الى نقد او عرض او لا فان لم يشتر فاما ان يسلم
 العوض او لا فالصلح جائز في الوجه كذا في الا الوجه الاخير وهو اذا لم
 يضمن البدل ولم يضمنه الى ماله ولم يشتر اليه ولم يسلم الى المدين
 حيث لا يحكم بجواز بل يكون موقفا على الاجابة اذ لم يسلم للمدين
 عوض فلم ينفذ حصة محض لعدم رضاه به فان اجاب المدين عليه
 جاز وانه المستوفى لا يشترطه باختاره وان رده بطل بطلان سائر

الوجه فانه جازية اما الاول فلان حاصل المدعى عليه الميراث
 وفي مقابلة الجنين والمدعى عليه سواء ويجوز ان يكون الغرض
 اصيل اذا ضمن كالمفتوي بالخلع اذا ضمن البذل واما الثاني
 فلانه اذا اضاف الى نفسه فقد التزم تسليمه ففتح الصلح واما
 الثالث فلانه اذا عينه لتسليم فقد شرط له سلامة العوض
 فصار العقد تاما بقبوله ولو استحق هذا العبد او وهدبه عينا
 فردة او وهدبه فدا او مدبرا او مكاتب فلا يسيل له على المصالح
 ولكن يرجع في دعواه لان المصالح لم يضمن واما الرابع فلان
 دلالة التسليم على رضئ المدعى فوق دلالة الطعان والافادة الى
 نفسه على رضاه واما من لم يكن كباقي الوجوه لم يعد صحيح
 الصلح الصلح على جنس ماله عليه اي اذا كان بدل العبد جنس
 ما يستحقه المدعى على المدعى عليه بعقد مدانية جرت مينا فالصلح
 اخذ لبعض حقه وخطا بباقيته لان تصرف العاقل البائع يتحقق ما
 امكن ولا يكون صحيحا معاوضة خافية من الرلوا فتصح اي الصلح
 عن ابد على حسانية وعن الف جباة على حسانية زبوت فيحصل
 لبعض المستلقة الاولى ولا بعض والصفة في الثانية لان عين
 هذه خمسة كانت مستحقة بذلك العقد الذي الدين به وعن
 الف حال على الف مؤجل اذا لم يكن جعل معاوضة لان بيع الدراهم
 بالدراهم نسبية لا يجوز فلا بد من حمله على ما خيره معنى الاستقاط
 وعن عشرة درايم وعشرة دنانير على خمسة درايم حال او مؤجل
 اذ يعتبر حقا للدنانير كطرا وبعض الدرايم فاما جباة الي بعض لا
 معاوضة لان معنى الاستقاط لازم في الصلح فاذا امكن ان يجعل
 حقا واستقاطا لم يعتبر معاوضة لا عن درايم على دنانير مؤجلة
 لان الدنانير غير مستحقة بعقد المدانية فلا يمكن حمله على ما خيره
 حقه فيحصل على المعاوضة وبيع الدرايم بالدنانير نسبية لا يجوز
 الا عن الف مؤجل على نصفه حال لان المجل غير مستحق بعقد
 المدانية او المستحق به هو المؤجل والمجل خيره ففتح الصلح
 على ما لم يكن مستحقا بعقد المدانية فصار معاوضة والا جلي فان حقه
 المديون وقد تركه باننا دنا فحله عنه من الدين فكان اعتبارا من الاصل

وجهه ام لا يرى ان ربوا النسبة حرم شبهة مبادلة المال
 بالاصل فلان حرم حقيقة اولى ولا عن الف سود على نفسه ايضا
 لان البين غير مستحق بعقد المدانية لان من له السو ولا يستحق
 البين فقد صالح على ما لا يستحق بعقد المدانية فكان معاوضة
 الالف بحسانية وزيادة وصف تجردة فكان ربوا ولا عن دين
 عليه على جنس غيره بغير عين لان الصلح على غير جنس الحق لا
 يكون الا معاوضة وحرالة البذل تبطلها صالح عن كونه حقة
 على عشرة درايم فان قبض اي العشرة في المجلس جاز اي الصلح
 لما عرفت ان الصلح في صورة اختلاف الجنس في معنى البيع فيجب
 قبض احد العوضين في المجلس والافلا اي وان لم يقبض العشرة
 فلا يصح الصلح لانه حينئذ يكون بيع الدين بالدين وهو باطل وان
 قبض خمسة وبنى خمسة فتفرق ما صح في النصف فقط لوجه الصلح
 في ذلك القدر كذا العكس يعني لو صالح عن عشرة عليه على تكيس او
 مؤزون فان قبض في المجلس جاز والافلا لما عرفت قال ارفع
 الى حسانية فذا على انك برى من الباقي فان دفع عدا براه وانا
 فلا اي وان لم يدفع لم يبرأ عند اي حنيفة ومحمد وعند اي يوسف
 يبرأ لان الابراء حصل مطلقا فثبت البراءة مطلقا كما لو براء
 بالابراء كما سمي في الاما ان ابراء مقيدة بالشروط والمقيدة بعقوبات
 وذلك لانه بلاء باوانة حسانية في العقد وانه يصلح عوضا هذا افلاسه
 او توسلا الى تجارة ارفع فيصلح ان يكون شرطا بحسب المعنى وكل على
 وان كانت للمعاوضة لكثرها قد تكون بمعنى الشرط كما في قوله تعالى
 يا يعقوب على ان لا يشركن بالله شيئا وقد تقرر العمل بمعنى المعاوضة
 محل على الشرط صحيحا بغير هذه المسئلة على وجود احد ما ذكره
 الثاني ما ذكره بقوله ولو قال صالحتك اي عن الالف على حسانية تدعيها
 الى عدا وانت برى من الفضل على انك ان لم تدفعها عدا فكل عليك فان
 الامر كما قال يعني ان قبيل وادى برى عن الباقي والافا لكل عليه كما
 في الوجه الاول ونبايا لا جاع لانه اني بغير بيع الضيد فاذا لم يوبد بطل
 والثالث ما ذكره بقوله وان قال ابراء تلك عن حسانية من الالف على
 ان تعطيني حسنة عدا براه وان وصليته لم يعطها لانه انطق الابراء

واداه خمسائة هذا لا يصلح طلاقا عوضا ويصلح شرطاً مع الشك في
 تقيده بالشرط فلا يتقيد بالشك بخلاف ما إذا أبرأ بأداء خمسائة
 لأن الأبرأ حصل مقروناً به فمن حيث أنه لا يصلح عوضاً يقع طلاقاً
 من حيث أنه يصلح شرطاً لا يقع طلاقاً فلا يثبت الطلاق بالشك
 فافترق وذكر الرابع بقوله وإذا لم يوفى أي لم يذكر لفظاً غير ذلك
 أو دفع إلى خمسائة على أنك برئ من الباقي برأه لأنه لما لم يوفى للأداء
 وقتاً لم يكن للأداء عوضاً صحيحاً لأنه واجب عليه في كل زمان فله حقيقة
 بل حصل على المعافاة ولا يصلح عوضاً بخلاف ما ذكر لأن الأداء في العقد
 فيه عوض صحيح كما ذكرنا مسبقاً بقوله وإن علو حريكم لم يصح يعني
 إذا قال إن أدبت إلى أو مني أو إذا فانت برئ لم يصح الأبرأ لأنه
 علقه بالشرط وهو باطل لما ذكر في بيان ما يصلح بالشرط وما لا
 يصلح قال أي المديون ستر الدين لا أقرئك بالكت حتى توفوه عني أو
 تحط فتصل أي التأخير والحط صحيح أي التأخير والحط لأنه ليس بركه
 عليه أي الدين حتى أنه بعد التأخير لا يتمكن من مطالبة في الحال
 في الحط لا يتمكن من مطالبة ما حط به ولو أعلن أي ما قاله ستر أخذ
 الحال من المقر في الحال بلا تأخير وحط الدين المشترك إذا قبض أحدهما
 شيئاً شاركه الآخر فيه هذا أصل كل من يفرغ عليه مرفوع يعني إذا
 كان لرجلين دين على آخر فقبض أحدهما شيئاً منه ملكه شيئاً
 كما حصله فلهما حصصان يشرك في المقبوض لأنه وإن أرادوا القبض
 إذا تيمم الدين باعتبار عاقبة القبض لكن هذه الزيادة راجعة
 إلى أصل الحق فيصير زيادة الثمرة والولد فلهما حصصان
 قبل المشاركة باق على ملك الثاني لأن العين غير الدين حقيقة
 وقد قبضه بدلاً عن حقه فيملكه حتى ينفذ حقه فيه ويضمن
 شركه حقه والدين المشترك أن يكون واجبا بسبب محذور
 كتمن البيع إذا اتخى العتقة ومن اتخا المشترك وهو ذلك و
 رجعا على التزم بالباقي لأن المقبوض إذا كان مشتركاً بينهما
 فلا بد أن يكون الباقي كذلك ووقع على الأصل المذكور بقوله
 فلو صالح أحدهما عن نصيبه على ثوب أخذ الشريك الآخر نصيب
 أي نصف الدين من غيره لأنه كان عليه ولم يستوفه مني أي

من الدين

أو أخذ نصف الثوب من شركه لأن الأصل وقع عن نصف الدين
 وهو مشاع لأن قسمه الدين حال كونه في الذمة لا يقع وحسن
 الشريك مشاعاً بكل جزء من الدين فيستوفى على الجائزة وأخذ
 النصف دال على الجائزة العقد فيصح ذلك لأن بعض أي شركه
 له ربع الدين لأن حقه فيه ولو لم يصلح أحدهما على الشريك بنصف
 أي نصف الدين شيئاً فلهما نصيبان أحدهما الآخر الربع أي
 ربع الدين لأنه صدر قابضاً بامتناعه بلا حط لأن مبني البيع على الكسبة
 فصار كقبضه نصف الدين فيكون لشركه أن يرجع عليه بالربع بخلاف
 الصلح لأن بناءه على حطه والاعراض ولهذا لا يملك بغيره فكان
 المصالح بالصلح أبرأه عن بعض نصيبه وقبض بعضه فإذا الرضا دفع
 الربع أي ربع الدين فضرر به المصالح لأنه لم يستوف تمام نصف الدين فلذا
 خيره ناه وفي الأبرأ عن حصته أي إذا أبرأ أحد الشركتين فتمت المديون
 عن حصته وفي المعافاة بدين سبق أي إذا كان المطلوب على أحد الطالبين
 دين بسبب قبل أن يجب لهما عليه فصار قسماً صالحاً يرجع الشريك على
 المديون بقبضته في الصورتين أما في الأولى فطلاق الأبرأ خلاف وليس
 ببعض فلم يزد نصيب الشريك بالبرأة فلم يرجع عليه وأما في
 الثانية فلا لأنه قبضه وبناء كان عليه ولم يقبض لأن الأصل في الدينين
 إذا التقيا قسماً فإن بغير الأول مقصية الثاني والمشاركة إنما
 ثبت في الاقتضاء وفي بعضها قسم الباقي على سواه أي لو أبرأه عن
 بعض حصته كان قسم الباقي على باقي السهام لأن الحق عاد إلى هذا
 العقد رحتي لو كان لهما على المديون عشرة دين درهمين فبرأه أحد
 الشريكين عن نصف نصيبه كان له المطالبة بالخمسة ولو كانت
 المطالبة بال عشرة صاع من عيب فظهر عدمه ولو زال بطل الصلح
 حال في العاديه إذا عيى عيباً في جائزة أسيرة أو أسيرة أسيرة فطلى
 على مال على أن يبرأ المشتري البايع من ذلك العيب ثم ظهر أنه لم يكن
 بها عيب أو كان ولكنه قد زال فليبايع إن يسترد بدل الصلح صالح
 أحد ربي سلم عن نصيبه على ما دفع فإن الجائزة الآخر نفذ عليه ما
 إن رده ردياً يعني إذا سلم رجلاً إلى آخر في طعام ثم صالح أحدهما
 مع المسلم البدي على أن يأخذ نصيبه من رأس المال فيضيق لحقه وسلم في



نفسيه لم يجر عند اي حسيقة و قد اتى باجانب الآخر فان اجاز جاز
 وكان المقصود من في راس المال مشتركا بينهما وما بقي من السلم مشترك بينهما
 ايضا وان لم يجر فاصلا باطل وقال ابو يوسف جاز اعتبار البسائر بالبرهان
 فان احدهما لا يثبت اذا اصابه المديون عن نصيبه على بدل جاز فكان
 الآخر محترقا بين ان يتركه في المصروف وبين ان يرجع على المديون
 بنصيبه كذا كذا وهذا ولما اتى بجواز فاما ان يجر في نصيبه فافق
 او في النصف في المصروف فعلى الاول ائتم قسم الدين قبل القبض
 لان خصوصية نصيبه لا يطرأ الا بالتبعية ولا تبعية الا بالقسمة وقد
 تقدم بطلانها وان كان الشا في فلا بد من اجاز الآخر لانه لا يفسخ على
 شركه عقده فيفسخ الى رضاه او من احد الورثة عن عرض او
 عقار قال واخرج عن ذنب بفضة او بالعكس اي عن نفسه
 بذهب او عن نفدين بذهب ان بالنفدين بان كان في التركة وراهم
 ودانير وبدل ايضا وراهم ودانير حتى ان الصلح صرحا بالجنس في
 خلافه كما في البيع قل بطل او لا اي لا يثبت في النفدين التساوي بل
 يعتبر التقابل في الجنس لانه صرح فان وجد بيع والا فلا وفي
 النفدين وغيرهما بذهب النفدين لا اي ايا كانت التركة ذهبيا
 وفضة وغير ذلك فصالحه على ذنب او فضة لم يجر لا خيال
 المربوا الا اذا كان المعطى اكثر من حصته من ذلك الجنس لعل
 حصته بمثلها والزيادة بمقابلته حصته من بقية التركة فلو باع
 المربوا فلا بد من التقابل فيما يعايل حصته من الذنب البقية
 لانه صرح في هذا القدر وبطل ان شرط لم الدين من التركة
 يعني اذا كان في التركة دين على الناس فادخلوه في الصلح على ان يجر
 المصالح عنه ويكون الدين لهم بطل الصلح لانه يصير تخليكا حصته
 من الدين لسائر الورثة بما اخذ منهم من الدين وتبنيك الدين
 من غير من عليه الدين باطل وان كان بغير من واذا بطل في حصته
 الدين بطل الكل الا اذا شرطوا براءة الغرماء منه اي من
 الدين ولا يرجع عليهم بنصيب المصالح مجتنب بعينه الصلح
 لانه حسمه يكون فليكن الدين ممن عليه الدين او فليكن نصيب
 المصالح منه اي من الذين تبرعوا بتم تصالحوا عاين من التركة

الصلح

فانه يجوز ولا يفتي ما فيها من ضرر بحقة الورثة فالا والى ما ذكره
 بقوله او اترصوه اي المصالح قدر حصته من اي من الدين وصالحا
 عن غيره واما انهم اي احوال المصالح الورثة بالعرض الذي اخذ منهم
 على الغرماء فيقبلوا احواله واختلف في حصة الصلح عن تركه مجهولة
 لا دين فيها قبله على مكيل او موروث من متعلق بالصلح يعني اذا لم يكن
 دين واعيانها عينة معلومة واريد الصلح على مكيل او موروث قبل لا
 يبيع لا خيال ان يكون في التركة بمكيل او موروث ونصيبه من ذلك
 متعلق به في الصلح فيكون ربوا ومكيل يصح لا خيال ان لا يكون في التركة
 مكيل او موروث وان كان فيجب ان يكون نصيبه اقل من بدل الصلح
 فليكن المثل بعدد الجواز مائة يا الى اعتبار شبهة الشبهة ولا عبرة
 بها وصح في الاصح عن تركه مجهولة في يد البقية من الورثة بخير المكيل
 والموروث لانه لا يفتي الى المنازعة لقيام المصالح عنه في يد البقية
 من الورثة وقيل لا يبيع لانه بيع او المصالح عنه عين ومع له باله لا
 يبيع البيع **باب** **الصلح** او رده بعد الصلح لانه اذا كان الصلح بالبراءة
 لم يكن بين المتخاضعين صلح هو اخذ الاحكام وشرعا الرام على الغير حصة
 او اقرار او تكول لان حقيقة فصل خصومة وهو انما يكون به واپله
 اهل الشريعة ان كلا منها من باب الولاية لانه تنفيذ القول على
 الغير ولان كلاهما الرام اذا الشريعة ملزمة على العاقبة والقضاء
 ملزم على الخصم فالبينة لاهلية الشهادة بشرط لا يملك القضاء
 وشرط الاهلية لشرط اهلية وقد عرف في كتاب الشهادة والفاصل
 اهله فيكون اهله لكنه لا يقدرا ان لا يؤتمن عليه لقله مبالاة
 بواسطة منصف حتى لو قلد كان المقلد انما كما يبيع قبول شهادة
 لوجود اصل الاهلية ولا تفصيل لما ذكر حتى لو قبل القاضي وقام بالان
 انما لكنه ينفذ وفي الفأوى القاعدية هذا اذا غلب على الظن
 وهو انما يجرى اختلف في كون المصالح شرطا لشفادة وكون القسمة من احواله
 المصالح شرطا لشفادة القضاء في طاهر الرواية وفي رواية النوادر ليس
 بشرا وكثير من شايكنا اخذوا برواية النوادر باعتبار الحاجة
 ولو اخرجوا بالقسمة في الرستاق جاز بانفاق الروايات لان
 القسمة ليست من احوال القضاء وكذا اذا خرج الى القرى ونصب

قتل في امور الصغار او الوقف او كساح الصغار كذا امكن فتوفي عليه
 الدين المرغباتي لانه ليس بقضاء ولا من اعمال القضاء قال في
 الفصل الحادي عشر في شهادات المحيط ان هذا مستكمل
 عند من لا تفتي انما يفعل ذلك بولاية القضاء الا يركب ان لو
 لم يودن له بذلك لم يملك فكان من جهة القضاء اخذ القضاء
 برسوة لا ينفذ حكمه فان في العادة القاضي اذا اخذ القضاء
 برسوة هل يصير قاضيا اختلف فيه المشايخ والصحيح انه لا يصير
 قاضيا ولو قضي لا ينفذ قضاؤه وان كان عدلا ففسق باخذها
 يستحق العزل لوجود سبب الاستحقاق وقيل ينبغي ان لا ينفذ
 اعتقد عدالة فلم يرض بقضائه بدونها وقال القاضي ان اجمعوا
 انه اذا ارشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارشى وينبغي ان يكون موثوقا
 في عفافه وهو الاحتراز عن هوان وعقبة وصلاح وقهر وعلم
 بالسنن ومن يروي عن النبي عليه السلام والائمة من بعده
 الصحابة ووجوه الفقه في مسائل متعلقة باحكام الوقف والاثبات
 شرط الاولوية لا يجوز كذا المقتضى يعني ينبغي ان يكون موصوفا
 بالصفات المذكورة ولا يشترط فيه ايضا الاجتهاد ولا يطلب
 القضاء اي بالقبول ولا يسأل اي باللسان لقوله عليه السلام
 من سأل القضاء وكل الى نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه ملك يسره
 اي يلهي الرشد ويوفق للصواب ويختار الاقدار والاولى ان ينبغي
 للمنفذ ان يجازي للقضاء من هو اقرب واولى به ولا يكون قضا غلظا
 جبارا عنيدا لانه خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في القضاء قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبله غيره عملا في رعيته من هو
 اولى بره منه فقد خان الله ورسوله وخان جماعة المسلمين وعمل
 القضاء من اهم امور الدين واعمال المسلمين ويكره التقيد اي
 اخذ القضاء لمن اخاف الخيف اي الظلم والجور على غيره وان امن منه
 لا يكره وقيل يكره بما اكراه لقوله عليه السلام من ابتلى بالنقض فخاننا
 ورج نفسه بغير سكين وقيل قد اذناه بعض القضاء وقال كيف
 يكون هكذا ثم دعي في مجلسه بمن يسوي شعره فجعل يخلو في مجلسه
 شعرا دقته فطمس فاحسب موسى طعنه والحق رائه بين يديه

كذا في الكافي ويجوز نقضه من الجائر كما يجوز من العادل لان
 الصحابة رضي الله عنهم نقضوا القضاء من معاوية بعد ان اظهر
 خلافه يعني كرم الله وجهه مع ان الحق كان مع علي رضي الله عنه
 ونقضوا من بعده مع فسقه وجور وانما يعون نقضوا من
 الجائر مع كونه اقل زمانه ومن اهل البغى قال في العادة التقيد
 من اهل البغى يوجب الجور واستيلاء الباغ لا ينزل قضاء الحاكم
 ويقتض عزل الباغ حتى لو انهم اباغى بعد ذلك لا ينفذ قضاياه
 بعده ما لم ينفذه السلطان العدل فان نقضه طلب ديوان
 قاض قبله ومن لم ينفذ الباغ في نسخ السجلات والصلوك ونحو
 ذلك فان القاضي كتب نسختين احدهما يكون في بيده والاخرى
 في ديوان القاضي اذ ربما يحتاج اليها معنى في المعاني وما في يد الخصم
 لا يؤمن عليه من الزيادة والنقصان ثم الورق الذي يكتب
 عليه القاضي المعزول بهذه النسخ ان كان من بيت المال يحبس على
 دفعه لانه انما كان في يده عمله وقد صار العمل لغيره وكذا ان كان
 من ماله او مال الخصوم في الصحيح لانه ما اخذه للمعول بل للمدين
 وكذا الخصوم تركوه في يده في عمله وقد انتقل العمل الى غيره و
 الرزم محسوسا اقرب بحق او ايام عليه بيعة يعني نظري حال الخصمين
 لانه نصبنا خطا للمسلمين فمن اقر بحق او انكر فقامت عليه
 بيعة الزمة اياه ولا يقبل قول المعزول عليه الا ببيعة لانه صار
 كواحد من البرعايا وشراة الواحد ليست بحجة خصوصا اذا
 كانت بقول نفسه والاولى وان لم يقر ولم يقع عليه بيعة ما دعي
 عليه اي لم يجعل تخليفه حتى يبادي عليه اي يارضا ديا ببادي كل
 يوم اذا جالس من كان يطلب فلان بن فلان المحبوس الفلاني
 بحق فلان حتى يجمع بينهما فاذا لم يظهر خصم اخذ منه كفيلا بفسقه
 وخلاه اي اطلقه ونظري الودائع وغلطات الوقوف التي يخرجها
 المعزول في ايدي الامناء وعلى بالبيعة واقر ادى اليد لان كل
 ذلك جهة لا يتول المعزول لما لا ان يقر واليد بالتسليم منه
 اذ ثبت ما قراح ان اليد كانت للقاضي فينتج اقرار القاضي ككافة
 في يده في حال لان من في يده مال اذا اقر به لانه ان يجعل اقراره

وجلس للحكم في مسجد وجامع اولى بانه اشهر ما صنع البلدة او
 مجلس في داره واذن للناس بالدخول فيها ويجلس معه من كان
 يجلس قبله لان مجلس واحد في داره بوقت الغداة وورق اي
 لم يقبل بدينه لان قبول ما يؤتى الى مراعاة المصلحة الامن في
 رحم عزم او محقق اعتداد حيا وانه ولا يرد منها قد راها في حوت
 عاونه قبل القضاء ويراها وانه لان الاول صلة الرحم والثاني ليس
 للقضاء بل جري على العادة ان لم يكن لها خصوصية اذ لو كانت
 المكان اكلا بقتضائه وشهد بخبارة لانه من حقوق المسلم على المسلم
 لا الدعوة الخاصة ومن ماله على المضيف ان المضيف لا يكره ان يخدمها
 لان الخاصة لا جيل القضاء بخلاف العامة ويجوز حرجها لانه ايضا
 من جملة حقوق وسوى بين الخصمين جلوسا وقياما لقوله عليه السلام
 اذا ابتلى احدكم باقتضاء فليست وجب في المجلس بالاشارة والتفكير
 ولا يات احد بها ولا يشير اليه ولا يقف تحت القبة ولا يصحك في
 وجهه لانه اغراء على خصمه ولا يخرج مطلقا ان لا يات حرجا ولا اهداء
 منها ولا غير بها لانه يزرع مهابة القضاء وهذا احسن مما في الوقت
 ولا يخرج معه ما قال في الكافي ولا يخرج معه ولا مع غيره ولا يقف
 ان يد شراة بان يقول له تشهد بك اذك لانه اعانة لاحد
 الخصمين فيكره كنهين الخصم واستحسنه ابو يوسف فيها لانه فيه
 لان الشاهد قد يحضر لانه المجلس فكان ما قبله احياء الحق بمنزلة
 اخصار الخصم والتكفيل واذا ثبت الحق على الخصم باقراره او بيمينه
 امره الى القاضي المقر به فله ان يدفع الحق فان ابى الى امتنع عن
 الدفع حسب شرط الاباء بعد امره ولم يفرق بين ما ثبت بحق عليه
 بيمينه او اقراره ورفق بينهما في المداية فقال اذا ثبت باليمين فحسبه
 كما ثبت لظهور المطلق بانكاره وان ثبت باقراره لم يجز تحسبه اذ
 لم يعرف كونه مما طلق في اول الوجلة فله ان يطرح في الاموال فلم يستحق
 المال فاما امتنع بعد ذلك حسب لظهور مطلقه وماله على من الخصم
 الشريد وانحكى عن نفس الائمة على لانه اذا ثبت باليمين بعد
 ويقول ما علمت اني له على دين الا الساعة فاذا علمت فقلت
 ولا يتباني ذلك في الاقرار والاحسن ما ذكره من ان قال الزباج قد

في المجلس
 لا يخرج
 معه

ما يرى اختلف في تقدير مدة المجلس الصحيح انه مفوض الى ابي القاسم
 لان المجلس لا يذاه واحوال الناس متفاوتة بطلب ذي الحق
 متفق بقوله حسب وكذا قوله فيما لزمه متعلق به بدلا عن مال
 حصل له كمن يسبح وقرض ابو القاسم بعد كماله العجز وبل المتاع لو كان
 الكفاية لان المال اذا حصل في يده ثبت غناؤه به واقترانه على التزامه
 باختصاصه وليس يدايه في غير ما من الديون لا ابي القاسم ان ادعى الحق
 اذ لا دليل على اليسار الا ان ثبت غريمه غناه فحسبه قدر ما يراه كانه
 لان دليل اليسار اذ لم يوجد كان القول من عليه الدين وعلى المدعي اثبات
 غناه فحسبه ثم يسأل عنه فان لم يظن له مال اطاعة فمقتضى الى ميسرة
 فحسبه بعدد يكون ظاهرا ولم يمنع غناه عنه لان ثبوت حقه عليه لا يمنع
 طلب الا فحقه منه ولا يقبل بيمينه على افلاسه قبل حسمه لانه باقية
 على النقي فلا تقبل لم يتأيد بما يدعي وهو محسوس وبعبارة تقبل على ابل
 الاحتياط وبيته اليسار اولى يعني اذا اقام المدعي بيمينه على اليسار
 والمدعي عليه على الاعسار فيمينه اليسار اولى لانه عارض في البينة
 للاثبات وابدحس الموسر لان مجلس خراء الظلم فاذا امتنع من اراء
 الحق مع المدعي عليه ظهر ظلمه فيبني ارض بنا بدينه لا يحسب لنفسه
 ما ضيقه لزوجته ولولد لانها تسقط بعض الزمان فان لم تسقط بان
 حكم الحاكم برأوا واصلح الزوجان عليها فلا يحسب ايضا لانها ليست بيد
 من مال ولا لزمته بعقد على ما ذكرنا بل يحسب في الاتفاق عليها اذا
 ابي عن الاتفاق لان النفقة خاصة الوقت في تركه قصدا بهلاكها
 فيحسب له دفع بلاكها تقضي المرأة في غيره هذا وقوله لما قرأت القضاء
 يستغنى من الشراة وشهادتها جارية في غيرها كذلك قضاء واثباته ولا
 يجوز فيها ما فيها من شبهة ابدئية ولا يستحق فاضل اي لا يجب
 ناسيا لان المفوض اليه القضاء لا التعليد ولا يتصرف في غير ما
 فوض اليه كما لو قيل لا يوكل بالاذن الموكل الا اذا فوض الى الاستحسان
 اليه بان قيل له من قبل السلطان ولي من شئت بخلاف المأمور بامانة
 جمعة وهو الخطيب فانه يستخلف في الصلوة للضرورة ولو تراءى في
 الصلوات فلو لم تجز لكانت الجمعة من جملة خطبة منقول يستخلف
 وقد رخصه في باب صلوة الجمعة وخرج على قوله ان اذا فوض اليه

بقوله فتاب عليه القاضى الموقوف اليه نائب عن الاصل يعنى السحابة
 فلا يغير كذا اذا كان تابيا عن الاصل لا يغيره القاضى الا اذا ائتمن اليه
 بان قيل به من قبل السحابة استبدل من شئت في يجوز له العزل
 ولا يجوز له ان نائب القاضى يخرج من القاضى عن القضاء بهذا
 على ما قبله ونائب غيره اى غير الموقوف اليه ان يقضى عنده او اجازة
 اى لم يقض عنده لكنه سمح ان يقضى في غيرته واجازة سمح قضاءه
 لان المقصود حضور راي الاول وقد وجد بعضى حكم قاضى اى معنى
 ان رفع اليه حكم قاضى قضاءه اذا كان مجتهدا فيه الا كما خالف كتاب
 او السنة المشهورة او الاجماع او لا يحرره لاحد الاجتهاد ومن على الاثر
 وقد تأيد الاول باتصال القضاء به فلا يقضى باسوة غيره فلو
 قاضى بشا بدو يعنى المدعى او يثبت حتى لو اولى بخلافه في
 مطلقه الثلث او يجوز بيع موقوف المشقة فلا يجوز بيع
 ورسم بدو يعنى لا ينفذ اما الاول فلهذا لفظ الكتاب لانه تعالى
 قال ولا تشهدوا بشا بدو من رجاله فان لم يكونا رجلين فويل
 وامر بالان هذا انما يذكر ليقصر الحكم عليه ولا يقال ذلك اذنى الى تركها
 ولا عزيد على الادنى واما الثانى فلانه حتى لو كان المشهور بدو حديث
 السبعة واما الثالث فلانه خالف لما افترض عليه في العذر الاول
 فكان قضاءه بخلاف الاجماع واما الرابع فلان خلاف فيه منقول
 عن ابن عباس رضى الله عنهما فقد اكره عليه الصلابة فلما يعنى خطأ كذا
 في الحكم في وقد فرغ على قوله معنى حكم قاضى آخر بقوله فان ائتمن غيره
 هذا انما هو قوله الا ان يقضى قضاءه من حيث قدف ونائب او قضاء
 الا على او قضاء لمرأة قوله بخلافه او قد استوفى بقوله قضاء او قضاء
 قاضى لامرأة قاضى بشراة المدة والنائب وشهادة الا على و
 قاضى لامرأة بشراة زوجه او قاضى بخلافه او قد بشراة زوجه اى شهادة
 امرأة نفذ لان كلامها مجتهد فيه ولم يخالف ما ذكر حتى لو اطلعه فلان
 نفذ ثالث لان الاجتهاد الاول والثانى والاولى تأيد باتصال القضاء
 به فلم يقض باجتهاد لم يتأيد لانه دون القضاء حتى الشرع يجب
 حيانته ومن جسيامة ان يلزم ولا يعترض عليه واما قضاء عده
 حتى مطلقا اى سواء كان على مسلم او كافر وقضاء كافرا على مسلم فلا

ينفذ ابدا لا تنفذ ابدا بنية الشهادة فيهم عليه يوم الموت لا يدخل تحت
 القضاء بخلاف يوم القتل يعنى اذا ادعى رجل ان اباه مات في يوم
 كذا وقضى به فادعت المرأة ان ائتمنت تزوجها بعد ذلك اليوم سمح
 ويقضى بالتمكاح ولو ادعى قتلها فيه وقضى به لم يسمع دعواها بالتمكاح بعد
 كذا اذا ادعى ان فلانا مات وترك هذا ميراثا لاني وماتت وركبت في
 ميراثه وقضى له بالبيتة فقال ان ادعى عليه ان ائتمنت لاني تدعى الارث
 عن اباه مات قبل فلان الذي تدعى ان مات او لا واقام البيتة لم يسمع
 المدعى وسره ان القضاء بالبيتة عبارة عن دفع النزاع والموت
 من حيث انه موت ليس محلا للنزاع ليرفع بانثائه بخلاف القتل
 فانه من حيث هو محل للنزاع كالا ينفذ القضاء بحل او حرمه
 بشراة زوجه ينفذ ظاهره وباطنه او اجماعا بسبب معين يعنى
 المعتود كالبيع والشراء والاجازة والتمكاح والفسوخ كالا فانه
 والفرقة بطلاق وكونه فانه ينفذ فيها عند اى حليفة ظاهره وباطنه
 وعند الباتين ينفذ ظاهره وباطنه بخلاف الاملاك المرسلة وهي
 التي لم يذكر فيها سبب معين فانما اجمعت ان ينفذ فيها ظاهره وباطنه
 لان الملك لا يقدل من سبب وليس بعض الاسباب اولى من البعض
 لانه اجازة فلا ينفذ اثباته بسبب سابق على القضاء بطريق القضاء
 وفي التمكاح والشراء يقدم التمكاح والشراء صحيحا للقضاء وفي البتة
 والصدقة واثبات عن اى حليفة والمراد بالنفذ ظاهره وباطنه
 القاضى المرأة نفسها الى الرجل ويقول سلم نفسك اليه فانه زوجه
 وبالنفاذ باطلان ان يحل له وطنها ويحل لها التمكن فيما سيرا وبين
 الله تعالى لهم ان شهادة الزور حجة ظاهره وباطنه فينفذ القضاء
 كذلك لان القضاء ينفذ بعذر رخصة وله ما روى ان رجلا ادعى على
 امرأة تمكاحا بين يدي على رضى الله عنه واقام شاهدين وقضى بالتمكاح
 بينهما فقالت ان لم يكن بديا امير المؤمنين فزوجني منه فقال على
 ما هذا من زواجك ولو لم ينفذ العقد بينهما بقضائه لما منع من
 تجديد التمكاح عند طلبها ورغبة الزوج فيها وقد كان في ذلك حجة
 من الزنا وكان الشهود زورا بدليل القسمة القضاء في مجتهده فيه
 اياه في قوله بخلاف رايه متفق بالقضاء المراد بخلاف الراى خلاف

اصل المذهب كما ينبغي اذا حكم على مذهب ابي حنيفة او غيره او على مذهب
 ابي حنيفة او غيره باذنب اليه ابو يوسف او غيره او نحوهما من جنابه
 الامام فليس حكما بخلاف رايه لو كان قضاؤه ناسيا من جهة نفسه
 عند ابي حنيفة ولو عايدا فعليه روايتان وجه التفاداة ليس خطأ
 بعينين وعندهما لا ينفذ في الوجهين لانه قضى بايه خطأ عند قبل
 عليه الفتوى قاله في البداية وقيل الفتوى على التفاداة فيها في الفتاوى
 الصوري اذا قضى في محل الاجتهاد وهو لا يرى ذلك بل يرى خلافه
 ينفذ عند ابي حنيفة وعليه الفتوى كذا في المحلى لا يقتضى على غائب
 ولانه اتولى عليه السلام يعني رضي الله عنه لا يقتضى لانه لم يرض
 حتى تسع الاخر ولان القضاء منقطع الشريعة ولا مانع من العمل
 بالانكار فكلما جاز القضاء لا يجوز ان عليه حصة كوكيله ومعه او غيره
 كوصي الغائب او حكما بان يكون ما يدعي على الغائب سببا لا يدعي على
 الحاضر فينصب الحاضر حكما عن الغائب ويصير القضاء على الغائب
 على الغائب كما اذا برهن على ان يدعي اشتري المدعي من فلان الغائب
 فحكم على الحاضر كان حكما على الغائب يعني ادعى غيبا في يد غيره انما
 من فلان الغائب واقام البينة على ذنب اليه وقضى به ثم حضر الغائب
 وانكر ذلك لا يلتفت الى انكاره ولا يحتاج الى اعادة البينة لانه
 صار مقضيا عليه فان المدعي لا يتوصل الى اثبات حقه على الحاضر
 الا باثباته على الغائب ولو كان ما يدعي على الغائب شرطا لما ينفذ
 على الحاضر لا اي لا يكون الحكم على الحاضر حكما على الغائب اذا كان فيه
 ابطال حق الغائب كمن قال لامرأة ان طلق فلان امرأتك فان
 طلق فاقامت زوجة لها فان طلقا طلق امرأتك ووقع الطلاق
 على لا تقبل بنية بل الاصح لان فيه ضررا على الغائب لا يبطال حكمه
 بخلاف ما لو لم يضمن ضررا كما لو طلق فلان فادخل فلان الدار
 فانه تقبل لعدم تضمنه ابطال حق الغائب وهذا زيادة تفصيل
 ذكرت في الحاشية من اراد ما فليست فيه اراها او اقص عليه اي على
 الغائب متعلق بقوله لا تقتضى على غائب تقبل بنية وقيل لا قال
 في العمادية الحكم على الغائب بنية عند الشافعي وينفذ عندنا في احاديث
 الروايات التركة اذا استقرت بالدين فولاية البيع للغائب لا الورثة

او لا ملك للورثة فيما فلا يكون لهم ولاية البيع بقرض اي الغاصب
 مالى الوقت والغائب واليتم ويكتب اي الصك كذا كحق لا الالبس
 الوصى اي لا يقرض الاب مال ابنه والوصى مال اليتم والفرق ان في
 الاقراض مصلحتهم لبقاء الاموال محفوظة بضمه او الغاصب يغير
 على التحصيل بخلاف الاب والوصى قضى بالجور مطلقا او اقر به فالعزم
 عليه في ماله ولو قضى بالجور خطأ فعلى المقتضى كذا في النصارى فانه و
 الواتعات للصدقة الشريعة حكما اي جعل لخصمان بينهما من صلح
 فاضا اي لم يتصرف بما يتنا في القضاء فحكم بينهما بيمينه او اقرار
 معنى الحكم باليمين رفع نزاع بينهما بها ومعنى الحكم بالاقرار الالتزام
 على المقر بموجبه ذكره في النهاية او تناول في غير هذا او قوله او دية
 على العاقلة ورضيا بحكمه صح الاصل ان حكم الحكم بمنزلة العمل في
 يجوز استحفاة بالصلح يجوز التحكيم فيه وبالا خلا واستيفاء كخذ
 والقود والدية لا يجوز بالصلح فلا يجوز التحكيم فيها ولا يقتضى به اي
 بجملة في غير ما ذكره للملاحة من الموام فيه كذا اي صح اخباره باقرار
 احد الخصمين وبما التمس شاهد حال ولا يثبت اي بقاء حكمه بها ولا اي لا
 يقع اخباره بحكمه لا نقضه ولا يثبت كالتقاضي المعروف اذا قال قضيت
 عليك بكذا وكل من منها الرجوع قبل حكمه لانه حكم من جهة ما يستوفى
 حكمه على رضاها فان قيل الحكم ثبت باتفاقا فينبغي ان لا يصح
 الاخراج باتفاقا قلنا شرط وجود الشيء لا يجب ان يكون جميع
 اجزائه شرطا لبقاء ذلك الشيء كفا في البناء لا بعده اي لا يصح
 الرجوع بعد حكمه لانه صدر عن ولاية عليهما كالتقاضي فاقضى
 ثم عزل لا يخل قضاؤه لا يصح حكمه لا بوير ودله وزوجه حكم
 التقاضي المولى اذا لا يقبل شرطا لانه لا تتمه فاولى ان لا يصح قضاؤه
 نعم بخلاف حكمهما اي المولى والمحكم عليهما حيث يجوز لعدم التهمة
 فيه وان حكما رجعا فلا بد من اجتماعهما حتى لو حكم احدهما بدو
 الاخر لم يجر لانه امر يحتاج فيه الى الراي والرضا برأي المشتري فيما
 يحتاج فيه الى الراي لا يكون رضا برأي الواحد كافي في البيع والخلع
 نحوهما رفع حكمه الى المولى ان وافق مذهبهما او لا فان اختلف
 في نقضه ثم في احكامه والا اي ان خالف ابطله فرق بين ما

حكما

وبين ما اذا رفع الى القاضي قضية قاض آخر فانه لا يردده و
 ان خالف رايه اذا كان ذلك في فصل مجتهد فيه ووجهه ان الحكم
 له ولاية على المحكمين دون غيرهما والقاضي الذي رفع اليه حكمه
 غيرهما فلما يكون حجة عليه اكان كالمصلح فله ان يردده اذا خالف رايه
 واما القاضي فله ولاية على كل الناس فكان قضاءه حجة في حق الكل
 فلما يكون لهذا القاضي ان يردده او اصابه القضاء محله بان يكون
 فصلا مجتهدا فيه فانه اذا غاب المدعي عليه بعد ما سمع القاضي البينة
 عليه او غاب الوكيل بالخصومة بعد قبول البينة قبل التعديل او
 مات الوكيل ثم عدلت تلك البينة قبل لا يقضى وقبل يقضى و
 قال ثمس الائمة وهذا ارفع الناس ولو اقر المدعي عليه ثم غاب يقضى
 عليه بقراره في قوله وان غاب الوكيل او مات بعد ما ارفعت عليه
 البينة ثم حضر الموكل يقضى عليه بتلك البينة وكذا لو غاب الموكل
 ثم حضر الوكيل فانه يقضى عليه بتلك البينة وكذا لو غاب المدعي عليه
 بعد ما اقيمت عليه البينة يقضى بها على الوارث وكذا لو اقيمت البينة
 على احد الورثة ثم غاب يقضى بها على الوارث الا ان وكذا لو اقيمت
 البينة على نائب الخصم ثم بلغ الخصم يقضى بها عليه ولا يخلف بعادة
 البينة كذا في الخلاصة **باب كتاب القاضي** قال في الحاشية باب كتاب
 القاضي الى القاضي ثم قال فان شهدوا على خصم حكم بالشهادة لوجود حجة
 وكتب بحكمه وهو المدعي سجلا وقال في النهاية المراد بالخصم هو الوكيل عن
 الغائب او المستحق الذي جعله وكيلاً لاثبات الحق ولو كان المراد بالخصم
 هو المدعي عليه لما احتج الى كتاب قاض لان حكم القاضي قد تم على الاول
 اقول لا يخفى ما فيه من الشك والاحسن ان يقال ان قوله فان
 شهدوا على خصم ليس بمقتضى وبالذات في هذا الباب بل يقتضى بقوله
 وان شهدوا غير خصم لم يحكم ونظائره كثيرة وترك بها الى القاضي
 لان هذا الباب غير مختص به بل بين فيه السجل والمخبر والعسكري و
 الوثيقة شهدوا على خصم حاضره حكم اي القاضي بها اي بشهادتها و
 كتب به اي بحكمه وهو السجل في المحرمات كتاب حكم وقد سجل عليه
 القاضي به فاحتج به كتاب قاض ذكر فيه حكم سواء كان عند
 القاضي قاض آخر او لا ان الثاني ظاهر والاول يكون في صورة الاختصاص

ما اذا رفع الى القاضي قضية قاض آخر فانه لا يردده و
 ان خالف رايه اذا كان ذلك في فصل مجتهد فيه ووجهه ان الحكم
 له ولاية على المحكمين دون غيرهما والقاضي الذي رفع اليه حكمه
 غيرهما فلما يكون حجة عليه اكان كالمصلح فله ان يردده اذا خالف رايه

فان المدعي عليه اذا كان محكوما عليه واراد الرجوع على بايعه وهو
 في يد اخرى وطلب من القاضي ان يكتب حكمه الى قاضي تلك البلدة
 ليحصل حقه كاتبة القاضي ويكون ايضا سجلا لتضمنه الحكم او شهدا
 على خصم غائب لم يحكم بتلك الشهادة فانه ان القضاء على الغائب
 لا يثبت وكتب بها اي تلك الشهادة الى قاضي يكون خصم في ولايته
 ليحكم المكتوب اليه وهو السجل ليحكم متى به لان المقصود من حكم
 المكتوب اليه وكتب القاضي الى القاضي وهو السجل الشهادة حقيقة لان
 مضمونه ذلك لا يقبل فيما لا يسقط بشبهة احتر من حجة والقود
 لما سباني كالدين فانه يعرف بالتقدير والوصف ولا يحتاج فيه الى
 الاشارة والتفصيل فانه يعرف بالتقدير ولا يحتاج فيه الى الاشارة
 والاحتجاج بان ادعى رجل نكاحا على امرأة او بالعكس ارا كتاب
 القاضي بذلك الى قاض آخر والطلاق بان ادعت طلاقا على زوجها
 والعتاق والامانة والنسب من حق والميت والمقصود من الامانة
 والمضاربة المحجوزتين والشفعة والوكالة والوفاء والعقل اذا كان
 موجه المال كما سباني انه لا تقبل في القود والبرائة فان ذلك
 بمنزلة الدين وكما لا تقبل في المختار انما قال في المختار ما قيل انه لا يقبل
 في الاعيان المسفولة كالشباب والعبيد والامان ونحوها الحاجة الى
 الاشارة فيما ينقل عند الدعوى والشهادة وقال في المحيط رجع ابو
 يوسف عن القول الاول وقال انه تقبل في العبد الامانة لان الاياق
 يغلب في العبيد ومن الامانة عند انه تقبل فيها بشراطة وعن حجة
 انه تقبل في جميع ما ينقل وعليه المسألة ومن قال القاضي الكسبي
 وعليه الشئ كذا في الثاني لا في حده قود اي لا تقبل فيها لان فيه
 شبهة البدلية عن الشهادة ولان مبنيها على الاستفاضة في قبوله
 مسعى في اثباتها وذكر عطف على قوله وكتب بها اسم اي اسم القاضي
 الغائب ونسبه واسم المكتوب اليه ونسبه واسماء الشهود واسماء
 وان كل واحد منهم شهد اذعت الدعوى الصادقة عن فلان بن فلان
 ولا يصح الاقتصار على قوله غيب الدعوى ولا يكفي ان يكتب غيب له
 ذلك وكتب الاستدعاء حتى اذا شهد شاهد قبل الاستدعاء ولا تقبل
 شهادة صحفته متفقة اللفظ والمعنى وقد روي في كتاب الشهادة بيان

المواد بالالتحاق لفظا ومعنى وقراءة أى القاضى الكتاب على من استند به
 ليس عرفهم ما فيه أو يعلمهم به ان لم يقرأ عليهم أو لا شهادة بلا على وكتب
 اسمائهم وانسابهم أى أسماء شهود الطريق وانسابهم فيه أى فى الكتاب
 فكمى فأتى كونه كتاب القاضى لا يشهد بخلافه انهم يدون الكتاب كذا فى
 خلاصة وكتب تاريخ الكتاب ولولم يكتب فيه التاريخ لا يتبدل وان كتب
 بخطه بل هو كان قاضيا فى ذلك الوقت ام لا ولا يكتفى بالشهادة اذا
 لم يكن مكنيا وحده عندهم وسلكه اليه شفا بوقتهم التغير وهذا عند
 ابي حنيفة ووجهه اذ عندهما علم الشهود باقى الكتاب شرط جواز القضاء
 به و ابو يوسف لم يشترط ذكر اسم المكتوب اليه ونسبه بل يجوز ان
 يكتب ابتداء الى كل من يصل اليه كتابى من هذه القضاة ولا القراءة
 عليهم وختمه فسهل حين ابتلى بالقضاة وليس خبر كالمعينة وعليه
 المتأخرون توسعة على الناس فالى اصل ان سجل القاضى الى القاضى
 لا يكون الا بعد حكم وكتاب القاضى الى القاضى الذى هو فعل الشهادة
 لا يكون الا قبل الحكم ويشترط ان يكون الكتاب من معلوم الى معلوم
 فى معلوم الى المدعى معلوم الى المدعى على معلوم الى المدعى عليه و
 القياس ان يجرى جواز العمل بكتاب القاضى لان كتابه لا يكون اقوى من
 خطابه ولو حضر بنفسه مجلس القاضى المكتوب اليه وعبر بلسانه فالى
 الكتاب لم يعمل به لانه صار واحدا من الرعايا فكذا اذا كتب اليه
 كذا جواز فيما ثبت بالسيارات لحاجة الناس اذ قد يكون الشاهد
 ظاهرا على حقه فى بلدة وحضر فى بلدة اخرى فيستعذر بجمع بينهما ولا يمكن
 من ان يشهد على شهادتهم اذ اكثر الناس يجهلون عن اداء الشهادة على
 الشهادة على وجهها فيحتاج الى نقل الشهادة بالكتاب الى مجلس ذلك
 القاضى لا نقل الى لا نقل الشهادة الا من قاضى حول من قبل سلطان
 اخر اذ عن المحكم بملك جمعة أى يقدر على اقامته جمعة فلا نقل من
 قاضى رستاق ولا يجوز كون شهود الطريق كفارا ولو كان المدعى عليه
 كافرا لان شهادتهم منزلة للحكم على القاضى فيكون حجة عليه ولا جورة
 بالحكم اذ على غائب ما لا واراد بعك وكيل تصيد استخفاف المدعى
 القاضى بانك ما قبضته كذا او بعضا وما ابرأت ذمته وما تعلم ان
 رسولا او وكلا لك قبض منه لان ذلك الغائب يحتمل ان يدعى بعد

وصلا الى القاضى

وصول الكتاب اليه انه ادى ذلك الحال اليه ولا يكون له بينة فحينئذ
 يتوجه اليهم على المدعى فاذا حلف قيل يتدفع ذلك ويقضى له فان
 انقطع الشهود أى شهود الطريق ولم يصلوا الى المكتوب اليه ووجهه
 فى ولاية قاضى اخر استند على شهادته رجلين آخرين كافى الشهادة على
 الشهادة وكتبها على طريقتهما أى الشهادة على الشهادة بدلهما أى
 بدل الشاهد من الاصلين فانها أى ما كتب بدلهما الى من انتمى اليه
 الاصل أى اصل المكتوب ان كان الخصم فى بلدة او الى قاضى آخر ان لم
 يكن فيه ثم الى اخو المدعى الى ان يصل اليه من يكون الخصم تحت ولايته
 فافرح عن بيان الاحكام المتعلقة بجانب القاضى الكتابى شراعى
 الاحكام المتعلقة بجانب المكتوب اليه فعلى ان اتم اى من كان الخصم
 فى ولايته سواء كان ابناء او ابناء لا يقبل اى نقل الشهادة الى خصم
 الخصم لانه بمنزلة اداء الشهادة على الشهادة اذ انما كتب بفعل القاضى
 الشهود او يكتب به الى المكتوب اليه كما ان شاهد الفرج بفعل شهادة الاصل
 بعبارته وكالا ليعلم الشهادة على الشهادة الا بحضرة الخصم فكذا لا يفتح
 الكتاب الا بحضرة الخصم بخلاف سائر القاضى الكتاب لانه لا نقل الى
 وهذا الحكم قيل ولم يشترط ايضا ابو يوسف قال فى شرحه لا يفتح
 قال ابو يوسف يقبله من غير حضور الخصم لان الكتاب يفتق بالمكتوب
 اليه فانه له ان يقبله والحكم بعد ذلك يفتح ما عليه من الكتاب فاعتبر
 حضور الخصم عند حكمه كذا فى غاية البيان ولا يقبل ايضا الا بشهادة
 رجلين او رجل واحد اثنان فان الكتاب قد يرد اذا اخطأ كاتبه فخذ
 الخاتم يشبه الخاتم فلا يشهد الا بحضرة قامة وايضا كتاب القاضى منهم
 اذ يجب على المكتوب اليه ان ينظر فيه ويعمل به ولا الزام له بینه
 فاذا شهد عنده أى شهود الطريق عند القاضى المكتوب اليه ان كتب
 القاضى فلان بن فلان وعذروا فتنى قال فى الحاشية انه انما يفتح
 الكتاب بعد ثبوت العدالة فربما يحتاج الى زيادة الشهود واداء الشهادة
 انما يمكن بعد قيام الخصم وقراءة على الخصم والزمه ما فيه ان يعنى كاتبه
 قاضيا فيبطل أى كتاب القاضى ان ازال عن القضاء بموت او عزل
 او زوال اهلية القضاء عنه قيل وصولة أى الكتاب اليه لاقى الاصل
 ان خبر الواحد لا يقبل وانما قبلوه باعتبار الولاية الشرعية واذا لم

يسبق علماء الامر الى الاصل ولهذا لو اتفق فاضا في عمل احد هما او
 في مصر ليس من علماء فقال احد هما للآخر قد ثبت عندى كذا فاعمل
 به لم يفتل لا انتفاء والولاية كذا زوال المكتوب اليه عن القضاء
 جاز كرم من الاسباب فانه ايضا سبب بطلان كتاب القاضى للحا
 الا اذا كتب بعد اسم اى اسم المكتوب اليه والى كل من يقبل امره قضاء
 المسكين فانه لما عرف الاول تحت كتابة القاضى اليه فيجعل غيره
 تبعاله وكم من شئ يثبت تبعه ولا يثبت مقتضا وان كتبه اى قوله
 الى كل من يقبل اليه من قضاء المسكين ابتداء اى بلا تسمية القاضى
 المكتوب اليه جوزه ابو يوسف فانه وفتح بعد ابتداء بالقضاء فان
 قال لخصم بعد وصول الكتاب لست الذى كتب فيه فعلى المدعى ثباته
 باقائه اليقينة على انه هو او ظهر عند هذا القاضى فى القاضى الذى كتب
 او فى الشهود الذى شهدوا عليه بالحق عند القاضى الذى كتب الكتاب
 وقال لهذا القاضى انى اتيك بما اخرج به هذا عندك او قال له سل
 عن ذلك فانك تجده على ما قلت ذلك وقال فيه ما يسقط به عندكم
 بان قال ان الشهود الذين شهدوا عند القاضى ان كتاب عليه بالحق
 عبيد وادون في قذف او من اهل الزمة سمع القاضى هذا المحسن
 فان اقام على ذلك شاهدين لم يقبل القاضى ذلك الكتاب لان هذه الالاء
 ليست بجمع مجرد فلا يستغنى بقول الشهاده عليه ما وبه تبين ان ما ذكره
 فى شرح الجامع الصغير فى كتاب القضاء انه قيل ان اخصاف ذكر ان الشهاده
 على الجمع المفرد مقبولة غير صحيح لان هذه الاشياء ليست بجمع مفرد
 هذا اذا اقام شاهدين وان اقام شاهدا واحدا ذكر فى الكتاب ان هذه
 شهادته يعنى انه تكثرت الغلبة بشهادة الواحد فيضع الشهادة في القضاء
 والقضاء مع الشبهة لا يجوز فيستحق فان وجد الامر على ما قاله هذا
 الواحد فلا يقضى بالكتاب كذا فى شرح ادب القاضى للأخصاف وان
 مات اى اخصم نفيه اى القاضى الكتاب على وارثه او وصيه لقيام
 مقامه جاز على شهادة شاهد واحد يعنى اذا كان له رجل على آخر
 فى بلدة اخرى دعوى وله شاهد واحد فى بلدة واخرى فى بلدة
 المدعى عليه واراد ان يفتل شهادة من فى بلدة ويدعى على ذلك
 الشخص فيتمسك بكتاب الشهادة وبشاهد هناك جاز وحاز

كتب فوكيل غائب يعنى اذا كان له رجل على آخر فى بلدة اخرى دعوى
 واراد ان يوكل رجلا فى تلك البلدة ليخبره من جانب مع ذلك الرجل
 جاز ايضا واختص فى حكم اى القاضى بعلمه قالوا ان تحتنا اعتر
 علم القاضى حتى قال اذا علم القاضى ان زيدا غيب شيئا من المدعى
 ياخذ من زيدا ويدفعه الى المدعى وهذا جواب رواية الاصول
 روى ابن ساعدة عن ابن القاضى لا يقضى بعلمه وان استغنى العلم
 فى حالة القضاء حتى يهدد معه شاهد واحد قال لعل القاضى يكون
 غالطا فيما يقول فيشترط مع علمه شاهد آخر حتى يكون علمه مع زيادة
 ثم يدعى مدعى شاهدين كذا فى العادة ثم لما فرغ عن ذكر السجل
 وبيان نقل الشهادة شرع فى بيان المحضر وما اعتبر فيه فى السجل
 من تمام البيهقيين وبيان الصك والحجة والوثيقة فقال المحضر
 ما كتب فيه حضور المتحاضرين عند القاضى وما جرى بينهما من الاقرار
 من المدعى عليه او الالباء منه ولحكم بعدا خارج بالبيعة من المدعى
 او النكول عن البيهقيين من المدعى عليه على وجه يرفع الاستدعاء وكذا
 السجل قال فى المحبط البرهان ان الاشارة فى الدعوى والمخاض
 ونقطة الشهادة من اتم ما يحتاج اليه وانما كانت اتم قطعا لان
 لان المدعى بدعواه يستحق المدعى به على المدعى عليه والشهود اذ هم
 يثبتون استحقاقه ولا يثبت الاستحقاق مع الاحتمال كذا فى السجلات
 لا بد من الاشارة حتى قالوا اذا كتب فى محضر الدعوى حضر فلان فى مجلس
 الحكم وحضر مع نفسه فلان فادعى هذا الذى حضر عليه لا يفتل بصفة
 المحضر وينبغي ان يكتب فادعى هذا الذى حضر على هذا الذى حضره
 اذ بدونه يؤمم انه احضر هذا وادعى على غيره وكذلك عند ذكر المدعى
 والمدعى عليه فى أثناء المحضر لا بد من ذكر هذا يكتب المدعى هذا و
 المدعى عليه هذا لان بعض المتأخرين كانوا لا يفتنون بالصفة بدونه
 وكذلك قالوا فى السجلات اذا كتب وقضيت لمحضر هذا على احمد
 هذا لا بد ان يكتب وقضيت لمحضر هذا المدعى على احمد هذا المدعى
 عليه وكذلك قالوا اذا كتب فى المحضر عند ذكر شهادة الشهود و
 اشاروا الى المتداعيين لا يفتل بصفة لان الاشارة المعينة
 هى الاشارة عند الحاجة اليها فى موضعها واعلم ان اشاروا الى المدعى

عليه عند الحاجة الى الاشارة الى المتعني واما روي المدعي عند
 الحاجة الى الاشارة الى المدعي عليه ويكون ذلك اشارة الى
 المتعني عيين ولا يكون معتبرة فلا بد من بيان ذلك بالوجه
 بطحا للوهم والصك ما كتب فيه البيع والرهن والاقرار و
 نحو ما في المقرب الصك كتاب الاقرار بالمال وغيره مع
 الوجه والوثيقة يتناولان الثلثة يعني السجل والمجلس والصك
 لان في كل منها معنى للجهة والوثيقة **مسألة** في المشتك
 بعض متفرق لا يتعدو فصل فدا في الفصل لا ينقب
 لقوة بلا رضا ذي العلوي يعني اذا كان علو رجل وسفل لآفة فليس
 لصاحب السفل ان يتدخيه وتعدو لان ينقب كوة بلا رضا ذي العلو
 عند ان خست سوا كان بغير لذي العلو او لا فالا يوضع فيه ما لا
 يعثر بالعلو وعلى هذا اختلاف اذا اراد صاحب العلو ان يثني في العلو
 بناء او يضعه في علو او يجره كنفيا زاوية مستطيلة مستطبة
 عزيا زاوية غير نافذة لا يفتح اهل الاولى من حائط دارهم بابا في
 الثانية لان فتح المرور وليس لهم حق المرور في الزاوية السفلى بل
 هو محقق باجلها لا تزيها بجميع اجزاها ملك لاربا راحة لو بيع فيها دار
 لا يكون لاهل الاولى حق الشفعة فاذا اراد واحد ان يفتح بابا فقد اراد
 ان يتخذ طريقا في ملك الغير ويحدث نفسه حق الشفعة فيها فمنع من
 ذلك بخلاف النافذة لان حق المرور فيها للعامة بخلاف زاوية سديرة
 لرفق طرفا حاجتها كجوز ان يفتح بابا في حائط في اتي جانب بناء لاني هذه
 سكة واحدة وهي بمنزلة سكة مشتركة في دار وكل واحد منهم حق المرور
 في كل بابا ولهذا لو بيعت دار فيها كانت الشفعة لكل على السواء ففتح الباب
 لا يحدث لنفسه حقا فلا يمنع اذ في هبة في وقت سفل بيته فغيره
 على الشرع بعد وقت الهبة قبل وقته لا يمنع اذ في دار في يد رجل انه
 ويبيعها له وسكرها اليه في وقت كذا فسال القاضي البيضا فقال انه يتخذ
 في الهبة فاشترى بها منه وادعى وقتا بعد وقت الهبة ويرى عليه
 يقبل ولو ادعى وقتا قبل وقت الهبة فغيره عليه لا يقبل والفرق ان
 المتوفيق في الوجه الاول يمكن فلا يتحقق الشك فحق الجواز ان يقول
 وبيع لي منذ شئت ثم جددني الهبة فاشترى بها منه منذ اسبوع وفي الوجه

الثاني لا يكون متوفيقا فيحقق الشك فحق قال رجل لاني اشتريت مني
 هذه الجارية فانك تبيعها لاني اشتريتها للمعاين ان جاز من قال اشتريت منها
 وكان المتعني من لا يجوز الاقرار بملك الغير ان ترك ان البائع الخصومة لان
 المشتري في جده كان متعنا من جهة اذ العتق ثبت به فاذا ترك البائع
 الخصومة ثم اذبح باقترا ان العتق به وهذا مسكن لجارية وتعدا اقر
 ببعض حشرة دارهم ثم ادعى انما يوف او بغيره صدق مع بيته وفي
 المستوفى لا اي لا يصدق لان اسم الله بهم يقع على الجياد والزيوف و
 البهائم دون المستوفى ولهذا يجوز التجوز في الصوف والسلم بالزوف
 والغير جهة لا بالمستوفى والقبض لا يقتضى بالبيد فلا تباقتش كمين
 ودعوى الزيادة او البهيمية وبين الاقرار بقبض الله ما يتم فيقبل كمن اقر
 بقبض الجياد او حقت او النمن او بالاسبقا اما الاقرار بالثلثة الاول
 فخطا به واما الاقرار بالاسبقا فلا تباقتش عن القبض بوجه التمام
 فكل من جارية عن قبض حقة الزيف ما يرد به بيت المال والبهيمية ما
 يرد به النجار والمستوفى ما غلب عليه الغش قال رجل لا تترك علي
 الف فرقة انا قال ليس لي عليك شيء ثم صدقة اي قال في قبضه على الجي
 عليك الف لغا تصديقه لما حقه اي لا يكون على المقر شيء لان المقر له
 اذا قال لا شيء لي عليك فقد رد اقراره والمقر له بغيره بركة الاقرار
 فملكه ابطاله بنفسه فاذا بطل بركة التحق بالعدم فاذا ادعى بعده
 خلافة من جهة او تصديق نفسه ادعى حصة اباية فقال المدعي عليه
 او فبشرها تجاه يهودا يهودون انه دفع اليه خمسة ومانه لكان لا
 تدري انهما هذا الدين او غيره جاز منها درهم وربع المدعي عليه
 كذا في العاوية اقام البيضة على شرا واراد الورع بعيب ردت بيته
 بالبيع على برائة من كل عيب بعد النكاح بوجه يعني اذا ادعى على رجل
 انه اشترى منه هذه الحاجة وانكر المدعي عليه البيع فغيره من الشك في عليه
 ثم وجد بها عيبا فادعى اذ ادعى فغيره من البائع انه برأ اليه من كل
 عيب لم يقبل للشك فحق بين الكلامين اذ شرط ارادة من العيب
 تصديق في العقد بتغييره عن اقتضاء صفة السلامة الى غير ما و
 تغيير العقد من وصف الى وصف بلا عقد محال واذا بطل المتوفيق
 فله ان يشك فحق ومن الى يوسعة تقبل اعتبارا بفصل الدين

ولما اتى الدين قد بغي وان كان باطلا كانه لا كذا لك هذا بطل
صحت كسب ان شاء الله في احواله اي اذا كتب رجل توارثه بدينه في صحت
ثم كتب في احواله ومن قام بهذا الذكر كسب فهو ولي ما فيه يعني في اخرج
هذا الصكت وطلب ما فيه من الحق فله ولا يترك ذلك ان شاء الله تعالى
بطل الذكر عند الامام وعندهما يصرف الاستثناء الى قوله من
قام اليه وقوله استحسن لان الاصل ان يصرف الاستثناء الى ما يليه
لان الذكر للاستثناء ولو صرف الى الحق يكون لا بطلان وله ان الحق
شيء واحد حكم العطف فيصرف الى الحق كما في العبارات المعطوفة كقوله
عبد الله واولاده طاعة لله ورسوله الى بيت الله تعالى ان شاء الله تعالى
ولو ترك فرجة قالوا لا يلحق به ويصير فاصلا سكوت مات وجمع
فما لم يرد عليه سلمت بعد موته وقال ورثة بل يقتل بعد موته لان
ثابت في الحال والحال يدل على قبليها كافي مستند الطائفة اذا اختلفت
الموت والى ما جازى من دين الله وانقطاعه حيث حكم الحال ويسند
بما على الماضي وهذا ظاهر بعينه للدفوع وان لم يعتد بالاستثناء في كل ما
مات فماتت عرسه سلمت قبل موته وقالوا بعده فان القول للورثة
ايضا لانه ياتى على امره وانما اصل في المورث ان يصرف حقه ونصيبه الى
اقرب الاوقات قال هذا ابن مودعي الميت لا وارث له غيره ودفعا اليه
يعني من مات وله في يد رجل مائة درهم وديعة فقال المودع لرجل آخر
هذا ابن مودعي الميت لا وارث له غيره قال ابن مودعي برفع الوديعة
اليه لانه اقران ما في يده حتى المورث بطريق خلافة نصا كما لو اقر الله
حتى المورث وهو حتى بطريق الاصل فان اقربا من آخره لم يند اذا
كثير الاول بل يكون المال كله للماول لان هذه شهادة على الاول بعد
انقطاع يده عن المال فلا يقبل كما لو كان الاول ابنا مودعي فماتت
بين المورثة او الغرامة بشهود لم يقبلوا الا يعلم وارثا او غريبا او لم
يكتفوا اي لم يؤخذ منهم كسب بالانفس عند الامام وقالوا يؤخذ لان
الغاضي نصب انما هو الغنيك والموت قد يمتنع بغيره فلا يكون له بيان كل
المورثة ويجوز ان يكون وارث غائب يجب على الغاضي الاحتياط
بالكفيل سالفه في الاحياء ونفاذها عن الاقارب وله ان يباله
المكسول لا يتطل الكفالة كما في كتابها ادعى دافعي يد رجل كسب

ولا يخفى الغائب وبرز من عليه خذ نصف المذبح وترك باقية مع دي
اليد بما تكفيلة جدد له عوي اولادها او اباها او اجدادها او اباها او اجدادها
منه ويحبها في يومين حتى يقدم الغائب وان لم يجد ترك النصف
الاخر في يده حتى يقدم الاخر لان الجاهد فابن فهو خذ منه والمقر امين
فبترك في يده وله ان اليد الثانية لا تنزع بلا ضرورة ولا ضرورة لان
العقضاء وقع للميت باطل لان الوارث حال هذا ميراث ولا وارث
الا بقبوت الملك للمورث واحتمال كونه حيا للميت ثابت فلا يفسد
يده كما لو كان مقرا وبطلان محووه باعتبار استنباط الامر عليه وتوكل
كذا المنقول في الاصل ان اذا كانت له عوي في المنقول فميت يؤخذ
منه النصف لا يحتاج المنقول الى النصف والشرع حرز يده ابلغ في الحفظ
كيد النصف والما العقد فخصه فانفسه وقيل المنقول على الخلاف ايضا
يعني يترك النصف في يده في اليد وهذا هو الاصل لانه يحتاج الى الحفظ
والترك في يده ابلغ في الحفظ لان المال في يد المصنف اشد حفظا
بالاظهار صامتا ولو وضع في يد عدل كان احتياضا فلو تلف
لم يضمن وانما لا يؤخذ الكفيل لانه انما خصومة والغاضي وضع
لقطعه لانه انما هو وصية بثلث ماله يقع على كل شيء واذا قال
مال او ماله صدقة يقع على مال الزكوة والقاسم بينهما واحد هو
قول زفر لان اسم المال عام فيسار منه الصدقة بكل ماله كافي الوصية
ولما انما يجب العبد معتبرا بجاهه تعالى ثم ما اوجبه الله تعالى من
الصدقة المضافة الى مال مطلق بقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة
انصرف الى المنقول لا الى كل المال فكذا ما اوجبه العهد على العبد
الوصية لانها اخت الميراث لكونها خلافة كالورثة والارث بحري
في جميع الامور ان كان الوصية فان لم يجد غيره ان غير مال الزكوة امسك
منه قوته فاذا امسك صدقة بقدره لانه حاجته مقدمة ثم ان كان
صاحب حرفة امسك قوت يوم وان كان صاحب دور او حوانيت
امسك قوت ثلثه وان كان صاحب ضيعة امسك قوت سنة وان
كان باجرا امسك مقدار ما يصل اليه ماله من الاجراء بلا علم الوصي لا
الوكيل بلا علم الوكيل يعني اذا اوصى رجل الى آخره لم يعلم الوصي
حتى تاج شيئا من التركة فهو وصي وبيعه جاز ولا يبيع بيع الوكيل حتى

يعلم الفرق بين الوصية استخلافا بعد انقطاع ولاية الموصي بالوصية
 على العلم كقوله الوارث والتوكيل اثبات ولاية التصرف في ماله لا
 استخلافا بعد انقطاع ولاية لبقائه ولاية المنوب عنه فلا يصح بلا علم
 من ثبت له الولاية على علم التوكيل ولو من ماسق صح تصرفه لان العلم
 بالوكالة اثباته حتى للتوكيل المستوفى بان شاء وليس فيه التزام بشرط
 شرائط الازام ويشترط ان يكون خبر عدل او مستوفى من العلم السليم
 بحبائه عبده والشفيع بالبيع والبيع بالملك ومسلم به بالبيع
 لان خبر هذه الجملة يشبه التوكيل من حيث ان المتصرف يتصرف في
 ملكه ويشبه التوكيلات له فيه من ضرر يلزم الاخر من حيث منعه من
 التصرف فوجب ان يشترط احداهما نظري الشريعة وهو العدة
 او العدالة توفيرا على الشهادتين حقا باع القاضى او امينه عبدا
 للفرء واخذ المال مضاع واستحق العبد من يد المشتري لم يضمن
 اى القاضى او امينه بمنزلة الامام فانهم يحتاجون الى امثال هذا
 كثيرا فلورجع الحقوق اليهم لتقاعدها عن قاصدها فيحصل مضاع
 الناس ورجع المشتري على الفرء لانه عقد لم يرجع عبده على
 العاقبة فيجب على من يقع العقد له والبيع واقع للفرء فيكون
 العدة عليه كما لو كان العاقبة صبيبا او عبدا متحررا وقد توكلنا
 عن غيرهما بالبيع فان الحقوق ترجع الى الموكل وان باع الوصى
 لهم اى للفرء باع القاضى وقبض عنه مضاع حريده وآخى
 العبد او مات قبل قبضه اى الثمن رجع المشتري على الوصى لان
 الرجوع بالثمن من حقوق العقد وحقوقه يرجع الى العاقبة و
 الوصى نيابة عن الميت لانه وان نفسه القاضى فانما نفسه
 يكون قايما مقام الميت لا يكون قايما مقام القاضى وحقوق
 العقد ترجع اليه لو باشره في حياته فكذا ترجع الى من قام مقامه
 وهو اى الوصى عليهم اى يرجع على الفرء لانه باع لهم فكان عاقلا
 لهم ومن على غيره عكسا وحقه فيه ضمان يرجع على من وقع له
 العمل ولو ظهر بعده للميت بالى يرجع الغريم فيه بدية لانه لم يسل
 اليه وقبل لا يرجع ايضا باعهم للوصى من الثمن لان الضمان وجب
 عليه بفعله لان قبض الوصى قبضه والبيع اذ يرجع لانه قضي ذلك



بر به مضمونا كذا في الكافي القاضى اخذ الثلث للفرء ولم يعلم ان
 حتى تلك كان من مالهم اى الفرء والثلث كان للوصية كذا في الوصية
 ووجه ما ذكرنا من قاض عالم عدل برجم او قطع او ضرب قضى به على
 شخص وسكت فقله وقال محمد اخذ الا يقبل قوله حتى يعاين محجة
 لان قول القاضى يحتمل الخطا والتدراك لا يمكن وكثير من شيئا
 اخذوا به وقالوا اما احسن هذا في زماننا لان القضاة قد فسدوا
 فلا يؤتمنون على نفوس الناس وولائم واموالهم الا انى كتاب القاضى
 الى القاضى فانهم اخذوا منه بظاهر الرواية للضرورة ووجه ظاهر
 الرواية في الاول ان القاضى امين فيما يوقض اليه ونحن يا مودون
 بظاهر اولى الامر وطاعته في تصديقه وقبول قوله وقال الشيخ ابو
 منصور ان كان القاضى عالما عادلا لا يجب قبول قوله لظاهر الامر
 وعدم تامة الخطا والحيانة وصدق عدل جاهر سئل فاجاب
 نقية بان يقول في الزمان انى استفسرت المقر كما هو المصوب
 فيه وحكمت عليه بالرجوع ويقول في حد السرقة انه ثبت عليه
 بالحيانة اخذت بها من حوز لا شبهة فيه وفي القصاص انه قتل
 عبدا بلا شبهة فحينئذ يجب تصديقه وقبول قوله ولم يقبل قول غير
 وهو جابر فاسق وعالم فاسق لانه خطا بالجرم والحيانة باعس
 الا ان يعاين سب الحكم بعينه سيما شرعا في يقبل قوله لا تقدر العقبة
 صدق معقول قال زيدا اخذت منك الف فقلت به لبيك و
 اليه او قال قضيت بقطع يدك في حق واوعى زيدا اخذه وقطعه
 ظلمنا وقرأى زيدا يكوننا في قضائه يعنى اذا قال قاضى معقول لرجل
 اخذت منك الف درهم ورفعت الى زيد قضيت به عليك فقال
 الرجل اخذت ظلمنا فقال لى القاضى بلا عيب وكذا لو قال قضيت
 بقطع يدك في حق وقال فقلت ظلمنا فانما قضى بصدق بغير حال اذا
 كان المأخوذ منه ماله او المقتطوع يده مقرا بكونه حال قضائه
 لانه لا اقر به صارا مقرا بشرادة انظار القاضى لان فعل القاضى
 على سبيل القضاء لا يوجب عليه ضمان فعمل القاضى قوله بلا عيب
 او لو لم يقره باليمين صارا مقرا بفساد القضاء لا يفتقر ولو انكر الكونه فحينئذ
 يؤمنه وقالا فقلت قبل العقوبة اولى القولين فالقول قول القاضى ايضا

في الصحيح لانه اذا عرف انه كان قابضاً صحت اضافة الاخذ الى جانيه
 القضاة والاثبات معهوده وهي منافية للضمان فنصار القاضى بالافاضة
 الى تلك الحالة منكر للضمان فكان القول قوله كما لو قال طلقت او
 اعتقت وانا مجنون وجنونه كان معهودا **كتاب القسمة** لا يخفى
 وجه مناسبتها بين كتاب القضاء وكتاب القسمة بين لغة اسم
 لا قسم كالمعهود لا افتداء وشرعا يميز بين الحقيقة في الشايع بين
 المتقاسمين وركنهما فعمل يحصل به التمييز بين الانصبا كالكيل و
 الوزن والحق والوزن في الكيل والوزن والحد في الوزن
 سبب طلب الشركاء الواحد هو لا شفع بخصته حتى اذا لم يوجد منه
 الطلب لم تصح القسمة وشرطا لعدم هوية المنفعة فانها افرازها لكل
 واحد قبل القسمة من الملك والمنفعة وانما يختص هذا اذا بقي المهرز
 على ما كان قبل الافراز باصله ومناقبه واما اذا تبدل فيكون تبديلا
 لا افرازا وحكما يفتقر نصيب كل على حدة لانه لا اثر المشترك عليها
 ولا توى ملكها اي سوا كانت في المشايك والقبضات ثم معنى
 افراز هو اخذ عين حصة ومعنى مبادلة هي اخذ عوض عنه اي عن عين
 اذا من جزء معين الا وهو شتم على النصيبين فكان ما ياخذة لكل
 منهما نصف ملكه ولم يستفد من صاحبه فكان افرازا والنصف لانه
 كان لصاحبه فصار له عوضا عما في يد صاحبه فكان مبادلة وان
 وصية غلب الاول اي حصة الافراز والقبض في الملكية وفي الملكيات
 والموروثات والعدديات المتقاربة لان ما ياخذة مثل حصة صورة
 ومعنى فاما يمكن ان يجعل عين حصة وان غلب الثاني اي معنى المبادلة
 في غير ما يعني الحيوانات والعروض او جود الشفاعة من العاضد
 فلما يمكن ان يجعل كانه اخذ حصة وخرج على ما ذكر قوله فصار شريكه
 حصته بغيره صاحبه في الاول تكون عين حصة لا الثاني تكون غير
 حصة ومعنى الافراز كجبر عليها في عقد جنس من غير المشايك فقط عليه
 طلب احداهم يعني ان المبادلة لما كانت غالبية في القضاة كالحيوان
 والعروض كان ينبغي ان لا يجبر على القسمة فربما كثر جبر عليها لما في معنى
 الافراز فان احدهم يطلب القسمة يسأل القاضى ان يخصصه بالاشفع
 بنصيبه ويمنع الاخر عن الاشفع بملكه فيجيب على القاضى اجابته وان كانت

هذا ما وجدته في نسخة
 من نسخة من نسخة
 من نسخة من نسخة

اجناسا حصة لا يجبر القاضى على قسمتها لتقدير المبادلة باعتبار نفس
 الشفاعة في القاضد ولو توافقوا جاز لان الشفاعة ليست نصيبا لهم
 يرزق من بيت المال لان الاصح ان القسمة من جنس عمل القضاة لتعام
 قطع الشفاعة بها فاشبه رزق القاضى وحق نصيبه باجر على عدد الرؤس
 اي رؤس المتقاسمين عند الامام لان الشفع لهم على خصوصه وعند هذا
 قدر الانصبا لانه مؤنة الملك فيقدر بقدره وله ان الاجر مقابل التميز
 وانه لا شفاوت وربما يصعب الحساب بالنظر الى التقليل وقد يجلس لهم
 فقدر اعتبار فيحقن الحق باصل التميز ثم ان الاجر هو اجر الملك
 وليس له قدر معين فان باشر القاضى بنفسه القسمة فيخار وانه
 كون القسمة من جنس عمل القضاة لا يجوز له اخذ الاجر وعلى وانه
 عدم كونهما منه جاز ويجب كونه عدلا عما يبايى بالقسمة لانه ان
 كان من جنس عمل القضاة فلا بد من العذر وهي بالعلم ومن
 الاعتناء على قوله وهي بالعدالة ولا يبعد واحد لها الا لم يعين
 حكم بالزيادة على اجر مثله ولا يشترك القسمة لئلا يتواضعوا
 على مفالاة الاجر فيؤثروا الى الاضرار بالنفاس وصحت رضاهما
 لو لايتهم على انفسهم واموالهم الا عند حصر احداهم في لا يجوز بل
 يحتاج الى اموال القاضى ليعتصروا ولا يترحم عنه قسم نقلها او عوارده
 وعقارا او عوارشه او ملكه مطلقا ولو ادعوا ادرته عن زيد لا
 اي لا يقسم حتى يبرهنوا على مؤنه وعدده ورثة لا خلاف في
 الاولين وفي هذا خلاف الاماميين لانهما ان في يد هما وهو دليل
 الملك والافراز اماره الصدق ولا مانع لهم في قسمته سهم كافي
 المنقول الموروث والعقار المشترك والشفقة لا تفيد لانها على
 الملك كانه يترك في صك القسمة انما قسمها بافرازهم ليعتصروا عليهم
 ولا يكون قضاء على شريك آخر لهم وله ان الميت يصير قضا عليه
 بقسمة القاضى وقول الشركاء ليس بحجة عليه فلما لم يرافقه
 البينة ليثبت بها القضاء على الميت فان الشركة قبل القسمة بمقاة
 على ملكه الميت بدليل ثبوت حصة في الرواية فاولاد ملكه وارثه
 حتى ينفق ديونه منها وينفذ وصاياه وبالقسمة ينقطع حق الميت
 عن الشركة حتى لا يثبت حصة فيما يترك بعده من الرواية فكان هذا

قضاء على الميت بقطع حصة فلان من التينة ويصير بعضهم في مدعيه
 والبعض قضيا وان كان مخرولا وان برئنا انه الى العتق معا
 حتى برئنا انه لما يعني ان ادعوا الملك في العتق ولم يذكر وكيف
 استقل اليهم لم يقسمها حتى يتبين التينة انه لما لا احتمال ان يكون
 غيره مما تم قيل هذا قول الى حنفية خاصة وقيل هو قول الكل وهو
 الاصح لان التينة شر بان لم يملك تكميل المنفعة والحق اليه
 تيمنا للحفظ واستغ الاول منها لعدم الملك وكذا الثاني للاسقاط
 عنه لانه محفوظ بنفسه كذا في الكافي برئنا على الموت وعد
 الورثة وهو الى العتق معهم وفيهم صغيرة وغائب قسم وقيل
 فابيض لها ويوصى من الطفل وقيل من الغائب لان في
 هذا النصيب نظر الى الغائب والصغيرة ولان من اقام التينة
 على اصل الميراث في هذه الضوض عند ايضا على اولى لان
 في هذه التينة قضاء على الغائب والصغيرة يقولون وعند
 يقسم بينهم باقرارهم ويغرل حق الغائب والصغيرة ويشهد
 انه قسم بينهم باقرار الكفار بحضور وان الغائب والصغيرة
 على حجة وان برئنا واحد من الورثة او شرنا الى الشر كما
 وغائب احدهم او كان الى العتق مع الورثة الصغيرة والغاية
 او كان معه شيء منه الى من العتق لا الى لا يجوز التينة اما
 الاول وهو عدم جواز التينة اذا برئنا واحد فلان ليس
 معه خصم وهو ان كان قضيا عن نفسه فليس له خصم عن
 الميت وعن الغائب وان كان قاضيا عنهما فليس احد
 يخاصمه عن نفسه ليعتق التينة عليه بخلاف ما لو كان القاض
 من الورثة اثنين حيث يكون التينة قضاء بحضرة المتقاضيين
 واما الثاني وهو عدم جواز التينة اذا شرنا وغائب احدهم
 فلان فرق بين الارث والشراء فان ملك الوارث ملك خلافه
 حتى برئنا بالغيب على بايع المورث وبرئنا عليه بالغيب ويصير
 مخرولا بشرأ المورث حتى لو وطى امه اشتراها مورثه فولدت
 فاستحمت رجوع الوارث على بايع مورثه بنميتها وقبلة الولد لمورث
 من حصة فان شرب احدهم خصما عن الميت مما في يده والاخر عن

نفسه فصار التينة قضاء بحضرة المتقاضيين واما الملك الميت
 باشرأ لخل واحد منهم فملك جديد بسبب باشره في نصيبه ولهذا لا
 يراد بالغيب على بايع بالبعه ولا ينصب قاضيا عن الغائب فلو
 يكون التينة في حق الغائب قاضيا بلا خصم فلا تقبل واما الثالث وهو
 عدم جواز التينة اذا كان المتقاضي مع الورثة الصغيرة والغائب او
 شيء منه فلان هذه التينة قضاء على الغائب او الصغيرة القاضيا
 مما كان في يده عن يده بلا خصم حاضرا عنهما وقسم بطلب احدهم ان
 استغ كل حصته وبطلب في الكثير فقط ان لم يستغ الا في القليلة
 يعني اذا استغ كل من الشر كما ينصيبه قسم بطلب احدهم لان في التينة
 تكميل المنفعة وكانت مما لا زان فيها بطلبها اذا طلب احدهم وان استغ
 احدهم بنصيبه اذا قسم وتضرر الا في القلة نصيبه فان طلب صاحب
 قسم وان طلب صاحب القليل لم يقسم كذا ذكره حنفية وذكره حنفية من عكس
 وذكره اهلهم في حنفية وان انما طلب التينة قسم القاضي قال في حنفية
 وهو اختيار الشيخ المعروف بخواهر زاده وعليه الطوسي وقال في الحنفية
 ما ذكره حنفية في حنفية وفي الذخيرة وعليه الفتوى لا الى لا يقسم ان تضرر كل
 للقلة الا بطلبهم لان جبر على التينة لتكميل المنفعة وفي ذلك فتوى
 فيعود على موضوعه بالانقضاء ويجوز بالترجيح لان الحق لهم ولا يبين
 بالكلية اقل يعني لا يقسم حنفية باو قال بعضهم في بعض بان اعطى
 المتقاضيين بغيره والاخر شاكين مثلا جاعلا بعضه في مقابلة ذلك
 او لا اختلاف بين حنفية فلا يقع التينة بغير معاوضة
 فيجوز التينة في ذون الجبر لان ولاية الاجبار للقاضي ثبتت بعض التينة
 لا المعاصرة ولا الرقيق يعني اذا كان الرقيق وهو العبيد والامان
 بين اثنين فطلب احدهما التينة فلا يملكوا ان يكون مع الرقيق
 شيئا اخر يصح فيه التينة جبرا كالعقود والياب او لا فان كان التينة
 في قولهم جميعا على الاظهر اما عندهما فظاهر واما عند حنفية فيجوز
 الذي مع الرقيق اصلا في التينة جبراً ويجعل الرقيق تابعاً له في
 التينة وقد ثبتت حكم التينة وان لم يثبت قصد كالميراث في البيع
 والمقولات في الوقف وان لم تكن فان كانوا ذكورا وانما لم يقسم الا
 برضاها وان كانوا ذكورا وانما تقسم القاضي بينهما عند اى حنفية

ولا يجبر بها على ذلك وقال لا يجبر بها عليها لا اتحاد الجنس كما في الابل والغنم
ولدت انتفاوت في الامم في حاشى انتفاوت المعاني الباطنية
كالذين والكياسة ونحوها فلا يكون ذلك قسمة واخر ازاخلاف
الحيوانات جنس واحد ولا يجوز قبل اذا اختلف الجنس كالغالي و
البيوت لا يقسم لان الجنس لا اختلف لم يحقق معنى العشرة
وهو تكميل المنفعة اذ لا يقسم الكبار منها لجنس انتفاوت ويقسم
المنفعة لثمة انتفاوت وقيل الجواب بحري على اطلاقه لان جباله
الجوهر الجنس من جباله الرقيق ولهذا لا تفرق على لولوة او باقوت
او خال عليه لا يفرق ولو تفرق او خال على عبد يفرق فاولى ان لا يجبر
على العشرة ولا الحكم والبيوت الا برصاصهم وكذا العاطفة بين الدارين لان
العشرة تكميل المنفعة فاذا لم يكن كل نصيب مستغنيا عن انتفاوت
مقصود ولا يحقق معنى العشرة فلا يقسم انتفاوت بخلاف التراضي
لان ارضهم الضرر دور مشتركة او دار وصيفة او دار وحالوت قسم كل
على حدة فهنا امور ثلثة الدور والبيوت والمنازل والدور مشتركة
كانت او متفرقة لا تقسم هذه قسمة واحدة الا بالتراضى والبيوت
تقسم مطلقا انتفاوتها في معنى الكنى والمنازل ان كانت مجتمعة في
دار واحدة متلاصقا بعضها ببعض قسمت قسمة واحدة وان فلا لان
المنزل فوق البيت ودون الدار فاحتت المنازل بالبيوت اذا كانت
متلازمة وبالذور اذا كانت متباينة قال في الفصول كتابا ينظر
القاضي الى اعدل الوجوه وبعض على ذلك وانما الدور والضيقة
الدور وحالوت فيقسم كل منها وحدها لا اختلفا فيقسم ثم قال في نظم بيان
القسمة وبيان ما يقسم واما لا يقسم شيء في بيان كيفية القسمة فقال
يصور القاسم ما يقسم الى شئين القاسم ان يصور ما يقسم على القواسم
ليمكن حفظه ويعدله ان يستوي على تمام القسمة ويدرعه يعرف قدره
ويقوم بناءه اذ ربما يحتاج اليه بالافرة ويعرف كل قسم الى قيمة عين
الباقى بطريقة وشربه مثلا يكون لتقسيم بعضهم ثلثي الخبز
فيحقق معنى التمييز والافراز على الكمال فاذا كان الى ما يقسم بين حاشى
لهم سدس وثلث ونصف مثلا يجعل ما يقسم ستة اسهم وثلث
الاول بالسهم الاول وما يليه بالثاني والثالث الى السادس وليكن

فان انتفاوت في اقل
عند اتحاد الجنس الا
انه الذكر والانثى من
او جنسان ومن سائر
الحيوانات مع

اسامهم ويجعلها قرعة فمن خرج اسمه اولا فله السهم الاول فان كان
صاحب السدس اخذ حصة وان كان صاحب الثلث اخذ حصة وما يليه
وان كان صاحب النصف اخذ حصة والذين يليه ولا يدخل دراهم
من التركة في القسمة الا برصاصهم صورته دار بين جماعة فارادوا قسمتها
وفي واحد لها بين فضل بناء فارادوا احد الشركاء ان يكون عوض البناء
دراهم واراد الاخر ان يكون عوضه من الارض فانه يجعل عوض البناء
من الارض ولا يكلف الدنى وقع البناء في نصيبه ان يرد بازاء البناء
من الدراهم الا اذا اخذ حصة للفاضل ذلك لان العشرة من حقوق
الملك المشتركة والشركة بينهم في الدار لان الدراهم فلا يجوز قسمة باليمن
بمشرك فان وقع مسيل قسم هذا شرط بقوله ويفرز كل قسم بطريقة و
شره وما بينهما من مقدمات الاول وطريقة في قسم الاخر بلا شرط فيها الى
في العشرة صرفا الى المسيل والطريق عند الى القسم الاول ان يمكن حصل
معنى العشرة وهو قطع الشركة وتكميل المنفعة بلا ضرر والاشترى اي
القسمة لان المقصود هو ما ذكرنا لم يحصل خفضة ويستأنف على وجه
يمكن كل منها ان يجعل مسيل وطريق جاز شراوة القاسمين عند
اختلاف المتقاسمين في العشرة عند اى حصة والى يوسف وعند
وكان في لا يجوز لانها شراوة على اصل عشرينها وانما شراوة على قول
غيرهما بالاستيفاء فخرها سفل ذو علوه سفل وعلوه وان علوه وان علوه
والسفل قوم كل وحده وقسم بها الى بالوتة لان السفل يسفل غالا
يسفل لعلوه كالبئر والسر داب والاصطبل وغير ذلك اجاب بان الجنبين
فلا يقسم السفل الا بالقيمة افر احد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادى
الفاضل الى العشرة وزعم ان بعض انصافه في يد صاحبه وقد كان
اشهد على نفسه بالاستيفاء لا يصح في الاجبة لان العشرة بعد تمامها
عقد لازم فلو على الفاضل يدعى لنفسه من العشرة بعد لزوم سفل
العقد فلا يقبل الاجبة فان لم يوجد استخلف كثره كالا انهم لو اقرؤا
لهمهم واذا اذكروا اختلفوا عليه لرجاء الكمول فمن خلف منهم فاضل
ومن كل زوج بين نصيبه ونصيب المدعى فيقسم بينهما على قدر نصيبهما
لان النكاح فخر واقرار حجة عليه من غيره فالواضح ان لا يسمع
ادعواه احصا للتناقص واجيب بان القاسم ايمس وهو اعتمد على

قوله فاعترض لما تأمل من النسخة على قوله فلا يؤخذ بذلك
 الاقرار عند ظهور الحق وان قال اي احد الشريكين قبضته اي نصيبه
 فاعترض شريكي بعضه وانكر اي شريكه حلف لانه يدعي عليه العصب
 منك والحق للمكسر مع اليقين وان قال قبل اقراره بالاستيفاء اصاب
 من كذا الى كذا ولم يسلم الى نكاحها ونسخت اي القسمة لان الاختلاف
 في مقدار ما حصل لهما القسمة فصار نظير الاختلاف في مقدار البيع
 كما ذكر في احكام المتخلف في الدعوى ولو اختلفا في التقويم لم يلتفت
 اليه لانه دعوى الغبن ولا اعتبار به في البيع فكذا القسمة لوجود
 التراضي اذ كانت القسمة بقضاء القاضي والغبن فاحسب
 لان قدرته مقيد بالعدل ولو اختلفا دارا واصحاب كل طرف فادعى
 احدهما بيتا في بدل الاخر انه من نصيبه وانكر الآخر فغلبه القسمة لانه
 يدعي عليه حقا وجوبه وان اقام ما فاعده لينة المدعي لانه خارج
 ان استحق بعض معين من نصيبه لا نفسه القسمة اتفاقا وفي
 استحقاق بعض شايخ في الكل فغلبه القسمة اتفاقا وفي
 بعض شايخ من نصيبه لا نفسه عند اي حليفة اي لا نصيب كمن له ولاية
 النسخ بل يرجع في نصيب شريكه خلافا لما في يوسف فانه يقول
 وباقى في ايديهما يكون بينهما نصيبين وقول محمد مضطرب والاصح
 انه مع الي حليفة كذا في الكافي ظهر دين في الزكاة المقسومة انسخ
 اي القسمة الا اذا قضوه اي الورثة الدين او ابراء العزاء ذم
 الورثة او بقي مديونا يبقى به اي الدين يعني اذا قسمت الزكاة بين
 الورثة ثم ظهر دين محيط بالورثة اقضوه فان قضوا صححت
 القسمة والا فنسخت لان الدين مقدم على الارث فيمنع وقوع
 الملك لهم فيها الا اذا قضوا الدين او ابراء العزاء ذمهم فحينئذ
 يصح القسمة لزوال المانع فكذا اذا لم يكن محيطا لتعلق حق العزاء
 بها الا اذا بقي منها ما يفي بالدين حينئذ لا تنسخ لعدم الاحتياج اليه
 ولو ظهر دين فاحسب في القسمة بالقضاء تبطل عند الكل لان تصرف
 القاضي مقيد بالعدل ولم يوجد وان كانت بالتراضي لم ان يبطل
 القسمة فقد قيل لا يلتفت الى قول من يدعيه لانه دعوى الغبن
 ولا عبرة به في البيع فكذا في القسمة لوجود التراضي وقيل تنسخ

و به الصحيح ذكره في الكافي ادعى احد المتقاسمين ديناً في الشركة صح حتى اذا
 اقام البينة له ان ينقض القسمة ولم يكن شريكه ابرأ من الدين لان القسمة
 مقادير الصور وحق الغريم يتعلق بالمعنى ولو ادعى جيتا لا اي لا تنسخ
 لوجود التراضي اذ اقام على القسمة اقراره بان المقسوم مشترك وحق
 المديان و هي لغة مفاعلة من البينة وهي الحالة الظاهرة للمعاشرة
 والقبول بوقوعها على من يدعي ان يتواضعوا على امر فيشرطوا به وحقيقة
 ان كلا منهما رضى بيمينه واحدة ونحوها وشرعا قسمة المتخلف والقبول
 ان لا يجوز لانه مساواة المنفعة بغيرها كذا جازت بالاجماع في سكون
 هذا بعضا من دار وذاك بعضا وسكون هذا علوما وذاك سكونا
 في خدمة عبد بان يخدم هذا الشريك يوما وذاك الشريك يوما كسكني
 بيت صغير بان يسكنه هذا الشريك يوما وذاك يوما وخدمة عبيدين
 بان يخدم ربهما هذا العبد ويخدم كذا العبد الاخر اذ كانت المديان في
 المكان كانت اقرارا من كل وجه وكذا لا يشترط فيها التوقيت وجاز لكل
 منهما ان يستقل باصحابه بالمداينة شرط ذلك في العقد او لا الحدود
 المتنافعة على ملكه ولا كذلك العارية والاجارة وفي المداينة في الزمان اقرار
 من وجه ويجعل المستقر من نصيب شريكه فكان مبادلة من وجه و
 انما قلت ذلك لانه مع الاقرار بتحقيق في المداينة في المكان دون الزمان
 وكذا لو تباينا في الزمان في عهدها لانه متعينة فيه لتعذر التباين
 في المكان والبيت الصغير كالعبد لا في علة عبد او عبيدين او علة
 بغل او بغلين او ثمرة شجرة او لبن سائمة اي لا يجوز المداينة في هذه
 الاشياء اما في عهدها او بغل واحد فكلان النصيبين يتعاقبان
 في الاستيفاء فالظاهر التغير في الحيوان فيعذر المعاولة بخلاف
 المداينة في استغلال دار واحدة حيث يجوز في ظاهر الرواية لان
 الظاهر عدم التغير في العتاة فافترقا واما في عبيدين او بغلين
 فكلان التباين في الخدمة يجوز للضرورة لا مشاع فستمر بالضرورة
 في العلة لانها نفس واما ركوب بغل او بغلين فكلان الركوب يتغير
 بتفاوت الركابين فلا يتحقق التسوية فلا يجز العتاة عليه واما ثمرة
 شجرة ولبن سائمة وكهوه فكلان التباين محقق بالمنافع فلا يوجد في
 الاعيان والضرورة في تحقق في المنافع لا مشاع فستمر في الاعيان

ان يكون بغل واحد

وجودها بصفة فتارة بخلاف الآخر **كتاب الوصايا** وجوابه هذا
 الكتاب في احوال الناس ظاهرة في احوال الادمي في الدنيا الموت الوصية
 معاملة وقت الموت وله زيادة اختصاص بكتاب الوصية لان الوصية
 بين الورثة يكون بعد الموت والوصية اسم بعض المصداق ثم سمي الوصية
 والوصية لغة طلب شيء من غيره ليضعه في قبضته حال حيوته وبعد وفاته
 وسرعا تستعمل بآلة باللام يقال اوصى فلان فلان بكذا المعنى ملكه
 له بعد موته وتستعمل اخرى بالي يقال اوصى فلان الى فلان بعض حبله
 وحياله تصرف في ماله واطفاله بعد موته والقوم لم يتفقوا على الفرق
 بينهما وبيان كل منهما بالاستقلال بل ذكرهما في كتاب الوصية
 المتعلقين بدينهما فكل منهما ما يفراده ولما امتنع تعريف اللفظ
 المشترك بين المعنيين بمفهوم واحد عرف كلاهما باوصال او
 المعنى بينهما فقال الموصي جعل الغير مالاً له بعد موته او موصي
 التصرف في ماله وصالح اطفاله الى غيره بعد موته فهنا ما بان
 لبيان المعنيين الاول في بيان الوصية بالمال وكونه هو المنفعة
 فان الوصية قد تكون بالمنفعة كما سياتي وذكرنا قوله اوصيت بكذا
 فلان وكونه من اللفظ المستعمل جزاء وسرطانه كون الموصي
 اهلاً للملك فلا يجوز من المالك ولو كان مملوكاً والصغير والمجنون
 وعدم استغراقه بالدين لانه مقدم على الوصية كما سياتي و
 كون الموصي له حياً وقتها اذ لو كان ميتاً لم تكن الوصية وكونه
 غير وارث ولا فاضل كما سياتي من عدم جواز الوصية للوارث
 والفاضل وكون الموصي به قابلاً للملك بعد موت الموصي مالا
 كان او منفعة وحكمه ككون الموصي به ملكاً جديداً للموصي لم لا يفتقر
 الموصي اليه مقام نفسه حتى وجب الاستمرار عليه للموصي
 بها جازت بالملك للموصي وان لم يكن الوارث لقوله عليه السلام
 ان الله تعالى تصدق عليكم بملك اموالكم في آخر اعماركم زيادة
 لكم في اعماركم فضعوها حيث تشيرون وعليه الاجماع ويعتبر كونه
 وارثاً او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية لانها تملك
 مضاف الى ما بعد الموت فيعتبر وقت التملك حتى اذا اوصى لاجنه
 وهو وارث ثم ولد له ابن صحت الوصية للاخ ولو عكس بان اوصى لاجنه

وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصي بطلت الوصية للاخ لما
 ذكرنا الا الزيادة عليه اي على الثالث لان حق الورثة تعاقب ماله
 لا تعاقب سبب زواله اليهم وهو استغناءه عن المال لكن السبب
 جازع في حق الاجانب بعد الثالث يستدرك تقصيره كما هو في قوله
 في حق الورثة لئلا يشاؤني بعضهم ما يثار البعض الا ان يجوز
 بعده اي بعد موته وهم كبار لان الاقارب تسبقهم وهم اسقطون
 ولا يعتبر اجازتهم حال حيوته لانها قبل موته لكن لان موته
 عند الموت فكان لهم ان يردوه بعد وفاته بخلاف ما بعد الموت
 لانه بعد موته لم يكن لهم ان يرجعوا عنه لان الساقط لا يعود
 ونذب ما قبل منه اي من الثالث عند غنى ورثة او استغناءهم
 بخصم لانه ترد بين المصداق على الاجنبى والدية للمقرب والموصي
 اولى لقوله عليه السلام اذ يبتغي بها رضاه الله تعالى ولو لا هذا
 لو لا غناهم لقولا استغناءهم بخصمهم فالترك اولى لان ترك الوصية
 صدقة على الوارث بعد الوصية والوصية تصدق على الاجنبى
 فالاولى اولى لقوله عليه السلام افضل الصدقة على ذي الرحم
 الكاثر كترها مع اهلها اي ان لم يكن الورثة اغنياء او لا يستغنيون
 بخصمهم من المترك فترك الوصية اولى ووجب اذا كان عليه
 الله تعالى كالحج والزكاة لانه لما قصر عنه في حيوته وجب عليه
 التذكر بعد ماله تحلية لذمته ولو فرض اي الوصية عن الدين
 لانه اتمها جنتين فانه فرض والوصية تبرع الا ان يبرأ الوارث
 في يصح له زوال المانع وصحت اي الوصية بالكل اي بكل ماله بعد
 عدم وارثه لان المانع من الصحة تعلق حق الوارث فاذا انقضى
 انقضى وصحت لم يملكه بملك ماله في خلاصة الوصية للمعبد بعين من
 الاعيان ماله لا تصح اذ لو اوصى بملك ماله لم يملكه تصح ويكون الوصية
 مضمونة فان خرج من الثالث قيمة العبد عتق كذا يغير سعياً وان خرج
 بعضه عتق وسعى في بقية قيمته ولو اوصى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 لمصلحة قال الامام النسفي لا تصح لانه لا تصح كالوصية بالعين وقال في
 الملكية لو اوصى بعبده القتل او لامة القتل جازت الوصية وهذا في
 ملكه في الخلاصة فما كان يفيد هذا بما سوى العين او يطلق ويحكم على غيره

الاصح وفي النية لو اوصى بكتاب نفسه او لام ولد نفسه او ولد نفسه
 جاز الكل استحسانا ولو اوصى بعبد الحق او لامته القنعة ثم مات
 حازت الوصية في كلهم الا ان عندنا في حصة في الوصية للفقير يعقوب
 ثلثة اجزاء وعليه ثلث ثلثة وله ثلث ثلث من سائر الثلثة فيستأصن
 يراد ان الفضل وعند صاحب يعقوب العبد يعصف الوصية او لا الى
 العتق فان فضل من الثلث ثلث كان الفضل للعبد تحت حمل
 بان يقول اوصيت لفلان كذا درهمين وربعي بالكل ايضا بان يقول
 اوصيت بثلثي هذه لفلان فان الوصيتين تفيدان لان الوصية
 اخذت الميراث والارث يجري في الصورتين فتصح الوصية ايضا لكن
 الثانية انما تفيد ان ولد ابي فضل لاقل من ستة اشهر من وقتها اي
 وقت الوصية فان حصة وصية لفلان مودة في حياته وبقائه
 وجوده اذا ولد في هذه المدة وبالمائة الا حيا فانها ايضا تفيد لان
 الاصل ان ما يقع افراد بالعدة يقع استثناءه وما لا فلا كذا في الجمع
 ويصح افراد لكل بالوصية فيصح استثناءه ومن سلم المدعي وبالعكس
 فلا قول لقوله تعالى لا ينهيكم الله عن الذين لم يقاتلوا في الدين والآية و
 الثاني لانه بعد الذمة سادى المسلم في المعاملات حتى جاز الشراء
 من الجاهلين في الحيوة وكذا في المات لا يوق في دار في الجمع الصغير
 الوصية لغيره وهو في دارهم باطله لانها تر وصدقة وقد ينسأ عن
 تر من يقاتلنا لقوله تعالى انما ينهيكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين
 واخرجوكم من دياركم الآية وفي التفسير ما يدل على جواز هذه التوفيق
 انه لا ينبغي ان يفعل وان فعل جاز كذا في الصحافي والنهاية يقول لا
 يخفى بعده بل وجه التوفيق ما يدل عليه قول جماعة الصنف وهو
 في دارهم فانه احتراز عن حرى ليس في دارهم وهو المستأمن فان
 حرى ما دام في دار الحرب ممن يقاتلنا بخلاف المستأمن فانه ليس
 كذلك وهو المراد مما ذكر في التفسير الكبير والوارث لقوله عليه السلام
 لا وصية لوارث وقائله مباشرة سواء كان عامدا او خاطئا لقوله
 عليه السلام لا وصية للقاتل ولانه مقصد الاستحسان بفعل مخطئ
 بالحرمان عن مقبوره وهو الارث وقوله مباشرة احتراز عن
 التسبب كوضع حجر في غير ملكه الا باجازه ورقة وهم كذا الاستثناء

متعلق بالمستأمن او يكون القاتل صبي ذكره في الاسرار والام
 صبي ثلثة ثلثة شريح وهو ليس من اهل الا في جهة واحدة فانه يجوز
 عندنا استحسانا حتى اذا لم يكن غير الم بغير اصلا وان وصية مات
 بعد الاذ كان متعلق بقوله ولا من صبي ثلثة ثلثة اذا اوصى ثم مات بعد
 الاذ كان لم بغير عدم الاهلية وقت المباشرة او اضافها اليه بان قال اذا
 اذ كنت قاتلا لفلان وصية فانه لا يجوز ان يقسم الولاية فلا يملك ثلثة
 او ثلثي كافي الطلاق والعاق ولا من عبد لانه ليس من اهل الشراء
 ومحتاج بان ترك وفاد لانه ايضا ليس من اهل الشراء وقيل عدما
 يقع في مودة ترك الوفاة اذا اضافها الى اوصاف العبد والمحتاج
 الوصية الى العتق فيصح لان اهلها مائة والمات حق الوصية
 اضافته الى حال استقاطه ولا من مطلق اللسان بالاشارة اعلم
 ان ايراد الاخرس وكساية كالبان بخلاف مطلق اللسان في
 وصية ونحوها وطلاق وسبع وشراء وقود والفرق ان الاشارة انما
 تنضم مقام العاقبة اذا كانت مبرورة وذلك في الاخرس حتى لو امتد
 ذلك وصارت له اشارة مبرورة كانت بمنزلة الاخرس وقدر
 الامتداد بسنة وقيل ان دامت العقلية الى الموت يجوز اقراره بالاشارة
 ويجوز الاشهاد عليه لانه يخرج عن النطق بمعنى لا يرجع ذوالفكاهة كالافرس
 قالوا عليه الصلوة ذكره الزيلعي بقوله بعد موته اي قبول الوصية لا
 بعينه الا بعد موت الموصي لان اوان ثبوت حكمه بعد الموت ليس بطل
 بقوله ورد ما قبله اي قبل الموت كما اذا قال لا وارث انت طالق غدا
 على درهم فان رد ما قبله باطل قبل العذ كما ورد به اي بالقبول
 يملك اي الموصي به ولا يملك قبله لان الوصية اثبات ملك جديد و
 لهذا لا يراد الموصي له بالعبد ولا يملك احد اثبات الملك لغيره بلا
 اختياره بخلاف الميراث فانه خلاف حيث ثبتت هذه الاحكام
 جبراً من الشارع بلا قبول لولاية عليه الا اذا مات موصيه ثم هو اي الموصي
 له بلا قبول فهو اي الموصي به بلا قبول لورثته اي ورثة الموصي له استحسانا
 والافس ان تبطل الوصية لما ذكرنا ان الملك موقوف على القبول فصار
 كسنة قبل قبوله بعد ايجاب البائع وجه الاستحسان الوصية من جانب
 الموصي قد تمت بموته علما لا يملكه الفسخ من جهة وانما توقفت حق

الموصى له فاذا مات دخلت ملكه كافي سيع شرط فيه غير مستحق اذا
 مات قبل الاجازة وكذا اي يجوز للموصي الرجوع عن اي الوصية بقول
 صريح نحو رجعت عما وصيت لانه يتبرع لم يتم فصار كالهبة وفعل
 بقطع حتى المالك عن الموصوب كقطع الثوب وخياطة او يرد في الموصى
 به ما ينع تسليمه برونه كالبناء او يرد ملكه كالبسج فان كل تصرف
 او جبر زوال ملك الموصى كان رجوعا كما اذا باع الموصى به ثوبا
 او وجبه ثم رجع فان الوصية لا ينفذ الا في ملكه فاذا ازاله عنه كان
 رجوعا وذهب الشاة الموصى بها رجوع لانه للمصرف الى حاجته عادة فصار
 هذا المصنف اصلا ايضا بخلاف غسل ثوب او صبي به فانه لا يكون رجوعا
 لان من اراد ان يعطى ثوبه غيره يغسله عادة فكان تعريضا للمحو وليس
 برجوع لان الرجوع اثبات في الماضي ونفي في الحاضر فيلحق في الماضي
 والحالي فيبين انما ينافي ولهذا لا يكون حجج والسكاح فوفه كذا في وصية
 او وصيت بها حرام او ربوا فانه ايضا ليس برجوع لان وصية محرمة
 والربوية يقتضي بقاء الاصل فلا يتحقق الرجوع وقوله كل وصية
 او وصيت بها اخرتها بخلاف تركتها فان الاول ليس برجوع والثاني
 رجوع لان ترك الشيء استعاط والنسخ ليس باستعاط فان الدان اذا
 قال لم يرد ثوبه تركت لك ايتك كان ابراهمه ولو قال اقرت عليك لا يكون
 ابراهمه كذا في الحجة بخلاف كل وصية او وصيتها فهي باطلة فانه ايضا رجوع
 لان الباطل ذاهب متلاشي الاصل له او الذي اوصيت به لم يرد فهو لم يرد
 او اقلان وارتقى فان كلا منها يكون رجوعا لان اللفظ يدل على قطع
 الشركة والاثبات التحصيل فاقضى رجوعا عن الاول ثم الوصية
 بالخيار ان شاء اجاروا وان شاء اردوا بخلاف ما اذا وصى
 لا اقر ايضا فانه لا يكون رجوعا لان اللفظ صالح للشركة والخل
 يقيد بها فيكون العبد مشترك بينهما ولو كان فلان ميتا وقربا فالاول
 من الوصيتين مجازا لان بطلان الاول من ضرورات الثاني فاذا لم
 ميت لم ينفذ الاول ولو كان فلان حيا وقربا فمات قبل الموصى من
 لورثة الموصى لبطلان الوصيتين لانه لما ثبت للثاني كان
 رجوعا من الاول فبطلت في حق الاول وصحت في حق الثاني ثم
 بطلت بموته قبل موت الموصى فيطل بجهة المريض ووصيته لمن

نكحها

نكحها بعد بها اي بعد الهبة والوصية الا حصل في هذا الفصل ان
 كون الموصى له وارثا او غيره وارث لجواز الوصية ونسبا بما يعتبر
 يوم الموت لا يوم الوصية وفي الاقرار يعتبر كون الموقر وارثا او
 غيره وارث يوم الاقرار لجوازه وفساده فاذا وصى المريض للمريض لا امرأة
 بشي او بغيرها شيئا ثم تزوجها ثم مات بطلت الوصية والهبة
 اما الوصية فلانها ايجاب مضاف الى ما بعد الموت وهي وارث
 ٢ والوصية للوارث باطلة واما الهبة وان كانت مشقة صفة
 فهي كالمصافاة الى ما بعد الموت حكما لانها وقعت وقت الوصية
 لانها تبرع يتقرر حكمه عند الموت بخلاف اقراره فان المريض اذا
 اقر لامرأة بدين ثم تزوجها ثم مات جاز اقراره لما قرآن المعية فيه
 كون الموقر وارثا او غيره وارث يوم الاقرار وهي اجنبية عنه و
 تبطل وصيته وهبته واقراره لانه كافر او عبدا او مكاتبان
 اسلم او اعتق بعد ذلك اي بعد الوصية والهبة وغيرهما الهبة
 والهبة فليما قرأت المعية فيها حال الموت واما الاقرار فانه وان
 كان ملزما لنفسه لكن بسبب المارث وهو البسوة قائم وقت الاقرار
 فيبورت تامة الاشارة بقضايها اعتبار الدية ملحقا بالوصايا المتعد
 وهو العاجز عن المشي لدا في بطلته والمخلوع النقي او يعرض نصف
 ابدن يمنعه من كسبي ولو كره الارادية والاشل وهو الذي لا
 ارتعاش وحركة والمسؤول وهو الذي يكون له علة سئل هو خرج
 يكون في البرية ان طال مدة سنة كالنبي والافكار لمريض يعني
 ان هذه امراض حرمية فمن عرض له واحد منها وتصرف بشي من
 التبرعات ثم مات قبل تمام سنة مشقة على الفصول الاربعة كان
 المريض مرض الموت فيعتبر تصرفاته من تلك وان مات بعد تمامها
 لم يكن مرض الموت لانه اذا اسلم في الفصول التي كل منها منطمة
 الهلاك صدار المرض غير له طبع من طبائعه وخرج صاحبه من احكام
 المرضي حتى لا يشتغل بالبدن او ياجتمع الوصايا وكان بعضها فرضا
 وبعضها نفلا وضاق الثلث من الفرض والمنفل قدم الفرض سواء
 قدمه الموصى واخوه كالحج والزكوة والكفارات لان الاصل ان
 يقدم الا يتم وان تساوت في القوة قدم ما قدم الى الموصى في الذم

ان كان الظاهر من حال الانسان ان يبدا بما هو الاخير عنده والثابت
 بالظاهر كالتكليف بالنقص ولو نقص على تقديم ما يدا به لزمنا تقديمه كذا
 منها اوصى بثلث اربع عن ركبها من بلده ان كفي نفقة لان الواجب
 حج عن بلده ولهذا يعتبر فيه من المال ما يكفيه من بلده والوصية
 لا اداء ما كان واجبا عليه ويخرج ركبها اذا لم يلزم ان يخرج ما كان في نفسه
 اية الوجه الذي وجب عليه والا اى وان لم يكن ممن حيث يكفي والظاهر
 ان لا يخرج عنه لانه اوصى بالثلث بصفة قد عدت وجه الاستحسان انما نفق
 ان غرضه تنفيذ الوصية فنفذ ما امكن مات حاج في طريقة واوصى به
 اى بالثلث عنه كذا من بلده من كفي نفقة والاثمن حيث يكفي وقال
 هو قول زفر بن عذبة من حيث يبلغ وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج عن
 غيره في الطريق واما من لا وطن له فيخرج عنه من حيث مات بالاجماع ذكره
 الزاوي اوصى ان يخرج عنه بهذه المائة فملك منها درهمين يخرج عنه باعني
 من حيث يبلغ استحقاقا وان لم يملك شي اخرج بها فان بلغ منه شيء
 اخرج الوارث لان التركة من الورثة الا ما استحققت كحق الوصية
 بخلاف الوصية باعني عذبة عن اى بهذه المائة فملك منها درهمين حيث
 لا يعتق بالباقي لان الوصية اذا وجبت استحق لم يصح تنفيذها بغيره
 وبها اوصى بالعتق لعبد يشترى باعني فلم يصح تنفيذها في عبد
 يشترى باقل منه لانه غير الاول فكانت فيه تنفيذ الوصية بغير الموصى له
 وهذا يجوز اوصى بان يشترى بكل ماله عبد فعتق عنه ولم يخرج الورثة
 بطلت فاعتق العبد المشتري بالكل فغير لما يشترى بالثلث كذا اذا
 اوصى بان يشترى له عبد بالالف درهم وزاد الالف على الثلث لم يخرج
 المتعارفين ايضا **باب الوصية بالثلث** اوصى له بثلثه ولاف بثلثه
 فان اجاز الورثة فلهما الثلثان ولم يملك الثلث وان لم يجزوا اى الورثة
 فالثلث بينهما نصفين لانها استويان بسبب الاستحقاق فثبت بان
 في الاستحقاق والثلث يضيئ عن حقهما فيكون بينهما ولو اوصى له بثلثه
 ولاف بثلثه ولم يجزوا فلهما الثلثان اى حصة اى الثلث ينصف بينهما
 وعندهما ربع اى يجعل اربعة اسهم ثلثه للموصى له بالكل وواحد للموصى له
 بالثلث لان الزايد على الثلث انما يبطل بمعنى ان الموصى له لا يستحق
 حقه على الوارث لكن يعتبر في ان الموصى له باخذ من الثلث بجهة ذلك

عذبة

الزايد اذ لا موجب لا بطلان هذا المصنف فخرج الثلث ثلثه فالثلث
 واحد والكل ثلثه صارت اربعة فبطل الثلث بهذه السرايم ولو اوصى
 له بثلثه ولاف بثلثه ولم يجزوا فلهما الثلثان اى حصة اى الثلث ينصف بينهما
 وعندهما ربع اى يجعل اربعة اسهم ثلثه للموصى له بالكل وواحد للموصى له
 بالثلث لان الزايد على الثلث انما يبطل بمعنى ان الموصى له لا يستحق
 حقه على الوارث لكن يعتبر في ان الموصى له باخذ من الثلث بجهة ذلك
 على الثلث قال في النهاية ان لا يجعل جزء من ماله ماله ماله اى جعل
 مضمون لا يضرب بغيره ففى لا يضرب شيئا وقال صدره شريعة المراد
 بالاضرب الضرب المتصالح بين الحساب فاذا اوصى بالثلث والكل ففقد
 اى حصة ماله الوصية اثنان فكل واحد نصف يضرب النصف في الثلث
 المال فانصف في الثلث يكون نصف الثلث وهو الثلث من الكل سدس
 المال وعندهما سهام الوصية اربعة والواحد من الاربعة ربع فيضرب
 الربع في ثلث المال فالربع في الثلث يكون ربع الثلث ثم لصاحب الكل
 ثلثه من الاربعة وهى ثلثه اربع الثلث فيضرب ثلثه الارباع في الثلث
 يعنى ثلثه اربع الثلث ولصاحب الثلث واحد من الاربعة فيضرب
 الواحد في الثلث وهو الربع يعنى ربع الثلث الا ان الحياة صوابا
 عذبة ان لو جعل قيمة احد بها الف ومائة وقيمة الاخر تسعة مائة واوصى بان
 يباع احد بها الفلان بمائة والاخر الفلان بمائة فان الحياة حصلت
 لاحدهما بالف والاخر بمائة والكل وصية تكونه في حال المرض فان
 لم يكن له مال غيرهما ولم يخرج الورثة جازت الحياة بغير الثلث فيكون
 بينهما الثلثان فيضرب الموصى له بالالف بحسب وصيته وهى الف
 الموصى له الاخر بحسب وصيته وهى تسعة مائة فلو كان هذا كسائر الوصايا
 على قول اى حصة فوجب ان لا يضرب الموصى له بالالف باكثر من
 تسعة مائة والسعاية صورتها ان يوصى بعتق عشرين قيمة احد بها الف
 وقيمة الاخر الفان ولما لم يخرجهما ان اجازت الورثة عتقا جميعا
 وان لم يجزوا اعتقا من الثلث وثلث ماله الف فالالف بينهما على قدر
 وصيتهما ثلث الف للذى قيمته الفان ويسعى في الباقي والثلث
 للذى قيمته الف ويسعى في الباقي والدرهم المرسل اى المطلقة

عن كونها ثلثا او نصف او نحوها صورتها ان يوصى لرجل بالعين
 ولاخر بالف وثلث ماله الف ولم يجر الورثة فانه يكون بينهما الثلثان
 وكل واحد منهما يخرى بثلثي جميع وصيته لان الوصية في مخرجها صحيحة
 بخلاف ان يكون له مال اذا يخرج هذا القدر من الثلث ووجه فرق العالم
 بين هذه الصور الثلث وبين غيرهما ان الوصية اذا كانت مقدرة
 بازيد على الثلث صرحا كالنصف والثلثين ونحوهما والشرع يطل
 الوصية في انرايد يكون ذكره لغيره فلا يعتبر في حق الضرب خلاف ما
 اذا لم يكن مقدرا حيث لا يكون في العباغ ما يكون مبطلا للوصية
 كما اذا وصى ثلثين درهمها وانفق ان ماله مائة درهم فان الوصية
 غير باطلة بالكلية لان ان يظهر له مال فوق المائة واذا لم يكن باطلا
 بالكلية يكون معتبرة في حق الضرب ولو اوصى بنصيب ابنه بطل
 لان الوصية بما هو حق للابن لا تمنع لغيره ولو اوصى بثلثي ماله
 بنصيب ابنه لا اى لا يطل اذا مانع منه ولو اوصى بثلثي ماله لغيره
 قال او وصيت بثلثي ماله او جزء منه له بين وارثه اى يقال للوارث
 اعط ما كنت لانه مجهول ويجوز ان لا تمنع صحة الوصية فالبيان ان
 الوارث بهذا ما احتاج الى ما يخرج بناء على الفرق ان السهم كالموتور
 اما اصل الرواية فيختلف وهو المذكور في الوقاية ولو اوصى بثلث
 ماله ثم ثلثه واجيز له ثلثه اى يكون السدس واختلف في الثلث فقال
 صدر الشريعة فان مات قبل ان يات مال كان اخيرا فصار ثلث وان
 كان اثنا عشر يجب ان يكون له النصف عند اجارة الورثة وان كان
 في السدس اخيرا وفي الثلث اثنا عشر فصار ثلث ايضا او رد هذا
 السؤال ولم يجب هذا القول وبالله التوفيق فكذا انشاء وانما
 يجب له النصف عند الاجارة لو كان النصف مدلول اللفظ وليس
 كذلك فان السدس والثلث في كلامه شايع وضم الشايع الى ان لا
 لا يفيد ازيدا في المقدار على تعيين الاكثر مقدرا او موقرا ولهذا قال
 الجمهور في تعليقك لان الثلث يقتضي السدس فان النصف لا يقتضي
 الا في الشايع وضم السدس الى الثلث الشايع لا يفيد زيادة
 في العدد فلما جازى اكثر من الثلث وقاية الاجارة انما ظهر فيها
 يكون مستأولا اللفظ والا كان براه مستأفلا اجارة ويقرب من

هذا قول اهل المعقول ان ضم الكل الى الكل لا يفيد لجزئية وفي سدر
 مالي مكررا له سدس يعني اذا قال سدس مالي لم يتم قال في ذلك مجلس
 او مجلس آخر سدس مالي لم كان له سدس واحد لان الورثة اعيدت
 معرفة وثلث درهم وثلثه وثلث ثلثه له ما بقي يعني اذا اوصى
 بثلث درهم او ثلث غنمه فذلك ثلثا كل منها وبقي ثلثه وهو يخرج
 من ثلث ما بقي منه ماله فالوصى له جميع ما بقي وقال زفر له ثلث ما بقي لان
 كل واحد منهما مشترك بين الورثة والموصى له والمال المشترك بينهما
 ما تولى منه على الشركة وبقي ما بقي منه عليها وصار كما اذا كانت الشركة
 اجناسا ولما ان في الجنس الواحد يكون جمع حق احدهم في الواحد
 ولهذا يجري فيه تجزير على القسمة واذا امكن الجمع جمع حق الموصى له فيما بقي
 فعند ما للوصية على الارث لان الوصى جعل في هذا المعين مقدمة
 على حق ورثته بقدر الموصى به وكان حق الورثة كالسبع وحق الموصى
 كالاصل والا صلح في مال اشتمل على اصل وسبع اذا هلك شيء منه ان
 يجعل الهالك من السبع كافي في مال الزكوة حيث يصرف الهالك الى
 او لا ثم الى نصيب بثلثي ثم ونعم ولو اوصى بثلث رقيقة او ثيابة فمقتضى
 او رد اى للموصى له ثلث ما بقي لان الظاهر فيها التفات بين
 افراد ما يكون اجناسا مختلفة فلما يكون جمع حق احدهم في الواحد
 ولو اوصى بالف وله اى للموصى له ثلث ما بقي لان الظاهر فيها التفات بين
 اهل الالف الموصى به لقران جميع اى الالف من ثلثه اى ثلث الثلث
 لا محال انباء كل ذي حق حصه بلا جنس ضيق اليه والا فثلث الثلث
 وثلث ما خذ من الدين يعني كلما خرج شيء من الدين اخذ ثلثه حتى
 الالف لان الوصى له شرك في الارث وفي تخصيصه بالعين خمس
 في حق الورثة لان العين اولى من الدين ولو اوصى بثلثه لزيد وبكر
 الميت كان لزيد مطلقا اى سواء علم موت بكر او لا لان الميت ليس
 باصل للوصية فلما زاحم حتى الذي هو من اهله كما اذا اوصى لزيد وهدار
 به عن اى يوسف انه اذا لم يعلم الموصى موته فله نصف الثلث لان
 الوصية صحيحة عنده بكر فلم يرض لغيره الا بنصف الثلث بخلافه
 ما اذا علم موته لان الوصية لبكر فهو فكان راضيا بكل الثلث لزيد
 ولو اوصى له اى لزيد ولمن كان في هذا البيت ولا احد فيه كان

ما جتمع

الثلث لزيد لان المصروف لا يستحق المال او اوصى له اي لزيد لعقبه
 كان الثلث لزيد لان العقب من بعثته بعد موته فيكون معدوما
 في الحال اوله اي لزيد ولو لم يكن له ولد قبل موته الموصى له
 و الفقراء و ولده او لمن افترق من ولده وفات سطره عند موته الموصى
 فان ثلث لزيد في هذه الصور لان المصروف او اوصى له اي لزيد
 فلما ثبت المزاحمة لزيد مضار كما اذا اوصى لزيد و لزيد وان قال
 ثلث مالي بيمينه اي بين زيد وبكر وبكر ميت فنصفه اي نصف الثلث
 لزيد لان مقتضى هذا اللفظ ان يكون لكل منهما نصف الثلث
 او وصى لزيد مثلا بثلثه و هو اي الموصى فقوله اي للموصى له الثلث
 ماله اي الموصى عند موته لان الوصية عقد استخلاف مضاف الى
 ما بعد الموت و ثبت حكمه بعده فيسقط وجود الملك عند الموت
 لا قبله وكذا اذا كان له مال فذلك ثم اكتب له و اوصى بثلثه
 ولا غنى له او بثلث قبل موته بطل اي الا ايضا لما ذكرناه ايجاب
 بعد الموت فيعبر قيامه فان هذه الوصية تعاقبت باليقين
 فتبطل بغيره عند الموت وان لم يكن له غنى فاستفادته ثم
 مات فالتفتحت ان الوصية تقع كدائبة من غنى ولا غنى له
 فان الوصية باطله لانه لما اضافة الى الغنى علم ان واده عن الشاة
 حيث جعله جزا من الغنى وفي قوله اوصيت بشاة من مالي له يترتب
 من ماله لانه لما قال من مالي دل على ان غرضه الوصية بالثاة الشاة
 ولو اوصى بثلث ماله لآثرات اولاده و من ثلث و الفقراء و المساكين
 لمن اي لآثرات الاولاد ثلثة اخص من الثلث و لهما اي الفقراء
 و المساكين اباقيان من ثلثة الا فاس بالثاة صفة هذا عندهما
 وعند محمد يقسم الثلث على سبعة اسهم ثلثة منها لآثرات الاولاد
 و اثنان منها للفقراء و اثنان للمساكين لان المذكور في الفقراء و المساكين
 لفظ الجمع و اقله في الميراث اثنان و الوصية اخت الميراث و لهما ان الجمع
 المحل باللام يراد به الجنس و يبطل الحقيقة كقوله تعالى لا يجعل لك النساء
 فيما اربوا احد فيقسم على خمسة و بين ثلثة منها و لو اوصى بثلثه لزيد
 و لفقراء و نصف بينهما عندهما و عند محمد يقسم الثلث اثمانا و لو اوصى بآية
 لزيد و بآية لبكر او اوصى بآية لزيد و بآية لبكر ان اشرك آخر

معا اي قال لآخر اشركك معا فله اي لزيد الثلث الا في ثلث كل مائة في
 الاول لان نصيب زيد و بكر منسا و بيان وقد اشرك آخر معا فيكون
 شرعا لكل منها فله لكل منهما و هو ثلث المائة و نصف ما لكل منهما في
 الثاني لان تحقيق المساواة بينهم غير ممكن لثبوت المالين و لا بد
 من العمل بمفهوم لفظ الاشراك في ثلثه على مساواة لكل واحد منهما
 كما هو وجه القياس علما باللفظ بعد الامكان و في له على و من المصروف
 صدق ان الثلث يعني اذا قال الميراث محاطا لورثة فلان على و من
 نصبة مائة فيما قال صدق فلان ان الثلث والقياس ان لا يصدق
 لانه ادرم خلاف حكم الشرع و هو تصديق المدعى بلا حجة و لان قوله
 فلان على و من اقرار بالجهول و هو وان كان صحيحا فكل ما يحكم به ان
 بالبيان و قد فات و وجه الاستحسان انه ساقط على مال اوصى و هو
 يملك على هذا التسليم بمقتضى الثلث بان يوصيه له ابتداء فيصير
 تسليطه ايضا بالقرار له بدين مجهول و الميراث قد يحتاج الى ذلك
 بان يعرف اصل الحق و لا يعرف قدره فيسعى في فكك رتبة هذا الطريق
 فيحصل وصية في حق التفتيد وان كان دينا في حق المستحق و حصل
 التفتيد فيها الى الموصى له فليذا يصدق في الثلث لا الزيادة فان
 اوصى بالثلث معاى مع المقر الاول بلا رجوع عنه عزل اي الثلث
 لهما اي للمقر له و الموصى له و الباقي و هو الثلثان للورثة لان
 ميراثهم معلوم وكذا الوصايا معلومة و هذا مجهول فلا يزال المعلوم
 يتقدم المجهول ثم عزل المعلوم فيقال اي بعد ما عزل يقال لكل من
 اصحاب الوصايا او الورثة صدقة و بها يستغن و ما بقي من الثلث
 فلما اصحاب الوصايا لا يشركهم فيه صلح الذين و في الغزل فائدة
 اخرى و من ان احد الزوجين قد يكون اعرف بمقدار هذا الحق و البقية
 و الاخر له و يرجعوا في الفضل اذا ادعاه لخصه فاذا غلبنا
 فلما علمنا ان ميراثنا و ميراثنا في كل الميراث فاما اصحاب الوصايا
 و الورثة ببيان و اذا اتينا سببا بوفد اصحاب الثلث بثلث
 ما اودوا و الباقي لهم و بوفد الورثة بثلث ما اودوا بثلثه اقرار كل
 فريق في قدر حقه و كيف كل اي كل فريق منهم على العلم و دعوى
 الزيادة ان الحق الذي المقر له زيادة على ذلك لانه كيف على ما جرى عليه

معه

وبين غيره وفي بلف لوارث واجتنب له نصفه وخالف لوارث
 يعني اذا اوصى لوارثه ولا اجتنب فلما جئنا نصف الوصية في بلف
 وصية الوارث لانه اوصى بما يملك الا يصاد به وبما لا يملك فيصح
 في الاول والثاني وفي الحق والميت الكل للحي لان الميت ليس له
 الوصية فلا يصلح اخراجه فكون الكل للحي والوارث من اهلها
 وهذا يعني ما جاز في الوارث كقوله صوم لغيره في ثلثه اثواب
 منفا وثمة لكل لرجل ان ضاع ثوب ولم يدري هو والورثة يقول
 لكل ثوب حقت بفلان يعني اذا كان له اثواب جيدة وردت و
 فادعى بكل واحد لرجل وضاع ثوب ولا يدري ايتها هو والورثة تقول
 لكل واحد منهم الثوب الذي هو حقت قد ضاع فكان المستحق
 مجموعا وجب له ثمة حقة القضاء وتقصيل المقصود في بلف الوصية
 كالواصى لاحد من رجلين الا ان يستلم الورثة الثوبين
 السابقين وان سلموا الباقيين زال المانع ولو لم يكن ذلك الوصية
 اخذ او تجدد كل في اخذ وهو الردى على الردى وهو الوسيط
 تحت كل من تجدد والردى لان الثوبين انما يقسمان من الثلثة
 على هذا الوجه وهو ان ياخذ كل واحد منهم ثلثي الثوبين فاما تعين
 حي صاحب تجدد في تجدد الا حق له في الردى بيعة ويجوز ان يكون
 حقة في تجدد بان يكون هو تجدد الاصل ويجوز ان يكون حقة في الضام
 بان يكون هو الا جود فكان تنفيذ وصيته من محل تجدد ان يكون حقة
 اولى وانما تعين حقة صاحب الردى في الردى اذ لا حق له في تجدد
 بيعة ويجوز ان يكون حقة في الردى بان يكون هو الردى الاصل
 ويجوز ان يكون حقة في الضام بان يكون هو الماروا فكان تنفيذ
 وصيته من محل تجدد ان يكون حقة اولى وانما تعين حقة الاخرى
 تحت كل من الثوبين لان صاحب تجدد لما اخذ ثلثي التجدد وصاحب
 الردى ثلثي الردى لم يبق الا ثلث كل واحد منهما فقد تعين حقة
 في ذلك ضرورة كذا في الكافي وبيت معين من دار مشتركة تقسم
 كان صاحب اى بيت معين الموصى هو الموصى له والاى وان
 لم يجب فله قدح يعني اذا كانت دار بين رجلين فادعى احد بهما لثلث
 بيت بعينه فانها تقسم فان وقع البيت في نصيب الموصى فهو للموصى

عندهما وعند محمد نصفه للموصى له وان وقع في نصيب الموصى له
 مثل ذراع البيت فيما اصاب الموصى عندهما وعند محمد مثل ذراع
 نصف البيت كافي الا وارجى اذا كان مكان الوصية اوار فالحكم
 كذلك قبل بالاجماع وقيل فيه خلاف محمد وبالف معين من مال زيد
 له الاجارة بعد موت الموصى والمنع بعد ما يعني اذا اوصى من مال
 رجل لآخر بعينه فاجاز صاحب المال بعد موت الموصى فان دفعه
 اليه جاز وله ان يمنع لانه يترجى بالغير فيوقف على اجارته فاذا
 اجاز كان يترجى منه ايضا فله ان يمنع من التسليم لانه لم يتم بعد
 فاشبه الميت قبل التسليم بخلاف ما اذا اوصى بالزيادة على الثلث
 واجازت الورثة لان الوصية في مخرجها تجوز لمصداقها فملك
 نفسه والاقتناع لحق الورثة فاذا اجاز ما وسقط حقهم فيقدروا
 حصة الموصى اقرا احد الابنين بعد القسمة بوصيته ابيه وقيل في ذلك
 لانه اقرا بنك شابع في التركة وهي في ايديهما فيكون مقر الثلث
 ما في يده بخلاف ما اذا اقرا احد بهما بدين لغيره لان الدين مقدم على
 الكمية فيكون مقر ببقية ما في يده فله ان يستلم للورثة ثلثه وذلك
 فله ان يستلم لانه لا يملك له شيء الا ان يستلم للورثة ثلثه وذلك
 الموصى بالزيد بعد موت الموصى وقيل القسمة وقبول الموصى له فيها
 له ان يخرجها من الثلث والا اخذ الثلث منها ثم منه يعني اذا اوصى
 لرجل بامنة فولدت بعد موت الموصى وله اقبل القسمة وكلما بها
 يخرجها من ثلث ماله فيما للموصى له لان الام وثلث في الوصية
 اصله والولد يتعاليما نصا له بالام فاذا ولدت وله اقبل القسمة
 والتركة قبلها مبقاة على حكم ملك الميت بدليل انه ينفذ وصاياه
 ويقضى ديونه وخل في الوصية كانه اوجب فيها الوصية فكانا
 للموصى له وان لم يخرجها من الثلث ينفذ وصيته او لاخر الام
 ثم من الولد بعد اذا ولدت قبل القسمة وقيل قبول الموصى له
 ولو ولدت بعد هما اي بعد القبول وبعد القسمة فهو للموصى له
 لان التركة بالقسمة خرجت عن حكم ملك الميت فحدث الزيادة على
 خالص ملك الموصى له ولو ولدت بعد القبول وقبلها اي القسمة ذكر
 القدرين انه لا يكون موصى به ولا يعتبر خروج من الثلث وكان

الموصي له من جميع المال كالأول ولدت بعد الفسقة ومث بنحوا قالوا يصير
 موصي به حتى بعته فزوج من الثالث كالأول ولدت قبل القبول ولو ولدت
 قبل موت الموصي لم يدخل تحت الوصية بل على حكم ملكة أي ملك
 الميت لأنه لم يدخل تحت الوصية قصدا ولا سريته والملك كالأول في
 جميع ما ذكرنا كذا في الثاني **باب ما على الميراث** الاختلاف في المرض من
 أنواع الوصية لكن لما كان له أحكام مخصوصة أفرد به باب على حدة و
 أخره عن جميع الوصية لأن الصحيح هو الأصل المعتمد حال الصحة في تصرف
 الميت في ماله حتى يشترط احتراز من تصرف أخباري فانه إذا أقر بين في
 المرض نفذ من كل المال وكذا الشكاح فيه بعد المثل نفذ من كل المال فكذا
 في كل التصرف لا يشترط في الصحة فمن أي بعته من كل ماله والأقسام
 ثلثة بخلاف الأخباري وما ليس بشترط فانه ليس كذلك والمعتمد حال
 الموت في الأضافة إليه فيكون ذلك الثاني من هذه مطلقا أي
 سواء كان في الصحة أو المرض بعد ان كان مضافا إلى الموت وإمامات
 لوجود المضاف إليه ومرض حتى منه كالصحة لأن من الوارث أو القوم
 اتما يتحقق بحاله في مرض الموت وبالبيرة ظهر أنه ليس كذلك وأما
 أي المرضي ومجابهة وبسته وصانته من الثالث لأنها في حكم الوصية
 كونهما في المرض فان جازي فاعتق من أي المجابهة الحق من العتق وبما
 أي المجابهة والعتق في عكسه إذا اعتق في ما سوا هذه المجابهة
 ثم الاعتاق في ما إذا باع عبدا فبأنه ثمة ثم اعتق عبدا فبأنه ثمة ولا مال له
 سواها يعرف الثالث إلى المجابهة ويسعى العبد في كل ثمة وجوه العكس
 اعتق العبد الذي فبأنه ثمة ثم باع الذي فبأنه ثمة بآبائه بغير الثلث وهو
 الحانة بينهما نصفين فالعبد للعتق يعتق نصف حاننا ويسعى في نصف
 ثمة وصاحب المجابهة يأخذ العبد الآخر بآبائه وخمسين وعندهما عتقه
 أولى بهما إذا لا يلحقه الفسخ وله أن المجابهة أقوى لأنه في مرض عبده المصداق
 لكن إن وجد العتق أو لا وهو لا يتخلل الرفع براح المجابهة ففي عتقه
 بين المجابهة نصف من الثلث للأولى من المجابهة ونصف
 للأخرين يعني العتق والمجابهة الثانية لأن العتق يتقدم عليها
 فيستويان وفي عكسه يعني إذا اعتق ثم جازي ثم اعتق لها أي
 المجابهة نصف ولها أي العتقين نصف يعني بغير الثلث من العتق

الأول والمجابهة وما أصاب العتق قسم بينه وبين العتق الثاني بطل
 أي الوصية بعتق عبده إن جنى بعد موته قد دفع يعني إذا وصي بعتق
 عبده ثم مات جنى العبد جناية ودفع بها بطلت الوصية لأن الدفع
 قد دفع لأن جنى ولي الجناية مقدم على جنى الموصي وحق الموصي لأنه
 يتلقى الثلث من حصته الأول ملكه فيه باق وانما يزول بالدفعة فإذا
 خرج به عن ملكه بطلت الوصية كما إذا باعه الموصي أو وارثه بعد موته
 بأن ملكه على الميت ليس وقد أوصى بعتق العبد بيع العبد بدينه و
 إن قد لا أي إن فداه الورثة كان الفداء في ماله لأنهم هم الذين
 الشريعة وجازت الوصية لأن العبد ظهر عن الجناية بالفداء وكان
 لم يجز فينفذ الوصية لوصي لزيد بثلث ماله وترك عبدا فادعى زيد
 عتقه في صحته والوارث في مرضه يعني إذا أوصى رجل له وارث لزيد
 بثلث ماله وترك عبدا فادعى كل من الوارث أنه اعتقه لكن ادعى زيد
 اعتاقه في صحته لئلا يكون وصية ينفذ من الثلث وادعى الوارث اعتاقه
 في مرضه يكون وصية صدق الوارث وحوم زيد لأن الموصي يدعى
 استحقاق الثلث باق في مرضه لئلا بعد العتق لأن الاعتاق في الصحة ليس
 بوصية ولهذا ينفذ من جميع المال والوارث ينكره لأن مدعاه العتق
 في المرض وهو وصية أيضا لكنه مقدم على الوصية بثلث المال فكان
 منكره القول للمكره مع اليمين إلا أن يفضل من ثلثة شيء على قيمة العبد
 إذا لا فراح أو يبرهن أي زيد على دعواه أن الاعتاق في الصحة فله المال
 لأن الثالث بالقيمة كالثابت عيانا وبوجه في أمانته لا بآبائه
 ادعى زيد دينا على ميت وادعى عبده اعتاقه في صحته وصدقه وارثه
 سعى العبد في قيمته وتدفع أي تلك القيمة إلى العزم وقال لا يعتق ولا يسعى
 في شيء لأن العتق والدين ظهرا معا بقصد يقر الوارث في كلام واحد
 فصار كأنها ثبتا بالقيمة ومن اعتق عبدا في صحته فمات وعليه دين
 لم يسع العبد له في شيء فهذا مثله وله أن الأقارب بالدين أقوى ولهذا يعتبر
 من كل حال في جميع الأحوال وهو ليس بوصية من المرض والأقارب
 بالعتق في المرض بمنزلة الوصية حتى اعتبر من الثلث والأقوى يدفع
 إلا أني نقصناه أن يبطل العتق أصلا لأنه بعد الوضوح لا يتخلل المراض
 فنقصناه معنى بإيجاب السعاية مات وترك أبا وألف درهم فقال

وزيد

رجل على الف درهم وقال رجل آخر الالف المترك وادعني و
 صدقني اي الابن قيل الوديعة عنده اقوى وعندهما سواء هذا محكي
 صاحب البداية وقيل الالف بينهما لفظان عنده وعندهما الوديعة اي
 هذا محكي رجا حسا كافي **باب الوصية للاب** فيم اخبر به هذا
 وما عطف عليه مبتدأ خبره قوله الاقى مجاه فضا عدا واقرانه و
 ذوا قرابة وذوا النسب مجاه فضا عدا من ذوي رحم الاقرب لا قرب
 يعني اذا اوصى لواحد مما ذكر في عند اي حنيفة لا اقرب فالاقرب من كل
 ذي رحم محرم منه سوى الوالدين والولاء لا يطلق عليها اسم القريب و
 من سمي والده قريبا كان عاقلا لان القريب في العرف من يقرب اليه غيره
 بواسطة غيره وتقرب الوالد والولد بنفسهما لا بغيرهما ويدخل فيه الجد و
 الجدة وولد الابن في ظاهر الرواية بما ذكرنا وانما اعتبر الاقربية لان الوصية
 اخذت الميراث وهي تختص في الميراث فكذلك في الجمع المذكور في الميراث
 اشان فكذلك في الوصية وانما اعتبر القرينية لان المقصود من الوصية صلة
 القريب فيحقق بها من يستحق الصلة من قرابة ويستوي فيه الصغير و
 الكبير وحر والعبد والذكر والانثى والمسلم والكافر وعندهما يدخل في
 الوصية كل قريب ينسب اليه من قبل الاب والام الى اقصى اب في الاسلام
 ويستوي فيه الابعد والاقرب والواحد والجمع والكافر والمسلم والخلف
 في اشتراط اسلام قصي الاب وقد فرج على قوله الاقرب بقوله فلوله
 عمان وحالان فنواي الموصى به لعمري يعني اذا اوصى لا قارب وله عمان و
 حالان فالوصى به لعمري لانه يعتبر الاقرب فالاقرب كافي لارث وعندهما
 يقسم بينهما ارباعا لان اسم القريب يشا ولم ولا يعتبر ان الاقربية وفي عم و
 خالين نصف بينه وبين ابني اي نصف الموصى به للعم ونصف للخالين لان
 اللفظ جمع فلا بد من اعتبار معنى الجمع وهو الاشان في الوصية كما عرف
 فيضم الى العم الخالان ليعبر به فياخذ هو النصف لانه اقرب ياخذان
 النصف لعدم من يتقدم عليهما فيه بخلاف اذا اوصى لذي قرابة حيث يكون
 جميع الوصية للعم لانه لفظ مفرد فيخرج جميع الوصية لانه اقرب وفي عم له
 نصف كما ذكر من اعتبار معنى الجمع واخذ النصف وفي عم وعمه استويا
 لان قرابتهما مستويتان ومعنى الجمع قد تحقق بهما فاستحقوا جبراته
 ملاصقة عند اي حنيفة ونزوه هو القياس لان احكام عند الاطلاق

انما يتناول لجان الملاصق وقد قال النبي عليه السلام انما حق بسقية
 اي بقرته والمراد هو الملاصق وفي الاستحسان هو قولها هو من يمكن محله
 الموصى ويجمعهم مسجد محلة لان الكل يسمى جبرانا عرفا واصداره كل
 رحم محرم من امراته لانه عليه السلام لما تزوج صفية اخرج كل من ملك
 من ذي رحم محرم منها اكراما لها وكانوا يسمىون اصهار النبي عليه السلام
 واحسانه وخرج كل ذات رحم محرم منه كازواج البنات والاختوات والنسب
 والمحالات وكذا كل ذي رحم محرم من ازواج هؤلاء قيل هذا في عرفهم وانما
 في عرفنا فلا يتناول الا ازواج الحارم ويستوي فيه لعمري والاقرب
 والابعد لان اللفظ يشمل الكل واهله امراته لانها المرادة به لغة وعرفا
 قال الله تعالى لا يهدى الى لامة يقال يهدى الى تزويج وعندهما كان
 في عياله ولقطة اعتبار العرف قال الله تعالى فنجشاه واهله الا امراته
 والمراد من كان في عياله والاهل اهل بيته لان المال القليلة التي تنسب
 اليها فيدخل فيه كل جزء ينسب اليه من قبل ابائه الى اقصى اب له
 في الاسلام الاقرب والابعد والذكر والانثى والمسلم والكافر والصغير
 والكبير وابوه وجده منهم لان الاب اهل البيت وكذا الجدة وحنيفة
 بيت ابية دون امة لان الانسان يتجنس بابيه بخلاف قرابته
 يكون من جانب الاب والام واهل بيتها وحنيفة يعني اذا اوصت امرأة
 لاهل بيتها وحنيفة لا يتناول ولدها الا اذا كان من قومها كذا في
 الحاشي وللدريد يتناول الذكر والانثى لوجود مبداء الاستحقاق فيها
 وفي ورثة الذكر كانهن يعني اذا اوصى لورثة فلان في سهم للذكر
 مثل حظ الانثيين لانه لما نقص على لفظ الورثة علم ان مقصده ان يفيض
 كما في الميراث وانما مني فلان وعلم انهم ورثا بهم وارا علم يتناول
 فخيرهم وعينهم وذكورهم وانما ان اوصوا او امكن احمق
 التملك في حقهم والوصية تملكك والا اي وان لم يوصوا فلفظهم
 لان المقصود من الوصية القرينة وهي في سدة محلة ورثة الجوعة
 وهذه الاسامي يسوغ تحقق الحاجة فجاز حملها على الفقراء بخلاف ما
 اذا اوصى لشبان بني فلان وهم لا يوصون ولا يباي حتى بني فلان و
 هم لا يوصون حيث تبطل الوصية اذ ليس في اللفظ ما يبي عن
 الحاجة ولا يمكن تحقيق تملكك في حق الكل لاجل الامة الواحدة الى الامة

اقول

فمن العرف اليهم وفي الوصية للفقراء والمساكين يجب الصرف
 الى اثنين منهم اعتبارا بمعنى الجمع واقله اثنان في الوضايح كما في
 وسوقهم ان يحسن بذكرهم نعم قال في الهداية ولو اوصى لبني فلان يدخل
 فيه الاناث في قول الى حنيفة اقل قوله وهو قول لان جميع الذكور
 يتناول الاناث ثم رجع وقال يتناول المذكور خاصة لان حقيقة الاسم
 المذكور وان شطبا للاثان يجوز والخطام للحنيفة وقال في الكافي ولو
 اوصى لبني فلان فهو على الذكور لا غير عندي يوسف وهو قول اي 2
 اقوا اعتبارا للحقيقة وقال محمد يدخل فيه الاناث وهو قول الى
 حنيفة اذ لا وقال في الوقاية وفي بني فلان الانثى منهم اقول لم
 يظهر لي ستر اختيار صاحب الوقاية القول الذي رجع عنه الامام
 ووافقه ابو يوسف في رواية الا اذا كان اسم قبيلة او فخذ او فخذ
 في العشيرة او فخذ من البطن او لها الشعب ثم القبيلة ثم الفخذ
 ثم العارة ثم البطن ثم الفخذ كذا في الصحاح فيساوول الاناث
 ومولى العنقة والمولات وحلفائهم اذ ليس المراد بها اعيانهم
 بل مجرد الاقتساب كبني آدم ولهذا يدخل فيه مولى العنقة و
 المولات وحلفائهم اوصى من له محققون ومعتقون بطلت
 لان المولى لفظ مشترك بين معنيين احدهما مولى النعمة والآخر
 منهم عليه فلا يتفكرهما لفظ واحد في موضع الاثبات بخلاف
 اذا كان لا يحكم مولى فلان حيث يتناول الاعلى والاسفل لانه
 مقام انفي ولا اثبات في فيه الا ان جنة في حيوة قال في الكافي
 فوجب الوقف حتى يقوم البيان ولم يوجد فيبطل ضرورة
 يدخل فيه اي في المولى من عتقة في صحة وموضع تساؤل
 اللفظ اياهم لا مدبروه واقرباء اولادهم لان عتقهم يحصل بعد
 الموت والوصية تصان الى حالة الموت فلا بد من تحقق الاسم
 قبله وعن ابو يوسف انهم يدخلون لان سبب الاستحقاق للزوجة
 فيطلق اسم المولى عليهم **في الوصية بالخدمة** واستكنوا والبر
 في الوصية بالخدمة وسكن داره مدة معينة وابدا لان
 المشافيع يقع تملكها في حال حيوة بديل وبدونه فكذا بعد المات
 الحاجة كافي الا عيان ويكون حيوة على ملكه في قول الحنفية

حتى يملكها الموصي له على ملك الموصي كما يستوفي الموتوف عتقه منافع
 الوقف على حكم ملك الوقف ويجوز موقفا وموتفا كما في العارية فانها
 تملك على اصلها بخلاف الميراث فانه خلافة فيما يملك الميراث وهو في
 عين يبق والمشفعة عرض لا يبق حتى ان الموصي له بالخدمة اذا مات
 لا تورث عنه وبطلت اي صحت الوصية بعقبة بعد وعلة دارها
 بدل المشفعة فاخذت حكمها فان خرجت رقبتهما اي رقبته العبد و
 الدار سلمت اليه اي الموصي له اي اي الوصية لان من الموصي له في الثلث
 لا يراحم الورثة والا اي وان لم يخرج رقبتهما من الثلث رقبتهما العبد
 اي يخدم الورثة يومين والموصي له يوالان حقه في الثلث وحقتهم
 في الثلثين كافي الوصية بالعين ولا يمكن شتم العبد اخرا لانه لا
 يخرج حقه الى الميراث ابقاء للعتق ويقسم الدار الميراثا يعني اذا
 اوصى بسكنى الدار ولم يكن يخرج من الثلث يقسم عن الميراثا
 للاشفاق لا يملك القسمة بالافراد وهو عمل للتسوية بينهما زمانا
 زمانا في الميراثا بتقديم احد زمان او مراهبة اي اقتسام الدار مراهبة
 من حيث الزمان لان الحق لم يات الا في الاول ولي وليس له ببيع ما في
 ايديهم من ثلثها اي الدار وعن ابو يوسف ان لم تكن لانه خالص ملكهم
 وجه نظره ان حق الموصي له ثابت في سكنى جميع الدار بان يظهر لبيت
 مال آخره كذا له حق المراهمة فيها في ايديهم او يخرجه ما في يده والبيع
 يتضمن ابطال ذلك لغيره عنه وتبطل اي الوصية بموت اي موت
 له في حيوة موصيه فانقرض ان ايجاب الوصية يكون بعد الموت فاذا
 مات الموصي له لم يصح الايجاب كالا يصح ايجاب ثمنه بعد موته
 وبعد موته اي موت الموصي له يعود اي الموصي به الى الوصية لان الموصي
 او جبه الحق للموصي له يستوفي المنافع على حكم ملكه ولو انتقل الى وارث
 الموصي له استحقاقا ابتداء من ملك الموصي بلارضان وهو غير
 جائز وليس للموصي له بالخدمة والسكنى ان يوجب العبد او الدار لان
 المشفعة ليست مال على اصلها وفي تملكها بالمال احدثت حقة كافي
 فيها تحقها للمساواة في عقد المعاوضة فانما ثبت هذه الولاية
 لمن يملكها تبعا لملك الرقبة او لمن يملكها بعقد المعاوضة حتى يكون
 مالها بالصفة التي تملكها بها الا اذا تملكها مقصودة بغير عوض

ثم ملكه بغيره كان حلالا أكثر مما ملكه محض وهو لا يجوز ولا يجوز
 بالغة استخدا منه أي العبد أو سكتا أي الدار في الأجرة لأنه لا
 له بالغة وهي دراحم أو دينار وهذا استيفاء المنفعة لنفسه
 ولا تملك لأنها متغلبة لأن استيفاءه في حق الورثة فانه لو
 ظهر بين يديهم أو أدوة من الغلة باسترداد بانه بعد استيفائها
 خلاف ما إذا استوفى المتأخر لنفسه ولا أن يخرج العبد من البلدة إلا
 أن يكون هو وأهلك في غير ما يخرج للخدمة أن يخرج من الملك لأن
 الوصية تنفذ على ما يعرف من مقصود الموصي فإذا كان الموصي له
 وأهلك في موضع آخر فمقصوده أن يخل العبد إلى أهل بيته معهم وإذا
 كانوا في مصره فمقصوده أن يملكه من خدمة العبد من غير أن يملكه
 مشقة السفر فلا يكون له أن يخرج من بلده ولا أي وإن لم يخرج
 من الملك فلا إلى لا يخرج العبد للخدمة إلا بأذن الورثة لبقاء
 حقهم فيه أو حتى لم يخل بخدمته عبده سنة ولا يخرج بخدمته سنيين
 ولم يخرجوا أي الورثة خدمهم أي العبد للخدمة سنة أيام وقدم
 الموصي لها ثلثة أيام لو لم يصاحب سنة ولو من لصاحب سنيين
 حتى يمضي تسع سنين لأن عين العبد لا يفت ففقدت بالتميز بوا
 زمانا توفير الحقوق أو حتى بهذا العبد لعلان وتخدمته الآخر
 وهو يخرج من الملك حتى أي الألبان لأنه أوجب لكل منها شيئا
 معلوما وبما أوجب لكل منها يحمل الوصية بانفاده فلا يخفى مبرها
 مشاركة فيما أوجب لكل منها ثم إذا حلت الوصية لصاحب خدمة
 فلو لم يوص في الرقبة بشئ لصارت الرقبة ميراثا للورثة مع كون
 الخدمة الموصى له فكذا إذا أوصى بالرقبة لأن آخر لأن الوصية
 كالميراث في كون الملك ينت بعد الموت وأوصى رجل بثلثة بساتين
 فمات أي الموصي وحينئذ تكون له أي للموصي له هذه الثمرة فقط
 لا ما يحدث بعدها وإن ضم أي الموصي أي البساتين فمات بساتين
 له أي أكله معها أي مع الثمرة الأولى ما يحدث بعدها مطلقا كما
 في غلة بستانه يعني إذا أوصى بثلثة بساتين فله الغلة الثابتة
 وغلة فيها يستقبل أن لم يخل أي إذا والفروق أن الثمرة اسم للموجود
 عرفا فلا يتناول المعدم إلا بزيادة كالتخصيص على الأبد

لأنه لا يتناول المعدم والمعدم ما يدكر وإن لم يكن شيئا
 وأما الغلة فيتناول الموجود وما يورثه الوصية الوجوه بعد أخرى عرفا
 يقال فلان يأكل من غلة بستانه ومن غلة أرضه أو داره فإذا
 أطلقت يتناولها بلا توقف على دلالة الأجرى خلاف الثمرة إذا أطلقت
 حيث لا يراد بها إلا الموجود ولهذا يقتصر الصرف عنه إلى دليل بانه
 أو حتى يصرف غلته وولدها وليس له ما في وقت موته ثم أي إذا أوصى
 إذا أوصى بصرف غلته أو بأولادها أو بغيرها ثم مات فلا ما في بطونها
 من الولد وفي ضر وعمر من اللبن وما على ظهورها من الصوف يوم
 يموت الموصي سواء قال أي أو لم يخل لأنه إيجاب عند الموت فيعتبر
 قيام هذه الأشياء يومئذ بخلاف ما تقدم والفروق أن القياس في
 ملك المعدم الآخر في الثمرة والغلة المعدمه جاء الشرع بورد
 الغلة عليها كالحامله والأجارية فافترق ذلك جواز في الوصية
 بطريق الأولى لأن ببارها أو سخ أما الولد المعدم والصوف واللبن
 فلا يجوز إيراد العقد عليها أصلا ولا يستحق بغيره فلا يدخل تحت
 الوصية بخلاف الموجود ومنها لأنه يجوز استحقاقه بغير البيع تبعاً
 بغيره فخرج مقصودا فكذا بالوصية أو حتى يجعل راح مسجد أو مخرج
 من الملك وأجازوا أي الورثة يجعل مسجد لأن المانع من إجاز
 يتعلق حقهم فإذا أجازوا زال المانع وإن لم يجزوا يجعل بغيرها
 رعاية لحائز الوارث والوصية وأوصى بظهر ركبته في سبيل الله
 تعالى بطلت أي الوصية عند أي حينئذ لأن وقت المنقول
 غير جائز هذه فكذا الوصية وعندهما يجوز أن أوصى بشئ للمسلم
 أن يقول يفتي عليه لأنه ليس بأهل للملك والوصية بملكه
 أكره النسخة بمنزلة الوقف على مصالحه وعند محمد يجوز لأنه يخل
 على الأمر بالصرف على مصالحه فيجوز الكلام بأن أوصيت بثلثي
 فلان أو فلان بطلت عند أي حينئذ لجواز الوصية له وعند أبي
 يوسف لهما أن يصطلي على أخذ الثلث كما لو قال فلان أو فلان
 على الف و عند محمد يجزى الورثة فإنها شأوا أعطوا القصاص
 معاً **فصل في وصايا النبي** على أربعة أوجه لأنها إما بوصية عند
 موته أو كالمغنيات والناجيات فتصح لو كانت تقوم معينين

لم يخرج

فليكن من الشك فانهم لما تعينوا اجازة فيكم والآي وان لم يكونوا
 محتملين فلا اي لا يقع أصلاً أما فليكن فلان التملك للجمهور لا يصح
 وأما قرينة فلا تها معصية عند الكل فكيف يصح قرينة وأما معصية عندهم
 وقرينة عندنا بكل داره مسجد والاسراج في المساجد فلا يصح اتفاقاً
 رغباً لا اعتقادهم لانهم لا يفعل معهم بدلالة ان يكون لهم باعياً لهم
 حينئذ يصح تملكهم وذكرهم كشرك وأما بقراءة عندنا وعندهم
 جعل لله للفقراء او غنى الرقبة او الاسراج في بيت المقدس فيصح اتفاقاً
 لان القرينة متفقة من الكل وأما بقراءة عندهم ومعصية عندنا جعل
 داره بيعة لليهود او كنيسة للصناديق او بيتاً للحموس فيصح مطلقاً
 اي سواء عيّن قوماً او لا وعندنا اي لا يصح الا ان يوصي معينين
 انما ان وصية بالمعصية وفي تنفيذها تقرر المعصية والسبيل في
 المعصية - وأما لا تنفيذها وكذا ان المعصية ديانته في حقهم لاننا امرنا
 بان نتركهم وما يدعون وهي قرينة عندهم فتصح وتوارث اي
 البيعة والكنيسة وبيت النار ان صنعت في المعصية يعني ان
 صنع يهودي بيعة او نصارى كنيسة او مجوس بيتاً نار في حقهم
 ثم مات فهو ميراث لان هذا بمنزلة الوقف عند اي خيفة والوقف
 عنده يورث ولا يلزم ما لم يستعمل فكذلك هذا وأما عندنا فلا تها معصية
 فلا يقع ذو يوي اي من يتبع يوي نفسه ميلاً الى البدع ان الف
 اي حكم بكفره كطائفة منهم يقولون لعلي رضي الله عنه الاله الاكبر
 فكذلك يكون على خلاف المعروف في تصرفاته بين الامم و
 صاحبها وفي المرتبة الاصح ان يقع وصاياها لانها تنفع على السرة
 بخلاف المرتبة لانه يقبل او يسلم والآي وان لم يكن فكذلك مسلم في
 وصاياها لاننا امرنا باقتناء الاحكام على الظاهر **تنبيه** فما كان
 منها مسائل مهمة فمنها ما سبق منها وكان يجب حفظه والاحتكام
 بها اصابة لكثرة وقوعها وغفلة كثير من الناس اورداً منها
 وحذرنا بالتنبية اشارة الى ما ذكر الوصية المطلقة بان يقول مثلاً
 هذا القدر من مالي او ثلث مالي وصية او وصيت هذا القدر من
 مالي او ثلث مالي لا يحل للغير لانها صدقة وهي على الغنى حرام
 وان وصية تحت بان يقول الموصي بكل ماله الفقير والغني لان

لكل الغنى من الوصية لا يصح الا بطريق التملك والتمليك لا يصح الا
 للمعين والغني لا يعين ولا يقص وأما وصية اي الوصية يعني بان
 يقول مثلاً هذا القدر من مالي او وصيته لزيد وهو غني او يقوم اعني
 بمصروفه لزم لصحة التملك لهم لتعينهم كذا الحال في الوقف اي في
 الوقف المطلق يخلف بالفقراء لا يحل للفقير وان غنى او اخص يعني
 معين او يقوم بمصروفه غنياً حل لهم ويكون منافعة لا تحسن حتى اذا ماتوا
 يتفرغ عينه في ملك الوقف او وارثه واذا ماتوا يكون للفقراء **الباب**
الثاني في الاجازة في جعل الوصية اوصى اي زيد ان يجعل وصية وحين
 عنده فان رده عنده ردة لانه متبرع في ذلك فان شاء وام عليه وان
 شاء رجع اذ ليس الموصي ولاية الزام المتصرف على الغير وليس الرجوع
 تفريراً فيكون ان يوصي غيره والآي وان لم يردّه عنده سواء رده
 عنه غيره او بعد مائة فلما اي لا يرد لانه عاقل في وجهه عند الموصي
 على قبوله فلم يوصي اي غيره فلو جوزنا رده في حيوته او بعد مائة
 بصار الميت مغروراً وذلك باطل وان سكت اي لم يقبل او لم يرد
 فمات الموصي فله رده وقبوله لانه متبرع في التصرف للغير فلا يلزم
 ذلك بلا قبوله كالوكالة ولا تفرق بينهما لان الموصي هو الذي اعطى
 حيث لم يتصرف عن حاله انه يقبل الوصاية ام لا وان ردهم قبل
 صح الا اذا نفذ رده اي الموصي اليه ان لم يقبل حتى مات الموصي
 ثم قال لا قبل ثم قبل صح ان لم يكن القاضي اخرج حين قال لا قبل
 لان الايصاء لا يبطل بغيره قوله لا قبل لان في ابطاله ضرراً بالميت
 والضرر واجب الدفع فان كان القاضي افرجه عن الايصاء حين
 قال لا قبل فاذا قبل بعده لا يصح لان افرجه قد صح لانه موصي
 الاجتهاد اذا الرده صح عند زفر ولم يزم اي الايصاء ببيع شيء من
 التركة وان جعل اي القدر من مالي يكون وصية لوجود دليل القول
 او المقصود هو التصرف وهو معتبر بعد الموت لان اوان ولاية
 بعده وينفذ البيع لصدوره عن الوصي وان لم يعلم كونه وصية
 بخلاف الوكيل رطل بالبيع فباع شيئاً من ماله وهو لا يعلم
 بوكالته حيث لا ينفذ لان الايصاء اثبات خلافه لشوته اوان
 انقطاع ولاية واذا كان استخلافاً صح بغيره كالتوارث فاما

التوكيل فاثبات الولاية وليس باستحلاف لبثوته في حال قيام الولاية
 الموكلة فلا يصح بغير علم من ثبتت عليه كاثبات الملك بطريق البيع و
 الهبة واوصى الى عبد غيره او كافرا او فاسقا بدله القاضي بغيره
 بهذا المذهب يشتر الى صحة الوصية لان الافراج المفهوم من التبديل
 انما يكون بعد ثبوت الايصاء وذكر محمد في الاصل ان الوصية باطله
 قبل مضافه يستبطل في جميع هذه الصور وقيل في العبد مضافه باطل
 لعدم ولايته وعدم استبداده وفي غيره مضافه يستبطل وقيل
 في الكافر باطل ايضا لانه لا ولاية له على المسلم وجه الصحة ثم الافراج
 ان الايصاء الى الغير انما يجوز شرعا لئلا ينظر الموصي لنفسه ولاولاده
 وبالايصاء الى هؤلاء لا يتم معنى النظر وان هذا اصل النظم لكون العبد
 اهلا للتصرف ليس بولي عليه من جهة من يتصرف عليه ولكون الفاسق
 من اهل الولاية والخلافه اربابا وتصرفا حتى لو تصرف نفذ تصرفه و
 لبثت ولاية الكافر في كماله حتى نفذ شراؤه عبدا مسلما وانما قال
 لا يتم معنى النظر لتوقف ولاية العبد على اجازة سيده ويكفي من حجر
 بعد ما واستعاله بخدمته المولى فيتوهم التفسير في استيفاء حقوق
 الميت وتوهم حيانه من الكافر للمعاودة الدينية ومن الفاسق
 لنفسه فيجوز للقاضي من الوصاية ويجعل مكانه وصيا آخر يتمها
 للنظر واوصى الى عبده صح لورثته صفارا حتى لو كان فيهم كبير لم
 يصح وعندهما لا يصح مطلقا لان فيه اثبات الولاية للمملوك على
 المالك وهو فاسد المشرع وله انه اوصى الى من هو اهل التصرف
 كما لو اوصى الى مكاتب نفسه او مكاتب غيره وهذا لانه مكاتب مستبد
 بالتصرف وليس لاحد عليه ولاية فان الصغار وان كانوا ملاكا
 لكن لما اقامه ابوهم مقام نفسه صار مستبدا بالتصرف مثله ملا
 ولاية لهم عليه بخلاف عبد الغير فانه مولى عليه بخلاف ما اذا كان
 فيهم كبير فانه يبيع نفسه او ينفعه فيخرج الوصي عن الاداء بحقه فاستخرج
 الجواز واوصى الى عاجز عن القيام بما اوى الوصاية لم يغزله القاضي
 بل ضم اليه غيره لان في الضم رعاية الحقين حتى الموصى وفي الوثبة
 فان تمكينا لنظر يحصل به لان النظر يتم باعانة غيره ولو شكى
 الوصي اليه ذلك فلا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة لان الشاكي

قد يكون كاذبا تخفيفا على نفسه ولو ظهر للقاضي بحجة اصله استبدل
 به غيره رعاية للنظر من الجائزين ويبقى على الوصاية امين بعد
 اى لا يجوز للقاضي اخراجه لانه ان اختار غيره لمكان دونه لانه
 مختار لميت الا يري انه يقدم على اب الميت مع كمال شفقته فلان
 يقدم على غيره اخوة واوصى الى اثنين لا ينفردا احدهما بالتصرف
 بدون الآخر ولو وصية اى ولو كان ايصاؤه الى كل منهما بالانفراد
 عند اى حنفية ومحمد الا في اشياء مستقبلين وقال ابو يوسف في
 كل في جميع لان الايصاء من باب الولاية وهي اذا ثبتت للاثنين شرعا
 ثبتت لكل واحد كمالا على الافراد كالاخوين في ولاية النكاح فكذا اذا
 ثبتت شرطا فان الولاية لا تختم بالتجزي لكونها عبارة عن القرعة الشرعية
 والقرعة لا تجزى ولهما ان الموصي انما رضى برأيهما لا راي احدهما لوقف
 بين بينهما بخلاف الاخوين في النكاح لان السبب ثمة الاخوة وهي
 قائمة بكل منهما على الكمال والسبب هنا الايصاء وهو اليها لا الى
 كل منهما ثم استثنى من قوله لا ينفردا احدهما بقوله الا بشرأه كفته و
 بحكمه فانه لا يمتنع على الولاية وريما يكون احدهما غائبا في شراط
 اجتماعهما فساد الميت ولو فعله عند الضرورة جبرانه جاز وفيه
 في حقوقه لانه لا يجتمعان عليه عادة ولو اجتمع لم يتكلم الا احدهما غالبا
 وشراء حاجة الطفل لان في تأخير خوف حقوق الضرب والارتباب له اى
 قبول الهبة للطفل فانه ليس من باب الولاية ولهذا علقه الائم ومن
 في عياله واعاق عبد معين ورد ودية وتنفيذ وصية عيشين
 لعدم الاحتياج الى الرأى وبيع ما يخاف تلفه وجمع اموال ضالعة
 لان فيه ضرورة وان مات احدهما فان اوصى الى كفى او الى اخر
 فله ان يضمن اوصى اليه الوصي سواء كان كفى او آخر التصرف في التركة
 وحده ولا يحتاج الى نصب القاضي وصيا والّا اى وان لم يوص
 الوصي ضم اى القاضي اليه غيره لان الموصي قصد ان خلفه وصيا
 متصرفا في حقوقه وامكن تحقيقه بنصب وصي او نصب القاضي
 وصيا امينا كما فيا لم ينزل بوزله لانه استشغال بالابيعيد الا ان
 لا يكون عدلا فيوزله وينصب عدلا ولو عدلا غير كاف ضم اليه
 كافيا وينزل بوزله قبل قائله السر قدما في مجموعاته ويقول به

أيضا أي بعزل القاضي العدل الكافي واستبعاد أي استبعده
ظهير الدين المرعشي في بآلة يقدم على القاضي لآلة مختار الميت
فإذا انفرد وصي الميت وأن كان عدلا كافيا فكيف وصي القاضي
وصي الوصي وصي لها يعني إذا مات الوصي وأوصى إلى أخوه فهو
وصيته في تركته وتركه الميت الأول لأن الوصي بمقتضى بولاية
منتقلة إليه فيملك الأيضاء إلى غيره كالجدة وقسمته أي قسم الوصي
تأبعا عن ورثة غيب مع الوصي له بفتح يعني إذا مات رجل له ورثة
غيب وأوصى إلى زيد وبكر بفتح جاز لزيد الوصي أن يقسم تركته
بين ورثة الغيب وبين بكر الوصي له بأن يأخذ حصص الورثة و
يسلم الباقي إلى الوصي له لأن الوارث خليفة الميت حتى يرد
بالغيب ويرد عليه به ويصير مورا بشار الوارث حتى يكون الوارث
جوا والوصي خليفة الميت أيضا فيكون خصما للوارث إذا كان
غائبا ففصلت قسمته عليه فلا يرجعون أي الورثة عليه أي الوصي له
أن ضاع قسطهم أي حصة الورثة مع أي مع الوصي لأن المالك
بعد تمام القسمة يكون على من وقع المالك في قسمته وقسمته أي الوصي
عن الوصي له الغائب مع أي مع الورثة لا أي لا تخرج لأن الوصي له
ليس خليفة عن الميت من كل وجه لأنه مكره بسبب جديده حتى لا يرد
ولا يرد عليه ولا يصير مورا بشار الوصي فلا يكون الوصي خليفة
عنه عند غيبته فيرجع أي الوصي له أن ضاع قسطهم مع الوصي بملك
ما بقي لأنه شرك الوارث فيتوي ما توي من المال المشترك على الشركة
ويبقى ما بقي عليها وللقاضي قسمتها وأخذ قسطه أي يجوز للقاضي
أن يقسم التركة عن الوصي له الغائب مع الورثة وأخذ قسط الوصي له لأن
القاضي نائب الاستيما في الموت والغيب ومن النظر أفاض قسط
الغائب وقبضه فنقد ذلك وصح حتى لو حضر الغائب وقد ضاع المقبوض
لم يكن له على الورثة سبيل قاسم أي الوصي مع الورثة في الوصية كج وأخذ
الوصي المال فملك المال في يده أو يد من كج عن الوصي حج بملك ما بقي
من التركة لأن القسمة لا تتراد لذاتها بل لمقتضى ديا وهو تادية الحج
فلم تعتبر دونه فصار كما إذا ملك قبل القسمة مع بغير أي الوصي عبدا
من التركة بغيبته الوارث لأن الوصي قائم مقام الوصي ولو تولاها جيا بنفسه

بغيبته جاز وإن كان في مرض موته فكذا من قام مقامه وسره أن
حتى الوارث تعلق بالولاية لا بالصورة وهي باقية بقاء الثمن باع
أي الوصي ما أوصى ببيعه وتصدق ثمنه فاستحق أي المبيع بعد هلاك
ثمنه مع أي مع الوصي ضمن أي الوصي لأنه العاقد فيكون العدة عليه
وهذه عهدة لأن المشتري منه ما رضى ببذل الثمن ألا يسلم له العبد
ولم يسلم فقد أخذ الوصي البائع مال الغير بلا رضاه فيجب عليه رده و
رجع في التركة لأنه عامل له فيرجع عليه كالوكيل كوصي باع حصة الصغير
وهلك ثمنه مع أي مع الوصي فاستحق أي العبد فأنه أي الوصي
يرجع في ماله أي مال الصغير لأنه عامل له وهو أي الصغير يرجع على
الورثة بحصة لأن القاضي لنفسه باستحقاق ما أصابه وله أي الوصي
أن يسافر بمال الصغير ويدفع مضارته ونصاعته ويؤكل ببيع وشراء
واستجار ويودع ماله ويحطب قننه ويزوج أمته لاقته ويرهن ماله
بدنه ويدبر نفسه فلو ملك ضمن قدر المؤدى من دينه وله أن يعمل
به مضارته وينبغي أن يشهد عليه ابتداء والاحقة في ديانة ويكون
المشتري كله للصبي قضاء ويأمله الأب في ذلك كله وليس للأب
تحريكه ولو بمال ولا أن يهب ماله ولو بعوض كذا في العمارة وله
أي للوصي التجارة بمال اليتيم لليتيم لا لنفسه به أي لا يجوز له أن يرق
لنفسه بمال اليتيم سواء ورثه من أبيه أو ملكه بوجه آخر ولا بمال الميت
فإن فعل ورجع ضمن رأس المال وتصدق بالبرج عند أي حنيفة ومحمد
وعند أبي يوسف يسلم له البرج ولا يتصدق بشئ كذا في النخاسة و
يحتاج أي يقبل الحوالة على الأملاء ولا الأحرار لما فيه من الضرر ولا الوصي
أي الوصي مال اليتيم لأنه يتبرج وهو عاجز عن استحقاقه بخلاف القاضي
فأنه قادر عليه ولذا أنه إن يرضه بمال الوقف والغائب ولا يبيع و
لا يشتري إلا بما يتغابن لأن تصرفه نظري ولا نظر في الغيب إلا حشر
بخلاف اليسير فلا يمكن التحرز عنه ففي اعتبار السداد باب البيع
ويبيع على الكسيرة الغائب إلا العار لأن الأب يبيع ما سواه ولا يبيع
فكذا وصيته وكان القياس أن لا يبيع الوصي أو لا يملك الأب على الكسيرة لغيره
استحسنوا لأنه ما يتسارع إليه الفساد فيحتاج إلى الحفظ وحفظ الثمن
أيسره هو يملك الحفظ بخلاف العار فأنه محصن بنفسه إذا لم يكن

دين في الفتاوى الظهيرية عدم جواز بيع العقار للوصي اذا لم يكن
على الميت دين واما اذا كان فيملكه بقدر الدين ويبيعه اي الوصي
المعتكز وان لم يكن دين بضعف قيمته او للدين كما نقلنا عن الظهيرية
او النفقة اي نفقة الصغير قال في البداية في اواخر باب النفقة الاب
اذا باع العقار او المنقول على الصغير جاز لكمال الولاية ثم لم ان ياخذ
نفقة لانه جنس حرة او وصية مرسلة اي مطلقة بان يقول ثلث
مالى او ربحه مثلا وصية في يجوز بيع العقار اذا كان في المال او زيادة
خرجه على غلته او اشرافه اي قرنه الى خراب حتى اذا لم يبع كان خرابا
فهذه اعدار ستة لا يجوز اقراض اي الوصي بدين على الميت ولا يبيع
من تركته انه لفلان لكونه اقرا على الغير لان يكون المقروضا يبيع
في حصته لانه اقرا على نفسه اقراى الوصي بدين لا يخرج ادعى انه
للصغير لا يسمع كذا في العمادة يشهد وصيتان ان الميت اوصى الى
زيد معهما او ابنا ان اباهما اوصى الى زيد بطلت اي تركه ذمهم لانهم
متممون اما الوصيتان فلا ثبات لهما لانفسهما معينا الا ان يدعي
المشهود ولم تقبل استحسانا لان للقاضي ولاية نصب الوصي ابتداء
ولاية ضم آخر اليهما فيما استقطا مؤنة النعيين عن القاضي واما الابدان
فلما لم لا نفكرهما ننصب حافظا للتركة كذا شرها واما للصغير
بمال سواء استقل اليه من الميت او غيره او كبير بال الميث فانها ايضا
باطلة اما الاولى فلان التصرف في مال الصغير للوصي سواء كانت
من التركة او لا واما الثانية فلان مال الكبير ان كان من التركة فلا يجوز
شهادة الوصي عنداى حنيفة لان له ولاية لحفظ ولاية البيع ان
كان الكبير غائبا وصحت اي الشهادة في مال غيره اي غير الميت فان مال
ان لم يكن من التركة فلا تصرف للوصي فيه فحجوز شهادة وصحت شهادة
رجلين لاخرين بمبلغ دين على الميت والاخرين للاولين بمثل خلاف
شهادة بوصية الف هذا قولها وقال ابو يوسف لا تقبل في الدين ايضا
لان الدين بالموت يتعلق بالتركة اذ الذمة خربت بالموت ولهذا لو
استوفى احداهما حق من التركة يشارك الاخر فيه فكانت الشهادة مشبهة
حتى الشراكة فتحققت الذمة ولها ان الدين يجب في الذمة وهي قابلة
لحقوق ثنى فلا شركة ولهذا لو تبرع اجنبى بقضاء دين احد هما ليس

حق المشاركة بخلاف الوصية لان الحق فيها لا يثبت في الذمة بل في
العين فصار المال مشترك بينهما فاورث شريكة او شراوة الاولين
بعيد والاخرين ثبت مالهما حيث لم يصح ايضا لان الشراوة توجب
شركة في المشهود به اضعف الوصيتين مبتداء خبره قوله الا انى كاقوى
الوصيتين وهو وصى الام والاخ والعلم في اقوى الحالين وهو حال
الورثة كاقوى الوصيتين وهو وصى الاب والجد والقاضي في اضعف
الحالين وهو حال كبير الورثة لان الوصي انما يستفيد التصرف من
الموصى فيكون تصرفه على مقدار تصرف موصيه فوصى الام حال ضعف
الورثة كوصى الاب حال كبرهم للاضعف كوصى الام مثلا جميع المقبول
وغیره لقضاء الدين عند فقد الاقوى للضرورة ولا يشترى الا لضعف
الام لالة للصغير منه من نفقة او كسوة ولا يتصرف مطلقا فيما اتفاد
الصغير من غير ابيه لما قران تصرفه على مقدار تصرف موصيه وصى
اولى من الجد لان وصيته قائم مقامه وهو اولى من الجد فكذا اختاره
ولان اختياره مع وجود الجد يدل على ان تصرفه انفع لبيته من
تصرف ابيه وان لم يوص الى لم ينصب وصيا فالجد مثله اي مثل
الاب وقائم مقامه في التصرفات حتى ملك الانكاح دون الوصي
وهنا مسائل مهمة نقلنا ما من نسانية منها رجل مات وترك ورثة
فبلغهم ان اباهم اوصى بوصايا ولا يعلمون ما اوصى فقالوا قد
اخرنا ما اوصى به ذكر في المستغنى انه لا يجوز انما يجوز اذا اجازوا بعد
العلم وفي المستغنى اذا دفع الوصي الى البيتم ماله بعد البلوغ فاشهد
اليتم على نفسه انه قد قبض جميع تركة والده فلم يبق له تركة والده
عنده من قليل او كثير الا قد استوفاه ثم ادعى شيئا في يد الوصي
وقال هو من تركة ابي واقام البينة قبلت بينته وكذا لو اقر الوارث
انه قد استوفى جميع ما ترك والده من الدين على الناس ثم ادعى
دينا على رجل يسمع دعواه ومنها وصى الفذ الوصية من مال نفسه
قالوا ان كان هذا الوصي وارث الميت يرجع في تركة الميت والى فلان
وقيل ان كانت الوصية للعباد يرجع لان لها مطالب من جهة العباد
فكان كقضاء الدين وان كانت الوصية لله تعالى لا يرجع وقيل
له ان يرجع على كل حال وعليه الفتوى وهو كالمكيل بالشراء اذا

اذنى المثلث من مال نفسه كان له ان يرجع وكذا الوصى اذا اشترى
 كسوة للصغير او اشترى ما ينفق عليهم من مال نفسه فانه لا يكون
 متطوعا ولو قضى دين الميت من مال نفسه بغير امر الوارث فاشهد
 على ذلك لا يكون متطوعا وكذلك بعض الورثة اذا قضى دين
 الميت او قضى الميت من مال نفسه واشترى الوارث الكبير طعنا
 او كسوة للصغير من مال نفسه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع
 في مال الميت وكذا الوصى اذا اشترى خراج اليتيم او غيره من مال
 نفسه لا يكون متطوعا ولو قضى الوصى الميت من مال نفسه قبل
 قوله في ذلك ومنها وصى باع شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه
 ما كثر مما باع فان العاقل يرجع الى اهل البصر ان اجزءه اشنان
 من اهل البصر والامانة انه باع بعينه وان قيمته ذلك فان
 العاقل لا يلتفت الى من يريد وان كان في المزايدة يشترى بأكبر
 ونحو السوق باقل لا ينتقض بيع الوصى لاجل تلك الزيادة بل
 يرجع الى اهل البصر والامانة فان اجتمع رجلان منهم على شيء
 يؤخذ بقولهما وهذا قول محمد واما على قولهما فتولا الواحد بكفى كما في
 التركية وعلى هذا قيم الوقف اذا اجر مستغل الوقف ثم جاء آخر
 يريد في الاجر ومنها وصى باع تركه الميت لانفاذ وصيته فخر
 المشتري بخلفه الوصى مخلف الوصى يعلم انه كان كاذبا في قيمته
 فان العاقل يقول للوصى ان كنت صادقا فقد فسخت البيع
 بينهما فحوز ذلك وان كان تعليقا بالخط وانما يحتاج الى فسخ
 احكام لان الوصى لو عزم على ترك الخصومة كان فسخها بمنزلة
 الاقالة فيلزم الوصى كما لو تعلق بلا حقيقة فانما فسخ العاقل
 لم يكن اقالة فلا يلزم الوصى هذا آخر ما من الله تعالى على
 بلطفه من شرح عز الاحكام المستفي بدور احكام حيث وقعني
 لجمعه وكرره وعلى احسن الصور تصويره حاد بالمرآت
 خلقت عن الكتب المسبوقة وان كانت في بعض المعينات مسطوة
 ولقد بذلت مجهودا في التبسيط والتفصيل والتدوين التوضيح
 وتنقيح اقوال الامة الكرام واستطلاع آراء فضلاء الامة
 العظام حتى عجزت على ما صدر عن بعض الافاضل من العشرات

على مقتضى البشرية • وقد كتبت على ما وقع من بعض الناس من
 من ذلات ليس نفس الانسان عزها عزية • ولا عيب فان
 سائر العلوم بالنسبة الى هذا العلم كنسبة القطرة الى البحر المسطوح
 الامواج • لا يخصص على فرايده كل غواص قوي فضلا عن الغواص
 ولذا ترى العلماء المتأخرين مع كمالهم في الفنون الآلية وتصنيفهم
 فيها كتب معتبرة • لم يحوموا حول هذا العلم ولم يستغنوا فيه لورسالة
 مختصرة • وهذا العبد الفقير الى الله الغني مع مطارحة معهم في
 تصانيفهم • فيما اتسبوا اليه • ومعارضته اياهم في مؤلفاتهم •
 فيما اعتمدوا عليه • بحيث قبلها علماء العصر • وفضلا الدبر •
 امتاز منهم بكتب هذا المتن اللطيف المشحون بالنفائذ والشرح
 الشريف المملوء بالنفائذ • الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي
 لولا ان هدانا الله • واعاننا عليه وما كنا لنقدر لولا ان اعاننا
 الله ليس الغرض الاصلاح من هذه الكلمات المتخرج بل الامتنان
 بما يعينهم من قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث •

قال المصنف في آخر كتابه وقد وقع الفراغ من تأليفه يوم السبت
 الثاني من جمادى الاولى سنة ثلث وثمانين وثمانمائة وقد
 قد كان البدء في يوم السبت الثاني عشر من ذي القعدة
 سنة سبع وسبعين وثمانمائة على يد
 اصنع عبدا لله واجوجهم الى رحمة
 مولف الكتاب محمد بن فخر الدين
 على عا ملهم الله تعالى بالطفه
 الخفي والجليل محمد بن
 على التوفيق

